

Ra
Clo
346.
M2
1913

الحكومة المصرية

الجمعية التشريعية

مجموعة

محاضرات دور الانعقاد الاول

١٩١٣-١٩١٤



(الطبعة ٥٠ ملية)

فهرست

مجموعة محاضر الجمعية التشريعية

في دور الانعقاد الاول

١٩١٣ — ١٩١٤

| صفحة | الموضوع |
|--|---|
| | جلسة افتتاح الجمعية |
| ٢ و ١ | اجتماع الرئيس والأعضاء بقاعة الجمعية |
| ٢ | تشريف الجنباب العالى الخديوى قاعة الجلسة |
| ٢ | افتتاح الجلسة بأمر الجنباب العالى |
| ٣ و ٢ | حلف الرئيس والأعضاء اليمين القانونية بين يدى الجنباب العالى |
| ٣ | تفضل الجنباب العالى الخديوى المعظم بإلقاء خطبة الافتتاح |
| ٣ | هتاف الرئيس والأعضاء والحاضرين للجنباب العالى |
| ٣ | مبارحة الجنباب العالى قاعة الجلسة |
| ٣ | توجه هيئة الجمعية الى سراى عابدين لتقديم الشكر للجنباب العالى الخديوى |
| ٣ | انتخاب سعادة سعد زغلول باشا وكيلا منتخبا للجمعية |
| | المشروعات |
| ١٤-١١٩ و ١٨-٢٥ } ٣١-٢٣ و ٢١-١٦ } ١١٦-١١٥ و ٤١-٣٩ } | مشروع اللائحة الداخلية للجمعية التشريعية |
| ٢٤٩ و ١٠٧ و ٢٣ } ٣٠-٢٩ و ٢٩-٣٠ } ٣١٨-٣١٤ و ٣٠٩ } | مشروع شركات التعاون الزراعية |
| ٣١٨ و ٣٠٩ } | طلب مساعدة سعد زغلول باشا فتح باب المناقشة ثانيا في المادة السابعة من مشروع شركات التعاون |
| ١٩٨ و ١٨٧ و ٢٣ } ٣٣١ و ٢٠١ } | مشروع القانون الخاص بردم البرك |
| ١٥١ و ١٣١ و ٣٣ } | مشروع القانون الخاص بالنساء موازين ومقاييس قانونية بالقطار المصري |
| ٧٨ و ١٦ و ٤٥ و ٣٣ } ٩١ و ٨٥ و ٨٢ و ٧٩ } ١١٤ و ٩٩ } | مشروع القانون الخاص بتقرير الطعن باعادة النظر في مواد الجنائيات لمسائل متعلقة بالدعوى |

| الموضوع | صفحة |
|--|---------------|
| (تابع) المشروعات | |
| مشروع بتعديل المادة (١٠) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ... | ٩٣ و ٩٣ |
| مشروع بتعديل المادة (٢٣١) من قانون تحقيق الجنايات ... | ٩٣ و ٩٣ |
| مشروع القانون الخاص بمدرسة المحاسبة والتجارة المتوسطة ... | ٢٨٧ و ٢٨٧-٢٨٧ |
| مشروع القانون الخاص بمدرسة المحاسبة والتجارة العالية ... | ٢٨٧ و ٢٨٧-٢٨٧ |
| مشروع القانون الخاص بتعديل المادتين (٢٦ و ٣٤٥) من قانون المرافعات ... | ٩٤ و ٩٤ |
| مشروع القانون الخاص بتعديل الأمر العالى الصادر فى ٧ مايو سنة ١٩٠٣ المتعلق بمعاينة مستخدمى الجمارك ... | ١٣٤ و ١٣٤ |
| مشروع الميزانية العمومية للحكومة المصرية لسنة ١٩١٤ المالية ... | ٥٩ و ٥٩-٥٩ |
| ردود الحكومة على الآراء والرغبات والملاحظات التى أبدتها الجمعية على الميزانية ... | ٦٠ و ٦٠-٦٠ |
| مشروع القانون الخاص بتأديب السجائين ... | ٩٩ و ٩٩ |
| مشروع ميزانية نظارة الأوقاف لسنة ١٩١٤ ... | ١٦٩ و ١٦٩-١٦٩ |
| مشروع تعديل بعض مواد من قانون تحقيق الجنايات وتكملة القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ الصادر بتشكيل محاكم الجنايات ... | ٢٠٢ و ٢٠٢-٢٠٢ |
| | ٢٥٤ و ٢٥٤-٢٥٤ |

| صفحة | الموضوع |
|--------------------|---|
| | (تابع) المشروعات |
| ٢٩٠ - ٢٨٩ - ٢٣٧ | مشروع القانون المختص بالاحتياطات التي يجب اتخاذها لإبادة دودة لوز القطن |
| ٢٤٩ - ٢٤٠ | مشروع تعديل بعض مواد من قانون العقوبات |
| ٢٣١ | الحساب الختامي لسنة ١٩١٣ |
| | تصريحات الحكومة |
| ٦ | تصريح عطوفة رئيس النظار بأنه اذا استمر انخلف بين الحكومة وبين الجمعية الجديدة فيما يتعلق بالمشروع الذي ترتب عليه حل الجمعية الأولى تعول الحكومة على رأى الجمعية الجديدة ولا تحملها بسبب ذلك المشروع بعينه |
| ١٢ | تصريح عطوفة رئيس النظار عند المناقشة في المادة (٥٤) من اللائحة الداخلية التي صارت المادة (٥٥) بأن الحكومة لا تمسك بتصديق الجمعية على المادة المذكورة لمنعها من المناقشة في القوانين الصادرة بإنشاء نظارتي الاوقاف والزراعة |
| ١٧٢ | تصريح عطوفة رئيس مجلس النظار بأن الجمعية تنظر ميزانية الأوقاف كنظرها لميزانية الحكومة تماما |
| ٢٣٩ | تصريح سعادة ناظر الحفانية تفسيرا للفقرة الأخيرة من المادة (٣٠) من القانون النظامي بأنها لا تنطبق إلا على مشروعات القوانين المقترحة من الحكومة |
| | العرائض |
| ١١٤ - ٩٩ - ٣٧ - ٣٧ | تقارير لجنة العرائض |
| ١٨٦ | |
| ١٧٩ - ١٠٧ - ٧٢ | ردود الحكومة على العرائض |
| ٣١٤ - ٣١١ | |

| صفحة | الموضوع |
|-----------|---|
| | (تابع) العرائض |
| ١٧٩ | تقرير لجنة الأوقاف بخصوص عريضة بعض أهالي طما العمودين بمديرية المنيا بطلب صرف الأموال الموجودة بنظارة الأوقاف في تحسين المساجد |
| ٢٠٤ | رد نظارة الحفانية على عريضة محمد علي الهوارى الخاصة باشتراط معرفة القراءة والكتابة فيمن يتعينون أعضاء بالمجالس الحسبية وقرار الجمعية بأن يطلب من نظارة الحفانية بيان الأسباب التي بنت عليها عدم قبول هذا الطلب |
| ٢٤٩ | تقرير لجنة المالية عن عريضتين |
| ٢٩٣ و ٢٩٢ | تقرير لجنة الأوقاف عن عريضة مدير مدرسة عباس بمحاول |
| ٢٩٣ | رد نظارة المالية على عريضة أهالي طملاي (منوفية) الخاصة بالأراضي المقام عليها مباني مساكنهم |
| ٢٩٣ | رد نظارة المعارف على العريضة الخاصة بزواج المدرسات |
| ٢٩٣ | رد نظارة المعارف على عريضة محرم حتى أبي جبل بك الخاصة بالتعليم |
| ٢٩٣ | رد نظارة المعارف على العريضتين الخاصتين بطلب تأجيل امتحان شهادة الدراسة الثانوية الى شهر يونيه |
| ٢٩٣ | رد نظارة المعارف على العريضة الخاصة بطلب تخفيض رسم الامتحان للطلبة الخارجين عن مدرسة الحقوق |
| ٢٩٣ | رد نظارة المعارف على عريضة سكرتير مجلس مديرية القليوبية الخاصة بالتعليم |

| الموضوع | صفحة |
|---|------------------------------|
| (تابع) العرائض | |
| ردّ نظارة المعارف على العريضة المختصة بطلب إلغاء القسم الأول من امتحان شهادة الدراسة الثانوية أو تخفيض رسمه | ٢٩٤ |
| ردّ نظارة المعارف على العريضة المطلوب بها تقدير قيمة الشهادة التي تمنح لطلبة القسم الليلي التجارى | ٢٩٤ |
| ردّ نظارة الداخلية على العريضة الخاصة بتنفيذ الأحكام على المسجونين | ٢٩٤ |
| ردّ نظارة الداخلية على عريضة محرم حق أبي جبل بك الخاصة بتحصيل أجرة الخفر | ٢٩٤ |
| ردّ نظارة الداخلية على عريضة أهالي ناحية القيس بمديرية النيا بطلب رفع غوائد الخفر عنهم | ٢٩٤ و ٣١١ |
| ... الاقتراحات والرغبات | |
| اقتراح من حضرة محمد النياوى بك خاص برى زراعة الأرز | ٤١ و ٤٢ و ١٣٩ |
| الاقتراح الخاص بمن يقوم مقام الرئيس عند غيابه | ٤٧ - ٤٩ و ٥١ و ٥٤ ٥٦ و ٥٧ |
| رغبة لحضرة محمد فتح الله بركات بك فى ازدياد الخط من النيا الى أسوط وما بعدها وأن يوضع له مبلغ فى الميزانية | ٦٦ |
| رغبة لحضرة على المتزلاوى بك فى أن تكلف الحكومة مصلحة الجمارك بملاحظة تقدير أصناف الصادرات وخصوصا القطن بقيمتها الحقيقية متبعة فى ذلك تقلبات الأسعار | ٦٦ و ٦٧ |
| رغبة حضرة حمد الباسل بك فى توسيع نطاق ميزانية البوستان ... | ٦٧ |

| الموضوع | صفحة |
|--|----------|
| (تابع) الاقتراحات والرغبات | |
| رغبة لحضرته أيضا معثلة برأى حضرة عبد اللطيف المكاتبى افندى فى بيع أراضى مصلحة النومين بالتقسيم | ٦٧ |
| رغبة لحضرة عبد السلام العللى بك فى منع الصيادين من الصيد بالشباك الضيقة | ٦٧ و ٦٨ |
| رغبة لحضرة عبد السلام العللى بك فى تغذية البحيرات فى مدة الفيضان بمياه النيل واعطاؤها فتحات أكثر من الوجود | ٦٨ |
| اقتراح لحضرة كامل صدق بك يختص بإنشاء مدرسة صناعية أورشستين صناعيتين على الأهل والتوسع فى الاعانة للمدارس الثانوية الحرة | ٦٨ و ١٣٣ |
| اقتراح لسعادة منصور يوسف باشا يختص بفتح مدرسة ابتدائية مجانبة فى مدينة الاسكندرية | ٦٨ |
| اقتراح من حضرة حسين هلال بك يختص بإعانة الكتائب وإدارة مدارس معلمى الكتائب | ٦٨ و ٦٩ |
| اقتراح من حضرة على المتزلاوى بك يختص بمصاريف المدارس والمعاهد التى تنازل عنها نظارة المعارف لمجالس المديرات | ٦٩ |
| اقتراح لحضرة محمد علوى الجزار بك يختص بإنشاء مدرسة ثانوية تخصص للفقراء | ٦٩ |
| اقتراح لحضرته بطلب قبول جميع الطلبة الذين يريدون الالتحاق بمدارس الحكومة العليا من الحائزين للشروط المقررة | ٦٩ |
| اقتراح لحضرته بطلب تخفيض رسوم الامتحانات العمومية وإعفاء من يثبت فقرهم منها | ٦٩ |

فهرست محاضر الجمعية التشريعية

(ز)

| صفحة | الموضوع |
|----------------|--|
| | (تابع) الاقتراحات والرغبات |
| ٦٩ | اقتراح لحضرته بطلب توسيع نطاق مدرسة المعلمين الخديوية ... |
| ١٣٣ و ٦٩ | اقتراح لحضرة كامل صدق بك بطلب تمحين مرتبات رؤساء المحاكم الابتدائية الاهلية وقضاة المحاكم المختلطة الوطنيين ومستشاريها عموما ومرتبات أعضاء النيابة ... |
| ١٣٣ و ٧٣ | اقتراح حضرة عبد الرحمن محمود بك بطلب تركيب آلات رافعة لرى زمام مراكر أنبوب والبدارى وانهمم والحيام ... |
| ٧٣ | اقتراح لحضرته بطلب انشاء سكة حديد شرق النيل تمتد من ناحية المعابدة بمركز أنبوب الى نهاية مركز أنهمم ... |
| ١٣٣ و ٧٣ | اقتراح لسمادة محمد محفوظ باشا بطلب تركيب وابور على ترعة المغنى ووَابور على ترعة بنى حسين ... |
| ٧٣ | اقتراح من حضرة مصطفى بكير افندى بطلب إلغاء مال النخيل ... |
| ١٣٣ و ١٣١ و ٧٣ | اقتراح لحضرة ابراهيم على بك بطلب تقوية قناطر اسنا وتمديد وتوسيع الترعين الآخذتين منها وتقسيم الحيضان الكبيرة الى أحواض صغيرة ... |
| ٢٣٩ و ٧٣ | اقتراح لحضرة عبد الرحمن عوض افندى بطلب حفر مصرف للاطيان المجاورة لمدينة السويس بين ترعة السويس والقناة ... |
| ٧٤ | اقتراح لحضرة حمد الباسل بك بطلب تعديل المواد الأولى والثانية والثالثة من ذكرى ٢٤ فبراير سنة ١٨٩٤ بشأن الترع والمساقى ... |
| ٧٤ | اقتراح لحضرة محمد مصطفى خليل بك بطلب مد سكة حديد بين الصالحية والقنطرة ... |

| صفحة | الموضوع |
|------|--|
| | (تابع) الاقتراحات والرغبات |
| ٧٤ | اقتراح لحضرة المصطفى السعدى بك يختص بنظام الري والصرف بمديرية المنيا |
| ٧٤ | اقتراح لحضرة عبد الرحمن نصير بك بطلب اقامة زراعة الدخان اقتراح لحضرته بطلب تعديل المواد (١ و ٢ و ٥) من الأمر الصادر الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ المختص بمعد ومشايج البلاد |
| ٧٤ | اقتراح لسعادة محمود أبو حسين باشا بطلب إنشاء المند الكافى من المدارس التجارية العالية والمتوسطة والبيئية بالمعصرى |
| ٧٤ | اقتراح حضرة كمال أبو جازيه بك بطلب بناء قنطرة موازنة بكفر سليمان (غربية) على بحر سينق بين قنطرة أبو حمرا وانيار |
| ٧٤ | اقتراح لحضرة واغب عطيه بك بطلب إما إمداد فرعى النيل الشرق والغربى خلف قناطر ونجى وكفر الزيات بالمقاهة وإلا إنشاء المنابذة فيهما |
| ٧٤ | اقتراح لحضرة السعدى بشارة الطماوى بك بأن تحصل الحكومة الأراضى البور بمديرية الشرقية والدقهلية |
| ٧٤ | اقتراح لحضرة السعدى بشارة الطماوى بك بأن توزع الحكومة على قراء الأعراب أراضى من التى تصلحها |
| ٧٥ | اقتراح لحضرته بطلب مد خط حديدى على السكة الزراعية بين العرب وصالحجر |
| ٧٥ | اقتراح لحضرته بأن تعين الحكومة بعض الأعراب الذين يعيرون اقتناء الأثرياء فى ذلك |

| الموضوع | صفحة |
|---|----------|
| (تابع) الاقتراحات والطلبات | |
| اقتراح لحضرة ابراهيم اسماعيل أبو رحاب بك بطلب ايجاد قنطرة يجز على النيل بجهة البينا أو نجح حمادى وتقسيم الأحواض الى أحواض صغيرة | ١٣٣ و ٧٥ |
| اقتراح لحضرة بطلب مد ميعاد اخطار مفتش الري عن الواويزات التي رخص لأهالى مديريات جرجا وقنا وأسوان بتركيبها على الآبار الارتوازية والنيل من شهر ابريل الى شهر يولييه | ١٣١ و ٧٥ |
| اقتراح لحضرة مصطفى بكير افندى بعمل تغيير فى احدى قناتين ترعة الشراوية | ٧٥ |
| اقتراح لحضرة محمد كمال أبو جازيه بك يتعلق بدعوى الاسروداد أمام المحاكم والتعويضات التي تحصل من الأجانب عند شروع المخصرين فى عمل مجوزات | ٧٥ |
| اقتراح لحضرة الشيخ عمر أحمد خلف الله بطلب تعديل لائحة بالترخيص للأهالى بتركيب آلات الرقعة على النيل فى مديريات جرجا وقنا وأسوان تكون مبينة على التسهيل فى اعطاء الرخص | ١٣٣ و ٧٥ |
| اقتراح لحضرة بطلب تأجيل قسط المال المطلوب الآن على عمولى مديرية قنا نظرا لحالة الشراوى | ٧٥ |
| اقتراح لحضرة ابراهيم راجى بك بطلب زيادة مرتبات القضاة وكلاء النيابة | ١٣٣ و ٧٦ |
| اقتراح لحضرة حافظ المشاوى بك بطلب تنازل الحكومة عن عوايد أملاك مدينة طنطا الى بلدياتها | ١٣٦ و ٧٦ |

| الموضوع | صفحة |
|--|-----------------|
| (تابع) الاقتراحات والرغبات | |
| اقتراح لحضرة عبد الرحمن نصير بك بطلب تحسين محلات المحاكم الشرعية من جهة السكن وتحسين ماهيات كتبة المحاكم | ٨١ |
| اقتراح لحضرته بطلب السعي في إيجاد محلات خاصة بمحاكم الأخطاط وصرف أدوات لها | ٨١ |
| اقتراح لمساعدة قليني فهمي باشا يختص بحال السالكين وأعطاه حق الطعن أمام محكمة الاستئناف العليا لمن يحكم عليه من الموظفين بالعزل | ٨١ |
| اقتراح من سعادة محمد محفوظ باشا بطلب إنشاء معهد ديني بأسبوط | ١٠٠ |
| اقتراح من حضرة محمد المنياوى بك بطلب إعطاء تعويض لمن يصبه أى ضرر من تأخير زراعة الأرز ومنع تعقير القطن | ١٠٠ و ١٣٠ |
| اقتراح من حضرة الشيخ عبد الفتاح الجبل بشأن تعديل نص المادة (٢٨٠) من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وزيادة فقرة رابعة عليها ... | ١٠٠ و ١٣٣ و ٢٠٩ |
| اقتراح لحضرة عبد الرحمن نصير بك المختص بإنشاء نفق تحت شريط السكة الحديد الممتدة من مصر الى اسكندرية مقابل ترعة الجلاد ... | ١١١ |
| اقتراح لحضرة عمر مراد بك بطلب وضع قوانين حديد أمام قنطرة رياح الزوامل بالترعة الاسماعيلية | ١١٥ و ٢٣٧ و ٢٣٨ |
| اقتراح لحضرته بطلب مد سكة حديد الحكومة من أبي زعبل لبليس على أحد جسرى القنطرة الاسماعيلية | ١١٥ |
| اقتراح لحضرته بطلب إلغاء ذكرى المحكمة المخصوصة الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥ | ١١٥ |
| اقتراح لحضرة حنفي مصطفى منصور بك بطلب أن تقيم الحكومة آلات رافعة على النيل في المناطق المرتفعة من مديرية أسوان ... | ١١٥ |

فهرست محاضر الجمعية التشريعية (ك)

| صفحة | الموضوع |
|-----------|---|
| | (تابع) الاقتراحات والرغبات |
| ١١٥ | اقتراح لحضرة محمد قطب قرشي بك بطلب تعديل المادة (٢٠١) من قانون العقوبات |
| ١٣٧ | اقتراح لحضرة الشيخ محمد حسن عزام يتضمن انشاء مدرسة زراعة ابتدائية لتعليم أبناء الفلاحين وأخرى لتعليم بنات الفلاحين ما يحتاج اليه في اصلاح حال المنازل وتكليف موظفين من نظارة الزراعة بالقاء محاضرات على الفلاحين في القرى في المواد الزراعية |
| ١٣٧ | اقتراح لحضرة سينوت حنا بك بشأن السكك الزراعية في الصعيد عموما وفي أسبوط خصوصا |
| ١٣٧ | اقتراح لحضرته بشأن متشردي الأجانب في مصر |
| ١٣٧ و ٢٣٩ | اقتراح لحضرة ابراهيم نصار بك بخصوص رى الشراقى |
| ١٣٧ | اقتراح لحضرة عمر مراد بك خاص بالتعليم في مجالس المديرىات |
| ١٦١ | اقتراح لحضرته بطلب طبع قوانين الحكومة المعمول بها كل سنتين على الأكثر معتلة بما زاد فيها وقص منها |
| ١٦١ و ٢٣٩ | اقتراح لحضرة محمد محمود بك بطلب رفع ضريبة الأتبان التي زُدت بالشادوف والحصى بمديرية قنا |
| ١٦١ | اقتراح لحضرة محمد عثمان أباطه بك خاص بالأمن العام |
| ١٦١ | اقتراح لحضرته خاص بلجنة تأديب العمدة والمشايخ |
| ١٦١ و ١٦٤ | اقتراح لحضرته خاص بلائحة تعاطى صناعة العطب |
| ١٦٢ | اقتراح لحضرة المصرى السعدى بك بطلب تأجيل غمر الأراضى الواقعة غرب بحر يوسف بمياه النيل شهرا |

| صفحة | الموضوع |
|-----------|--|
| | (تابع) الاقتراحات والرغبات |
| ١٦٢ | اقتراح لحضرته بطلب عمل وإبوار مياه على النيل لرى أراضي بلدتي زاوية الجداى وزلة أولاد الشيخ بمركز مفاغه مديرية المتيا ... |
| ١٦٢ و ١٦٣ | اقتراح لحضرته مصطفى بكير افندى بطلب عمل تقيير في قنطرة الخزاينه ... |
| ١٦٢ | اقتراح لحضرته الشيخ عمر أحمد خلف الله بطلب التساهل مع أهالي مديريات جرجا وقنا وأسوان في منحهم رخص الآلات الرافعة على النيل ... |
| ١٦٣ | اقتراح لحضرته بطلب تأجيل قسط المال المطلوب الآن من ملاك مديرية قنا ... |
| ١٦٨ | اقتراح لسعادة محمد السيد أبو علي باشا بطلب جواز إعادة امتحان الساقطين في الامتحانات في المدارس العالية والخصوصية ... |
| ١٦٨ و ٢٣٨ | اقتراح لسعادته بطلب جعل ترعة الساحل (البراج) الآخذة من القناطر القريبة ترعة صيفية ... |
| ١٦٨ | اقتراح لسعادته بشأن إنشاء سكك حديد ضيقة في أنحاء مديرية المنوفية ... |
| ١٦٨ و ٢٣٨ | اقتراح لحضرته الشيخ عمر أحمد خلف الله بطلب تحسين رواتب معاوني الادارة ومنحهم مكافأة شهرية تقوم بأجر الركائب ... |
| ١٦٩ | اقتراح لحضرته بطلب اشتراط القراءة والكتابة في تعيين أعضاء لجان الشكايات والنيل والمجالس الحسبية ... |
| ١٦٩ و ٢٣٨ | اقتراح لحضرته الدكتور محمد أمين بدر افندى بخصوص الأطباء الأجانب ... |

| الموضوع | صفحة |
|---|-----------|
| (تابع) الاقتراحات والرغبات | |
| اقتراح لحضرته بطلب انشاء مستشفيات كافية لحاجة المكان بمدينة القاهرة | ١٦٩ |
| اقتراح لحضرة راغب عطيه بك يختص بطلب إلغاء ضريبة الخمر | ١٧٩ و ٢٢٨ |
| اقتراح لحضرة محمد المناوى بك بطلب إعطاء تعويض لمن يلحقهم الضرر بسبب منع زراعة الأرز | ١٨٣ و ٢٢٩ |
| اقتراح لسعادة محمد محفوظ باشا وبعض حضرات الأعضاء بطلب معافاة أرباب أطيان الأحواض والجزار والسواحل والحوش من دفع أى ضريبة على أطيانهم التى تتخلف شرقاى | ١٨٣ و ٢٢٩ |
| اقتراح لسعادة محمد الشربى باشا بطلب مد فروع من ترعة الازراهيمية الى بعض بلاد مديرية المنيا | ٢٤٠ |
| اقتراح لحضرة محمد عثمان أباطه بك يختص بتحسين حالة الرى | ٢٤٠ |
| اقتراح لحضرته يختص بتحسين حالة الصرف | ٢٤٠ |
| اقتراح لحضرته يختص بالصحة العمومية | ٢٤٠ |
| اقتراح لحضرته يختص بالاعتناء بتربية المواشى | ٢٤٠ |
| رغبة حضرة زكريا نامق افندي الخاصة ببناء محل خاص للملجأ الأيتام الخ . | ٢٤٦ |
| رغبة حضرة الخاصة بأن يحتسب ديوان الأوقاف ثمتا لكل ما يصنع فى ملجأ الأيتام الخ . | ٢٤٦ |
| رغبة حضرة الخاصة بعمل لائحة بشروط القبول فى التكاي الخ . | ٢٤٦ |
| رغبة حضرة الخاصة ببناء محل غل النظام الصحى لعيادات الأوقاف الخارجية الخ . | ٢٤٦ |

| صفحة | الموضوع |
|-----------|--|
| | (تابع) الاقتراحات والرغبات |
| ٢٤٦ | رغبة سعادة محمد الشريفي باشا الخاصة بإنشاء معهد علمي ديني اسلامي في الوجه القبلي |
| ٢٤٦ | رغبة حضرة الدكتور محمد أمين بدر افندي الخاصة بأن تنشئ نظارة الأوقاف مستثنى لا امراض العضالية |
| ٢٤٧ و ٢٤٦ | أمنية حضرة عبد اللطيف الصوفاني بك الخاصة بتحصين مراتب العلماء ورد سعادة ناظر الاوقاف عليها |
| ٢٤٧ | رغبة حضرة محمد علوي الجزائر بك الخاصة بإنشاء معهد علمي ديني بالمسجد الذي أنشأته نظارة الأوقاف بعاصمة مديرية المنوفية ... |
| ٢٤٧ | رغبة حضرة محمد فتح الله بركات بك الخاصة بعرض اللوائح الدخالية لنظارة الأوقاف على الجمعية التشريعية ورد سعادة الناظر عليها |
| ٢٨٨ | أمنية لجنة الحقانية والمعارف الخاصة بإنشاء سنة رابعة اختيارية في مدرسة المحاسبة والتجارة العليا |
| ٢٨٨ | أمنية لجنة الحقانية والمعارف الخاصة بإنشاء سنة تحضيرية في مدرسة المحاسبة والتجارة العليا للعلوم التجارية |
| | الأسئلة |
| ٢٧ | سؤال حضرة حمد محمود الباسل بك لسعادة ناظر المالية بشأن تتابع زيت البترول والأرض التي يستخرج منها الذهب |
| ٧٣ | سؤال حضرة عبد الرحمن نصير بك لسعادة ناظر الأشغال والرد عليه |

| صفحة | الموضوع |
|-----------------|---|
| | (تابع) الأسئلة |
| ٧٣ و ٧٢ | رأى حضرة على المتزلاوى بك وبعض الأعضاء بأن الأسئلة يجب أن يبقيا موجها شخصيا وأن يجاب عليها الناظر المسؤول أو من ينوب عنه شخصيا وقرار الهيئة في ذلك |
| ٩٥ و ٩٤ و ٨٢ | سؤال حضرة عبد الرحمن نصير بك لسعادة ناظر الحاقانية بشأن شكوى مندوبى المحضرين ورد الناظر عليه |
| ٩٦ و ٩٥ | سؤال من حضرته لسعادة ناظر الحاقانية عما اذا كان في نية النظارة ايجاد اقسام للتسجيل بكل محكمة من المحاكم الأهلية في هذا العام ورد سعادة الناظر عليه |
| ٩٤ | سؤال من حضرته لسعادة ناظر الأشغال بخصوص المنطقة المحتكر رتها أحد الافراد بمديرية القلوية ورد سعادة الناظر عليه |
| ١٠١ و ١٠٠ و ٩٦ | سؤال حضرة راغب عطيه بك لسعادة ناظر الأشغال بخصوص المناوبة على فرعى النيل الشرق والغربى ورد سعادة الناظر عليه |
| ١٠٤ و ١٠٣ و ٩٦ | سؤال حضرة مصطفى بكير افندى لسعادة ناظر المالية بخصوص تحصيل خمسة قراريط من مال الأتليان ورد سعادة الناظر عليه |
| ١١١ و ١١٠ | سؤال حضرة على المتزلاوى بك لمطوفة رئيس مجلس النظار عن التأخير الذى حصل في انتخاب بدل من النى انتخبهم والجواب عليه |
| ١١٧ | سؤال سعادة محمد يكن باشا لسعادة ناظر الزراعة بخصوص الاحتياطات التى اتخذت لمقاومة دودة لوز القطن |
| ١٥٢ و ١٥١ و ١١٧ | سؤال حضرة زكريا نامق افندى لسعادة ناظر المالية بخصوص تركات المساكين المتوفين عن غير وارث |

| صفحة | الموضوع |
|-----------|--|
| | (تابع) الأمثلة |
| ١١٧ | سؤال حضرة صاحب السعادة قلبي فهدى باشا لمطوفة ناظر الداخلية بخصوص ما ورد في جريدة البروجيه من تعذيب أحد المسجونين من أحد السجائين والجواب عليه |
| ١١٩ و ١١٨ | سؤال حضرة عبد اللطيف المجاتى افندى لسعادة ناظر المالية بخصوص البنوك والشركات المالية والجواب عليه |
| ١٣٢ و ١٣١ | سؤال حضرة عبد اللطيف المجاتى افندى لصاحب العطفة رئيس مجلس النظار بخصوص ما شاع من أن شخصا يقال أنه مجنون حجز بالمستشفى من غير أن يكون مصابا بالجنون والجواب عليه |
| ١٣٣ | سؤال من حضرة لسعادة ناظر المالية بخصوص شركة مياه القاهرة والجواب عليه |
| ١٣٤ و ١٣٣ | سؤال من حضرة لسعادة ناظر المالية بخصوص شركة التنوير بالغاز والكهرباء والجواب عليه |
| ١٣١ و ١٣٠ | سؤال حضرة حمد الباسل بك لمطوفة رئيس مجلس النظار الخاص بشحن القطن من القيوم الى القبارى والجواب عليه |
| ١٥٣ و ١٥٢ | سؤال حضرة محمد مصطفي خليل بك لسعادة ناظر الأشغال الخاص بزراعة الأرز واطفاء الشراق والجواب عليه |
| ١٥٤ و ١٥٣ | سؤال حضرة لسعادة ناظر الأشغال الخاص بمصرف بحر البق والجواب عليه |
| ١٥٥ و ١٥٤ | سؤال حضرة حمد الباسل بك لسعادة ناظر الأشغال الخاص برى الأراضي الواقعة في نهاية بحر التزلة وبحر الفرق وبحر وهي بمديرية القيوم والجواب عليه |

فهرست محاضر الجمعية التشريعية (ف)

| صفحة | الموضوع |
|-----------------|---|
| | (تابع) الأسئلة |
| ١٥٨ - ١٥٦ | سؤال حضرتة لسعادة ناظر الأشغال عما يناله كل فدان في أراضي الفيوم من الأمتار المكعبة في مياه الفيضان وفي مياه التعاريق بمعدل الثلاث سنين الماضية والجواب عليه |
| ١٥٩ | سؤال حضرتة لسعادة ناظر الأشغال بخصوص مصرف لبلاد دنيان والفرق وعتك والحجر بمديرية الفيوم والجواب عليه |
| ١٦٦ | سؤال حضرة محمد قطب قرشي بك لسعادة ناظر الأشغال الخاص بانارة شارع الخليج |
| ١٦٧ و ١٦٨ | سؤال حضرة عبد اللطيف المكاتي افندى لسعادة ناظر المعارف الخاص بما كتب في الجرائد من أن النظارة ضبطت عريضة لبعض المعلمين حين شروعهم في تقديمها للجناب العالي الخديوى أولرياسة الجمعية التشريعية ومنعهم من تقديمها والجواب عليه |
| ١٧٨ و ٢٧٠ - ٢٧٢ | سؤال حضرة زايد جلال بك لسعادة ناظر المالية الخاص بأجرة ترامواى شركة العاصمة والجواب عليه |
| ٢٠٩ و ٣٦٤ - ٣٦٦ | سؤال حضرة محمد رشوان الزمر بك لسعادة ناظر الأشغال الخاص بمحوشة أم دنيان والجواب عليه |
| ٢٠٩ و ٣٦٦ - ٣٦٨ | سؤال حضرتة لسعادة ناظر الأشغال الخاص برى المنطقة الحياضية الواقعة غرب مصرف المحيط لمديرية الجيزة والجواب عليه |
| ٣٦٨ - ٣٧٠ | سؤال حضرتة لسعادة ناظر الأشغال الخاص بمد خطوط الترام بانحاء مديرية الجيزة والجواب عليه |

| صفحة | الموضوع |
|---------|---|
| | خطب |
| ٨٤ و ٨٥ | خطبة عطوفة حسين رشدي باشا بمناسبة تعيينه رئيسا لمجلس النظار |
| ٨٥ | رد سعادة رئيس الجمعية على هذه الخطبة |
| | شكر |
| ٩١ | شكر الجمعية بناء على طلب سعادة سعد زغلول باشا للجنة الحقانية التي بحثت مشروع قانون الطعن باعادة النظر ولعطوفة ناظر الحقانية ورئيس مجلس النظار الآن على بحيل مشاركته اللجنة في أبحاثها وعلى تقديمه الايضاحات اللازمة لها |
| | تعيين |
| ١٠٤ | تعيين صاحب السعادة سعد زغلول باشا عضوا للجنة الاقتراحات بدلا من سعادة علي يكن باشا الذي عين ناظرا للخارجية |
| ١٠٩ | الأمر العالي المختص بتعيين صاحب السعادة سعيد ذوالفقار باشا ناظر المالية سابقا وكيلا للجمعية التشريعية |
| ١١٦ | تعيين صاحب السعادة سعيد ذوالفقار باشا عضوا للجنة الداخلية |
| ٢٩٢ | تعيين سعادة حسين واصف باشا عضوا بالجمعية التشريعية عن الدائرة الثانية (بولاق) بمصر |

مجموعة

محاضر الجمعية التشريعية

في دور الانعقاد الأول ١٩١٣ - ١٩١٤

الجمعية الشريفة

محاضر دور الانعقاد الاول

١٩١٣ — ١٩١٤

محضر الجلسة الافتتاحية

المنعقدة في يوم الخميس ٢٢ يناير سنة ١٩١٤

الموافق ٢٥ صفر سنة ١٣٣٢

اجتمع أعضاء الجمعية بقاعاتها في الساعة عشرة من صباح هذا اليوم وهم :
صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية . وصاحب العطفة
محمد سعيد باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية . وأصحاب السعادة والعزة :
حسين رشدي باشا ناظر الحفانية . وإسماعيل سري باشا ناظر الأشغال
العمومية والحربية . وأحمد حشمت باشا ناظر الأوقاف . وأحمد حلمي باشا
ناظر المعارف العمومية . ويوسف وهبه باشا ناظر الخارجية . وسعيد
ذو الفقار باشا ناظر المالية . ومحمد عب باشا ناظر الزراعة . وعلوي يكن باشا
وكيل الجمعية . وسعد زغلول باشا . والشيخ عبد الرحيم الدمرداش . وعبد الخالق
مذكور باشا . ومرقص سميكه بك . وقلبي فهمي باشا . وحسن سيف أفندي .
ومحمد يكن باشا . ومنصور يوسف باشا . وسينوت حنا بك . وكامل صدق بك .
وابراهيم سعيد باشا . وأحمد أبو الفتوح باشا . وحافظ المنشاوي بك . وراغب
عطيه بك . وعلوي المتزلاوي بك . ومحمد فنع الله بركات بك . ومحمد كمال أبوجازيه بك .
وعبد العزيز فهمي بك . والسعدى بشارة الطحاوي بك . والدكتور محمد علوي باشا .

ومحمد السيد أبو علي باشا . ومحمد علوى الجزار بك . ومحمود أبو حسين باشا .
وحسين هلال بك . وعبد اللطيف المكافى افندى . وعثمان سليط بك . ومتولى نور بك .
والدكتور محمد أمين بدرافندى . والشيخ محمد شاكر . ومحمود الاتربى باشا . وإبراهيم
نصار بك . وأحمد محمود باشا . والشيخ عبد الجواد عبد الحميد توار . وعبد اللطيف
الصوفانى بك . ومحمد المتياوى بك . وعبد الله السيد أباطه بك . وعلى الشمسى افندى .
وأمين سامى باشا . وخالد لطفى باشا . وعمر مراد بك . ومحمد عثمان أباطه بك .
ومحمد مصطفى خليل بك . وعبد الرحمن نصير بك . ومصطفى بكير افندى . والشيخ
محمد حسن عزام . ومحمد الشريعى باشا . ويوسف أصلان قطاوى باشا . ومحمد رشوان
الزمر افندى . وزكريا فامق افندى . ومحمد على سليمان بك . وحمد محمود الباسل بك .
والمصرى السعدى بك . وحسين الشريعى بك . وحسن توفيق باشا . وإبراهيم
راجى بك . وزايد جلال بك . وعلى شعراوى باشا . وعبد الرحمن محمود بك .
ومحمد على بك . ومحمد قطب قرشى بك . ومحمد محفوظ باشا . وإبراهيم اسماعيل
أبورحاب بك . وميشيل لطف الله بك . وعمر عبد الأنرك بك . ومحمد أمين
أبوستيت بك . ومحمود همام بك . وإبراهيم على بك . والشيخ عمر أحمد خلف الله .
ومحمد محمود بك . وحنفى مصطفى منصور بك . والشيخ عبد الفتاح الجمل .
وعبد الرحمن عوض افندى . وعبد السلام العلالى بك .

والسكرتير العام حضرة مصطفى كامل الخولى بك كاتباً للجلسة .

واحتذر سعادة عبد الحميد سلطان باشا عن الحضور بسبب مرضه .

وقد شرف الجناح العالى الخديوى المعظم قاعة الجلسة عقب الاجتماع
وبأمره افتتحت الجمعية . وأدى الرئيس بين يدى جنابه العالى اليمين
التي نصها :

« أحلف بالله العظيم أنى أؤدى وظيفتى بالصدق للحضرة الفخيمة

الخديوية والطاعة لقوانين القطر »

ثم لقن سعادته صيغة هذه اليمين لعطوفة رئيس مجلس النظار ثم للمحاسب السعادة النظار فسادة وكيل الجمعية فباقي الأعضاء المشار اليهم واحدا بعد واحد فأدوها جميعا .

وبعد ذلك تفضل الجنب العالى الخديوى المعظم بالقاء خطبة الافتتاح .
وفى نهايتها هتف سعادة الرئيس ثلاثا « يعيش خديونا ولى النعم »
فتبعه الحضور مكررين هذا الدماء فى كل مرة .

ثم أعلن سعادة الرئيس إيقاف الجلسة خمس دقائق وبارح الجنب العالى القاعة وعاد سعادة الرئيس فقرر إيقاف الجلسة أيضا الى الساعة الثالثة بعد الظهر لتتوجه هيئة الجمعية الى سراى عابدين وتقيم الشكر للجنب العالى الخديوى .

وفى الساعة ٣ بعد الظهر أعيدت الجلسة كما كانت ما عدا سعادة قلىنى فهمى باشا الذى اعتذر بمرضه .

وتقرر انتخاب الوكيل المنتخب ملنا بالاقتراع بالنداء بالاسم . ثم تقرر انتخاب سعادة سعد زغلول باشا بأغلبية ٦٥ صوتا .

ولما حصلت المذاكرة فى موضوع اللائحة الداخلية تقرر تشكيل لجنة لوضع اللائحة الداخلية والنظر فى القسم الخاص بنظام الجلسات من لائحة الجمعية العمومية وإدخال ما تراه اللجنة عليها من التعديل .

وقد تشكلت اللجنة من سعادة الرئيس ومن سعادتي وكيلى الجمعية ومن حضرات عبد العزيز فهمى بك . وعلى شعراوى باشا . وكامل صدق بك . وعبد اللطيف الصوفانى بك . والدكتور محمد علوى باشا . ومنصور يوسف باشا . وعلى الشمسى أفندى . ومحمد على بك . وإبراهيم سعيد باشا . وحسين هلال بك . وزكريا نامق أفندى . وسعادة ناظر الحقانية .

ثم رقت الجلسة والساعة ٤ والدقيقة ٣٠ بعد الظهر

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الخولى

محضر الجلسة الثانية

المنعقدة علنا في يوم الاثنين ٢ فبراير سنة ١٩١٤

الموافق ٧ ربيع الأول سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة والساعة ٣ و ٢٠ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية وحضور حضرات أعضائها وهم :

صاحب المطوفة محمد سعيد باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية .
وأصحاب السعادة والعزة : حسين رشدي باشا ناظر الحقانية ، وإسماعيل سري باشا ناظر الأشغال العمومية والحربية ، وأحمد حشمت باشا ناظر الأوقاف .
وأحمد حايي باشا ناظر المعارف العمومية ، ويوسف وهبه باشا ناظر الخارجية ،
وسعيد ذوالفقار باشا ناظر المالية ، ومحمد عجب باشا ناظر الزراعة ، وعلى يكن باشا وسعد زطلول باشا وكيل الجمعية ، وعبد الخالق مذكور باشا ، والشيخ عبد الرحيم الدرديش ، وحسن علي سيف أفندي ، ومحمد يكن باشا ،
ومنصور يوسف باشا ، وإبراهيم سعيد باشا ، وأحمد أبو الفتوح باشا ، وحافظ المنشاوي بك ، وراغب عطيه بك ، وعلى المتلاوي بك ، ومحمد فتح الله بركات بك ، ومحمد كمال أبو جازيه بك ، وعبد العزيز زفهمي بك ، وعبد المحيد سلطان باشا ،
ومحمد السيد أبو علي باشا ، ومحمد علوي الجزار بك ، ومحمود أبو حسين باشا ،
وحسين هلال بك ، وعبد اللطيف المكباتي أفندي ، وعثمان سليط بك ، ومتولي نور بك ، ومحمود الاتري باشا ، وإبراهيم نصار بك ، وأحمد محمود باشا ، والشيخ عبد الجواد عبد الحميد توار ، وعبد اللطيف الصوفاني بك ، ومحمد المنياوي بك ،
وعبد الله السيد أباطه بك ، وعلى الشمعي أفندي ، وعمر مراد بك ، ومحمد عثمان أباطه بك ، ومحمد مصطفى خليل بك ، وعبد الرحمن نصير بك ، ومصطفى بكير أفندي ، والشيخ محمد حسن عزام ، ومحمد رشوان الزمر أفندي ، وزكريا تامق أفندي

ومحمد علي سليمان بك . ومحمد محمود الباسل بك . والمصري السعدى بك .
وحسين الشريبي بك . وزايد جلال بك . وعلى شعراوى باشا . وعبد الرحمن
محمود بك . ومحمد علي بك . ومحمد قطب قرشى بك . ومحمد محفوظ باشا . وإبراهيم
اسماعيل أبو رحاب بك . وعمر عبد الآخر بك . ومحمد أمين أبو ستيت بك .
ومحمود همام بك . وإبراهيم علي بك . والشيخ عمر أحمد خلف الله . ومحمد محمود بك .
وحفي مصطفى منصور بك . والشيخ عبد الفتاح الجبل . وعبد السلام العلاي بك .
وعبد الرحمن عوض افندى . وقليني فهمى باشا . ومرفص سميكه بك . وسينوت حنا
بك . وكامل صدق بك . والسعدى بشاره الطحاوى بك . والدكتور محمد علوى
باشا . والدكتور محمد أمين بدر افندى . والشيخ محمد شاكر . وأمين سامى باشا .
وخالد لطفي باشا . ومحمد الشريبي باشا . ويوسف أصلان قطاوى باشا . وحسن
توفيق باشا . وإبراهيم راجى بك . وميشيل لطف الله بك .

تلى محضر الجلسة الماضية فصنقت الجمعية عليه .

تلى مشروع اللائحة الداخلية الذى قلمته اللجنة من مقلته لناية المادة السابعة
عشرة منه فواققت الجمعية على إقراره كما هو ما عدا مادتي ٣ و ٨ فقد قررت
فيهما ما يأتي :

(أولاً) المادة ٣ أيدلت منها عبارة « يخبر الرئيس الجمعية بالمكتبات الواردة
لها بما فيها تقارير اللجان » بـ « يخبر الرئيس الجمعية بما ورد عليها من
مكتبات وتقارير اللجان » .

(ثانياً) المادة ٨ زيد بآخرها ما يأتي :

« ويكون ذلك قاصراً على جلسة اليوم . »

تقرر أن يعمل من الآن بالباب الخاص بنظام الجلسات الذى قرره الجمعية
في هذه الجلسة .

قال عطوفة رئيس النظار ما يأتي :

« تسامع البعض عن المراد من نص المادة ١٦ من القانون النظامي في حالة ما اذا استمر الخلف بين الحكومة وبين الجمعية الجديدة فيما يتعلق بالمشروع الذي ترتب عليه حل الجمعية الأولى .

فتجيب الحكومة بأنها في هذه الحالة تقول على رأى الجمعية الجديدة ولا تحملها بسبب ذلك المشروع بمينه . »

قوبل هذا القول من الجمعية بالتصفيق .

تقرر رفع الجلسة للاستراحة ثم أعيدت وهتفرت أن تجتمع الجمعية غدا الساعة الثالثة ونصف بعد الظهر لنظر بقية اللائحة .

انتهت الجلسة والساعة السابعة و٥٥ دقيقة ما

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الخولى

محضر الجلسة الثالثة

المنعقدة علناً في يوم الثلاثاء ٣ فبراير سنة ١٩١٤

الموافق ٨ ربيع الأول سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة والساعة ٣ و ٤ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية وحضور حضرات أعضائها وهم :

صاحب العطفة محمد سعيد باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية .
وأصحاب السعادة والعزة : حسين رشدي باشا ناظر الحقانية . وإسماعيل سري باشا ناظر الأشغال العمومية والحربية . وأحمد حشمت باشا ناظر الأوقاف .
وأحمد حلمي باشا ناظر المعارف العمومية . ويوسف وهبه باشا ناظر الخارجية .
وسعيد ذو الفقار باشا ناظر المالية . ومحمد محب باشا ناظر الزراعة . وعلى يكن باشا وسعد زفول باشا وكلاء الجمعية . وعبد الخالق مدكور باشا . والشيخ عبد الرحيم الدمرداش . وحسن علي سيف أفندي . ومنصور يوسف باشا . وإبراهيم سعيد باشا .
وأحمد أبو الفتوح باشا . وحافظ المنشاوي بك . وراغب عطيه بك . وعلى المتزلاوي بك .
ومحمد فتح الله بركات بك . ومحمد كمال أبو جازيه بك . وعبد العزيز فهمي بك .
وعبد المجيد سلطان باشا . ومحمد السيد أبو علي باشا . ومحمد علوي الجزار بك .
ومحمود أبو حسين باشا . وحسين هلال بك . وعبد اللطيف المكاني أفندي .
وعثمان سليط بك . ومتولى نور بك . ومحمود الاتربي باشا . وإبراهيم نصار بك .
وأحمد محمود باشا . والشيخ عبد الجواد عبد الحميد توار . وعبد اللطيف الصوفاني بك .
ومحمد المنياوي بك . وعبد الله السيد أباطه بك . وعلى الشمسي أفندي . وعمر مراد بك .
ومحمد عثمان أباطه بك . ومحمد مصطفى خليل بك . وعبد الرحمن نصير بك .
ومصطفى بكير أفندي . والشيخ محمد حسن عزام . ومحمد رشوان الزمر أفندي .
وزكريا نامق أفندي . ومحمد علي سليمان بك . ومحمد محمود الباسل بك . والمصري

السعدى بك . وحسين الشريبي بك . وزايد جلال بك . وعلى شعراوى باشا .
وعبد الرحمن محمود بك . ومحمد على بك . ومحمد قطب قرشي بك . ومحمد محفوظ باشا .
وابراهيم اسماعيل أبو رحاب بك . وعمر عبد الأنكر بك . ومحمد أمين أبو ستيت بك .
ومحمود همام بك . وابراهيم على بك . والشيخ عمر أحمد خلف الله . ومحمد محمود بك .
وحنفى مصطفى منصور بك . والشيخ عبد الفتاح الجمل . وعبد الرحمن عوض أفندى .
وعبد السلام الملايلى بك . وقلبنى فهمى باشا . ومرفص سميكة بك . وكامل صدق بك .
والسعدى بشارة الطحاوى بك . والدكتور محمد علوى باشا . والدكتور محمد أمين
بدر أفندى . والشيخ محمد شاكر . وأمين سالى باشا . وخالد لطفى باشا .
ويوسف أصلان قطاوى باشا . وحسن توفيق باشا . وابراهيم راجى بك .
وميشيل لطف الله بك .

أما صاحب السعادة والعزة محمد الشريبي باشا . وسهوت حنا بك . فلم
يحضرا ولم يعتذرا .

ثم أخرجت الهيئة باعتذار سعادة محمد يكن باشا عن الحضور وترخيص سعادة
الرئيس لحضرة المصرى السعدى بك بأجازة لمدة ستة أيام ابتداء من ٤ فبراير
سنة ١٩١٤ .

فقررت الجمعية الموافقة على الإجازة وقبول العذر .

وتلى محضر الجلسة السابقة فأقرته الجمعية وأحاطها سعادة الرئيس علما بما ورد
من العرائض فقرر تأجيل النظر فيها الى أن يتم تشكيل اللجنة الخاصة بها .

ثم أخذ في البحث في بقية مواد اللائحة الداخلية ابتداء من باب المناقشة
في المشروعات والاقتراحات فقرر إبقاء المواد ١٨ و ١٩ و ٢١ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و
٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ على أصلها .

أما المادة العشرون فتقررت كما يأتي :

« تبحث الجمعية أولاً في موضوع المشروع اجمالاً وتأخذ الآراء بعد ذلك عما إذا كان يجب مناقشة مواده على وجه التفصيل فإذا تقرر وجوب المناقشة التفصيلية تبدأ هذه المناقشة في المواد وتأخذ الآراء عن كل مادة أولاً على نص المادة حسب تعديل اللجنة فإن لم يقبل فعلي نص المادة الأصلية . »

أما المادة الثانية والعشرون فتقرر إبقاء الفقرة الأولى منها على أصلها وتعديل الفقرة الثانية منها كما يأتي :

« تحول التعديلات على اللجنة المختصة إذا طلب ذلك أحد النظار أو رئيس اللجنة أو العضو المقرر أو العضو صاحب المشروع وفي هذه الحالة تؤجل الجمعية نظر المشروع حتى تنتهي اللجنة من عملها في الأجل الذي تضر به لها الجمعية . »

أما المادة الحادية والثلاثون فتقرر إحالتها على اللجنة المشكلة لوضع مشروع اللائحة الداخلية لبحث التعديلات المقامة من بعض حضرات الأعضاء .

ثم تقرر أن يجتمع حضرات الأعضاء اجتماعاً خاصاً هذا الساعة ١١ صباحاً وأن تعقد جلسة الجمعية في الساعة الثالثة والنصف بعد ظهر يوم الأربعاء ٤ فبراير الجاري لنظر بقية اللائحة .

وانتهت الجلسة والساعة ٧ و ٢٥ دقيقة مساءً

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الخولي

محضر الجلسة الرابعة

المنعقدة علنا في يوم الأربعاء ٤ فبراير سنة ١٩١٤

الموافق ٩ ربيع الأول سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة الساعة ٣ و ٤ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية وحضور حضرات أعضائها وهم :

صاحب العطفة محمد سعيد باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية وأصحاب السعادة والعزة : حسين رشدي باشا ناظر الحفانية ، ويوسف وهبه باشا ناظر الخارجية ، وسعيد ذو الفقار باشا ناظر المالية ، وعلى يكن باشا وسعد زغلول باشا وكلا الجمعية ، وعبد الخالق مذكور باشا ، والشيخ عبد الرحيم الدهر داش ، وحسن على سيف أفندي ، ومحمد يكن باشا ، ومنصور يوسف باشا ، وإبراهيم سعيد باشا ، وأحمد أبو الفتوح باشا ، وحافظ المنشاوي بك ، وراغب عطيه بك ، وعلي المتلاوي بك ، ومحمد فتح الله بركات بك ، ومحمد كمال أبو جازيه بك ، وعبد العزيز فهمي بك ، وعبد الحميد سلطان باشا ، ومحمد السيد أبو علي باشا ، ومحمد علوي الجزار بك ، ومحمود أبو حسين باشا ، وحسين هلال بك ، وعبد اللطيف المكاني أفندي ، وعثمان سليط بك ، ومتولى نور بك ، ومحمود الاترني باشا ، وإبراهيم نصار بك ، وأحمد محمود باشا ، والشيخ عبد الجواد عبد الحميد توار ، وعبد اللطيف الصوفاني بك ، ومحمد المنياوي بك ، وعبد الله السيد أباطه بك ، وعلي الشمسي أفندي ، وعمر مراد بك ، ومحمد مصطفی خليل بك ، وعبد الرحمن نصير بك ، ومصطفى بكير أفندي ، والشيخ محمد حسن عزام ، ومحمد رشوان الزمر أفندي ، ووزيرها تامق أفندي ، ومحمد علي سليمان بك ، ومحمد محمود الباسل بك ، وحسين الشريمي بك ، وعلي شعراوي باشا ، وعبد الرحمن محمود بك ، ومحمد علي بك ، ومحمد محفوظ باشا ، وإبراهيم اسماعيل أبو رحاب بك .

وعمر عبد الآخرك بك . ومحمد أمين أبو ستيت بك . ومحمود همام بك . وإبراهيم علي بك .
والشيخ عمر أحمد خلف الله . ومحمد محمود بك . وحفي مصطفى منصور بك .
والشيخ عبد الفتاح الجمل . وقليني فهمي باشا . ومرقص سميكه بك . وسينوت
حنا بك . وكامل صدق بك . والسعدى بشارة الطحاوى بك . والدكتور محمد
علوى باشا . والدكتور محمد أمين بدر افندى . والشيخ محمد شاكر . وأمين سامى
باشا . وخالد لطفى باشا . ويوسف أصلان قطاوى باشا . وحسن توفيق باشا .
وإبراهيم راجى بك .

وفى أثناء الجلسة حضر صاحباً السعادة أحمد حشمت باشا ناظر الأوقاف .
وأحمد حلمى باشا ناظر المعارف العمومية . وحضرات ميشيل لطف الله بك .
ومحمد قطب قرشى بك . وعبد الله السيد أباطه بك . ثم سعادة محمد الشريعى باشا .

تلى ماورد بالاعتذار وهو من صاحب السعادة محمد محب باشا ناظر الزراعة
ومن حضرات محمد عثمان أباطه بك . وعبد السلام العلالى بك . وزايد جلال بك .
وأبلفت الهيئة طلب سعادة محمد الشريعى باشا فى أن يسمح له بالتأخير الى الساعة
الخامسة لعذر لديه ثم ترخيص سعادة الرئيس لسعادة أحمد محمود باشا بستة أيام
إجازة من ٥ فبراير الجارى .

فقضت الجمعية قبول الأعذار والموافقة على الإجازة المرخص بها .

ثم تلى التقرير الوارد من اللجنة عن المادة ٣٩ التى رأت اللجنة اضافتها وعن
المادة ٣١ التى رأت تعديلها فوافقت الجمعية على المادة ٣٩ الجديدة وعلى
تعديل المادة ٣١ المذكورة بحسب وضع اللجنة وأن تكون هى المادة ٣٢ .

وتقرر ابقاء المواد ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و
٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ التى صارت من ٣٣ الى ٤٦ على أصلها كما هى
فى مشروع اللجنة .

وكذلك المواد ٤٦ و٤٧ و٤٨ و٤٩ و٥٠ و٥١ و٥٣ و٥٥ و٥٦ و٥٧ و٥٨ و٥٩ و٦٠ و٦١ و٦٣ التي صارت ٤٧ و٤٨ و٤٩ و٥٠ و٥١ و٥٢ و٥٤ و٥٦ و٥٧ و٥٨ و٥٩ و٦٠ و٦١ و٦٢ و٦٤ على أصلها أيضا .

أما المواد ٥٢ و٥٤ و٦٢ التي صارت ٥٣ و٥٥ و٦٣ فقررت الجمعية أن تدون بالتصوص الآتية :

(أولا) المادة ٥٢ التي صارت ٥٣ وهذا نصها :

« للجمعية أن تقر عقد جلسة مصرية للنظر في موضوع معين إذا اقتضت الآداب العامة ذلك . »

(ثانيا) عند البدء في مناقشة المادة ٥٤ التي صارت ٥٥ طلب سمادة سعيد زغلول باشا قرار الجمعية بأن التصديق على هذه المادة لا يقترب عليه ضياع حق الجمعية في المناقشة في القوانين التي بناء عليها أنشئت نظارتنا الأوقاف والزراعة . فدارت مناقشة في هذا الطلب اشترك فيها عطوفة محمد سعيد باشا وسمادة ناظر الحقانية وبعض الأعضاء وانتهت بأن صرح عطوفته بأن الحكومة لا تمسك بتصديق الجمعية على المادة المذكورة لمنعها من المناقشة في القوانين الصادرة بإنشاء نظارتى الأوقاف والزراعة .

(ثالثا) المادة ٥٤ التي صارت ٥٥ وهذا نصها :

« تعين الجمعية عقب كل انتخاب عام أو تكبيل حصل طبقا للمادة الرابعة من القانون النظامى ثمان لجان دائمة ويحوز لها أيضا تعيين بلجان مخصوصة بحسب مقتضى الحال ويكون تشكيل واختصاصات هذه اللجان الدائمة كالاتى :

١ - لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بنظارة الداخلية وعدد أعضائها ١٥ عضوا .

- ٢ - لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بنظارة المسالية وعدد أعضائها ١٥ عضوا .
- ٣ - لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بنظارة الحفانية والمعارف العمومية وعدد أعضائها ١٥ عضوا .
- ٤ - لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بنظارة الأشغال العمومية والزراعة وعدد أعضائها ١٥ عضوا .
- ٥ - لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بنظارة الأوقاف العمومية وعدد أعضائها ١٥ عضوا .
- ٦ - لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بنظارة الحربية وعدد أعضائها ٩ أعضاء .
- ٧ - لجنة الاقتراحات لفحص ما يقدمه الأعضاء من الاقتراحات سواء كانت مشروعات أو آراء أو رغبات وعدد أعضائها ١٥ عضوا .
- ٨ - لجنة العرائض والاجازات وعدد أعضائها ٧ أعضاء يرأسها رئيس الجمعية ويكون من أعضائها الوكيلان .

(رابعا) المادة ٦٢ التي صارت ٦٣ .

« للجان ولأى عضو من أعضاء الجمعية أن يطلب بواسطة رئيس الجمعية من أية مصلحة أميرية معلومات أو إيضاحات تختص بالمشروعات المعروضة عليها وللجان أن تطلب استدعاء الناظر ذى الشأن أو مقتضى الاقتراح ولكل منهما الحق في حضور جلساتها من تلقاء نفسه .

« للناظر أن يستصحب معه أو ينيب عنه أحد كبار موظفي نظارته .

وحصلت المذاكرة في المادة ٦٤ التي تكون الـ ٦٥ وأرجع الرأي عنها
للجلسة الآتية :

وتقرر أن الجلسة الآتية تكون يوم الاثنين ٩ فبراير الجارى الساعة ٣ ونصف
بعد الظهر لنظر بقية مواد اللائحة الداخلية ولانتخاب الجان اذا سمح الوقت .

ورفعت الجلسة والساعة ٨ و ٣٥ دقيقة مساء ٤

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الخولى

محضر الجلسة الخامسة

المنعقدة علناً في يوم الاثنين ٩ فبراير سنة ١٩١٤

الموافق ١٣ ربيع الأول سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة الساعة ٣ و ٥ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية وحضور حضرات أعضائها وهم :

صاحب العطوفة محمد سعيد باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية، وأصحاب السعادة والعزة: حسين رشدي باشا ناظر الحفانية، وإسماعيل مري باشا ناظر الأشغال العمومية والحرية، وأحمد حشمت باشا ناظر الأوقاف، وأحمد حلمي باشا ناظر المعارف العمومية، ويوسف وهبه باشا ناظر الخارجية، وسعيد ذو الفقار باشا ناظر المالية، ومحمد عجب باشا ناظر الزراعة، وعلى يكن باشا وسعد زغلول باشا وكيلا الجمعية، وعبد الخالق مذكور باشا، والشيخ عبد الرحيم الدمرداش، وحسن على سيف أفندي، ومحمد يكن باشا، ومنصور يوسف باشا، وإبراهيم سعيد باشا، وأحمد أبو الفتوح باشا، وحافظ المنشاوي بك، وراغب عطيه بك، وعلى المتزلاوي بك، ومحمد فتح الله بركات بك، ومحمد كمال أبو جازيه بك، وعبد العزيز فهمي بك، وعبد الحميد سلطان باشا، ومحمد السيد أبو على باشا، ومحمد علوي الجزار بك، ومحمود أبو حسين باشا، وحسين هلال بك، وعبد اللطيف المكباتي أفندي، وعثمان سليط بك، ومتولي نور بك، ومحمود الاتري باشا، وإبراهيم نصار بك، والشيخ عبد الجواد عبد الحميد توار، وعبد اللطيف الصوفاني بك، ومحمد المنياوي بك، وعبد الله السيد أباطه بك، وعلى الشمسي أفندي، وعمر مراد بك، ومحمد عثمان أباطه بك، وعبد الرحمن نصير بك، ومصطفى بكرا أفندي، والشيخ محمد حسن عزام، ومحمد رشوان الزمر أفندي، وزكريا فامتي أفندي، ومحمد علي سليمان بك، ومحمد محمود الباسل بك، وزايد جلال بك، وعلى شعراوي باشا، وعبد الرحمن محمود بك.

ومحمد علي بك . ومحمد قطب قرشي بك . ومحمد محفوظ باشا . وإبراهيم إسماعيل
أبرو حاب بك . وعمر عبد الأخر بك . ومحمد أمين أبوستيت بك . ومحمود همام بك .
وإبراهيم علي بك . والشيخ عمر أحمد خلف الله . ومحمد محمود بك . وحفي مصطفى
منصور بك . والشيخ عبد الفتاح الجمل . وعبد الرحمن عوض أفندي . وعبد السلام
العلالي بك . وقلبي فهمي باشا . وسينوت حنا بك . وكامل صدقي بك . والسعدى
بشاره الطحطاوى بك . والدكتور محمد علوى باشا . والدكتور محمد أمين بدر أفندي .
والشيخ محمد شاكر . وأمين سامى باشا . وخالد لعفي باشا . ومحمد الشريعى باشا .
ويوسف أصلان قطاوى باشا . وحسن توفيق باشا . وإبراهيم راجى بك . وميشيل
لطف الله بك .

أخبرت الجمعية بأن حضرة مرقص سميكة بك طلب من سعادة الرئيس اجازة
لمدة ثلاثة أيام فرخص له بها من ٩ فبراير الجارى وإن حضرة محمد مصطفى خليل
بك أرسل للرياسة تأخرافا يعتذره عن عدم حضوره جلسة اليوم ويطلب
الترخيص باجازه لمدة ثلاثة أيام أخرى لعدرا على وإن حضرة حسين الشريعى بك
أرسل يعتذر عن جلسة اليوم لانحراف صحته .

فقررت الجمعية قبول الأعذار والمواقفة على الترخيص بالاجازات المطلوبة .
وتلى محضر الجلسة السابقة فأقرته الجمعية .

وبدئ بنظر المادة ٦٤ فى المشروع التى صارت ٦٥ .

فطلب حضرة محمد فتح الله بركات بك أن يضاف فى آخرها فقرة هذا نصها :
« وأيضا لكل عضو من أعضاء الجمعية حق الحضور فى جلسات اللجان بدون
أن يشترك فى مناقشتها . »

واقترح حضرة المكاتبى أفندي أن تعمل المادة هكذا :

« كل عضو بنا له رأى أو تعديل فى مشروع أو اقتراح محول على لجنة لم يكن
من أعضائها يقدمه كغاية لرئيسها لعرضه عليها وله أن يضر فى جاساتها لبيان لها
غرضه بدون أن يكون له رأى محدود . »

فاعترض عليه حضرة عبد العزيز فهمي بك واقترح باسم اللجنة أن يضاف على المادةقرة في أولها هذا نصها :

« لكل عضو حق الحضور في جلسات اللجان التي ليس هو من أعضائها لسماع مناقشتها بشرط ألا يتدخل في المناقشة ولا يبدى ملاحظة ما . »

وقد وافقه على ذلك حضرة محمد علي بك ورأى حضرة حسين هلال بك حذف عبارة « ولا يبدى ملاحظة ما . »

ثم قررت الجمعية بعد مناقشة بين بعض الأعضاء المادة بالتعديل الذي أدخلته اللجنة عليها .

اقترح حضرة المكاتبى افندى أن يخصص في اللائحة باب عنوانه « في قبول المشروعات والآراء والاقتراحات نهائيا » مع مادة هذا نصها :

« بعد انتهاء الجمعية من نظر المشروعات أو الآراء أو الاقتراحات التي تعرض عليها من اللجان تعاد تلاوتها مرة ثانية لمراجعتها ويستثنى من ذلك الميزانية وما تقرره الجمعية وجوب نظره بوجه الاستعجال ولا يكون رأى الجمعية نهائيا إلا بعد إقرارها في التلاوة الثانية . »

وقد تقررا حالة هذا الاقتراح بطلب سعادة رئيس الجمعية على اللجنة التي وضعت مشروع اللائحة لتتصرف فيه غدا صباحا وتنته عملها للجمعية .

تليت المادة ٦٥ التي صارت ٦٦ .

قال عطوفة محمد سعيد باشا رئيس مجلس النظار انه يحسن عدم تطبيق هذه المادة على حضرات النظار قوافق سعادة الرئيس على ذلك وأمر بإثباته في المضبطة .

طلب حضرة محمد فتح الله بركات بك استبدال عبارة « إلا بإذن من اللجنة » بعبارة « إلا بعد استئذان اللجنة أو بعد إخطارها » فعارضه كل من حضرة عبد العزيز فهمي بك وسعادة سعد زغلول باشا .

وطلب حضرة على المتزلاوى بك أن يعطى لرؤساء الجبان حق التصريح
بإجازات وقتية .

وطلب حضرة حمد محمود الباسل بك إبقاء المادة على أصلها مع إضافة عبارة
«أو من يقوم مقامه» بعد قوله «إنما للرئيس» .
وتقرر بالأغلبية إبقاء المادة على أصلها .

تليت المواد ٦٦ و ٦٧ التي صارت ٦٧ و ٦٨ فوافقت الجمعية على إبقائها
على أصلها .
تليت المادة ٦٨ التي صارت ٦٩ .

فطلب حضرة على المتزلاوى بك حذف السطر الأول من هذه المادة وأن
يكون نصها كالآتي :

« متى تغيب العضو بدون إذن أو لم يحضر بعد مضي المدة المصرح له بها
ففي هذه الحالة يذكر أمام اسمه في مضبطة الجلسة أنه غائب بنيراذن . »

وطلب سعادة قليني فهمي باشا تعديل المادة وأن يعتبر مستقبلا من يتغيب
لأنه لا يصح معاملة الأعضاء كما يعامل العامل الأجير .

فاقترح سعادة سعد زغلول باشا تعديل المادة بالصورة الآتية :

« متى تغيب العضو بدون إذن أو لم يحضر بعد مضي المدة المصرح له بها
ينشر أنه متغيب في الجريدة الرسمية وفي مركز الدائرة التي حصل انتخابه فيها . »

فاعرض حضرة محمد على بك وطلب إبقاء النص الأصلي .

واعترض سعادة قليني فهمي باشا على عبارة النشر في دائرة الانتخاب .

وحضرة حمد محمود الباسل بك لم يوافق على نشر اسم العضو المتغيب في دائرة
انتخابه واقترح التعديل الآتي :

« متى تغيب العضو بدون اذن أو لم يحضر بعد مضي المدة المصرح له بها يكتب اسمه في لوحة تعلق في قاعة الجلسة لاطلاع الجمهور عليها ويستمر ذلك حتى ينتهى دور الجمعية . »

واقترح حضرة عبد اللطيف المكاني افندى أن تعدل المادة كالآتى :

« متى تغيب العضو بدون اذن أو لم يحضر بعد مضي المدة المصرح له بها ينشر أنه متغيب في الجريدة الرسمية وفي مركز الدائرة التي حصل انتخابه فيها فان كان ليس منتخبا من دائرة مخصوصة ينشر عنه في الجريدة الرسمية وفي لوحة تعلق بقاعة الجلسة . »

حضرة محمد طوى الجزائر بك اقترح التعديل الآتى :

« متى تغيب العضو بدون اذن أو لم يحضر بعد مضي المدة المصرح له بها يعتبر مخالفا لقانون الجمعية ويحق للرئيس أن يقول له ذلك أمام هيئة الجمعية . »
ووافق على ذلك حضرة محمد فتح الله بركات بك .

واقترح حضرة عبد الخالق مدكور باشا أن يكتب بذكر الغياب في محضر الجلسة الذى ينشر عقب كل جلسة في الجريدة الرسمية وأن يظهر الرئيس أسفه في الجلسة التى يتلى فيها المحضر .

ثم اقترح حضرة سينوت حنا بك أن يكون التعديل كالآتى :

« متى تغيب العضو بدون اذن أو لم يحضر بعد مضي المدة المصرح له بها يعلن الرئيس أسفه في الجمعية ملتيا . »

فوافقه كل من معادة سعد زغلول باشا وسعادة عدلى يكن باشا .

واعترض حضرة محمد فتح الله بركات بك . ثم قفلت المناقشة وأخذت الآراء على ابقاء المادة على أصلها أو قبول تعديل فيها .
فتقرر ابقاؤها على أصلها .

تليت المادة ٦٩ التي صارت ٧٠ فوافقت الجمعية عليها .
تليت المادة ٧٠ التي صارت ٧١ فاقترح حضرة عبد العزيز فهمي بك أن
توضع كلمة «العرائض الواردة» بدلا من «العرائض المقترنة» فوافقت الجمعية على
المادة بهذا التعديل .

تليت المادة ٧١ التي صارت ٧٢ فوافقت الهيئة عليها .
تليت المادة ٧٢ التي صارت ٧٣ فاقترح سعادة أمين سامي باشا جعل حق
التصرف في العرائض التي تهتم للرئيس من اختصاص الجمعية فوافقت الجمعية
على إبقاء المادة على أصلها .

تليت المادة ٧٣ التي صارت ٧٤ فوافقت الهيئة عليها .
تليت المادة ٧٤ التي صارت ٧٥ فاقترح حضرة عبد اللطيف المكاتي أفندي
أن يكون لكل عضو حق طلب استعجال الرد على اقتراحه بملضى شهر من
تاريخ ارسال العريضة للحكومة فوافقه على رأيه حضرة محمد فتح الله بركات بك
واعترض على وضع ذلك في الأئحة عطوفة رئيس مجلس النظار .

ثم أخذت الآراء على المادة فتقرر الموافقة عليها .
ثم تليت المادة ٧٥ التي صارت ٧٦ وتليت هذه المادة معلة بالنص الذي
اقترحه اللجنة وهذه صورته :

« تضع السكرتارية لكل جلسة محضرا يشتمل على أسماء من حضرها ومن
غاب عنها وعلى جميع القرارات والاجراءات التي تحصل فيها ما عدا بيان الخطب
والمناقشات . »

فاقترح سعادة قلبي فهمي باشا أن يقال في آخر المادة « ما عدا الخطب
والمناقشات » بحذف كلمة « تفصيل » .

ثم أخذت الآراء فوافقت الهيئة على تعديل اللجنة .

ثم تليت المادة ٧٦ التي صارت ٧٧ .

فاقترح حضرة عبد العزيز فهمي بك أن تكون آخر الفقرة الأولى من المادة بالنص الآتي :

« ونشره في ملحق للجريدة الرسمية بالعربية في آخر اليوم الثالث من تاريخ الجلسة وبالفرنسية في أقرب وقت . »

وطلب حضرة محمد فتح الله بركات بك أن ينص على طبع المجموعة السنوية لمحاضر الجلسات وتوزيعها فأجابه حضرة عبد العزيز فهمي بك بأن ذلك سيوضع في الباب الخاص به من اللائحة .

ثم تليت المادتان ٧٧ و٧٨ اللتان صارتا ٧٨ و٧٩ فطلب حضرة عبد اللطيف المكاني افندي معرفة المراد من كلمة « كل جلسة » الواردة بالمادة ٧٦ هل هي على إطلاقها أم خاصة بالجلسات العلنية ؟
فأجابه حضرة عبد العزيز فهمي بك بأنها على إطلاقها وتشمل الجلسات السرية بأنواعها .

فوافق كثير من الأعضاء على ذلك ولم يعترض سوى حضرة الشيخ عبد الرحيم المدر داش .

ثم اقترح سعادة سعد زغلول باشا بأن يصدر قرار الهيئة بالعمل من الآن بالمواد التي تقررت من هذه اللائحة فوافقت الهيئة على ذلك .

وتقرر أن تعقد غدا لجنة وضع مشروع اللائحة الداخلية الساعة العاشرة صباحا وأن تعقد جلسة الجمعية في الساعة الرابعة بعد الظهر وتكون أعمالها انتخاب اللجان ونظر ما قد تقدمه لجنة مشروع اللائحة .

ثم رفعت الجلسة الساعة السابعة والنصف ما

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الخولي

محضر الجلسة السادسة

المنعقدة علنا في يوم الثلاثاء ١٠ فبراير سنة ١٩١٤

الموافق ١٤ ربيع الأول سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة الساعة ٤ و ١٥ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية وحضور حضرات أعضائها وهم :

صاحب المطوفة محمد سعيد باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية .
وأصحاب السعادة والعزة : حسين رشدي باشا ناظر الحفانية . وإسماعيل سري
باشا ناظر الأشغال العمومية والحربية . وأحمد حشمت باشا ناظر الأوقاف .
وأحمد حلمي باشا ناظر المعارف العمومية . ويوسف وهبه باشا ناظر الخارجية .
وسعيد ذوالفقار باشا ناظر المالية . ومحمد محب باشا ناظر الزراعة .
وعديل يكن باشا وسعد زغلول باشا وكيلا الجمعية . وعبد الخالق مدكور باشا .
والشيخ عبد الرحيم الدمرداش . وحسن علي سيف أفندي . ومحمد يكن باشا .
ومتصور يوسف باشا . وإبراهيم سعيد باشا . وأحمد أبو الفتوح باشا .
وحافظ المنشاوي بك . وراغب عطيه بك . وعلى المتزلاوي بك . ومحمد فتح الله
بركات بك . ومحمد كمال أبو جازيه بك . وعبد العزيز فهمي بك . ومحمد السيد
أبو علي باشا . ومحمد علوي الجزار بك . ومحمود أبو حسين باشا . وحسين
هلال بك . وعبد اللطيف المكياتي أفندي . وعثمان سليط بك . ومتولي نور بك .
ومحمود الاتربي باشا . وإبراهيم نصار بك . وأحمد محمود باشا . والشيخ عبد الجواد
عبد الحميد توار . وعبد اللطيف الصوفاني بك . ومحمد المنيأوي بك . وعبد الله
السيد أباطه بك . وعلى الشمسي أفندي . وعمر مراد بك . ومحمد عثمان أباطه بك .
ومحمد مصطفى خليل بك . وعبد الرحمن نصير بك . ومصطفى بكير أفندي .

والشيخ محمد حسن عزام . ومحمد رشوان الزمر افندى . وزكريا نامق افندى .
 ومحمد على سليمان بك . ومحمد محمود الباسل بك . والمصرى السعدى بك .
 وزايد جلال بك . وعلى شعراوى باشا . وعبدالرحمن محمود بك . ومحمد على بك .
 ومحمد قطب قرشى بك . ومحمد محفوظ باشا . وابراهيم اسماعيل أبو رحاب بك .
 وعمر عبدالأخر بك . ومحمد أمين أبوستيت بك . ومحمد همام بك . وابراهيم على بك .
 ومحمد محمود بك . وحفي مصطفى منصور بك . وعبد الرحمن عوض افندى .
 وعبد السلام العلالى بك . وقلبنى فهمى باشا . وسينوت حنا بك . وكامل
 صدق بك . والسعدى بشاره الطحاوى بك . والدكتور محمد طلوى باشا .
 والدكتور محمد أمين بدر افندى . والشيخ محمد شاكر . وأمين سامى باشا .
 وخالد لطفى باشا . ومحمد الشريمى باشا . ويوسف أصلان قطاوى باشا .
 وحسن توفيق باشا . وابراهيم راجى بك . وميشيل لطف الله بك .

أبلغت الهيئة اعتذار سعادة عبد المجيد سلطان باشا عن جلستى أمس واليوم
 بسبب صحته واعتذار حضرة حسين الشريمى بك عن جلسة اليوم بمرضه والاذن
 لحضرة الشيخ عبد الفتاح الجبل بيومنا هذا .

تلى محضر الجلسة الماضية . فحصلت مناقشة بخصوص ماورد فيه من أن كثيرا
 من الأعضاء وافقوا على جواب عبد العزيز فهمى بك لعبد اللطيف المكاتبى افندى
 بخصوص نشر محاضر الجلسات المرية سوى الشيخ عبد الرحيم الدروداش الذى
 اعترض عليه واشترك فى هذه المناقشة كل من عطوفة رئيس مجلس النظار
 وصاحب السعادة ناظر الحفانية وسعد زغلول باشا وحضرات عبد العزيز فهمى بك
 وعبد اللطيف الصوفانى بك وميشيل لطف الله بك .

ثم حصلت مناقشة بخصوص ماطلبه سعادة قلبنى فهمى باشا من اثبات أقواله
 بالمحضر اشترك فيها كل من سعادى وكللى الجمعية وحضرات حمد محمود الباسل بك
 وعبد العزيز فهمى بك وكامل صدق بك وغيرهم .

ثم طلب عبد العزيز فهمي بك أن توضع عبارته التي قالها في الجلسة الماضية برمتها بالمحضر وهي «أن كل محاضر الجلسات سرية كانت أو علنية يجب نشرها بدون استثناء لافرق بين محاضر اللجان العامة أو المؤتمرات أو الجلسات المنعقدة. بمقتضى المادة ١٤ أو بمقتضى المادة ٥٢ من اللائحة» .

فقررت الهيئة التصديق على المحضر مع إضافة ما طلبه عبد العزيز فهمي بك .

ثم تلى تهرمين لجنة مشروع اللائحة الداخلية عن اقتراح حضرة عبد اللطيف المكيافى أفندى بخصوص تلاوة المشروعات مرة ثانية قبل التصديق عليها نهائياً والتقرير المذكور يتضمن رفض الاقتراح وموافقة المقترح على ذلك فوافقت الهيئة على رأى اللجنة .

وتلى اقتراح لسعادة قلبنى فهمي باشا بخصوص عدم السماح لأى عضو من أعضاء الجمعية بالكلام فى موضوع واحد أكثر من ثلاث مرات فقررت الجمعية حالته على لجنة مشروع اللائحة الداخلية .

ثم أوقفت الجلسة والساعة خمسة وثلاث وأعيدت والساعة تسعة بحضور جميع الأعضاء المذكورين ماعدا سعادة ناظر المعارف العمومية الذى استأذن من سعادة الرئيس .

بدأت الجمعية فى انتخاب أعضاء اللجان الدائمة بالاقتراع السرى .

بعد أن تم جمع الأوراق طلب حضرة على المتزلاوى بك تأجيل الجلسة الى غد لفرز هذه الأوراق واستخراج النتيجة منها فأجابه سعادة الرئيس أن الجلسة لا يمكن رفعها قبل حصر الأصوات وإعلان النتيجة وإذا أراد أحد الانصراف الآن من الجلسة فلينصرف على شرط أن تتيبونا فى حصر الأصوات وإعلان النتيجة . فوافقت الهيئة على ذلك .

رأى مساعدة الرئيس أن تعقد جلسة الجمعية غدا الساعة أربعة بعد الظهر لاجتماع
المشروعات الواردة من الحكومة على اللجان المختصة . فوافقت الهيئة على ذلك
بالاجماع .

بدئ في حصر الأصوات الخاصة بكل لجنة فكانت نتيجة الاقتراع عن أعضاء
لجنة مشروعات واقتراحات نظارة الداخلية كالآتي :

| | | | | | |
|----|-------------------------------|----|----|----------------------------------|----|
| ١٥ | حضرة حمد محمود الباسل بك | ٧٢ | ١ | سعادة عدلي يكن باشا | ٧٧ |
| ١٦ | سعادة محمد السيد أير على باشا | ٥ | ٢ | حضرة محمد علي بك | ٧٧ |
| ١٧ | حضرة عبد العزيز فهمي بك | ٢ | ٣ | » عبد الحليم الصوفاني بك | ٧٧ |
| ١٨ | » المصري السعدي بك | ١ | ٤ | سعادة الدكتور محمد طوى باشا | ٧٦ |
| ١٩ | سعادة أحمد محمود باشا | ١ | ٥ | » محمد يكن باشا | ٧٦ |
| ٢٠ | حضرة ابراهيم نصار بك | ١ | ٦ | حضرة ابراهيم اسماعيل أير حجاب بك | ٧٦ |
| ٢١ | سعادة خالد لطفي باشا | ١ | ٧ | » سينوت حنا بك | ٧٦ |
| ٢٢ | حضرة عمر عبد الاخر بك | ١ | ٨ | » محمد طوى الجزائر بك | ٧٦ |
| ٢٣ | » حسين الشريبي بك | ١ | ٩ | » عثمان سليط بك | ٧٦ |
| ٢٤ | سعادة علي شمراوى باشا | ١ | ١٠ | » حافظ المنشاوى بك | ٧٦ |
| ٢٥ | حضرة محمد النياوى بك | ١ | ١١ | » زكريا تائق افندى | ٧٦ |
| ٢٦ | » الشيخ عبد الرحيم الدمرداش | ١ | ١٢ | » حنى مصطفى منصور بك | ٧٦ |
| ٢٧ | » زايد جلال بك | ١ | ١٣ | » محمد قطب قرشى بك | ٧٦ |
| ٢٨ | سعادة قلى فهمى باشا | ١ | ١٤ | سعادة ابراهيم سيد باشا | ٧٥ |

فأعلن مساعدة الرئيس أن هذه اللجنة شكلت من الخمسة عشر عضوا الأول
الذين نالوا أغلبية الأصوات .

وهذه نتيجة حصر الأصوات الخاصة بأعضاء لجنة مشروعات واقتراحات
نظارتى الحفانية والمعارف :

| | | | | | |
|--------|----|----------------------------------|--------|----|---|
| ١٠ ... | ١٦ | حضرة عبد العزيز فهمى بك ... | ٧٢ ... | ١ | سعادة سعد زغلول باشا ... |
| ٧ ... | ١٧ | » زكريا تانق افندى ... | ٧٧ | ٢ | حضرة عبد اللطيف المكاتبى افندى ... |
| ١ ... | ١٨ | » محمد فتح الله بركات بك ... | ٧٧ | ٣ | » الشيخ محمد شاكر ... |
| ١ ... | ١٩ | سعادة محمود الاترى باشا ... | ٧٧ | ٤ | سعادة أمين سامى باشا ... |
| ١ ... | ٢٠ | حضرة زايد جلال بك ... | ٧٧ | ٥ | حضرة كامل صدق بك ... |
| ١ ... | ٢١ | سعادة محمد الشريعى باشا ... | ٧٧ | ٦ | سعادة الدكتور محمد طوى باشا ... |
| ١ ... | ٢٢ | حضرة عبد الله السيد أبانخ بك ... | ٧٧ | ٧ | حضرة على الشمعى افندى ... |
| ١ ... | ٢٣ | » عبد اللطيف الصوفانى بك ... | ٧٧ | ٨ | » محمد على سليمان بك ... |
| ١ ... | ٢٤ | سعادة محمد يكن باشا ... | ٧٧ | ٩ | » محمد على بك ... |
| ١ ... | ٢٥ | » على شمراوى باشا ... | ٧٧ | ١٠ | » الشيخ عبد الفتاح الجبل ... ^١ |
| ١ ... | ٢٦ | حضرة عبد الرحمن عوض افندى ... | ٧٧ | ١١ | » حسين حلال بك ... |
| ١ ... | ٢٧ | » ميشيل لطف الله بك ... | ٧٦ | ١٢ | سعادة منصور يوسف باشا ... |
| ١ ... | ٢٨ | » مرقص سميكه بك ... | ٧٥ | ١٣ | حضرة عبد الرحمن نصير بك ... |
| ١ ... | ٢٩ | » ابراهيم نصارى بك ... | ٦٧ | ١٤ | » محمد كمال أبو جازيه بك ... |
| ١ ... | ٣٠ | بلدون اسم ... | ٦٤ | ١٥ | سعادة محمد السيد أبو على باشا ... |

فأعلن سعادة الرئيس أن هذه اللجنة شكلت من الخمسة عشر عضواً الأول
الذين نالوا أغلبية الأصوات .

وهذه نتيجة حصر الأصوات الخاصة بأعضاء لجنة مشروعات واقتراحات
نظارة الأوقاف :

| | | | |
|----|---------------------------------|----|--|
| ١ | حضرة الشيخ محمد شاكر ... ٧٦ | ١١ | حضرة الشيخ عبد الجواد عبد الحميد قوار ٧٦ |
| ٢ | سعادة محمد الشريبي باشا ... ٧٦ | ١٢ | سعادة علي شراوى باشا ... ٧٥ |
| ٣ | حضرة ابراهيم نصارىك ... ٧٦ | ١٣ | حضرة عبد الطيف المكالى افندى ٧٥ |
| ٤ | » الدكتور أمين بدر افندى ... ٧٦ | ١٤ | » محمد مصطفى خليل بك ... ٧٥ |
| ٥ | » عمر مراد بك ... ٧٦ | ١٥ | » محمد فتح الله بركات بك ... ٧٤ |
| ٦ | » محمد حيان أبانته بك ... ٧٦ | ١٦ | سعادة سعد زغلول باشا ... ١ |
| ٧ | » الشيخ عبد الرحيم الدمرداش ٧٦ | ١٧ | حضرة عبد الطيف الصوفانى بك ... ١ |
| ٨ | » عبد السلام السلاطى بك ... ٧٦ | ١٨ | » حمد محمود الباسل بك ... ١ |
| ٩ | » عمر عبد الآثر بك ... ٧٦ | ١٩ | » سينوت حنا بك ... ١ |
| ١٠ | » محمد أمين أبوسيت بك ... ٧٦ | ٢٠ | » محمد رشوان الزمر افندى ... ١ |

فأعلن سعادة الرئيس أن هذه اللجنة شكلت من الخمسة عشر عضواً الأول
الذين نالوا أغلبية الأصوات .

وهذه نتيجة حصر الأصوات الخاصة بأعضاء لجنة مشروعات واقتراحات
نظارة المالية :

| | | | |
|----|----------------------------------|----|---------------------------------------|
| ١ | سعادة خالد لطفي باشا ... ٧٦ | ١٦ | حضرة محمد كمال أبو جازيه بك ... ٧ |
| ٢ | » يوسف أميلان قطاوى باشا ٧٦ | ١٧ | سعادة محمود الاتري باشا ... ١ |
| ٣ | حضرة ميشيل لطف الله بك ... ٧٦ | ١٨ | حضرة عبد الطيف الصوفاني بك ... ١ |
| ٤ | سعادة علي شعراوى باشا ... ٧٥ | ١٩ | » الشيخ عبد الجواد عبد الحميد قنوار ١ |
| ٥ | » قلى نعمى باشا ... ٧٥ | ٢٠ | سعادة محمد يكن باشا ... ١ |
| ٦ | » منصور يوسف باشا ... ٧٥ | ٢١ | حضرة مينوت حنا بك ... ١ |
| ٧ | » عبد الخالق مذكور باشا ... ٧٥ | ٢٢ | » محمد المنياوى بك ... ١ |
| ٨ | حضرة مرقس سميكه بك ... ٧٥ | ٢٣ | » الشيخ عبد الرحيم الدمرداش ... ١ |
| ٩ | » علي المتزلاوى بك ... ٧٥ | ٢٤ | » محمد فتح الله بركات بك ... ١ |
| ١٠ | » مصطفى بكير افندي ... ٧٥ | ٢٥ | » حافظ المنشاوى بك ... ١ |
| ١١ | » متولى نور بك ... ٧٥ | ٢٦ | » عبد الله السيد أبانته بك ... ١ |
| ١٢ | » محمود همام بك ... ٧٥ | ٢٧ | » محمد طوى الجزائر بك ... ١ |
| ١٣ | » ابراهيم اسماعيل أبو رحاب بك ٧٤ | ٢٨ | » حسين هلال بك ... ١ |
| ١٤ | » زايد جلال بك ... ٧٣ | ٢٩ | سعادة محمود أبو حسين باشا ... ١ |
| ١٥ | » عبد العزيز نعمى بك ... ٧٠ | | |

فأعلن سعادة الرئيس أن هذه اللجنة شكلت من الخمسة عشر عضواً الأول
الذين نالوا أغلبية الأصوات.

وهذه نتيجة حصر الأصوات الخاصة بأعضاء لجنة مشروعات واقتراحات
نظارة الحربية :

| | | | |
|---|-----------------------------------|----|---------------------------------|
| ١ | حضرة ابراهيم راجى بك ٧٥ | ٦ | حضرة ابراهيم على بك ٧٥ |
| ٢ | » السعدى بشارة الطحاوى بك ... ٧٥ | ٧ | » الشيخ محمد حسن عزام ... ٧٥ |
| ٣ | » عبد الرحمن عوض افندى ... ٧٥ | ٨ | » محمد على سليمان بك ٧٥ |
| ٤ | » محمود هام بك ٧٥ | ٩ | » المصرى السعدى بك ٧٤ |
| ٥ | » سعادة محمد محفوظ باشا ٧٥ | ١٠ | » سعادة ابراهيم سعيد باشا ... ١ |

فأعلن سعادة الرئيس أن هذه اللجنة شكلت من التسعة الأعضاء الأول الذين
نالوا أغلبية الأصوات .

وهذه نتيجة حصر الأصوات الخاصة بأعضاء لجنة الاجازات :

| | | | |
|---|-----------------------------------|---|---------------------------------------|
| ١ | » سعادة أحمد مظلوم باشا ٧٦ | ٦ | » حضرة ابراهيم نصار بك ٧٦ |
| ٢ | » عدلى يكن باشا ٧٦ | ٧ | » سعادة ابراهيم سعيد باشا ... ٦٨ |
| ٣ | » سعد زغلول باشا ٧٥ | ٨ | » حضرة حمد محمود الباسل بك ... ٨ |
| ٤ | » حسن توفيق باشا ٧٦ | ٩ | » سعادة محمد السيد أبو على باشا ... ١ |
| ٥ | » قلىق فحمى باشا ٧٦ | | |

فأعلن سعادة الرئيس أن هذه اللجنة شكلت من السبعة الأعضاء الأول الذين
نالوا أغلبية الأصوات .

وهذه نتيجة حصر الأصوات الخاصة بأعضاء لجنة مشروعات واقتراحات
نظارتى الأشغال العمومية والزراعة :

| | | | |
|----|------------------------------------|---|-------------------------------------|
| ١٠ | حضرة حسين هلال بك ٧٦ | ١ | سعادة محمد محفوظ باشا ٧٦ |
| ١١ | » عبد الرحمن محمود بك ... ٧٦ | ٢ | » محمود التري باشا ٧٦ |
| ١٢ | سعادة محمد الشريش باشا ... ٧٦ | ٣ | » محمود أبو حسين باشا ... ٧٦ |
| ١٣ | » ابراهيم سعيد باشا ٧٥ | ٤ | » يوسف أسلان قنارى باشا ٧٦ |
| ١٤ | حضرة محمد فتح الله بركات بك ... ٧٥ | ٥ | حضرة محمد رشوان الزمر افندى ... ٧٦ |
| ١٥ | » محمد محمود بك ٦٩ | ٦ | سعادة أحمد أبو الفتوح باشا ... ٧٦ |
| ١٦ | » محمد كمال أبو جازي بك ... ٧ | ٧ | » أحمد محمود باشا ٧٦ |
| ١٧ | سعادة حسن توفيق باشا ١ | ٨ | حضرة عبد الله السيد أباطه بك ... ٧٦ |
| ١٨ | حضرة ميشيل لطف الله بك ١ | ٩ | » محمد المتناوى بك ٧٦ |

فأعلن سعادة الرئيس أن هذه اللجنة شكلت من الخمسة عشر عضواً الأول
الذين قالوا بأغلبية الأصوات .

وهذه نتيجة حصر الأصوات الخاصة بأعضاء لجنة الاقتراحات :

| | | | |
|----|------------------------------------|----|---------------------------------------|
| ١٣ | سعادة عبد الخالق مذكور باشا ... ٧٠ | ٧١ | ١ سعادة عدلى يكن باشا ٧١ |
| ١٤ | حضرة عبد اللطيف المكناكى افندى ٧٠ | ٧٢ | ٢ حضرة على الشمسى افندى ٧٢ |
| ١٥ | » على الخزلاوى بك ٦٥ | ٧٢ | ٣ » كامل صدق بك ٧٢ |
| ١٦ | سعادة سعد زقزول باشا ١ | ٧٢ | ٤ سعادة أحمد محمود باشا ٧٢ |
| ١٧ | حضرة محمد محمود بك ٧ | ٧٢ | ٥ حضرة واغب عليه بك ٧٢ |
| ١٨ | » عبد المرز فهمى بك ٢ | ٧٢ | ٦ » حسين الشريعى بك ٧٢ |
| ١٩ | سعادة محمد الشريعى باشا ١ | ٧٢ | ٧ » الشيخ عمر أحمد خلف الله ... ٧٢ |
| ٢٠ | » على شعراوى باشا ١ | ٧٢ | ٨ » حسن على سيف افندى ... ٧٢ |
| ٢١ | » خالد لطفى باشا ١ | ٧١ | ٩ » الشيخ عبد الرحيم الدمرداش ٧١ |
| ٢٢ | » أمين سائى باشا ١ | ٧١ | ١٠ » عبد اللطيف الصوفانى بك ... ٧١ |
| ٢٣ | حضرة حمد محمود الباسل بك ... ١ | ٧١ | ١١ سعادة عبد المجيد سلطان باشا ... ٧١ |
| ٢٤ | » ميشيل لطف الله بك ١ | ٧١ | ١٢ حضرة ابراهيم داخى بك ٧١ |

فأعلن سعادة الرئيس أن هذه اللجنة شكلت من الخمسة عشر عضواً الأول الذين نالوا أغلبية الأصوات .

وانتهت الجلسة والساعة ١١ مساءً

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الخولى

محضر الجلسة السابعة

المنعقدة علناً في يوم الأربعاء ١١ فبراير سنة ١٩١٤

الموافق ١٦ ربيع الأول سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة الساعة ٤ و ٢٠ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية وبحضور حضرات أعضائها وهم :

صاحب العطوفة محمد سعيد باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية .
وأصحاب السعادة والعزة : حسين رشدي باشا ناظر الحفانية . وإسماعيل سري باشا
ناظر الأشغال العمومية والحربية . وأحمد حشمت باشا ناظر الأوقاف .
وأحمد حلمي باشا ناظر المعارف العمومية . ويوسف وهب باشا ناظر المالية .
ومحمد محب باشا ناظر الزراعة . وعدلي يكن باشا وسعد زغلول باشا وكيلا الجمعية .
وعبد الخالق مذكور باشا . والشيخ عبد الرحيم الدمرداش . وحسن علي سيف
افندي . ومحمد يكن باشا . وإبراهيم سعيد باشا . وأحمد أبو الفتوح باشا .
وحافظ المشاوي بك . وراغب عطيه بك . وعلى المتزلاوي بك . ومحمد فتح الله
بركات بك . ومحمد كمال أبو جازيه بك . وعبد العزيز فهمي بك . وعبد الحميد
سلطان باشا . ومحمد السيد أبو علي باشا . ومحمد طوي الجزار بك . ومحمود
أبو حسين باشا . وحسين هلال بك . وعبد اللطيف المكياتي أفندي . وعثمان
سليط بك . ومتولي نور بك . ومحمد الاتري باشا . وإبراهيم نصار بك . وأحمد
محمود باشا . والشيخ عبد الجواد عبد الحميد توار . وعبد اللطيف الصوفاني بك .
ومحمد المنياوي بك . وعبد الله السيد أباطه بك . وعلى الشمسي أفندي .
وعمر مراد بك . وعبد الرحمن نصير بك . ومصطفى بكير أفندي . والشيخ محمد
حسن عزام . ومحمد رشوان الزمر أفندي . و زكريا تامق أفندي . ومحمد علي
سليمان بك . ومحمد محمود الباسل بك . والمصري السعدي بك . وزايد جلال بك .

وعلى شعراوى باشا . وعبد الرحمن محمود بك . ومحمد على بك . ومحمد قطب قرشى بك . ومحمد محفوظ باشا . وإبراهيم اسماعيل أبورحاب بك . وعمر عبد الآثر بك . ومحمد أمين أبو منيت بك . ومحمود همام بك . وإبراهيم على بك . والشيخ عمر أحمد خلف الله . ومحمد محمود بك . وحفنى مصطفى منصور بك . والشيخ عبد الفتاح الجمل . وعبد الرحمن عوض افندى . وعبد السلام العلايل بك . وقلبنى فهمى باشا . والسعدى بشاره الطحاوى بك . والدكتور محمد علوى باشا . والدكتور محمد أمين بدر افندى . والشيخ محمد شاكر . وأمين سالى باشا . وخالد لطفى باشا . ويوسف أصلان قطاوى باشا . وحسن توفيق باشا . وإبراهيم راجى بك . وميشيل لطف الله بك .

ثم أخطرت الهيئة بأن سعادة الرئيس رخص لحضرات أصحاب السعادة والعزة منصور يوسف باشا . ومحمد الشربى باشا . وحسين الشربى بك . وسينوت حتابك . ومحمد عثمان أباطه بك يوم ١١ فبراير الجارى .

ثم تلى محضر الجلسة السابقة فصنقت عليه الهيئة .

ثم أخذ فى تلاوة عناوانات المشروعات الواردة من الحكومة فتلأ أولاً مشروع قانون شركات التعاون الزراعية فتقرر بالأغلبية إحالته على لجنة الزراعة .

ثم أوقفت الجلسة الساعة ٥ و ١٠ دقائق لتوزيع نسخ المشروعات على حضرات الأعضاء وإطلاعهم عليها .

ثم أعلت الساعة ٥ و ٤ دقيقة وتليت عناوانات بقية المشروعات فتقرر إحالة مشروع القانون الخاص بردم البرك على لجنة الداخلية . ومشروع القانون الخاص بإنشاء موازين ومقاييس قانونية بالقطر المصرى على لجنة المالية . ومشروع قانون بتقرير الطعن بإعادة النظر فى مواد الجنائيات لسائل متعلقة بالدعوى ومشروع بتعديل المادة ١٠ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ومشروع بتعديل

المادة ٣٣١ من قانون تحقيق الجنايات ومشروع القانونين الخاصين بمدرستي المحاسبة والتجارة المتوسطة والعالية ومشروع بتعديل المادتين ٣٦ و ٣٤٥ من قانون المرافعات على لجنة الحفانية والمعارف العمومية. ومشروع القانون الخاص بتعديل الأمر العالي المتعلق بمقابلة مستخدمى الجمارك على لجنة المالية .

ثم طلب حضرة عبد اللطيف الصوفاني بك أن تفوض الجمعية لسعادة الرئيس تحديد الجلسة المقبلة عند ورود أعمال فواقت الهيئة على ذلك .

ثم عرض سعادة الرئيس على الهيئة أن يجتمع أعضاء لجان المالية والأوقاف والزراعة والحربية غدا الساعة ١١ افونكى صباحا لاقتظاب رؤسائها فوافقت على ذلك .

ورفعت الجلسة الساعة ٦ افونكى مساء على أن يجتد سعادة الرئيس الجلسة المقبلة عند ورود أعمال للجمعية .

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الخولى

محضر الجلسة الثامنة

المنعقدة علنا في يوم الأحد ٢٢ فبراير سنة ١٩١٤

الموافق ٢٨ ربيع الاول سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة الساعة ٤ و ١٥ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية وحضور حضرات أعضائها وهم :
صاحب العطفة محمد سعيد باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية . وأصحاب السعادة والعزة : اسماعيل سرى باشا ناظر الأشغال العمومية والحربية . وأحمد حلمى باشا ناظر المعارف العمومية . ويوسف وهبه باشا ناظر الخارجية . ومسيد ذوالفقار باشا ناظر المالية . ومحمد محب باشا ناظر الزراعة . وعدلى يكن باشا وسعد زغلول باشا وكلا الجمعية . وعبد الخالق مذكور باشا . والشيخ عبد الرحيم الدعرdash . وحسن على سيف أفندى . ومحمد يكن باشا . ومنصور يوسف باشا . وإبراهيم سعيد باشا . وأحمد أبو الفتوح باشا . وحافظ المنشاوى بك . وراغب عطيه بك . وعلى المتزلاوى بك . ومحمد فتح الله بركات بك . ومحمد كمال أبو جازيه بك . وعبد العزيز فهمى بك . وعبد الحميد سلطان باشا . ومحمد السيد أبو على باشا . ومحمد علوى الجزار بك . ومحمود أبو حسين باشا . وحسين هلال بك . وعبد اللطيف المكاتى أفندى . ومتولى نور بك . ومحمود الاتربى باشا . وإبراهيم نصار بك . وأحمد محمود باشا . والشيخ عبد الجواد عبد الحميد تزار . وعبد اللطيف الصوفانى بك . ومحمد المنياوى بك . وعلى الشمسى أفندى . وعمر مراد بك . ومحمد مصطفى خليل بك . ومصطفى بكير أفندى . والشيخ محمد حسن عزام . ومحمد رشوان الزمر أفندى . وذكريا نامق أفندى . ومحمد على مليون بك . ومحمد محمود الباسل بك . والمصرى السعدى بك . وزايد جلال بك . وعبد الرحمن محمود بك . ومحمد على بك . ومحمد محفوظ باشا .

وابراهيم اسماعيل أبو رحاب بك، وعمر عبد الآخري بك، ومحمد أمين أبو ستيت بك،
وابراهيم علي بك، والشيخ عمر أحمد خلف الله، ومحمد محمود بك، وحفي مصطفى
منصور بك، والشيخ عبد الفتاح الجمل، وعبد السلام العلال بك، وقليني فهمي باشا،
ومرقص سميكة بك، وسينوت حنا بك، وكامل صدق بك، والسعدى بشاره
الطحاوى بك، والدكتور محمد علوى باشا، والدكتور محمد أمين بدر افندى، والشيخ
محمد شاكر، وأمين سامى باشا، ويوسف أصلان قطاوى باشا، وحسن توفيق باشا،
وابراهيم راجى بك، وميشيل لطف الله بك.

ثم أبلغت الهيئة ترخيص سعادة الرئيس بالاجازات الآتى بيانها :

لسعادة خالد لطفى باشا وحضرتى محمد قطب قرشى بك وعبد الرحمن عوض
افندى بيومنا هذا .

وحضرة عثمان سبليط بك بيومى ٢١ و٢٢ فبراير سنة ١٩١٤ وسعادة على
شعراوى باشا لمدة ستة أيام من ٢١ فبراير سنة ١٩١٤ وكل من سعادة محمد
الشريمى باشا وحضرات عبد الرحمن نصير بك ومحمد عثمان أباطه بك ومحمود
هام بك لمدة أسبوع من ٢٢ فبراير سنة ١٩١٤ وإن غياب كامل صدق بك عن
الجلسة الماضية كان باذن من سعادة الرئيس .

فقترت الجمعية للموافقة على الاجازات المرخص بها .

ثم تلى محضر الجلسة الماضية فصئقت الجمعية عليه .

ثم تليت المكتبة الواردة من نظارة المالية المختصة بالميزانية العمومية فاقترح
حضرة عبد العزيز فهمى بك أن يعرض سعادة الرئيس على حضرات أعضاء اللجان
الأخرى أن كل لجنة منها تدرس من الميزانية الفصل الخاص بالنظارة الداخلة
فى اختصاصها ليتوزع العمل وتكون كل لجنة على بيئة من الميزانية المخصصة
لالنظارة المكلفة يبحث أعمالها ولتستفيد لجنة المالية من مجموع تقارير اللجان وبعد

مناقشة بين بعض حضرات الأعضاء تقرر بالأغلبية رفض الاقتراح وإحالة الميزانية على لجنة المالية .

أوقفت الجلسة ربع ساعة والساعة ٦ و٣٥ دقيقة بعد الظهر .

ثم أعيدت والساعة ٧ مساء فقل تقرير لجنة العرائض والاقتراحات فرأى حضرة محمد فتح الله بركات بك ضرورة طبع تقرير اللجنة المذكورة وتوزيعه على حضرات الأعضاء قبل الجلسة ليتيسر لهم إبداء رأيهم فيه في الجلسة التي سينظر فيها وبعد مناقشة بين بعض حضرات الأعضاء تقرر طبع تقرير لجنة العرائض والتقريرين المقدمين من لجنة اللامحة الداخلية وتوزيعهما على حضرات الأعضاء .

ثم وافقت الهيئة على أن تكون الجلسة الآتية يوم الثلاثاء ٢٤ فبراير سنة ١٩١٤ الساعة ٣ ونصف بعد الظهر ورفعت الجلسة والساعة ٨ مساء ٢

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الخولي

محضر الجلسة التاسعة

المنعقدة علنا في يوم الثلاثاء ٢٤ فبراير سنة ١٩١٤

٣٠ ربيع الأول سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة الساعة الرابعة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة
احمد مظلوم باشا رئيس الجمعية وحضور حضرات أعضائها وهم :

صاحب العطفة محمد سعيد باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية .
وأصحاب السعادة والعزة : حسين رشدي باشا ناظر الحفانية . واسماعيل سري
باشا ناظر الأشغال العمومية والحربية . وأحمد حشمت باشا ناظر الأوقاف .
وأحمد حلمي باشا ناظر المعارف العمومية . ويوسف وهبه باشا ناظر الخارجية .
وسعيد ذو الفقار باشا ناظر المالية . ومحمد محب باشا ناظر الزراعة . وعلى يكن
باشا وسعد زقول باشا وكيل الجمعية . وعبد الخالق مذكور باشا . والشيخ
عبد الرحيم الدمرداش . وحسن علي سيف افندي . ومحمد يكن باشا .
ومنصور يوسف باشا . وابراهيم سعيد باشا . وأحمد أبو الفتوح باشا . وحافظ
المنشاوي بك . وراغب عطيه بك . وعلى المتزلاوي بك . ومحمد فتح الله بركات
بك . ومحمد كمال أبو جازيه بك . وعبد العزيز فهمي بك . وعبد المجيد سلطان باشا .
ومحمد السيد أبو علي باشا . ومحمد علوي الجزار بك . ومحمود أبو حسين باشا .
وعبد اللطيف المكاتب افندي . وعثمان سليط بك . ومتولي نور بك . وابراهيم نصار
بك . وأحمد محمود باشا . والشيخ عبد الجواد عبد الحميد توار . وعبد اللطيف
الصوفاني بك . ومحمد النياوي بك . وعلى الشمسي افندي . وعمر مراد بك .
ومحمد مصطفى خليل بك . والشيخ محمد حسن عزام . ومحمد رشوان الزمر افندي .
وزكريا نامق افندي . ومحمد علي سليمان بك . والمصري السعدي بك . وحسين
الشريعي بك . وزايد جلال بك . وعبد الرحمن محمود بك . ومحمد علي بك .

ومحمد محفوظ باشا . وعمر عبد الآخريك . وإبراهيم علي بك . والشيخ عمر أحمد خلف الله . ومحمد محمود بك . وحفي مصطفى منصور بك . والشيخ عبد الفتاح الجمل . وعبد الرحمن عوض أفندي . وعبد السلام العلايلي بك . وقلبي فهمي باشا . ومرفص مميكه بك . وسينوت حنا بك . وكامل صدق بك . والسعدى بشارة الطحاوى بك . والدكتور محمد علوى باشا . والدكتور محمد أمين بدر أفندي . والشيخ محمد شاكر . وأمين سامى باشا . وخالد لطفى باشا . ويوسف أصلان قطاوى باشا . وحسن توفيق باشا . وإبراهيم راجى بك . وميشيل لطف الله بك .

أبلغت الجمعية أن مساعدة الرئيس رخص لأصحاب السعادة والعزة محمود الاتربى باشا وحسين هلال بك واسماعيل أبو رحاب بك ومصطفى بكير أفندي بالغيب في ذلك اليوم . ورخص لحضرة حمد الباسل بك بثلاثة أيام . ولحضرة محمد أمين أبو ستيت بك بحصة أيام . ولحضرة محمد قطب قرشى بك بسبعة أيام . وذلك كله من ابتداء يوم الثلاثاء ٢٤ فبراير سنة ١٩١٤ .

فوافقت الجمعية على ذلك وقررت اعتبار غيب حضرة حسين الشريعى بك عن الجلسة السابقة بأجازه .

تلى محضر الجلسة السابقة فأقرته الجمعية .

ثم تلى المحقق الذى وضعته لجنة العرائض فوافقت الجمعية عليه وعلى تقرير اللجنة المذكورة الذى تلى فى الجلسة السابقة وقررت تنفيذها .

ثم قرئ تقرير لجنة اللائحة الداخلية عن اقتراح مساعدة قلبي فهمي باشا الذى يطلب فيه أن لا يتكلم العضو أكثر من ثلاث مرات وقد رأت اللجنة أنه سابق لأوانه . فتقررت بأغلبية الآراء الموافقة على ذلك .

ثم تلى تقرير اللجنة عن بقية مواد اللائحة الداخلية .

تليت المواد ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ فوافقت الجمعية عليها كما هي وهذه صورها :

المادة الثمانون

عند انتهاء جلسات كل دور اعتيادي تطبع مضابطها ومحاضرها وتوزع مجموعاتها على الأعضاء وعلى من يرى الرئيس إرسالها إليهم .
مضابط ومحاضر جلسات الدور الغير الاعتيادي تضم الى مجموعات الدور الاعتيادي التالي له .

المادة الحادية والثمانون

في الأعمال الادارية والكتابية

للمرئيس الادارة العامة لجميع الأعمال بمساعدة الوكيلين .

المادة الثانية والثمانون

السكرتير العام مسئول عن جميع الأعمال الكتابية وهو الأمين على ختم الجمعية وجميع أوراقها .

المادة الثالثة والثمانون

يكون للجمعية هذا دفاتر الحسابات والقيودات الدفاتر الآتية :

- ١ - دفتر لتقيد المشروعات الواردة من الحكومة بحسب ترتيب ورودها مع بيان كل ما أدخل عليها من التعديلات والصورة التي صدرت بها والأسباب التي أبلتها الحكومة عنها .
- ٢ - دفتر لتقيد المشروعات المقدمة من الأعضاء وما يتم فيها .
- ٣ - دفتر لتقيد الآراء والرغبات المقدمة من الأعضاء وما يتم فيها .
- ٤ - دفتر لحصر أعمال اللجان .
- ٥ - دفتر للأسئلة وما يتم فيها .
- ٦ - دفتر للمرائض وما يتم فيها .

٧ — دقت لمواقيت حضور الأعضاء .

٨ — دقت للإجازات والغياب .

٩ — دقت لتقيد طلبات تذكار الزائرين .

وعدا ذلك من الدفاتر التي يقتضيها نظام العمل .

تليت المادة ٨٤ وهذه صورتها :

« لا يجوز البحث في تعديل هذه اللائحة إلا بناء على اقتراح كتابي موقع عليه

من ٢٥ عضوا على الأقل » .

اقترح حضرة فتح الله بركات بك حذف المادة المذكورة فأخذ رأى الجمعية

في ذلك فتقرر بالأغلبية إبقاء المادة على أصلها .

وهنا أوقفت الجلسة ربع ساعة والساعة ٥ و ٥ دقيقة .

أعلنت الجلسة والساعة ٦ و ١٠ دقائق مساء .

تلى الاقتراح المقدم من حضرة عبد اللطيف المكاتي أفندي الخالص باللائحة

الداخلية المتضمن أن يكون لكل عضو مست شخصيته في الجلسة حق رفع ذلك

من المحضر . فتنازل حضرة المقترح عن اقتراحه ورأى أن يترك هذا الأمر لعناية

سعادة الرئيس .

تلى اقتراح حضرة ابراهيم راجي بك المتعلق بكيفية جلوس رئيس وأعضاء

الجمعية التشريعية وطريقة إعادة انتخاب الوكيل وبيان من من الوكيلين يقوم

مقام الرئيس عند غيابه .

وبعد مناقشة في ذلك تنازل حضرة المقترح عن اقتراحه .

قررت الجمعية العمل باللائحة الداخلية من الآن .

تلى اقتراح من حضرة محمد المنياوي بك يتضمن أن تجعل الحكومة لمناطق

الأرز دورا خاصا بها تكون البطالة فيه خمسة أيام والعالة ثلاثة وتجعل المناوبات

العامة في مراكز رشيد وكفر النوار وأبي حمص ودمهور كما كانت في العام الماضي وزيادة زمن الإدارة المقررة لطلبات العطف فتقررت الهيئة حالة الاقتراح على لجنة الاقتراحات .

ثم قرّر أن يفوض لـ... الرئيس تحديد اللجنة المقبلة التي سينظر فيها تقرير من لجنة العرائض وما يرد من الأعمال .

وفتت الجلسة الساعة ٧ و٤٥ دقيقة ما

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الخولي

محضر الجلسة العاشرة

المنعقدة علنا في يوم الاثنين ١٦ مارس سنة ١٩١٤

الموافق ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة الساعة ٣ و ٥٥ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية وحضور حضرات أعضائها وهم :

حضرة صاحب العطفة محمد سعيد باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية .
وأصحاب السعادة والعزة : حسين رشدي باشا ناظر الحفانية . واسماعيل سري باشا ناظر الأشغال العمومية والحربية . وأحمد حشمت باشا ناظر الأوقاف .
وأحمد حلمي باشا ناظر المعارف العمومية . ويوسف وهبه باشا ناظر الخارجية .
ومسيد ذو الفقار باشا ناظر المالية . ومحمد محب باشا ناظر الزراعة . وعلى يكن باشا وسعد زغلول باشا وكيل الجمعية . وعبد الخالق مدكور باشا . والشيخ عبد الرحيم الدمرداش . وحسن علي سيف أفندي . ومحمد يكن باشا . ومنصور يوسف باشا . وإبراهيم سعيد باشا . وأحمد أبو الفتوح باشا . وحافظ المنشاوي بك .
ورأغب عطيه بك . وعلى المتزلاوي بك . ومحمد فتح الله بركات بك . ومحمد كمال أبو جازيه بك . وعبد العزيز فهمي بك . وعبد الحميد سلطان باشا . ومحمد السيد أبو علي باشا . ومحمد علوي الجزار بك . ومحمود أبو حسين باشا . وحسين هلال بك . وعبد اللطيف المنكجاني أفندي . وعثمان سليط بك . ومتولى نور بك .
ومحمود الاتري باشا . وإبراهيم نصار بك . وأحمد محمود باشا . والشيخ عبد الحواديد عبد الحميد توار . وعبد اللطيف الصوفاني بك . ومحمد المنيأوي بك . وعبد الله السيد أباطه بك . وعلى الشمسي أفندي . وعمر مراد بك . ومحمد مضطفي خليل بك . وعبد الرحمن نصير بك . ومصطفي بكير أفندي . والشيخ محمد حسن عزام . ومحمد رشوان الزمر أفندي . وزكريا تامق أفندي . ومحمد علي سليمان بك .

ومحمد محمود الباسل بك . والمصري السعدى بك . وحسين الشريعى بك .
 وزايد جلال بك . وعلى شعراوى باشا . وعبد الرحمن محمود بك . ومحمد على بك .
 ومحمد قطب قرشى بك . ومحمد محفوظ باشا . وإبراهيم اسماعيل أبو رحاب بك .
 وعمر عبد الآخربك . وإبراهيم على بك . والشيخ عمر أحمد خلف الله . ومحمد
 محمود بك . وحنفى مصطفى منصور بك . والشيخ عبد الفتاح الجمل . وعبد الرحمن
 عوض افندى . وعبد السلام العلالى بك . وقلبنى فهمى باشا . ومرقس
 سميكه بك . وكامل صدق بك . والسعدى بشاره الطمحاى بك . والدكتور محمد
 علوى باشا . والدكتور محمد أمين بدر افندى . والشيخ محمد شاكر . وأمين
 سامى باشا . وخالد لطفى باشا . ومحمد الشريعى باشا . ويوسف أصلان قطاوى باشا
 وحسن توفيق باشا . وإبراهيم راجى بك . وميشيل لطف الله بك .

وقد غاب عن الجلسة حضرات محمد عثمان أباطه بك وسينوت حنا بك ومحمود
 همام بك ومحمد أمين أبو ستيت بك بأجازة من سعادة الرئيس .

وكذلك غادرها سعادة أحمد محمود باشا الساعة ٤ ونحس دقائق بأجازة من
 سعاده .

تلى محضر الجلسة السابقة فصّلقت عليه الجمعية .

أبّلت الجمعية أن سعادة الرئيس قد رخص لسعادة أحمد محمود باشا بسبعة
 أيام إجازة من ٢٥ فبراير سنة ١٩١٤ ويوم ٧ مارس سنة ١٩١٤ ولحضرات
 حمد الباسل بك بثلاثة أيام من ٢٧ فبراير ومحمود همام بك بسبعة أيام من ٢ مارس
 وإبراهيم على بك بسبعة أيام من ٧ مارس وعبد الرحمن محمود بك بستة أيام
 من ٨ مارس ويومى ١٤ و ١٥ منه وعبد اللطيف المكباتى افندى بسبعة أيام من
 ٧ مارس ومحمد المنيّاوى بك بأربعة أيام من ٩ مارس ومحمد على سليمان بك بسبعة
 أيام من ١٠ مارس وعبد الرحمن نصير بك بيوم ١٠ مارس و ١٢ منه ومحمد
 فتح الله بركات بك بيوم ١٢ مارس وسعادة قلبنى فهمى باشا بيوم ١٢ مارس .

تليت مكالبة واردة من رئاسة مجلس النظار ومعها مشروع قانون خاص بتأديب السجائين فقررت الجمعية إحالة المشروع على لجنة الداخلية .

وتليت مكالبة واردة من نظارة الأوقاف ومعها مشروع ميزانية النظارة المذكورة لسنة ١٩١٤ فقررت الجمعية إحالة المشروع على لجنة الأوقاف .

ثم شرع في تلاوة المذكرة والمشروع الأول القاضي بتقرير الطعن باعادة النظر في مواد الجنايات لمسائل تتعلق بوقائع الدعوى فرأت الهيئة الاكتفاء باثباته في المضبطة .

وتليت المكالبة الواردة من رئاسة مجلس النظار بمر ١١ والمذكرة والمشروع المعدل للمشروع المذكور . ثم تلى تقرير اللجنة مشفوعا بأصل المشروع وما رأت إدخاله عليه من التعديلات وأسبابها . فقررت الجمعية قبول المشروع لإجمالاً والمناقشة فيه تفصيلاً فتليت المادة الأولى منه فاعترض حضرة عبد العزيز فهمى بك على الفقرة الأخيرة واقترح أن تكون الفقرة الأخيرة من هذه المناقشة كما يأتي :

«ولا يقبل الطعن بطلب إعادة النظر لأجل تعديل العقوبة المحكوم بها خاصة إلا في أحكام الاعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والأشغال الشاقة المؤقتة إذا كانت لمدة تزيد عن عشر سنوات » .

ووافق بعض الأعضاء فيما يختص بعقوبة الاعدام .

وفي الساعة ستة وربع أوقفت الجلسة عشر دقائق ثم أعيدت الجلسة في الساعة ٦،٣٥ واستمرت المناقشة في المادة الأولى من مشروع إعادة النظر . ثم رأى إيقاف الجلسة ورأى بعض الأعضاء أن تتحدد الجلسة المقبلة يوم غد ورأى البعض الآخر أن تتحدد يوم السبت المقبل .

فقدر بأغلبية الآراء أن تعقد الجلسة بعد ظهر الثلاثاء ١٧ مارس سنة ١٩١٤ الساعة ثلاثة ونصف .

انتهت الجلسة والساعة ٧ و ٥٠ دقيقة ٤

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الخولى

محضر الجلسة الحادية عشرة

المنعقدة علنا في يوم الثلاثاء ١٧ مارس سنة ١٩١٤

الموافق ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة الساعة ٤ و ٥ دقائق بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية وحضور حضرات أعضائها وهم :

صاحب العطوفة محمد سعيد باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية .
وأصحاب السعادة والعزة : حسين رشدي باشا ناظر الحفانية . وإسماعيل سري باشا ناظر الأشغال العمومية والحربية . وأحمد حشمت باشا ناظر الأوقاف .
وأحمد حلمي باشا ناظر المعارف . ويوسف وهبه باشا ناظر الخارجية .
وسعيد ذو الفقار باشا ناظر المالية . ومحمد محب باشا ناظر الزراعة . وعلى يكن باشا وسعد زفولوي باشا وكلاء الجمعية . وعبد الخالق مذكور باشا . والشيخ عبد الرحيم الدهرداش . وحسن علي سيف أفندي . ومحمد يكن باشا . ومنصور يوسف باشا . وإبراهيم سعيد باشا . وأحمد أبو الفتوح باشا . وحافظ المنشاوي بك . وراغب عطيه بك . وعلى المتزلاوي بك . ومحمد فتح الله بك بركات . ومحمد كمال أبو جازيه بك . وعبد العزيز فهمي بك . وعبد المجيد سلطان باشا . ومحمد السيد أبو علي باشا . ومحمد طلوي الجزار بك . ومحمود أبو حسين باشا . وحسين هلال بك . وعبد اللطيف المكباتي أفندي .
وعثمان سليط بك . ومتولي نور بك . ومحمود الاتربي باشا . وإبراهيم نصار بك . والشيخ عبد الجواد عبد الحميد توار . وعبد اللطيف الصوفاني بك . ومحمد المنيأوي بك . وعبد الله السيد أباطه بك . وعلى الشمسي أفندي . وعمر مراد بك . ومحمد مصطفى خليل بك . وعبد الرحمن نصير بك . ومصطفى بكير أفندي . والشيخ محمد حسن عزام . ومحمد رشوان الزمر أفندي . وزكريا تامق أفندي . ومحمد علي

سلمان بك . وحيد محمود الباسل بك . والمصري السعدى بك . وحسين الشريى بك .
 وزايد جلال بك . وعلى شعراوى باشا . وعبد الرحمن محمود بك . ومحمد على بك .
 ومحمد قطب قرشى بك . ومحمد محفوظ باشا . وابراهيم اسماعيل أبو رحاب بك .
 وعمر عبد الأنحربك . ومحمد أمين أبو ستيت بك . وابراهيم على بك . والشيخ
 عمر أحمد خلف الله . ومحمد محمود بك . وحنفى مصطفى منصور بك . والشيخ
 عبد الفتاح الجبل . وعبد الرحمن عوض افندى . وعبد السلام السلايلى بك .
 وقلبنى فهمى باشا . ومرقص سميكه بك . وكامل صدق بك . والسعدى بشاره
 الطحاوى بك . والدكتور محمد علوى باشا . والدكتور محمد أمين بدر افندى .
 والشيخ محمد شاكر . وأمين سامى باشا . وخالد لطفى باشا . ومحمد الشريى باشا .
 ويوسف أصلان قطاوى باشا . وحسن توفيق باشا . وابراهيم راجى بك .

أبلغت الجمعية أن سعادة الرئيس قد رخص لكل من حضرات محمد عثمان
 أباطه بك بسبعة أيام من ١٥ مارس ومحمد يكن باشا بثمانية أيام من ١٨ مارس
 ومحمد أمين أبو ستيت بك بيوم ١٦ مارس ومحمود همام بك بيومى ١٦ و ١٧ مارس
 وسينوت حنا بك بسبعة أيام من ١٥ مارس وميشيل لطف الله بك بيومنا هذا .
 ورخص سعادة الرئيس لسعادة أحمد محمود باشا بالانصراف من جلسة ١٦
 مارس فى الساعة ٤ و ٥ دقائق وبأسبوع اجازته من ١٧ مارس .
 تلقى محضر الجلسة السابقة فأقرته الجمعية .

تلقت مكتبة من سعادة رئيس لجنة المالية تتضمن أن اللجنة قد أتمت نظر الميزانية
 وتطلب انعقاد جلسة الجمعية يوم السبت الآتى لسماع تقريرها عن الميزانية .
 قررت الجمعية أن تعقد جلسة لهذا الغرض فى يوم السبت ٢١ مارس الجارى
 الساعة ٤ بعد الظهر .
 تلقى جدول الأعمال .

طلب حضرة ابراهيم راجى بك أن الاقتراح الخاص بمن يقوم مقام الرئيس
 عند غيابه يتقرر فى هذه الجلسة مقدماً على غيره .

وبعد مناقشة في ذلك أوقفت الجلسة والساعة ٤ و ٤ دقيقة . ثم أعيدت الساعة ٤ و ٥٥ دقيقة فصاد بعض حضرات الأعضاء الى المناقشة في نظر هذا الاقتراح مقدما على غيره وفي نظره بطريق الاستعجال وقال سعادة سعد زغلول باشا ان درج الاقتراح في الجدول باطل شكلا وأنه لا محل لتقديمه عن بقية المواد الأخرى ولا للاستعجال في نظره .

ثم رأى سعادة الرئيس أن المناقشة قد وفيت في جميع النقط .
وبعد أن تكلم ثلاثة من حضرات الأعضاء ضد قفل باب المناقشة أخذ رأى الهيئة في ذلك فتقرر بالأغلبية قفل باب المناقشة .

ثم أراد سعاد الرئيس أخذ رأى على الاستعجال في نظر الاقتراح أو عدم الاستعجال فيه .

فطلب بعض الأعضاء أن يفصل في المسائل التي انتهت فيها المناقشة من بطلان شكل الاقتراح وتقديمه على غيره واستعجاله وخالفهم البعض الآخر طالبين أخذ رأى على الاستعجال .

وبعد مناقشة قال سعادة الرئيس ستأخذ رأى الآن عن الاستعجال في نظر الاقتراح أو عدم الاستعجال فيه ففي هذه اللحظة انسحب من قاعة الجلسة بدون استئذان من سعادة الرئيس كل من أصحاب السعادة والعزة : سعد زغلول باشا . وعلى شعراوي باشا . وإبراهيم سعيد باشا . وحسن على سيف أفندي . وزكريا تامق أفندي . والشيخ محمد حسن عزام . ومحمد فتح الله بركات بك . وحافظ المنشاوى بك . وراغب عطيه بك . وعلى المتزلاوى بك . ومحمد محمود الباسل بك . والمصرى السعدى بك . ومحمد علوى الجزار بك . وعبدالعزیز فهيمى بك . وعبدالرحمن محمود بك . وحسين الشريعى بك . وعبد اللطيف المكياتى أفندي . ومحمد على بك . ومحمد قطب قرشى بك . وعبد اللطيف الصوفانى بك . وعلى الشمسى أفندي . ومحمد مصطفى خليل بك . وإبراهيم على بك . والشيخ عمر

أحمد خلف الله . وعبد الرحمن غوض افندى . والشيخ عبد الفتاح الجمل .
وعبد السلام العلايل بك . ومحمد محمود بك . وحفي مصطفى منصور بك .
فصار عدد الحاضرين من الأعضاء أقل من العدد القانوني الواجب وجوده
لأخذ الآراء والاستمرار في الجلسة . فقرّر انعقاد الجمعية ضدا الساعة أربعة بعد
الظهر . وأمر مساعدة الرئيس بأن يدرج أخذ الرأي في جدول الأعمال .

رفعت الجلسة والساعة ٦ و ٣٥ دقيقة ما

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الخولى

محضر الجلسة الثانية عشرة

المنعقدة علنا في يوم الأربعاء ١٨ مارس سنة ١٩١٤

الموافق ٢١ ربيع الثاني سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة في الساعة الرابعة ونصف بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية وحضور حضرات أعضائها وهم :

صاحب العطفة محمد سعيد باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية . وأصحاب السعادة وللعة : حسين رشدي باشا ناظر الحفانية . واسماعيل سري باشا ناظر الأشغال العمومية والحربية . وأحمد حشمت باشا ناظر الأوقاف . وأحمد حلمي باشا ناظر المعارف العمومية . ويوسف وهبه باشا ناظر الخارجية . وسعيد والفقر باشا ناظر المالية . ومحمد محب باشا ناظر الزراعة . وعلى يكن باشا وسعد زغلول باشا وكيل الجمعية . وعبد الخالق مذكور باشا . والشيخ عبد الرحيم الدمرداش . وحسن على سيف أفندي . ومنصور يوسف باشا . وإبراهيم سعيد باشا . وأحمد أبو الفتوح باشا . وحافظ المنشاوي بك . وراعب عطيه بك . وعلى المنزلاوي بك . ومحمد فتح الله بركات بك . وعبد العزيز فهمي بك . وعبد الحميد سلطان باشا . ومحمد السيد أبو على باشا . ومحمد علوي الجزار بك . ومحمود أبو حسين باشا . وحسين هلال بك . وعبد اللطيف المكباتي أفندي . وعثمان ميط بك . ومتولي نور بك . ومحمود الاتري باشا . وإبراهيم نصار بك . والشيخ عبد الجواد عبد الحميد توار . وعبد اللطيف الصوفاني بك . ومحمد المنياوي بك . وعبد الله السيد أباطه بك . وعلى الشمسي أفندي . وعمرو مراد بك . ومحمد مصطفى خليل بك . وعبد الرحمن نصير بك . ومصطفى بكير أفندي . والشيخ محمد حسن عزام . ومحمد رشوان الزمر أفندي . و زكريا نامق أفندي . ومحمد على سليمان بك . وحمد محمود الباسل بك . والمصري السعدي بك .

وحسين الشريبي بك . وزايد جلال بك . وعلى شعراوي باشا . وعبد الرحمن محمود بك . ومحمد علي بك . ومحمد قطب قرشي بك . ومحمد محفوظ باشا . وإبراهيم اسماعيل أبو رحاب بك . وعمر عبد الآخربك . ومحمد أمين أبو ستيت بك . ومحمود همام بك . وإبراهيم علي بك . والشيخ عمر أحمد خلف الله . ومحمد محمود بك . وحفي مصطفى منصور بك . والشيخ عبد الفتاح الجبل . وعبد الرحمن عوض افندي . وعبد السلام العلالي بك . وقليني فهمي باشا . ومرقص سميكه بك . وكامل صدق بك . والسعدى بشاره الطحاوى بك . والدكتور محمد علوى باشا . والدكتور محمد أمين بدر افندي . والشيخ محمد شاكر . وأمين سامى باشا . وخالد لطفى باشا . ومحمد الشريبي باشا . ويوسف أصلان قطاوى باشا . وحسن توفيق باشا . وإبراهيم راجى بك . وميشيل لطف الله بك .

أبلغت الجمعية أن معادة الرئيس قد رخص لسعادة أحمد محمود باشا بأسبوع اجازة من ١٧ مارس الجارى . ولكل من حضرات ميشيل لطف الله بك ومحمود همام بك بيوم ١٧ مارس . ومحمد كمال أبوجازيه بك بيوم ١٨ منه .

تلى محضر الجلسة السابقة فصّلت عليه الجمعية ولاحظ سعادة محمد الشريبي باشا عند تلاوة أسماء المنسحبين من الجلسة الماضية ذكراهم حضرة زكريا افندي نامق فقال انه كان حاضرا ولم ينسحب فأجاب حضرة زكريا نامق افندي بأنه كان آخر المنسحبين .

تلى من جدول الأعمال مسألة أخذ الآراء عن النقط التي دارت المناقشة عليها أمس فى موضوع الاقتراح الخاص بمن من الوكيلين ينوب عن الرئيس عند غيابه وهى :

(أولا) هل كلفتية درج هذا الاقتراح بجدول الأعمال باطلة شكلا لعدم بيان أسماء مقامية أولا ؟

(ثانيا) هل يقتم هذا الاقتراح على ماعداه من بقية الأعمال أو لا ؟

(ثالثا) هل ينظر فيه بطريق الاستعجال أولا ؟
فوافقت الجمعية على أخذ الآراء على هذه الثلاث صور . وأخذت الآراء على الصورة الأولى الخاصة ببيان شكل الاقتراح من عدمه .
فقررت بالأغلبية قبول الاقتراح شكلا .
ثم أخذت الآراء على الصورة الثانية الخاصة بتقديم الاقتراح على ماعداه من الأعمال .

فقررت بالأغلبية تقديمه عما عداه .
ثم أخذت الآراء على الصورة الثالثة الخاصة بالنظر في الاقتراح بطريق الاستعجال أم لا .

فقررت بالأغلبية نظره بطريق الاستعجال .
فأمر سعادة الرئيس بتلاوة الاقتراح وأسماء مقدميه . فتلوه وهذه صورته :
« رئيس الجمعية التشريعية سمادتلو افندم حضرتلى

من حيث ان اللامعة الداخلية للجمعية التشريعية لم تنص على من يتولى الرئاسة في حالة حدوث عذر للرئيس ومن الضروري وضع قاعدة لهذه المسألة التي يزيدها التباسا وجود وكيلين للرئيس أحدهما معين من قبل الحكومة والثاني معين من الأعضاء بطريق الانتخاب .

وحيث ان القانون النظامي قضى في المادة الثانية منه بأن الحكومة تعين رئيس الجمعية ووكيلا له وليس من معنى لتحويلها هذا الحق إلا لأنها تريد حفظ الرئاسة في يدها .

وحيث ان المادة الرابعة والثمانين من اللامعة الداخلية قضت بأن يكون كل طلب من نوع اقتراحنا هذا موقعا عليه من خمسة وعشرين عضوا على الأقل .
بناء عليه :

طلب من سادتكم إحالة اقتراحنا هذا على الجمعية التشريعية لوضع مادة جديدة على اللائحة الداخلية يكون نصها هكذا :

”المادة ٨٥ — اذا تقيب الرئيس يقوم مقامه الوكيل المعين من قبل الحكومة بمبأله من الحقوق وما عليه من الواجبات فاذا حدث عذر لهذا الوكيل يقوم بمقامه الوكيل المعين بطريق الانتخاب واذا غاب الاثنان تكون الرئاسة لأكبر الاعضاء سناً فنقدم .“ ٤ ١٥ مارس سنة ١٩١٤

الامضاءات

| | |
|--------------------------------|------------------------------------|
| ٢٠ مصطفى بكير افندي | ١ منصور يوسف باشا |
| ٢١ زايد جلال بك | ٢ عثمان سليط بك |
| ٢٢ ابراهيم راجي بك | ٣ الشيخ عبد الجواد عبد الحميد نوار |
| ٢٣ الشيخ عمر أحمد خلف الله | ٤ محمد عثمان أباطه بك |
| ٢٤ محمد الشريفي باشا | ٥ خالد لطفي باشا |
| ٢٥ ميشيل لطف الله بك | ٦ عبد الله السيد أباطه بك |
| ٢٦ قلبي فهمي باشا | ٧ محمد يكن باشا |
| ٢٧ السعدى بشارة الطحاوى بك | ٨ حسين حلال بك |
| ٢٨ سينوت حنا بك | ٩ عبد الحميد سلطان باشا |
| ٢٩ محمد السيد أبو حل باشا | ١٠ ابراهيم نصار بك |
| ٣٠ مرقص سميكه بك | ١١ محمود الاربي باشا |
| ٣١ كامل صديق بك | ١٢ محمود أبو حسين باشا |
| ٣٢ ابراهيم اسماعيل أبو رحاب بك | ١٣ أحمد أبو الفتح باشا |
| ٣٣ عمر مراد بك | ١٤ الدكتور محمد أمين بدر افندي |
| ٣٤ محمد محفوظ باشا | ١٥ حسن توفيق باشا |
| ٣٥ محمد حل سليمان بك | ١٦ عمر عبد الانربك |
| ٣٦ محمد أمين أبو ستيت بك | ١٧ الشيخ محمد شاكر |
| ٣٧ محمد رشوان الزمر افندي | ١٨ محمد المنياوى بك |
| ٣٨ محمود همام بك « | ١٩ يوسف أصلان قطاوى باشا |

تكلم بعض حضرات الأعضاء تأييداً للاقتراح .

وعند الساعة ٦ و ٥٠ دقيقة رفعت الجلسة للاستراحة وأعيدت والساعة ٧ و ١٥ دقيقة فرأى معادة الرئيس تأجيل الجلسة الى غد الساعة ٤ بعد الظهر للاستمرار في نظر الاقتراح فوافقت الجمعية على ذلك وقضت عقد جلسة يوم الأحد ٢٢ مارس الجاري الساعة ٤ بعد الظهر لنظر تقرير اللجنة المالية على مشروع الميزانية بدلا من الجلسة التي كانت حددت لذلك يوم السبت المقبل .

انتهت الجلسة والساعة ٧ و ٢٠ دقيقة مساءً

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الخولي

محضر الجلسة الثالثة عشرة

المتعقدة علنا في يوم الخميس ١٩ مارس سنة ١٩١٤

الموافق ٢٢ ربيع الثاني سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة في الساعة أربعة وعشرين دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة
حضرة صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية وحضور حضرات
أعضائها وهم :

صاحب العطفة محمد سعيد باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية . وأصحاب
السعادة والعزة : حسين رشدي باشا ناظر الحفانية . وأحمد حشمت باشا ناظر
الأوقاف . وأحمد حلمي باشا ناظر المعارف العمومية . ويوسف وهبه باشا ناظر
الخارجية . وسعيد ذو الفقار باشا ناظر المالية . وعلى يكن باشا وسعد زغلول باشا
وكلا الجمعية . وعبد الخالق مذكور باشا . والشيخ عبد الرحيم الدمرداش . وحسن
على سيف أفندي . ومنصور يوسف باشا . وأبراهيم سعيد باشا . وأحمد أبو الفتوح باشا .
وحافظ المنشاوي بك . وراغب عطيه بك . وعلى المسترلاوي بك . ومحمد فتح الله
بركات بك . ومحمد كمال أبو جازيه بك . وعبد العزيز فهمي بك . وعبد المجيد سلطان
باشا . ومحمد السيد أبو علي باشا . ومحمد علوي الجزار بك . ومحمود أبو حسين باشا .
وحسين هلال بك . وعبد اللطيف المكباتي أفندي . وعثمان سليط بك . ومحمود
الأتربي باشا . وأبراهيم نصار بك . والشيخ عبد الحواد عبد الحميد توار . وعبد اللطيف
الصوفاني بك . ومحمد النياوي بك . وعبد الله السيد أباطه بك . وعلى الشمسي
أفندي . وعمر مراد بك . ومحمد مصطفى خليل بك . ومصطفى بكير أفندي . والشيخ
محمد حسن عزام . ومحمد رشوان الزمر أفندي . وزكريا نامق أفندي . ومحمد على
سليمان بك . ومحمد محمود الباسل بك . والمصري السعدي بك . وحسين الشريبي بك .
وزايد جلال بك . وعلى شعراوي باشا . وعبد الرحمن محمود بك . ومحمد علي بك .

ومحمد قطب قرشي بك . ومحمد محفوظ باشا . وإبراهيم اسماعيل أبو رحاب بك . وعمر عبد الآخر بك . ومحمد أمين أبو ستيت بك . ومحمود همام بك . وإبراهيم علي بك . والشيخ عمر أحمد خاف الله . ومحمد محمود بك . وحنفى مصطفى منصور بك . والشيخ عبد الفتاح الجمل . وعبد الرحمن عوض أفندى . وعبد السلام العلالى بك . وقلبنى فهى باشا . ومرفقص ميمكة بك . وكامل صدق بك . والسعدى بشارة الطحاوى بك . والدكتور محمد علوى باشا . ومحمد أمين بدر أفندى . والشيخ محمد شاكر . وأمين سامى باشا . وخالد لطفى باشا . ومحمد الشريى باشا . ويوسف أصلان قطاهى باشا . وحسن توفيق باشا . وإبراهيم راجى بك . وميشيل لطف الله بك .

وفى أثناء الجلسة عند الساعة ٦ و ٣٠ دقيقة حضر سعادة محمد محب باشا ناظر الزراعة . وعند الساعة ٨ و ١٥ دقيقة حضر سعادة اسماعيل سرى باشا ناظر الأشغال والحربية .

أبلغت الجمعية أن سعادة الرئيس رخص لكل من سعادة محمود الاتربى باشا وحضرة متولى نور بك بسبعة أيام من ١٩ مارس الجارى . ولحضرة عبد الرحمن نصير بك بيوم ١٩ مارس الجارى .

تلى محضر الجلسة السابقة وأقرته الجمعية .

تكلم أحد حضرات الأعضاء الموقعين على الاقتراح مؤيداً له . وتكلم بعض حضرات الغير الموقعين على الاقتراح ضد قبوله . ثم عرض حضرة محمد على بك تعديلاً للاقتراح هذا فنهى :

« اذا غاب الرئيس ناب عنه الوكيل المنتخب وفى حالة غيابه تكون الرئاسة للوكيل المعين . واذا غاب الاثنان كانت الرئاسة لأكبر الأعضاء الحاضرين سناً .

بعد ذلك طلب حضرة حمد محمود الباسل بك تعديل الاقتراح كالآتى :

« اذا غاب الرئيس فليبه أن يعين أحد الوكيلين بالمتابفة بينهما . واذا غاب الاثنان تكون النيابة لأكبر الأعضاء سناً .

واقترح حضرة زكريا نامق افندى التعديل الآتى :

«إذا غاب الرئيس ينوب عنه أحد الوكيلين بطريقة دورية ويقترعين الوكيلين لبتعين من يجلس منهما فى أول مرة يغيب فيها الرئيس فإذا غاب الرئيس والكيلان ناب فى الرئاسة أكبر الأعضاء سناً» .

وقدم حضرة عبد العزيز فهمى بك تعديلا للاقتراح هذا نصه :

«إذا غاب الرئيس ناب عنه من له الدور من الوكيلين ويكون الدور الأول للأقدم . فإذا غاب صاحب الدور ناب عنه الآخر . فإذا غاب الاثنان كانت الرئاسة لأكبر الأعضاء سناً» .

بعد ذلك وافق مقدمو التعديلات على أن التعديل الذى يؤخذ عليه الرأى هو تعديل حضرة حمد محمود بك الباسل معدلا بما تقدمه حضرة عبد العزيز فهمى بك وهذا نصه :

«إذا غاب الرئيس ناب عنه من له الدور من الوكيلين . ويكون الدور الأول للأقدم . فإذا غاب صاحب الدور ناب عنه الآخر . فإذا غاب الاثنان كانت الرئاسة لأكبر الأعضاء سناً» .

أخذت الآراء على هذا التعديل بعد ان اتفق كل مقدمى التعديلات على التنازل عن تعديلاتهم واختيار هذا التعديل فرفض بالأغلبية .

ثم أخذت الآراء على قبول الاقتراح فتقر بالأغلبية الموافقة عليه .

رفت الجلسة والساعة ٩ ونصف مساء . وستعقد الجلسة المقبلة فى يوم الأحد ٢٢ مارس سنة ١٩١٤ الساعة ٤ بعد الظهر م

رئيس الجمعية
احمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الخولى

محضر الجلسة الرابعة عشرة

المنعقدة علناً في يوم الأحد ٢٢ مارس سنة ١٩١٤

الموافق ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٣٣٢

فصحت الجلسة في الساعة أربعة و ٢٥ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية وحضور حضرات أعضائها وهم :

صاحب المطوفة محمد سعيد باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية .
وأصحاب السعادة والعزة : حسين رشدي باشا ناظر الحفانية ، وأحمد حشمت باشا ناظر الأوقاف ، وأحمد حلمي باشا ناظر المعارف العمومية ، ويوسف وهبه باشا ناظر الخارجية . وسعيد ذو الفقار باشا ناظر المالية . وعلى يكن باشا وسعد زغلول باشا وكيل الجمعية . وعبد الخالق مدكور باشا . والشيخ عبد الرحيم الدمرداش . وحسن علي سيف أفندي . ومنصور يوسف باشا . وأحمد أبو الفتوح باشا . وحافظ المنشاوي بك . وراغب عطيه بك . وعلى المتلاوي بك . ومحمد فتح الله بركات بك . ومحمد كمال أبو جازيه بك . وعبد العزيز فهمي بك . وعبد المجيد سلطان باشا . ومحمد السيد أبو علي باشا . ومحمد علوي الجزار بك . ومحمود أبو حسين باشا . وحسين هلال بك . وعبد اللطيف المكباتي أفندي . وعثمان سليط بك . وإبراهيم نصار بك . وعبد اللطيف الصوفاني بك . ومحمد المتناوي بك . وعلى الشمسي أفندي . وعبد الرحمن نصير بك . ومصطفى بكير أفندي . والشيخ محمد حسن عزام . ومحمد رشوان الزمر أفندي . وزكريا تامق أفندي . ومحمد علي سليمان بك . ومحمد محمود الباسل بك . والمصري السعدي بك . وحسين الشريبي بك . وزايد جلال بك . وعلى شعراوي باشا . وعبد الرحمن محمود بك . ومحمد قطب قرشي بك .

ومحمد محفوظ باشا . وإبراهيم اسماعيل أبو رحاب بك . وعمر عبد الأنور بك .
 ومحمد أمين أبو ستيت بك . ومحمود همام بك . وإبراهيم علي بك .
 والشيخ عمر أحمد خلف الله . ومحمد محمود بك . وحنتي مصطفى منصور بك .
 والشيخ عبد الفتاح الجبل . وعبد الرحمن عوض افندي . وعبد السلام العلايلي بك .
 وقليني فهمي باشا . ومركص سميكة بك . والدكتور محمد علوي باشا .
 والدكتور محمد أمين بدر افندي . والشيخ محمد شاكر . وأمين سامي باشا .
 ويوسف أصلان قطاوي باشا . وحسن توفيق باشا . وإبراهيم راجي بك .
 وميشيل لطف الله بك .

أبلغت الجمعية أن سعادة الرئيس قد رخص بإجازة سبعة أيام من ٢٢ مارس
 لكل من أصحاب السعادة والعزة : محمد الشريبي باشا . ومحمد مصطفى خليل بك .
 ومحمد علي بك . وحضرة الشيخ عبد الحزاد عبد الحميد توار . وإجازة ستة أيام
 من ٢١ مارس لسعادة خالد لطفى باشا . وإجازة يومى ٢١ و ٢٢ مارس لسعادة
 إبراهيم سعيد باشا . وإجازة يومى ٢٢ و ٢٣ مارس لحضرة عمر مراد بك .
 وإجازة يوم ٢٢ مارس لحضرة عبد الله السيد أباطه بك .

تلى محضر الجلسة السابقة فصّلّت عليه الجمعية .

ثم أشرت الهيئة أن جدول الأعمال قاصر على فحص الميزانية ومناقشة تقرير
 اللجنة .

تقرر أن يتلى تقرير اللجنة فقره فقره وأن يبدى كل عضو ملحوظاته على الفقرة
 عقب تلاوتها وملحوظاته الأخرى عقب الانتهاء من نظر التقرير .

تليت الفقرتان الأولى والثانية من تقرير اللجنة فوافقت الجمعية عليهما ثم تليت
 العبارة (أولاً) من الفقرة الثالثة . وبعد مناقشة تقرر تأجيل النظر فيها الى غد .

ثم تليت العبارة (ثانياً) من الفقرة الثالثة فوافقت الجمعية عليها وقبلها سعادة
 ناظر المالية .

تليت العبارة (ثالثاً) من الفقرة الثالثة وقبلتها الجمعية . والحكومة وصدت بالرد عليها فيما بعد .

تليت العبارة (رابعاً) من الفقرة الثالثة فوافقت الجمعية عليها وقبلها سعادة ناظر المالية .

ثم تليت الفقرة الخامسة فتأجل استمرار المناقشة بشأنها الى يوم غد .
تليت الفقرة السادسة من التقرير فوافقت الجمعية عليها . والحكومة ستجيب عليها فيما بعد .

تليت الفقرتان السابعة والثامنة من التقرير .

ثم تلى ماجاء فيه عن الاحتياطي في الفقرات (٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣) فوافقت الجمعية عليها وعلى ابلاغ الحكومة الرأى الآتى وهو:

(أن تسعى الحكومة في تصريف السندات الأجنبية شيئاً فشيئاً متحينة الفرص المناسبة وتشتري بالتمن سندات مصرية .)

ثم تقرر أن تعقد الجلسة الآتية غدا الساعة ٢ بعد الظهر للاستمرار في نظر تقرير اللجنة المالية على مشروع الميزانية .

رفعت الجلسة والساعة ٩ و ١٠ دقائق ٤

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الخولى

محضر الجلسة الخامسة عشرة

المنعقدة علناً في يوم الاثنين ٢٣ مارس سنة ١٩١٤

الموافق ٢٧ ربيع الثاني سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة الساعة ٢ و ٣٥ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية وحضور حضرات أعضائها وهم :

صاحب العطفة محمد سعيد باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية .
وأصحاب السعادة والعزة : حسين رشدي باشا ناظر الحفائية . وإسماعيل سرى باشا ناظر الأشغال العمومية والحربية . وأحمد حشمت باشا ناظر الأوقاف العمومية . وأحمد حلمي باشا ناظر المعارف العمومية . ويوسف وهبه باشا ناظر الخارجية . وسعيد ذو الفقار باشا ناظر المالية . ومحمد محب باشا ناظر الزراعة . وعلى يكن باشا وكيل الجمعية . وعبد الخالق مذكور باشا . والشيخ عبد الرحيم الدمرداش . وحسن علي سيف أفندي . ومنصور يوسف باشا . وأحمد أبو الفتوح باشا . وراغب عطيه بك . وعلى المتزلاوي بك . ومحمد كمال أبو جازيه بك . وعبد العزيز فهمي بك . وعبد المجيد سلطان باشا . ومحمد السيد أبو علي باشا . ومحمد حلوي الجزار بك . ومحمود أبو حسين باشا . وحسين هلال بك . وعبد اللطيف المكباتي أفندي . وإبراهيم نصار بك . وعبد اللطيف الصوفاني بك . ومحمد المتناوي بك . وعبد الله السيد أباطه بك . وعلى الشمسي أفندي . ومحمد عثمان أباطه بك . وعبد الرحمن نصير بك . ومصطفى بكير أفندي . والشيخ محمد حسن عزام . ومحمد رشوان الزمر أفندي . وذكريا نامق أفندي . ومحمد علي سليمان بك . ومحمد محمود الباسل بك . والمصري السعدي بك . وعلى شعراوي باشا . وعبد الرحمن محمود بك . ومحمد قطب قرشي بك . ومحمد محفوظ باشا . وإبراهيم اسماعيل أبو رحاب بك . وعمر عبد الأنريك . ومحمد أمين أبو ستيت بك . ومحمود همام بك . وإبراهيم علي بك . والشيخ عمر أحمد خلف الله .

ومحمد محمود بك . وحفي مصطفى منصور بك . والشيخ عبد الفتاح الجمل .
وعبد الرحمن عوض أفندي . وعبد السلام العلايلي بك . وقلبي فهمي باشا .
ومرقس سميكه بك . وسينوت حنا بك . وكامل صدق بك . والسعدى بشاره
الطحاوى بك . ومحمد أمين بدرافندي . والشيخ محمد شاكر . ويوسف
أصلان قطاوى باشا . وحسن توفيق باشا . وإبراهيم راجى بك . وميشيل
لطف الله بك .

أبلغت الجمعية أن سعادة الرئيس قد رخص بإجازة يوم ٢٢ مارس لحضرة
السعدى بشاره الطحاوى بك . وإجازة يوم ٢٣ مارس لكل من أصحاب السعادة
والعزة : عثمان سليط بك . والدكتور محمد علوي باشا وحافظ المنشاوى بك
وأمين سامى باشا وزايد جلال بك وحسين الشريعى بك وسعد زغلول باشا
وفتح الله بركات بك . وإجازة يومي ٢٣ و ٢٤ مارس لسعادة إبراهيم سميد باشا .
وإجازة يومي ٢٤ و ٢٥ مارس لحضرة عمر مراد بك .
تلى محضر الجلسة السابقة فصّلت الجمعية عليه .

تكلم عطوفة رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية عن العبارة الأولى من الفقرة
الثالثة من تقرير اللجنة التي كان تأجل النظر فيها الى جلسة اليوم فقال ان نظارة
الداخلية لا ترى مانعا من ادراج كافة ايرادات ومصروفات الخفر في الميزانية
وتعديكم بأنها في العام المقبل ستتدخلها في الميزانية .

قررت الجمعية الموافقة على هذه الفقرة وقبول ما أجاب به عطوفة رئيس
مجلس النظار .

تكلم بعض حضرات الأعضاء في أن القوانين التي تحصل بموجبها أجرة الخفر
ليست نظامية .

قررت الجمعية أن تطلب من الحكومة اعداد مشروع لترتيب ضريبة الخفر
بطريقة مطابقة على القانون النظامي .

تكلم سعادة ناظر المالية عن الفقرة الخامسة من التقرير الخاصة بنقل الاعتمادات بين الفصول ما يأتي :

« ان نقل الاعتمادات بين الفصول اذا قل عن ألف جنيه يكون بموافقة نظارة المالية واذا زاد عن الألف جنيه يكون بعد تصديق مجلس النظار » .

فقررت الجمعية الموافقة على ما جاء في تقرير اللجنة عن ذلك .

تلى من تقرير اللجنة الفقرة نمرة ١٤ الخاصة بالاعانة التي تعطى لمجلس لىدى اسكندرية وقدرها عشرة آلاف جنيه سنويا فقال عطوفة رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية ان الحكومة ستبحث فان لم تكن مرتبطة بعقد أجاب الطلب بقدر الاستطاعة .

فقررت الجمعية الموافقة على الفقرة المذكورة وقبول ما أجاب به عطوفة رئيس النظار .

تليت الفقرة الخامسة عشرة من تقرير اللجنة الخاصة بقرض السودان فطلب حضرة عبد العزيز فهمى بك درج سلفة السودان فى الميزانية أو فى الحساب الختامى مع اعطاء بيانات سنوية عن ديون السودان وفوائدها .

فقررت الجمعية الموافقة على الفقرة المذكورة مع طلب حضرة عبد العزيز بك . تليت الفقرات ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ من التقرير فوافقت عليها الجمعية . ثم أوقفت الجلسة ربع ساعة حيث كانت الساعة ٥ و ١٥ دقيقة ، وأعيدت حيث كانت الساعة ٥ و ٣٠ دقيقة .

تلى الباب الخاص بنظارة المعارف العمومية ، فوافقت عليه الجمعية .

تلى الباب الخاص بنظارة الحفانية ، فوافقت عليه الجمعية .

تليت الفقرة ٤٣ من التقرير الخاصة بموظفى نظارة الأشغال بالسودان فأجاب عن ذلك سعادة ناظر الأشغال العمومية بأنه لا بأس من اتباع ما رآته اللجنة فى ميزانيات الأعوام المقبلة .

فقررت الجمعية الموافقة على الفقرة المذكورة وقبول ما أجاب به سعادة الناظر.
 تليت الفقرة ٤٤ من التقرير . فوافقت عليها الجمعية .
 تليت الفقرتان ٤٥ و ٤٦ من التقرير . فوافقت عليهما الجمعية .
 تليت الفقرات ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ فقررت الجمعية استبدال كلمة «أمانى»
 فى الفقرة ٤٧ بكلمة «طلبات» . ووافقت فيما مدا ذلك عليها .
 تليت الفقرات ٥١ و ٥٢ و ٥٣ . فوافقت الجمعية عليها .
 وبعد انتهاء نظر تقرير اللجنة والموافقة عليه طلب كثير من الأعضاء الكلام
 لأبداء ملاحظات على الميزانية ولتقديم آراء ورغبات . فنقر أن يكون ذلك
 فى جلسة غد التى تقر انعقادها الساعة ٣ بعد الظهر .
 ثم تقر انتهاء الجلسة حيث كانت الساعة ٧ وربع مساء ٤

رئيس الجمعية
 أحمد مظلوم

السكرتير العام
 مصطفى كامل الخولى

محضر الجلسة السادسة عشرة

المنعقدة علناً في يوم الثلاثاء ٢٤ مارس سنة ١٩١٤

الموافق ٢٨ ربيع الثاني سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة الساعة ٣ والنقطة ٤ بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية وحضور حضرات أعضائها وهم :

صاحب المطوفة محمد سعيد باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية .
وأصحاب السعادة والعزة : حسين رشدي باشا ناظر الحفانية . وإسماعيل سري باشا ناظر الأشغال والحربية . وأحمد حشمت باشا ناظر الأوقاف . وأحمد حلمي باشا ناظر المعارف . ويوسف وهبه باشا ناظر الخارجية . وسعيد ذو الفقار باشا ناظر المالية . ومحمد عجب باشا ناظر الزراعة . وعدلى يكن باشا وكيل الجمعية . وعبد الخالق مذكور باشا . والشيخ عبد الرحيم الدمرداش . وحسن على سيف أفندي . ومنصور يوسف باشا . وراغب عطيه بك . وعلى المتزلاوى بك . ومحمد فتح الله بركات بك . ومحمد كمال أبو جازيه بك . وعبد العزيز فهمي بك . وعبد الحميد سلطان باشا . ومحمد السيد أبو على باشا . ومحمد علوى الجزائر بك . ومحمود أبو حسين باشا . وحسين هلال بك . وعبد اللطيف المكناتي أفندي . وعثمان سليط بك . وإبراهيم نصار بك . وأحمد محمود باشا . وعبد اللطيف الصوفاني بك . ومحمد المناياوى بك . وعلى الشمسي أفندي . ومحمد عثمان أباطه بك . وعبد الرحمن نصير بك . ومصطفى بكير أفندي . والشيخ محمد حسن عزام . ومحمد رشوان الزمر أفندي . وزكريا نامق أفندي . ومحمد على سليمان بك . ومحمد محمود الباسل بك . وحسين الشريبي بك . وزايد جلال بك . وعلى شعراوى باشا . وعبد الرحمن محمود بك . ومحمد قطب قرشي بك . ومحمد محفوظ باشا . وإبراهيم إسماعيل أبو رحاب بك . وعمر عبد الآخري بك . ومحمد أمين أبو ستهل بك .

وابراهيم على بك . والشيخ عمر أحمد خلف الله . ومحمد محمود بك . وحنفي مصطفى منصور بك . والشيخ عبد الفتاح الجمل . وعبد الرحمن عوض افندى . وعبد السلام الدلايلى بك . وقلينى فهمى باشا . ومرقس سميكة بك . وكامل صدق بك . والسعدى بشاره الطحاوى بك . والشيخ محمد شاكر . ويوسف أصلان قطاوى باشا . وابراهيم راجى بك . وميشيل لطف الله بك .
وفي الأثناء حضر كل من حضرات : عبدالله السيد أباطه بك . والمصرى السعدى بك . ومحمود همام بك .

أبلغت الجمعية أن سعادة الرئيس رخص بإجازة يوم ٢٤ مارس (هذا اليوم) لحضرة الدكتور محمد أمين بدر افندى ولكل من حضرات أصحاب السعادة والعزة : أحمد أبو الفتوح باشا وأمين سامى باشا وحافظ المنشاوى بك وسينوت حنا بك وحسن توفيق باشا . والدكتور محمد علوى باشا . وبثمانية أيام لسعادة سعد زغلول باشا .

تلى محضر الجلسة السابقة فصنفت الجمعية عليه .

قررت الجمعية رغبة لحضرة فتح الله بركات بك وهذا نصها :

« حيث أن الخط المزدوج في الوجه القبلى ينتهى الى المنيا . وحيث ان توصيله الى أسيوط وما بعدها من أهم الأعمال . وحيث انه وارد بالميزانية مبالغ لأعمال أقل من ذلك أهمية مثل بناء محطة اسكندرية وغيرها فاطلب ازدواج هذا الخط من المنيا الى أسيوط وما بعدها وأن يوضع له مبلغ بالميزانية . »

ثم أوقفت الجلسة الساعة ٦ وثلاث . وأعيدت الساعة ٦ و ٤ دقيقة . وتقدمت اليها رغبة لحضرة على المنزلاوى بك هذا نصها :

« حيث ان أهم ما يصتبره القطر المصرى للتأرجع هو القطن وقد جرت العادة أن يجتمع في أول كل شهر بمصلحة الجمارك بعض تجار الصادرات ويضعوا ذلك التقدير والمصلحة تعتبره فرصة تسير عليها طول الشهر .

أوجبت. إن عادة هؤلاء التجار جرت بأن يقدروا سعر القطن بأقل من السعر الحاضر. وهذه عادتهم أيضا في تقدير باقي أنواع الصادرات :

وحيث أن التقدير بهذا الشكل ضار بمصلحة البلاد ماديا وأديا. فلهمنا نطلب الجمعية من الحكومة أن تبحث هذه المسألة بكمال الاعتناء وأن تتكلف مصلحة الجمارك بملاحظة تقدير أصناف الصادرات وخصوصا القطن بقيمتها الحقيقية منبثة في ذلك تهربات الأسعار . »

فقضت الجمعية قبول نص هذه الرغبة ولم تقر قبول الأسباب التي بنيت عليها.

ثم قررت قبول رغبة حضرة حمد بك الباسل هذا نصها :

« توسيع نطاق ميزانية البوستان بمبلغ من المال يكفي لتحسين سرعة نقل البوستان في بلاد القرى خصوصا البلاد التي توفرت فيها الطرق الزراعية . »

ثم قررت قبول رغبة أخرى لحضرتة معثلة بما رأى حضرة مكاتى افندى اضافته. وهذا نصها معثلة :

« علاوة على ما طلبته اللجنة وقررت الجمعية بشأن بيع أراضي مصلحة النومين يطلب التساهل في بيعها بالتقسيم كالطريقة التي حصلت في بيع أطيان الدائرة السلية مع حفظ جانب من الأطيان كافٍ لعمل التجارب الزراعية . »

ثم سأل حضرة حمد بك الباسل سعادة ناظر المالية السوال الآتى ونصه :

« نعلم أن البلاد اكتشف فيها ينابيع لاستخراج زيت البترول وأن هناك شركة تستخرجه وتبيعه فريد أن نعرف ما هي الكيفية التي اتفقت عليها الحكومة مع هذه الشركة وقسط الحكومة من الأرباح في هذه النابيع العظيمة وكذلك الأرض التي يستخرج منها الذهب . »

فوجد سعادة ناظر المالية بالإجابة عليه فيما بعد .

ثم قدم حضرة عبد السلام العلالي بك رغبتين هذا نصهما :

«اللجنة طلبت من المالية الاستفهام عن السبب في قلة ايراد مصايد الأسماك في العام الماضي فأجابتها المالية بأن السبب نشأ عن التحريق التي حصلت في هذا العام .

نعم وإن كان هذا سببا وجيها إلا أن هناك سببا آخر نشأ عنه قلة السمك في البحيرات ألا وهو الصيد بالشباك الضيقة . فألفت نظارة المالية الى شتة المراقبة بمنع الصيادين من الصيد بهذه الشباك لأن الاستقرار على الصيد بها يترتب عليه صيد الأسماك الصغيرة كما هو حاصل الآن وهذا أمر ينشأ عنه قطع تناسل الأسماك وضعف ايراد مصايدها .

كما وإنى أطلب من نظارة الأشغال تغذية البحيرات في مدة الفيضان بمياه النيل واعطاها فتحت أكثر من الموجود الآن .»

فتقرر قبولها وتبلغهما الى الحكومة .

ثم تقدم اقتراح من حضرة كامل صدقي بك مشتملا على مسألتين هذا نصه :
« اقترح أن تدبر المالية في ميزانية سنة ١٩١٤ المال اللازم لانشاء مدرسة صناعية أو ورشتين صناعيتين على الأقل ولو بأخذ ذلك المال من الاحتياطي .
وأن تتوسع الحكومة في جعل الامانة للمدارس الثانوية الحرة عن كل تلميذ بهذه المدارس مستوف للشروط التي يجب توفرها في تلامذة الحكومة بالمدارس التجهيزية وتكون ١٠ جنهيات بدلا عن ٥ جنهيات . »

فتقررت الجمعية احالته على لجنة الاقتراحات .

ثم قدم سعادة منصور يوسف باشا هذا الاقتراح ونصه :

«فتح مدرسة ابتدائية مجانية في مدينة الاسكندرية .»

فتقرر تحويله على لجنة الاقتراحات .

ثم قدم حضرة حسين هلال بك هذه الرغبة ونصها :

« أن تعيد نظارة المعارف اعانة الكتيب بالمديريات وأن ترجع اليها ادارة مدارس معالى الكتيب . »

وطلب حضرة متلاوى بك أن يضم على ذلك ما يأتى :

« كلما تنازلت نظارة المعارف عن مدرسة أو معهد لمجلس من مجالس المديريات تدفع اليه ما كانت تصرفه على ذلك المعهد . »
فقررت الجمعية قبوله وتبلغه الى الحكومة .

ثم قدم حضرة علوى الجزار بك الاقتراحات الأربعة الآتية وهذا نصها :

- ١ — انشاء مدرسة ثانوية تخصص للفقراء تحتوى على أربعة تلميذ .
- ٢ — رجاء نظارة المعارف أن تعمل كل ما فى استطاعتها لقبول جميع الطلبة الذين يريدون الالتحاق بمدارسها العليا من الذين يكونون حائزين للشرائط المقررة خصوصا بمدرسى الطب والمهندسخانة .
- ٣ — رجاء نظارة المعارف العمومية فى تخفيض رسوم الامتحانات العمومية مع إعفاء الطلبة الذين يثبت فقرهم من هذه الرسوم .
- ٤ — رجاء نظارة المعارف فى توسيع نطاق مدرسة المعلمين الخديوية لتخرج العدد الكافى منها للتعليم بالمدارس الأميرية والأهلية ومجالس المديريات . »

فقررت الجمعية احالتها على لجنة الاقتراحات .

ثم قدم حضرة كامل صدقى بك اقتراحا هذا نصه :

« اقترح تحسين مرتبات رؤساء المحاكم الابتدائية الأهلية وقضاتها وقضاة المحاكم المختلطة الوطنيين ومستشاريها عموما وجعل النسبة بينها وبين مرتبات حضرات مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية كالنسبة التى كانت موجودة بينهم فى سنة ١٩٠١ . وكذلك اقترح تحسين مرتبات أعضاء النيابة على هذه النسبة . »
فتمتقررت تحويله على لجنة الاقتراحات .

ثم صدر قرار بأن الميزانية تقررت بالمحفوظات والآراء والرغبات التي أبديت
وتقرر تبليغها الى الحكومة .

ثم انتهت الجلسة في نصف الليل تماما. وتخلدت جلسة يوم الاثنين ٣٠ مارس
الجاري الساعة ٤ بعد الظهر لنظر مشروع تقرير الطعن باعادة النظر في مواد
الجنايات لمسائل تتعلق بوقائع الدعوى ٥

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الحولى

محضر الجلسة السابعة عشرة

· المنعقدة علناً في يوم الاثنين ٣٠ مارس سنة ١٩١٤

الموافق ٣ جمادى الأولى سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة والساعة ٦ و٣٥ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية وحضور حضرات أعضائها وهم :

أصحاب السعادة والعزة : حسين رشدى باشا ناظر الحفانية . واسماعيل سرى باشا ناظر الأشغال والحربية . وأحمد حشمت باشا ناظر الأوقاف . وأحمد حلمى باشا ناظر المعارف . ويوسف وهبه باشا ناظر الخارجية . وسعيد ذوالفقار باشا ناظر المالية . ومحمد محب باشا ناظر الزراعة . وعلى يكن باشا وكيل الجمعية . وعبد الخالق مذكور باشا . والشيخ عبد الرحيم الدمرداش . وابراهيم سعيد باشا . وحافظ المنشاوى بك . وراغب عطيه بك . وعلى المتزلاوى بك . ومحمد كمال أبو جازيه بك . وعبد العزيز فهمى بك . ومحمد السيد أبو على باشا . ومحمد علوى الجزائر بك . ومحمود أبو حسين باشا . وحسين هلال بك . وعبد اللطيف المكباتى افندى . وعثمان سليط بك . ومتولى نور بك . ومحمود الاتربى باشا . وابراهيم نصار بك . وأحمد محمود باشا . وعبد اللطيف الصوفانى بك . ومحمد النياوى بك . وعبد الله السيد أباطه بك . وعلى الشمسى افندى . وعمر مراد بك . ومحمد عثمان أباطه بك . ومحمد مصطفى خليل بك . وعبد الرحمن نصير بك . ومصطفى بكير افندى . والشيخ محمد حسن عزام . ومحمد رشوان الزمر افندى . وزكريا نامق افندى . ومحمد على سليمان بك . ومحمد محمود الباسل بك . والمصرى السعدى بك . وزايد جلال بك . وعلى شعراوى باشا . وعبد الرحمن محمود بك . ومحمد على بك . ومحمد قطب قرشى بك . ومحمد محفوظ باشا . وابراهيم اسماعيل أبو رحاب بك .

وعمر عبد الأنحر بك . ومحمد أمين أبو ستيت بك . ومحمود همام بك . وإبراهيم على بك . والشيخ عمر أحمد خلف الله . ومحمد محمود بك . وحفي مصطفى منصور بك . والشيخ عبد الفتاح الجمل . وعبد الرحمن عوض أفندي . وعبد السلام العسلاي بك . وقليني فهمي باشا . ومرقس سميكه بك . وسينوت حنا بك . وكامل صدق بك . والسعدى بإشاره الطحاوى بك . ومحمد أمين بدر أفندي . وفضيلة الشيخ محمد شاكر . وأمين سامى باشا . وخالد لطفى باشا . ومحمد الشريعى باشا . ويوسف أصلان قطاوى باشا . وحسن توفيق باشا . وإبراهيم راجى بك . وميشيل لطف الله بك . وحضر سعادة الدكتور محمد علوى باشا الساعة ٧ وه دقائق .

تلى محضر الجلسة السابقة فأقرته الجمعية .

أبلغت الجمعية أن سعادة الرئيس رخص لسعادة عبد المجيد سلطان باشا بأسبوع من ٢٥ مارس وأحد بأول الفتح باشا بأسبوع من ٢٨ مارس ولكل من منصور يوسف باشا وحسن على سيف أفندي بأسبوع من ٣٠ مارس ومحمد مصطفى خليل بك بيوم ٢٩ مارس ومحمد فتح الله بركات بك بثلاثة أيام من ٢٦ مارس ويومى ٢٩ و ٣٠ منه وبأنه رخص بأسبوع من ٢٩ مارس لسعادة محمد يكن باشا من لجنة الاجازات .

وقد غاب عن الجلسة بدون اجازة حضرة حسين الشريعى بك .

تليت ردود بعض العرائض فقررت الجمعية اعادة عرضة محمود ابراهيم الحكيم الى نظارة الأشغال لاستيفاء ما تطلبه منه .

تلى سؤال موجه من حضرة عبد الرحمن نصير بك لسعادة ناظر الأشغال العمومية . وتلى رد سعادته على هذا السؤال .

فراى حضرة حلى المتزلاوى بك وواقفة بعض الأعضاء أن تلاوة الأسئلة والأجوبة بواسطة السكرتارية مخالف للاقانون النظامى لأنه يجب أن موجه السؤال يلقى شخصيا وأن الناظر المستعمل أو من ينوب عنه يجاب شخصيا أيضا .

وبعد مناقشة في ذلك تقرر تأجيل الأسئلة الثلاثة المدونة في جدول الأعمال هي وأجوبتها الى جلسة آتية ليوجه الأسئلة مقدموها أقتسمهم ويجب عنها الناظر المختص أو من ينوب عنه .

عرض سعادة الرئيس على الجمعية أنه يحسن نظر الاقتراحات سواء التي وردت في جدول أعمال سابق أم التي لم تدرج في جدول أعمال لاجلها على لجنة الاقتراحات .

تقرر أن يتل على الجمعية خلاصة تلك الاقتراحات فقط وأن تدون صورها في المصبطة .

تليت الاقتراحات وقررت الجمعية احالتها على لجنة الاقتراحات . وهذه خلاصة كل منها :

- ١ — اقتراح من حضرة عبد الرحمن محمود بك بطلب تركيب آلات رافعة لري زمام مراكر أنبوب والبدرى وأنعيم وانجيم .
- ٢ — اقتراح من حضرة عبد الرحمن محمود بك بطلب انشاء مسكة حديد شرق النيل تمتد من ناحية المعابدة بمركز أنبوب الى نهاية مركز أنعيم .
- ٣ — اقتراح من سعادة محمد محفوظ باشا بطلب تركيب وابور على ترعة المغنى لرى ٦٥ ألف فدان بمركز أنبوب ووابور على ترعة بنى حسين لرى ١٥ ألف فدان .
- ٤ — اقتراح من حضرة مصطفى بكير افندى بطلب إلغاء مال النخيل .
- ٥ — اقتراح من حضرة ابراهيم على بك بطلب تقوية قنطرة اسنا وتمديد وتوسيع الترعتين الآخذتين منها وتقسيم الحيضان الكبيرة الى أحواض صغيرة .
- ٦ — اقتراح من حضرة عبدالرحمن عوض افندى بطلب به حفر مصرف للاطيان المجاور قلدية السويس المنحصرة بين ترعة السويس والقناة .

- ٧ - اقتراح من حضرة حمد محمود الباسل بك بطلب تعديل المواد الأولى والثانية والثالثة من الذكر يتو الصادر في ٢٤ فبراير سنة ١٨٩٤ بشأن الترع والمساقى .
- ٨ - اقتراح من حضرة محمد مصطفى خليل بك بطلب مد سكة حديد بين الصالحية والقنطرة .
- ٩ - اقتراح من حضرة المصرى السعدى بك يختص بنظام الرى والصرف بمديرية المنيا .
- ١٠ - اقتراح من حضرة عبدالرحمن نصير بك بطلب اباحة زراعة البخان
- ١١ - اقتراح من حضرة عبد الرحمن نصير بك بطلب تعديل المواد ١ و ٢ و ٥ من الأمر العالى الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ المختص بعمد ومشايخ البلاد .
- ١٢ - اقتراح من سعادة محمود أبو حسين باشا يتضمن انشاء العدد الكافى من المدارس التجارية العالية والمتوسطة والتحضيرية بالقطر المصرى .
- ١٣ - اقتراح من حضرة جلال أبو جازيه بك بطلب بناء قنطرة موازنة بكفر سليمان (غربية) على بحر سيف بين قنطرة أبو حمر وأبيار .
- ١٤ - اقتراح من حضرة قراغب عطيه بك يتضمن طلب الموافقة على أن يطلب من نظارة الأشغال إما امداد فرعى النيل الشرق والغربى خلف قناطر زقنى وكفر الزيات بالماء وإما إلغاء المناوبة فيهما .
- ١٥ - اقتراح من حضرة السعدى بشاره الطحاوى بك يتضمن :
- (أولاً) أن الحكومة تصلح الأراضى البور بمديرتى الشرقية والدقهلية أسوة بما تفعله فى مديرتى الغربية والبحيرة .
- (ثانياً) أن توزع الحكومة على فقراء الأعراب أراضى من التى تصلحها أسوة بفقراء الأهالى .

(ثالثاً) أن تكلف الحكومة بعض شركات السكك الحديدية بمدة
خط حديدى على السكة الزراعية الواقعة بين العرين
وصالحجر .

(رابعاً) أن تعين الحكومة بعض الأعراب الذين يعرفون اقتفاء
الأغرباء في ذلك .

١٦ - اقتراح من حضرة اسماعيل أبو رحاب بك بطلب إيجاد قنطرة حجز
على النيل يجهة البليتا أو نيج حمادى وتقسيم الأحواض الى أحواض
صغيرة .

١٧ - اقتراح من حضرة اسماعيل أبو رحاب بك بطلب مدة ميعاد اختطار
مفتش الرى عن الواپورات التى رخص لأهالى مديريات جرجا
وقنا وأسوان بتركيبها على الآبار الارتوازية والنيل من شهر ابريل
الى شهر يولييه .

١٨ - اقتراح من حضرة مصطفى بكير افندى بعمل تغيير فى إحدى قناطر
ترصة الشرقاوية .

١٩ - اقتراح من حضرة محمد كمال أبو جازيه بك يتعلق بدعاوى الاسترداد
أمام المحاكم والتعويضات التى تحصل من بعض الأجانب عند شروع
المحضرين فى عمل مجوزات .

٢٠ - اقتراح من حضرة الشيخ عمر أحمد خلف الله يطلب به :

(أولاً) عمل لائحة بالترخيص للأهالى بتركيب آلات رافعة على
النيل فى مديريات (جرجا وقنا وأسوان) تكون مبنية على
التسهيل فى اعطاء الرخص .

(ثانياً) طلب تأجيل قسط المال المطلوب الآن على ممولى مديرية
قنا نظراً لحالة الشراقى .

٢١ - اقتراح من حضرة ابراهيم وايحي بك يطلب به زيادة مرتبات القضاة
ووكلاء النيابة .

٢٢ - اقتراح من حضرة حافظ المنشاوى بك يتضمن طلب تازل الحكومة
عن عوائد أملاك مدينة طحطا الى بلديتها .

ثم تقرّر تأجيل المناقشة في مشروع الطعن باعادة النظر بجلسة الغد .

وتقرّر تأجيل الجلسة الى الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الثلاثاء ٣١ مارس
سنة ١٩١٤ لاتمام نظر مشروع قانون اعادة النظر في مواد الخنايات لمسائل تتعلق
بوقائع الدعوى ولنظر المشروعين المتعلقين به ولتوجيه الأسئلة الثلاثة والاجابة
عنها .

رفعت الجلسة والساعة ٧ و ٣٥ دقيقة

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

الكتير العام
مصطفى كامل الخولى

محضر الجلسة الثامنة عشرة

المتعقد علنا في يوم الثلاثاء ٣١ مارس سنة ١٩١٤

الموافق ٤ جمادى الأولى سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة الساعة ٤ و ٢٥ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية وحضور حضرات أعضائها وهم :

أصحاب السعادة والعزة : حسين رشدي باشا ناظر الحفانية . وإسماعيل سرى باشا ناظر الأشغال والحربية . وأحمد حشمت باشا ناظر الأوقاف . ويوسف وهبه باشا ناظر الخارجية . وسعيد ذوالفقار باشا ناظر المالية . ومحمد عب باشا ناظر الزراعة . وعلى يكن باشا وكيل الجمعية . وعبدالحق مذكور باشا . وإبراهيم سعيد باشا . وحافظ المنشاوي بك . وراغب عطيه بك . وعلى المتزلاوي بك . ومحمد فصيح الله بركات بك . وعبد العزيز فهمي بك . ومحمد السيد أبو علي باشا . ومحمد علوي الجزائر بك . ومحمود أبو حسين باشا . وحسين هلال بك . وعبد اللطيف المكناتي افندي . وعثمان سليط بك . ومتمولى نور بك . ومحمود الاتربي باشا . وإبراهيم نصاريك . وأحمد محمود باشا . وعبد اللطيف الصوفاني بك . ومحمد المتياوي بك . وعلى الشمسي افندي . ومحمد عثمان أباطه بك . ومحمد مصطفى خليل بك . وعبد الرحمن نصير بك . ومصطفى بكير افندي . والشيخ محمد حسن عزام . ومحمود رشوان الزمر افندي . وزكريا نامق افندي . ومحمد علي سليمان بك . ومحمد محمود الباسل بك . والمصري السعدي بك . وزايد جلال بك . وعلى شعراوي باشا . وعبد الرحمن محمود بك . ومحمد علي بك . ومحمد قطب قرشي بك . ومحمد محفوظ باشا . وإبراهيم اسماعيل أبو رحاب بك . وعمر عبد الآخر بك . ومحمد أمين أبو ستيت بك . ومحمود همام بك . وإبراهيم علي بك . والشيخ عمر أحمد خلف الله . وحسن مصطفى منصور بك .

والشيخ عبد الفتاح الجمل . وعبد الرحمن عوض افندى . وعبد السلام العاللى بك . وقلبنى فهمى باشا . ومرقس سميكه بك . وسينوت حنا بك . وكامل صندق بك . والسعدى بشاره الطحاوى بك . والدكتور محمد طوى باشا . والدكتور محمد أمين بدر افندى . والشيخ محمد شاكر . وأمين سامى باشا . وخالد لطفى باشا . ومحمد الشريعى باشا . ويوسف أصلان قطاوى باشا . وحسن توفيق باشا . وميشيل لطف الله بك .

وفى أثناء الجلسة حضر حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش والساعة ٤ و٣ دقيقة وحضرات عبد الله السيد أباطه بك وحسين الشريعى بك ومحمد محمود بك والساعة ٥ .

أبلغت الجمعية أن سعادة الرئيس رخص لحضرة الشيخ عبد الجواد عبد الحميد توار بإجازة أسبوع من ٣٠ مارس سنة ١٩١٤ . ولكل من حضرات عمر مراد بك ومحمد كمال أبو جازيه بك وإبراهيم راجى بك بيوم ٣١ مارس . وبإجازة نصف ساعة من بدء افتتاح جلسة يوم ٣٠ مارس لسعادة الدكتور محمد طوى باشا . وبإجازة أسبوع من ٤ ابريل لحضرة إبراهيم اسماعيل أبو رحاب بك .

تلى محضر الجلسة السابقة وصوتت الجمعية عليه .

تليت المادة الأولى من مشروع قانون الطعن باعادة النظر . وبعد مناقشة اقترح حضرة عبد العزيز فهمى بك اضافة فقرة فى آخر المادة الأولى هنا نصها : « أما أحكام الاعدام والأشغال الشاقة المؤبدة فيقبل فيها الطعن باعادة النظر فى كل الأحوال » .

واقترح حضرة عبد اللطيف المكباتى افندى أن يكون نص هذه الفقرة هكذا : « أما أحكام الاعدام فيقبل فيها الطعن باعادة النظر فى كل الأحوال » .

وقبل أخذ الآراء عن التعديلين المذكورين تنازل حضرة عبد العزيز فهمى بك عن عبارة « والأشغال الشاقة المؤبدة » فى تعديله فصار التعديلان واحداً .

وأخذت الآراء عن قبول التعديل أو رفضه فقررت الجمعية قبول هذا التعديل بأغلبية ٤٧ صوتاً ضد ١٢ وامتنع حضرات أصحاب السعادة النظائر الحاضرين وعددهم خمسة عن إبداء رأيهم فصارت المادة هكذا :

«المادة الأولى»

يجوز للحكوم عليه وللنائب العمومى أن يطعنا أمام محكمة الاستئناف وهي منعقدة بهيئة محكمة إعادة النظر فى كل حكم نهائى صادر فى مواد الجنائيات بأغلبية الآراء فقط من محكمة من محاكم الجنائيات طعنا مبنيًا على أنه لم يكن هناك وجه لما حكمت به المحكمة من الإدانة أو الوصف الذى وصفت به الجريمة أو قبول عذر شرعى أو رفضه أو البراءة وذلك بالنظر لما قلم من الأدلة فى الدعوى .

ولا يقبل الطعن بطلب إعادة النظر لأجل تعديل العقوبة المحكوم بها خاصة .

أما أحكام الاعدام فيقبل فيها الطعن بإعادة النظر فى كل الأحوال «

رفعت الجلسة والساعة ٧ و ٤ دقيقة على أن تكون الجلسة الآتية الساعة ٤

بعد ظهر يوم السبت ٤ ابريل سنة ١٩١٤ م

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الخولى

محضر الجلسة التاسعة عشرة

المنعقدة علنا في يوم السبت ٤ ابريل سنة ١٩١٤

الموافق ٨ جمادى الأولى سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة في الساعة ٤ و ٢٠ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية . وحضور حضرات أعضائها وهم :

أصحاب السعادة والعزة : سعد زغلول باشا وكيل الجمعية . وإبراهيم سعيد باشا . وأحمد أبو الفتوح باشا . وحافظ المنشاوى بك . وعلى المتزلاوى بك . ومحمد كمال أبو جازيه بك . وعبد العزيز فهمى بك . ومحمد السيد أبو على باشا . ومحمود أبو حسين باشا . وحسين هلال بك . وعبد اللطيف المكباتى افندى . ومتولى نور بك . ومحمود الاتربى باشا . وإبراهيم نصار بك . وأحمد محمود باشا . وعبد اللطيف الصوفانى بك . ومحمد المتياوى بك . وعبد الله السيد أباطه بك . وعمر مراد بك . ومحمد عثمان أباطه بك . ومحمد مصطفى خليل بك . وعبد الرحمن نصير بك . ومصطفى بكير افندى . والشيخ محمد حسن عزام . ومحمد رشوان الزمر افندى . وزكريا نامق افندى . ومحمد على سليمان بك . وزايد جلال بك . وعلى شعراوى باشا . وعبد الرحمن محمود بك . ومحمد على بك . ومحمد قطب قرشى بك . ومحمد محفوظ باشا . وعمر عبد الآخريك . وإبراهيم على بك . والشيخ عمر أحمد خلف الله . ومحمد محمود بك . وحنفى مصطفى منصور بك . والشيخ عبد الفتاح الجبل . وعبد الرحمن عوض افندى . وعبد السلام العلالى بك . وقلبنى فهمى باشا . ومرقص سميكه بك . وسينوت حنا بك . ومحمد أمين بدر افندى . وفضيلة الشيخ محمد شاكر . وأمين سامى باشا . وخالد لطفى باشا . ويوسف أصبلان قطاوى باشا . وحسن توفيق باشا . وإبراهيم راجى بك . وميشيل لطف الله بك .

تلى محضر الجلسة الماضية فصنقت عليه الجمعية .

وفي الأثناء حضر صاحب السعادة عدلى يكن باشا وكيل الجمعية . وحضرات
حمد محمود الباسل بك . والشيخ عبد الرحيم الدمرداش . ومحمد فتح الله بركات بك .
ومحمد علوى الجزائر بك . وعلى الشمسى أفندى . والمصرى السعدى بك .
وحسين الشربى بك .

أبلغت الجمعية بأن سعادة الرئيس رخص بالاجازات الآتى بينها :

بهذا اليوم لكل من سعادة محمد علوى باشا . ومحمد الشربى باشا . وعبد الخالق
مذكور باشا . ومحمود همام بك . وكامل صدق بك . وعبد المجيد سلطان باشا .
وبيوم ٥ ابريل الجارى لسعادة محمد يكن باشا .

وبمدة ثلاثة أيام لحضرة عثمان ميلطى بك من ٤ ابريل الجارى .

وبمدة أسبوع لكل من حضرتى راغب عطيه بك . وأمين أبو ستيت بك
من ٤ ابريل الجارى .

وأن لجنة الاجازات رخصت لحضرة السعدى بإساره الطحاوى بك بمدة ٢١ يوما
من ٤ ابريل الجارى .

عرض اقتراح لحضرة عبد الرحمن نصير بك برغبتين له (الأولى) يطلب فيها
تحسين محلات المحاكم الشرعية من جهة السكن بحيث تكون لائقة بها وتحسين
ماهيات كتبة هذه المحاكم . (والثانية) يطلب السعى فى إيجاد محلات خاصة
بمحاكم الأخطاط وصرف أدوات لها .

واقترح لسعادة قلبنى فهمى باشا برغبة له بخصوص مجالس التأديب واعطاء
حق الطعن أمام محكمة الاستئناف العليا لمن يحكم عليه من الموظفين بالعزل . فتقرر
احالة هذه الرغبات على لجنة الاقتراحات .

ووافقت الجمعية على أن يدرج في جدول أعمال الجلسة الآتية سؤالان يريد توجيههما حضرة عبد الرحمن نصير بك لسعادة ناظر الحقانية (أحدهما) بالاستفهام عما تم في الشكوى المرفوعة للنظارة من مندوب المحضرين . (والثاني) بالاستعلام عما اذا كان في نية النظارة ايجاد أقلام للتسجيل بكل محكمة من المحاكم الأهلية في هذا العام .

وقد رتت الجمعية تأجيل نظر باقي مشروع القانون الخاص بتقرير الطعن بإعادة النظر في مسائل الجنائيات الى الجلسة الآتية التي ستعقد في يوم الثلاثاء الآتي (٧ ابريل الجاري) الساعة ٤ بعد الظهر .

ورفعت الجلسة والساعة ٤ و ٤ دقيقة بعد الظهر

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الخولي

محضر الجلسة العشرين

المنعقدة علناً في يوم الثلاثاء ٧ ابريل سنة ١٩١٤

الموافق ١١ جمادى الاولى سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة الساعة ٤ والنقطة ٢٥ تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة
أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية وحضور حضرات أعضائها وهم :

صاحب العطفة حسين رشدي باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية .
وأصحاب السعادة والعزة : اسماعيل مري باشا ناظر الأشغال والحربية . وأحمد
حلمي باشا ناظر المعارف . ويوسف وهبه باشا ناظر المالية . ومحمد محب باشا
ناظر الأوقاف . وصلي يكن باشا ناظر الخارجية . وعبد الخالق ثروت باشا
ناظر الحفانية . واسماعيل صدقي باشا ناظر الزراعة . وسعد زغلول باشا وكيل
الجمعية . وعبد الخالق مدكور باشا . وحسن علي سيف أفندي . ومحمد يكن باشا .
وابراهيم سعيد باشا . وأحمد أبو الفتوح باشا . وحافظ المنشاوي بك . وعلى
المتزلاوي بك . ومحمد فتح الله بركات بك . ومحمد كمال أبو جازيه بك . وعبد العزيز
فهيم بك . وعبد الحميد سلطان باشا . ومحمد السيد أبو علي باشا . ومحمد طوي
الجزار بك . ومحمود أبو حسين باشا . وحسين هلال بك . وعبد اللطيف
المكافى أفندي . ومثنى سليط بك . ومتمولى نور بك . ومحمود الاترني باشا .
وابراهيم نصار بك . والشايخ عبد الجواد عبد الحميد توار . وعبد اللطيف
الصوفاني بك . ومحمد المنيأوي بك . وعبد الله السيد أباطه بك . وعلى الشمسي
أفندي . ومحمد عثمان أباطه بك . ومحمد مصطفى خليل بك . وعبد الرحمن نصير بك .
ومصطفى بكير أفندي . والشايخ محمد حسن عزام . ومحمد رشوان الزمر بك .

وزكريا نامق افندى . ومحمد على سليمان بك . وحده محمود الباسل بك . والمصرى
السعدى بك . وزايد جلال بك . وعلى شعراوى باشا . وعبد الرحمن محمود بك .
ومحمد على بك . ومحمد محفوظ باشا . وعمر عبد الآحر بك . ومحمود همام بك .
وابراهيم على بك . والشيخ عمر أحمد خلف الله . ومحمد محمود بك . وحنفى
مصطفى منصور بك . والشيخ عبد الفتاح الجبل . وعبد الرحمن عوض افندى .
وعبد السلام العلابى بك . وقلى فهى باشا . ومرقص سمكة بك . وكامل
صدق بك . والدكتور محمد علوى باشا . ومحمد أمين بدر افندى . والشيخ محمد
شاكر . وأمين سائى باشا . وخالد لطفى باشا . ويوسف أصلان قطاوى باشا .
وحسن توفيق باشا . وابراهيم رابى بك . وميشيل لطف الله بك .

وفى أثناء الجلسة حضر حضرة حسين الشربى بك والساعة ٤ و ٥ دقيقة .
ثم مساعدة محمد الشربى باشا والساعة ٥ ثم حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش
والساعة ٥ و ٣ دقيقة .

حلف حضرة صاحب المطوفة رئيس مجلس النظار وحضرات أصحاب السعادة
النظار أمام حضرة صاحب السعادة رئيس الجمعية الميمن التى نصها :

«أحلف بالله العظيم انى أؤدى وظيفتى بالصدق للحضرة الفخيمة الخديوية
والطاعة لهواتين القطر .»

ثم ان حضرة صاحب المطوفة رئيس مجلس النظار ألقى الخطاب الآتى :

«ان خير ما نفتح به أعمالنا اليوم أيها السادة أن نسال الله سبحانه وتعالى أن
يوفقنا وإياكم لخدمة وطننا العزيز .»

وإننا لملقدو النية على العمل معكم على خطة العراحة والثقافهم والزوام فى أداء
تلك المهمة التى ندبتنا إليها تمة مولانا الخديوى المعظم .»

ونحن على يقين أن عملنا هذا سيقابل بمثل من جانبكم ولا شك أن الاخلاص في خدمة البلاد سيكون رائد الأعمال بيننا ووجهتنا جميعا وان الأفكار مهما اختلفت فانها لن ترمى إلا الى هذه الغاية الشريفة .»

(تصفيق) .

فردّ حضرة صاحب السعادة رئيس الجمعية بلخطاب الآتى :

« ان الجمعية التشريعية تبدي تهانبا على الثقة التي وضعها الجانب العالي فيكم وزملائكم وتهدى وافر شكرها على ما أظهرتموه من شريف المواطن وجميل الاحساس وتلقى التصريح الذي تفضلتم بابدائه بعظيم الترحيب وهي تتقي تحقيقه وتؤكد أن أقصى أمانها العمل بالاتحاد مع الحكومة على مبدأ الصراحة والاخلاص وتبادل الثقة بين الهيئتين وأن تبذل غاية جهدها في مساعدة الهيئة الجديدة على القيام بمهمتها السامية .»

(تصفيق) .

على محضر الجلسة الماضية فصنّعت عليه الجمعية .

أبلغت الجمعية بأن سعادة الرئيس رخص بالاجازات الآتى بيانها :

بيومنا هذا لكل من سعادتي منصور يوسف باشا وأحمد محمود باشا وبمئة اسبوع لكل من حضرات سيهتوت حنا بك وعمر مراد بك ومحمد قطب قيشي بك للأول من ٥ ابريل الجاري ولآخرين من ٧ منه .

وتلى جدول أعمال هذه الجلسة .

ثم أخذت الجمعية في نظر الباقي من مشروع القانون المختص بتقرير الطعن باعادة النظر في مواد الختايات لمسائل تتعلق بوقائع الدعوى من ابتداء المادة الثانية منه أصلا وتعديل اللجنة فيه . فقررت الجمعية ذلك على الوجه الآتى :

أولاً — ابقاء المادة الثانية المذكورة على أصلها وهذا نصها :

« كل حكم نهائى فى مواد الجنايات صادر فى موضوع قضية من محكمة من محاكم الجنايات يجب أن يبين فيه اذا كان صادرا باجماع الآراء أو بأغليتها وذلك فيما يتعلق :

أولاً — بالادانة أو البراءة لذاتها .

ثانياً — بوجود الوقائع التى اتفق عليها وصف الجريمة أو قبول صدر شرعى أو رفضه . وعند علم ذكر هذا البيان تكون أحكام الادانة وحدها قابلة للطعن بطريق اعادة النظر . »

ثانياً — الموافقة على أن تكون المادة الثالثة كوضع اللجنة وهذا نصها بحسب الأصل والتعديل :

| الأصل | التعديل |
|---|--|
| لا يترتب على الطعن فى الحكم إيقاف تنفيذه إلا اذا كان قاضيا بالاعدام . | يترتب على الطعن فى الحكم إيقاف تنفيذ العقوبة المحكوم بها . |
| تليت المادة الرابعة وهذا نصها : | |

« يكون الطعن بتقرير يحصل فى قلم كتاب محكمة الاستئناف فى ظرف ثمانية عشر يوما كاملة بعد صدور الحكم ويبين فيه على أى موضوع من المواضيع الأربعة الواردة فى المادة الأولى بنى الطعن وإلا كان العمل باطلا .

ويجب أن تبين أوجه الطعن وجها وجها وقدم قلم الكتاب فى غضون المدة المذكورة وإلا سقط الحق فى الطعن . »

فراى حضرة مكباتى افندى ادخال تعديل عليها ليكون نصها كالاتى :

«تلى الاحكام في الجلسة بأسبابها ويكون الطعن بتقرير يحصل في قلم كتاب محكمة الاستئناف في ظرف ثمانية عشر يوما كاملة بعد ايداع الحكم بأسبابه في قلم كتاب المحكمة ويبين فيه كل أى موضوع من المواضيع الأربعة الواردة في المادة الأولى بنى الطعن وإلا كان العمل باطلا .

ويجب أن تين أوجه الطعن وجهها وتقدم لقلم الكتاب في غضون المدة المذكورة وإلا سقط الحق في الطعن . »

فرفض بأغلبية ٦٢ صوتاً ضد خمسة أصوات وصوت واحد ممتنع . وقررت الجمعية الموافقة على رأى اللجنة في هذه المادة وهذه صورته :

المادة الرابعة

الفقرة الأولى أقيمت على أصلها في المشروع ونصها «يكون الطعن بتقرير يحصل في قلم كتاب محكمة الاستئناف في ظرف ثمانية عشر يوما كاملة بعد صدور الحكم ويبين فيه كل أى موضوع من المواضيع الأربعة الواردة في المادة الأولى بنى الطعن وإلا كان العمل باطلا . »

أما الفقرة الثانية فعزلتها اللجنة وأقرت الجمعية التعديل ونصه :

«ويجب أن تين أسباب الطعن سببا سببا وتقدم لقلم الكتاب في غضون المدة المذكورة وإلا سقط الحق في الطعن . »

ثم أوقفت الجلسة للاستراحة والساعة ستة و ٥ دقيقة وأعيدت والساعة سبعة وخميس دقائق .

تليت الفقرة الأولى من المادة الخامسة وهذه صورتها :

« تحال القضية المقدم فيها الطعن على الدائرة المكلفة في محكمة الاستئناف بالنظر في الطعون بطريق القضا والابرار وذلك لتنظر في الموضوع الذى بنى الطعن عليه . »

فوافقت الجمعية على إبقائها على أصلها كما رأت اللجنة .

وتليت الفقرة الثانية منها أصلا وتعديلا وهذه صورتها :

| التعديل | الأصل |
|--|---|
| <p>وتتبع أمام جلسة هذه للدائرة الاجراءات المقررة لمحاكم الجنايات ويكون لها ما لهذه المحاكم من السلطة دون أن يكون لها أن تبحث في أدلة جديدة وللدائرة المذكورة مع ذلك عند اطاعة النظر في حكم صادر بالإدانة أن تأمر بإجراء تحقيق جديد في مصلحة المتهم اذا رأت موجبا لذلك ولها أيضا أن تعيد النظر لمصلحة المتهم في موضوع لم يقدم بشأنه طعن .</p> | <p>وتتبع هذه الباترة الاجراءات للمقررة لمحاكم الجنايات ويكون لها ما لهذه المحاكم من السلطة دون أن يكون لها أن تبحث في أدلة جديدة . وللدائرة المذكورة مع ذلك عند اطاعة النظر في حكم صادر بالإدانة أن تأمر بإجراء تحقيق جديد في مصلحة المتهم بحكم تصدره بذلك تبين فيه الأسباب الداعية للتحقيق اذا وجد في الدعوى ظرف خطير من الظروف الاستثنائية يقضى بذلك وكذلك لها أن تعيد النظر لمصلحة المتهم في موضوع لم يقدم بشأنه طعن .</p> |

فراى صاحب العطفة رئيس مجلس النظار اضافة عبارة على تعديل اللجنة
بعد قوله « بإجراء تحقيق جديد في مصلحة المتهم » هذا نصها : « بحكم يصدر
بذلك تبين فيه الأسباب الداعية للتحقيق » واقترح حضرة محمد السيد أبو على بلشا
تعديلا هذا نصه : « ولها أيضا أن تعيد النظر في طلبات المدعى بالحق المدني » .
فقضت الجمعية رفض هذه الاضافة والموافقة على تعديل اللجنة .

ثم تليت الفقرة الثالثة أصلا وتعديلا وهذا نصها :

الأصل

ولا يمكن الحكم بادانة متهم محكوم ببراءته إلا بأغلبية أربعة أحماس مجموع أصوات المستشارين المؤلفة منهم دائرة اعادة النظر .

التعديل

ولا يمكن الحكم بادانة متهم محكوم ببراءته إلا باتحاد آراء المستشارين المؤلفة منهم دائرة اعادة النظر ويشترط هذا الاتحاد أيضا للحكم بثبوت وصف حكم باستبعاده أو عدم ثبوت عنر شرعى حكم بقبوله .

فاقتراح حضرة زكريا نالمق افندى أن يكون نص الفقرة ما يأتى :

«ولا يمكن الحكم بادانة متهم محكوم ببراءته إلا بأغلبية أربعة أحماس مجموع أصوات المستشارين المؤلفة منهم دائرة اعادة النظر وتشرط هذه الأغلبية أيضا للحكم بثبوت وصف حكم باستبعاده أو عدم ثبوت عنر شرعى حكم بقبوله ويستثنى من ذلك أحكام الاعدام فانه يلزم فيها اتحاد الآراء . »

فأخذت الآراء أولا على تعديل اللجنة فرفض التعديل بأغلبية ٣٨ صوتا ضد ٣٠ ثم وافقت الجمعية على تعديل حضرة زكريا نالمق افندى موافقة عمومية .

وقررت الجمعية ابقاء المادتين السادسة والسابعة على أصلهما فى المشروع كراى اللجنة وهذه صورتها :

المادة السادسة

يحدد رئيس دائرة اعادة النظر زمنا اذا طلب منه ذلك كتابة يبقى أثناءه ملف الدعوى فى قلم كتاب محكمة الاستئناف ليطلع عليه الخصوم بدون أن يتقل من القلم ويعين رئيس الدائرة من تلقاء نفسه وطبقا للواد ٢٥ وما بعدها الى ٢٨ من القانون نمرة ٤ سنة ١٩٠٥ مدافعا لكل متهم لم ينتخب من يقوم بالدفاع عنه .

وتعلن النيابة العمومية تاريخ الجلسة الى المدعى بالحقوق المدنية إن وجد .

المادة السابعة

تعلن النيابة العمومية المتهم والشهود قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة . فاذا لم يحضر المتهم تصدر المحكمة قرارا بالقبض عليه فان لم يتيسر ذلك تحكم المحكمة غيابيا في الدعوى .

تقررت الموافقة على تعديل اللجنة في المادتين الثامنة والتاسعة وهذه صورتها اصلا وتعديلا :

المادة الثامنة

التعديل

إذا رأت دائرة اعادة النظر عند نظر الدعوى أن هناك محلا لاعادة النظر في الحكم بالنسبة لبعض المتهمين عليهم الذين لم يقدم لها طعن بشأنهم فلها اجراء ذلك في مصلحتهم .

الأصل

إذا رأت دائرة اعادة النظر عند نظر الدعوى أن هناك محلا لاعادة النظر في الحكم بالنسبة لبعض المتهمين الذين لم يقدم لها طعن بشأنهم فلها اجراء ذلك دون أن يكون لها أن تستد عليهم العقاب .

المادة التاسعة

التعديل

(الفقرة الأولى على أصلها)

وتتظر محكمة اعادة النظر في الطعنين معا .

(الفقرة الثالثة على أصلها)

الأصل

إذا طعن في حكم ما بطريق التقض والابرام وطريق اعادة النظر معا وجب تقديم كل طعن بتقرير على حده .
وتتظر المحكمة في الطعنين معا .

ويحكم نهائيا في الدعوى بغير حاجة للاحالة المنصوص عليها بالمادة ٣٣٣ من قانون تحقيق الجنايات . وللدائرة المقدمة لها الدعوى أن تحكم في أى طعن منهما بان لا محل له كله أو بعضه .

تقرر الموافقة على المادة العاشرة كما هي في أصل المشروع كراى اللجنة وهذه صورتها :

المادة العاشرة

لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من دائرة اعادة النظر لا بطريق النقض والابرار ولا بطريق اعادة النظر إلا في الأحوال المنصوص عليها في المادتين ٢٣٣ و ٢٣٤ من قانون تحقيق الجنايات .

تقرر أن المادة الحادية عشرة التي أبقتها اللجنة على أصلها تعطل باستبدال عبارة « ابتداء من » بعبارة « بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثين يوما » فصارت هكذا :

المادة الحادية عشرة

على ناظر الحقانية تنفيذ هذا القانون ولا يسرى إلا على الأحكام الصادرة بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثين يوما .

تقرر بناء على طلب سعادة سعد زغلول باشا اسداء الشكر لحضرات أعضاء لجنة درس مشروعات نظارة الحقانية التي بحثت هذا المشروع ولصاحب المعطوفة ناظر الحقانية سابقا ورئيس مجلس النظار الآن على جميل مشاركته اللجنة في أبحاثها وعلى تقديمه الايضاحات اللازمة لها .

وتقرر أن تكون الجلسة الآتية غدا الساعة ٤ بعد الظهر لنظر بقية الأعمال المندونة في الجدول .

انتهت الجلسة والساعة ٩ مساء ٤

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الخولى

محضر الجلسة الحادية والعشرين

المنعقدة علناً في يوم الأربعاء ٨ ابريل سنة ١٩٢٤

الموافق ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة الساعة ٤ و ٣٠ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية وحضور حضرات أعضائها وهم :
أصحاب السعادة والعزة : اسماعيل سرى باشا ناظر الأشغال العمومية والبحرية والبحرية . وأحمد حلمى باشا ناظر المعارف العمومية . ويوسف وهبه باشا ناظر المالية . ومحمد عب باشا ناظر الأوقاف . وعبدى يكن باشا ناظر الخارجية . وعبد الخالق ثروت باشا ناظر الحفانية . وسعد زغلول باشا وكيل الجمعية . وعبد الخالق مذكور باشا . وحسن على سيف أفندى . ومحمد يكن باشا . ومنصور يوسف باشا . وإبراهيم سعيد باشا . وأحمد أبو الفتوح باشا . والحافظ المنشاوى بك . وعلى المتزلاوى بك . ومحمد فتح الله بركات بك . ومحمد كمال أبو جازيه بك . وعبد العزيز فهمى بك . وعبد الحميد سلطان باشا . ومحمد السيد أبو على باشا . ومحمد علوى الجزلر بك . ومحمود أبو حسين باشا . وحسين هلال بك . وعبد اللطيف المكباتى أفندى . وعثمان سليط بك . ومتولى نور بك . ومحمود الأترى باشا . وإبراهيم نصار بك . وأحمد محمود باشا . والشيخ عبد الجواد عبد الحميد توار . وعبد اللطيف الصوفانى بك . ومحمد المنيأوى بك . وعبد الله السيد أباطه بك . ومحمد عثمان أباطه بك . ومحمد مصطفى خليل بك . وعبد الرحمن نصير بك . والشيخ محمد حسن عزام . ومحمد رشوان الزمر بك . وزكريا تامق أفندى . ومحمد على سليمان بك . ومحمد محمود الباسل بك . وحسين الشريمى بك . وزايد جلال بك . وعبد شراوى باشا . وعبد الرحمن محمود بك . ومحمد على بك . وعمر عبد الآخر بك . ومحمود همام بك .

وابراهيم على بك . والشيخ عمر أحمد خلف الله . ومحمد محمود بك . وحسين مصطفى منصور بك . والشيخ عبد الفتاح الجبل . وعبد الرحمن عوض افندي . وعبد السلام العلالى بك . وقلبي نعمى باشا . ومرفع سميكه بك . وكامل صدق بك . ومحمد أمين بدر افندي . والشيخ محمد شاكر . وأمين سامى باشا . وخالد لطفى باشا . ويوسف أصلاف قطاوى باشا . وحسن توفيق باشا . وابراهيم راجى بك .

وفى أثناء الجلسة حضر حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش وسعادة محمد الشريعى باشا والساعة ٥ .

أبلغت الجمعية بأن سعادة الرئيس رخص بالاجازات الآتى بياناتها :
 بيومنا هذا لصاحبى السعادة الدكتور محمد علوى باشا . ومحمد محفوظ باشا .
 ولحضرة مصطفى بكير افندي .

وبمدة اسبوع لحضرة على الشمسى افندي من ٨ ابريل الجارى .
 وأن لجنة الاجازات رخصت لحضرة المصرى السعدى بك بمدة ثلاثين يوما
 من ٨ ابريل أيضا .

وغاب حضرة ميشيل لطف الله بك عن جلسة هذا اليوم بدون اجازة .
 ثم نظرت الجمعية فى المشروعات الآتى بياناتها :
 (أولا) مشروع القانون المختص بتعديل المادة ١٠ من لائحة ترتيب المحاكم
 الأهلية .

فقرّر سعادة ناظر الحفائية أن النظارة تستغنى عن هذا المشروع الآن
 وتسحب من الجمعية .

فوافقت الهيئة على ذلك .
 (ثانياً) المشروع المختص بتعديل المادة ٣٣١ من قانون تحقيق الجنابات .
 فوافقت الجمعية على رأى لجنة الحفائية فيه وهو عدم الموافقة عليه .

(ثالثاً) المشروع المختص بتعديل المادتين ٢٦ و ٣٤ هـ من قانون المرافعات للأحكام الأهلية .

فوافقت الجمعية عليه كما هو وطى تحديد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية للعمل به كطلب لجنة الحفائية ثم حصل ما يأتى :
وجه سؤال لمصاحب السعادة ناظر الأشغال من حضرة عبد الرحمن نصير بك وهذا نصه :

« توجد منطقة عظيمة حول الخمسة عشر ألف فدان بمركز قلوب بمديرية القليوبية محتر ريبا أحد الأفراد من زمن مديد بأجرة باهظة جدا . وكثيرا ما استصرخ الملاك بطلب خلاصهم من هذه المظلمة وآخر شكوى منهم لمجلس المديرية فى سنة ١٩١١ . وقد تباحت فيها مرارا تفتيش الرى كما يعلم من افادة المديرية لجناب المفتش فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩١١ . وأخيرا من جنابه للمديرية فى ١٦ يولييه سنة ١٩١٢ فأرجو أن يتفضل علينا عطوفة الناظر بأن يمتدنا ماتم فى الأمر . وليس يميز على همته وعلمه الواسع أن ينصف هذه المنطقة ويصلح الرى فيها بأى طريقة كانت حتى يتمتع أهلها بنعمة الحياة من المياه فى زمنه أسوة بمشروطاته النافعة فى عموم أنحاء القطر . »

فأجاب سعادة ناظر الأشغال بما يأتى :

« أن القول الذى أبداه حضرة عبد الرحمن نصير بك صحيح وحقيقة يوجد حيف واقع على أصحاب الأطنان المرتب ريبا على تلك الآلة البخارية ومن وقت تقديم الشكوى والنظارة تبحث عن أحسن الطرق لمنع الحيف الواقع على هؤلاء الأهالى وتؤمل كثيرا أن تصل الى حل هذه المسألة فى وقت قريب ولكننى أرى من صالح الأهالى أن لا أئين الآن التفصيلات . »

وجه سؤال آخر من حضرة عبد الرحمن نصير بك لمصاحب السعادة ناظر الحفائية هذا نصه :

« هل لشكوى مندوبى المحضرين المرفوعة للنظارة مماحل بهم من البؤس والبضنك مع تكليم المشاق في السفر والحضر نقيجة استوجبت ما يخفف مصاعب العيش ويسهل لهم أداء الخدمة المطلوبة منهم كما وعدت النظارة المحاكم مكتبة بأنها ستنتظر في تحسين حالتهم ولو تحملهم ظهورات ؟ وهل هذا الوعد يتحقق في هذا العام أو بعده ؟ والمهد في انصاف عطوفتكم التعجيل به لتحسين حالة هؤلاء البؤساء وخير البر عاجله . »

فاجاب سعادة ناظر الحقانية بما يأتى :

« أنا معترف أن حالة مندوبى المحضرين بالمحاكم الأهلية جدية بالنظر ومن الضروري أن ينظر في تحسين حالتهم وقد أدارت نظارة الحقانية هذه المسألة أهمية كبرى وهي تستغل الآن بوضع مشروع لذلك وسيظهر انشاء الله في القريب العاجل . »

ثم وجه أيضا سؤال من حضرة عبد الرحمن نصير بك لصاحب السعادة ناظر الحقانية هذا نصه :

« شاع أن نظارة الحقانية ستوجد أقلاما للتسجيل بالمحاكم الأهلية . فهل في نية النظارة إيجاد هذه الأقلام في هذا العام مع العلم بضرورة ذلك لراحة الأهالى ولاشتغال بعض الشبان المتخرجين من المدارس الذين لا عمل لهم فيما يختص بالتسجيل من الأعمال ؟ »

فاجاب سعادة الناظر بأن :

« نظارة الحقانية تستغل منذ زمن بمسألة توحيد أقلام التسجيل الموجودة الآن بالمحاكم المختلطة والشرعية والأهلية وإيجاد أقلام خصيصا للتسجيل في مراكز متعددة تسهلا للأهالى . ولكن لا يخفى أن التسجيل يتعلق بالأجانب والوطنيين معا ولا يمكن تنفيذ المشروع إلا بموافقة الدول ولذلك أصدت الحكومة مشروعا وعرضته على القومسيون الدولى سنة ١٩٠٥ وصادق عليه بعض مندوبيها

وداوت المخبرات مع البعض الآخر الذى طلب ادخل بعض التعديل عليه ولا يمكن أن نصرح لحضراتكم عن الوقت الذى تنهى فيه المفاوضات ويصير تنفيذ هذا المشروع وإنى أؤكد لحضراتكم أن الحكومة مهتمة بانجازه بأقرب وقت . . »

ولنباي حضرق راغب عطيه بك ومصطفى بكيرافندى أرجئ توجيه السؤالين المقدم أحدهما من الأول بخصوص المناوبة حل فرعى النيل الشرق والغربى والمقدم ثانيهما من الثانى بخصوص تحصيل خمسة قراريط من مال الأطنان .

وتقرر أن تكون أعمال الجلسة الآتية التى تحدد لانقضاءها الساعة ٣ ونصف بعد ظهر يوم السبت ١٨ ابريل الجارى هى السؤالين السالف ذكرهما ومشروع القانون الخاص بالتقابات الزراعية .

ورفعت الجلسة والساعة ٥ و١٥ دقيقة بعد الظهر

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الخولى

محضر الجلسة الثانية والعشرين

المنعقدة علنا في يوم السبت ١٨ ابريل سنة ١٩١٤

الموافق ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة الساعة ٤ و٢٥ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية وحضور حضرات أعضائها وهم :
صاحب العطفة حسين رشدى باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية .
وأصحاب السعادة والعزة : اسماعيل سرى باشا ناظر الأشغال العمومية والبحرية والبحرية . وأحمد حلمى باشا ناظر المعارف العمومية . ويوسف وهبه باشا ناظر المالية . ومحمد محب باشا ناظر الأوقاف . وعدلى يكن باشا ناظر الخارجية . وعبدالحق ثروت باشا ناظر الحفانية . وسعد زقزلو باشا وكيل الجمعية . وعبدالحق مذكور باشا . والشيخ عبد الرحيم الدمرداش . وحسن على ميف أفندى . ومحمد يكن باشا . ومنصور يوسف باشا . وإبراهيم سعيد باشا . وأحمد أبو الفتوح باشا . وحافظ المنشاوى بك . وراغب عطيه بك . وعلى المتزلاوى بك . ومحمد فتح الله بكرات بك . ومحمد كمال أبو جازيه بك . ومحمد السيد أبو على باشا . ومحمد علوى الجزائر بك . وحسين هلال بك . وعبد اللطيف المكجاني أفندى . ومتولى نور بك . ومحمود الاتربى باشا . وإبراهيم نصار بك . وأحمد محمود باشا . والشيخ عبد الحواد عبد الحميد توار . وعبد اللطيف الصوفاني بك . ومحمد المنياوى بك . وعبد الله السيد أباطه بك . وعلى الشمسى أفندى . وعمر مراد بك . ومحمد مصطفى خليل بك . وعبد الرحمن نصير بك . ومصطفى بكير أفندى . والشيخ محمد حسن عزام . ومحمد رشوان الزمر بك . وزكريا نامق أفندى . ومحمد على سليمان بك . ومحمد محمود الباسل بك . وزايد هلال بك . وعلى شعراوى باشا . وعبد الرحمن محمود بك . ومحمد على بك . ومحمد قطب قرشى بك .

ومحمد محفوظ باشا . وإبراهيم اسماعيل أبو رحاب بك . وعمر عبد الآخرك بك .
ومحمد أمين أبو ستيت بك . ومحمد محمود بك . وحفي مصطفى منصور بك .
والشيخ عبد الفتاح الجمل . وعبد الرحمن عوض أفندي . وعبد السلام
العلايل بك . وقليني فهمي باشا . ومرقص مميكة بك . وسهنوت حنا بك .
وكامل صدقي بك . والدكتور محمد علوي باشا . والدكتور محمد أمين بدر أفندي .
والشيخ محمد شاكر . وأمين سامي باشا . وخالد لطفي باشا . ومحمد الشريبي باشا .
ويوسف أمبلان قطاوي باشا . وحسن توفيق باشا . وإبراهيم راجي بك .
وميشيل لطف الله بك .

وفي أثناء الجلسة حضر حضرة حسين الشريبي بك والساعة ٤ و ٥ دقيقة
وحضرة محمود همام بك والساعة ٤ و ٥ دقيقة .

أبلغت الجمعية أن سعادة الرئيس رخص بالاجازات الآتي بيانها :

بيوم ٩ ابريل لحضرة حافظ المشاوي بك . وبيوم ١٠ منه لحضرة محمد كمال
أبو جازيه بك . وبيوم ١٢ منه لحضرة عبد الرحمن نصير بك . وبيوم ١٨ منه
لكل من حضرتي عبد العزيز فهمي بك ومحمد عثمان أباطه بك وسعادة محمود
أبو حسين باشا . وبسطة أيام من ١٨ ابريل لكل من حضرتي إبراهيم علي بك
والشيخ عمر أحمد خلف الله . وبأسبوع من ١٨ ابريل لحضرة عثمان سليط بك .

وظاب عن جلسة هذا اليوم بدون اجازة سعادة عبد المجيد سلطان باشا .

تلى محضر الجلسة السابقة فصدت الجمعية عليه ولاحظ حضرة الشيخ عبد
الرحيم الدمرداش عند ذكر حضوره في الساعة الخامسة أنه كان استأذن سعادة
الرئيس في التأخر قليلا فسمح له بذلك فأقره سعادة الرئيس على ذلك .

وقال سعادة محمد الشريبي باشا اني حضرت قبل الساعة الرابعة والنصف
فوافقته سعادة الرئيس على قوله .

ثم سأل حضرة عبد اللطيف المكياني افندي سعادة ناظر الحاقانية :
« هل قصد نظارة الحاقانية أن تميز الجلوس في محكمة اعادة النظر لأحد القضاة
الذين حكموا أولاً في الدعوى ؟ »

فأجابه عطوفة رئيس مجلس النظار بأن :

« الحكومة تفسر القانون في هذه النقطة بأن لا يجوز أن يكون من بين قضاة
محكمة اعادة النظر أحد القضاة الذين حكموا في الدعوى أولاً . »

ثم بعد مناقشة فيما اذا كان يكفي بهذا التصريح عن الاقتراح المقدم من
حضرة كامل صدق بك الذي يطلب فيه اضافة نص بهذا المعنى في آخر الفقرة
الأولى من المادة الأولى من مشروع قانون اعادة النظر صرح سعادة ناظر
الحاقانية بمثل تصريح عطوفة رئيس مجلس النظار .

تقرر صرف النظر عن اقتراح حضرة كامل صدق بك اكتفاء بهذين التصريحين :
ثم تليت المكتبة الواردة من رئاسة مجلس النظار بطلب رد مشروع القانون
الخاص بتأديب السجائين في مصلحة السجون الى مجلس النظار .

فصرح عطوفة رئيس مجلس النظار أن الحكومة سمحت بهذا المشروع نهائياً .
ثم تليت المكتبة المرافقة لها تقرير لجنة العرائض .

فتقرر بالأغلبية الاكتفاء باثبات التقرير في المضبطة وعدم تلاوته وصديق
على التقرير المذكور .

ثم أبلت لجنة العرائض بلسان كل من أصحاب السعادة الرئيس وسعد زغلول باشا
وقليني فهمي باشا الصعوبة التي تكابدها اللجنة من جهة التحقيق من
مقتضى العرائض وجنسيتهم . وعرض سعادة سعد زغلول باشا لزوم التصديق
على امضاءاتهم أو اختتامهم من أحد المأمورين الرسميين أو أحد حضرات أعضاء
الجمعية التشريعية فتناقش الأعضاء في ذلك وتقرر أخيراً احالة هذه المسألة على
لجنة الحاقانية لفحصها وتقديم تقرير بما تراه فيها .

ومنا استأذن من سعادة الرئيس حضرة زايد جلال بك وانصرف حيث كانت الساعة ١٠ و ٧ دقائق .

ثم تلى الاقتراح المقدم من سعادة محمد محفوظ باشا المختص بإنشاء معهد ديني بأسبوط .

فقررت الجمعية حالته على لجنة الاقتراحات كما قررت احالة الاقتراح المقدم من حضرة محمد المنيأوى بك المختص باعطاء تمويض لمن يصحبه أى ضرر من تأخير زراعة الأرز ومنع تعمير القطن عليها أيضا .

قدم اقتراح من حضرة الشيخ عبد الفتاح الجمل بشأن تعديل نص المادة ٢٨٠ من لائحة المحاكم الشرعية وزيادة فقرة رابعة عليها تنص على اتباع مذهب الامام مالك فى الأربع المسائل الآتية وهى :

(أ) ولا عنة الطلاق .

(ثانيا) زوجة المحنون ولزوم تفريق القاضى بينهما وبينه ما لم تنكز له من حقوقها فى ذلك .

(ثالث) زوجة المفقود .

(رابعاً) زوجة المسجون .

وتقررت احالة هذا الاقتراح على لجنة الحقانية ثم عدل هذا القرار وجعلت الاحالة على لجنة الاقتراحات طبقا لأحكام اللائحة الداخلية .

ثم وجه حضرة راغب عطيه بك سؤاله لسعادة ناظر الأشغال العمومية وهذنا نصه :
«سعدتوا أفنتم حضرتلى رئيس الجمعية التشريعية

أرجو أن تنفضلوا بإبلاغ سعادة ناظر الأشغال العمومية السؤال الآتى :

”يقال ان نظارة الأشغال عازمة على احداث متاوبة على فرعى النيل الشرق والغربى فان صح ما يقال فهل النظارة عوّلت على امداد الفرعين المذكورين بالمياه كما هو شأنها فى الزرع متى تقرر عليها المتاوبة ؟

واذا كانت النظارة لا ترى فى الامكان امداد الفرعين المذكورين لقتلة المياه فهل من العدل ترتيب المتاوبة على مياه راكدة تتجمع بالرشح أو ان النظارة مصممة على عمل المتاوبة على فرع النيل الشرق لغاية قناطر زقى فقط باعتبار ان النظارة ملزمة بامداد الفرع المذكور لنا بالقناطر الأنف ذكرها لضرورة حجز المياه عليها ولتحقق الامداد بواسطتها ؟“ وفضلوا بقبول فائق احتراي ما

مصر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩١٤ (امضاء)
راغب عطيه «

وقد أجابه سعادته بالجواب الآتى :

»رئيس الجمعية التشريعية سعادتلو أفندم حضرتلى

ردنا على السؤال الموجه لى من حضرة راغب بك عطيه عضو الجمعية عن دائرة زقى بشأن المتاوبات الصيفية على فرعى النيل الشرق والغربى المبلغ لى بتذكرة سعادتك المؤرخة فى ٢ الجارى رقم ٧ أنشرف بأن أحيط سعادتك علما بأن فى عزم نظارة الأشغال ترتيب تلك المتاوبات بجرى قناطر زقى وكوبرى كفر الزيات ابتداء من ٢٢ الجارى الى اليوم الأول من شهر يولييه تقريبا وليس فى عزم النظارة تغذية أجزاء النيل التى سترتب عليها المتاوبات بمياه تأتى من قناطر الدلتا لأن من رأينا عدم توفر المياه لهذا الغرض .

ومن رأى النظارة أيضا أن العدل يقضى بضرب المتاوبات على مياه الرشح الموجودة كى تبقى أطول ما يمكن من الزمن أفندم ما

فى ٣ مارس سنة ١٩١٤ ناظر الأشغال العمومية

اسماعيل مرسى

وقال سعادته أيضا ما يأتي :

«قلت في جوابي أن المناوبات تبدئ من ٢٢ مارس لأنه في ذلك الوقت لم تكن تعرف كمية المياه الراكدة في تلك الجهات ولكن من وقتها الى الآن علم لنا أن المياه الراكدة في جهة الفرع الشرق أكثر مما كنا نتظر ولذلك أمكننا أن نؤخر ابتداء المناوبات من ٢٢ مارس الماضي ونجعلها تبدئ في ٨ ابريل الجاري وجعلنا ترتيب تلك المناوبات من سمنود وما يليها من الجهة البحرية بدلا من زقي وما يليها من الجهة البحرية .

هنا عن الفرع الشرق . أما الفرع الغربى فقد أخرنا فيه ميعاد ابتداء المناوبات الى ٨ ابريل أيضا ولكنها تكون ابتداء من كفر الزيات وما يليها من الجهة البحرية كما كانت .

وجعلنا ترتيب المناوبات في الفرعين تسعة أيام ادارة وتسعة بطالة .

وزيادة على ذلك أقول ان المياه المحبوسة في جهات الفرع الشرق تسمح بعمل المناوبات ابتداء من أول مايو من مدينة شربين وما يليها من الجهة البحرية خمسة أيام بطالة وخمسة أيام ادارة . ويمكن لأصحاب الأطيان الواقعة على فرع النيل نفسه (وليس على الترع) أن يزرعوا بعض أراضيهم أرزا .

أما الأراضي الواقعة على الفرع الغربى فلا أستطيع أن أقول الآن ان كان أصحابها يستطيعون أن يزرعوا بعضها أرزا ولكن بعد أسبوع من الآن يمكنني أن أقول ان كان أصحاب تلك الأراضي الواقعة على فرع النيل الغربى من مدينة دسوق وما يليها من الجهة البحرية يمكنهم أن يزرعوا أرزا أم لا .»

ثم وجه حضرة على المنزلاوى بك الى سعادته أسئلة تكميلية استيضاحا للجواب وكذلك حضرة محمد فتح الله بركات بك وحضرة عبد اللطيف المجاقي أفندى :

«فأجابهم جميعا وقال سعادته : بعد أسبوع يمكنه أن يبين اذا كانت البلاد التى على فرع النيل الغربى من دسوق وما يليها من الجهة البحرية يمكنها أن تزرع

أرزا أولا وبشرهم بأن الأمل عظيم في ذلك لازدياد المياه أخيرا أمام سد
محلة الأمير . »

ثم وجه حضرة مصطفى بكير أفندي سؤالاً لسعادة ناظر المالية هذا نصه :
« سعادتلو أفندم حضرتارى رئيس الجمعية التشريعية

أرجو عرض سؤالى الآتى على سعادة ناظر المالية بالطريقة المنصوص
عنها بالقانون النظامى :

« علمنا أن مديرية القليوبية أصدرت أوامرها للراكر بسرعة تحصيل خمسة
قراريط من أموال الأهلان . وطبعاً هذا الأمر غير قاصر على مديرية القليوبية
وإن مصدره نظارة المالية .

فبناء عليه أرجو من سعادة الناظر الاجابة على ما يأتى :

(أولاً) ماهو الداعى لتحصيل الخمسة قراريط الآن ؟

(ثانياً) اذا كانت الحكومة فى حاجة شديدة الى المال . هل يجوز لها قانوناً
طلب أموال قبل استحقاقها ؟ وما هو القانون ؟ .

(ثالثاً) هل الخمسة القراريط المراد تحصيلها الآن هما قسطا يونيه ويوليه المقبلين
أم خلافهما ؟

(رابعاً) اذا تأخرت الأجانب عن الدفع لمخالفته للقوانين السنوية . هل يمكن
للحكومة اتخاذ الطرق القانونية ضلهم ؟ أم هذا الأمر قاصر على
الوطنيين دون الأجانب ؟ وهل الأمر شامل عموم المديريات أو البعض
دون البعض ؟ »

(كاتبه)
مصطفى بكير »

هذا ما أرجو الاجابة عليه أفندم
مصرفى ١٤/٣/١٩١٤

فأجابه سعادة الناظر بالجواب الآتى :

« لم تصدر من نظارة المالية أوامر بإجبار الممولين على تسديد بعض أقساط أموال الأطيان مقدما . وكل ما هنالك هو أنه جرت العادة لبعض الممولين أن يدفعوا مع استحقاقات الثلاثة الأشهر الأولى من السنة قسما من استحقاقات الأشهر التالية . فلما قررت الحكومة تغيير تاريخ السنة المالية واعتبار الثلاثة الأشهر الأولى من سنة ١٩١٤ سنة مالية قائمة بنفسها تبادر لهن الصيارف أنه لا يجوز لم قبول مبالغ تزيد عن الأقساط المستحق سدادهما في الثلاثة الأشهر المذكورة . فلما منهم أن ذلك مخالف للقرار المتو عنه أملاه . فلذلك رأت نظارة المالية أن ترسل التعليقات اللازمة لكي يستمر التحصيل كالمعتاد ويقبل الصيارف جميع المبالغ المستحقة . والمبالغ التي يرى الممولون من الموافق لمصلحتهم أن يسندوها مقدما كما هي عادتهم .

فطلب بعض حضرات الأعضاء عمل تحقيق مع الموظفين الإداريين الذين ارتكبوا هذه المخالفة وحصلت مناقشة في ذلك .

ثم صرح عطوفة رئيس مجلس النظاراته لا مخالفة ولا محل للتحقيق ما دام لم يحصل تنفيذ إجبارى .

ثم اقترح حضرة على المتلاوى بك تعيين سعادة سعد زقول باشا عضوا للجنة الاقتراحات بدلا من سعادة على يكن باشا الذى عين ناظرا للخارجية . فقررت الجمعية ذلك بالإجماع .

ثم تقر أن تكون الجلسة الآتية يوم الأربعاء ٢٢ ابريل الجارى الساعة ٤ بعد الظهر لنظر باقى الأعمال المدونة فى جدول أعمال جلسة اليوم .

وانتهت الجلسة والساعة ٨ و ١٥ دقيقة ما

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الخولى

محضر الجلسة الثالثة والعشرين

المنعقدة علنا في يوم الأربعاء ٢٢ ابريل سنة ١٩١٤

الموافق ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة في الساعة ٤ ونصف بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية . وحضور حضرات أعضائها وهم :
صاحب العطفة حسين رشدي باشا رئيس مجلس النظارة وناظر الداخلية .
وأصحاب السعادة والعزة : اسماعيل سرى باشا ناظر الأشغال العمومية والحربية
والبحرية . وأحمد حلمى باشا ناظر المعارف . ويوسف وهبه باشا ناظر المالية .
ومحمد عبّ باشا ناظر الأوقاف . وعلى يكن باشا ناظر الخارجية . وعبد الخالق
ثروت باشا ناظر الحفانية . واسماعيل صدق باشا ناظر الزراعة . وممعد زغلول
باشا وكيل الجمعية . وعبد الخالق مذكور باشا . والشيخ عبد الرحيم الدمرداش .
وجسن على سيف افندى . ومحمد يكن باشا . وإبراهيم سعيد باشا . وأحمد
أبو الفتوح باشا . وحافظ المنشاوى بك . وراغب عطيه بك . وعلى المتزلاوى بك .
ومحمد فتح الله بركات بك . ومحمد كمال أبو جازيه بك . وعبد العزيز فهمى بك .
ومحمد السيد ابو على باشا . ومحمد طوى الجزار بك . وحسين هلال بك .
وعبد اللطيف المبكاى افندى . ومتولى نور بك . ومحمود الاترى باشا .
وإبراهيم نصار بك . وأحمد محمود باشا . والشيخ عبد الحوّاد عبد الحميد تّوار .
وعبد اللطيف الصوفانى بك . ومحمد المتناوى بك . وعبد الله السيد أباطه بك .
وعلى الشمسى افندى . وعمر مراد بك . ومحمد مصطفى خليل بك . وعبد الرحمن
نصير بك . ومصطفى بكير افندى . والشيخ محمد حسن عزّام . ومحمد رشوان
الزمر بك . وزكريا نامق افندى . ومحمد على سليمان بك . ومحمد محمود الباسل بك .
وحسين الشريعى بك . وعلى شعراوى باشا . وعبد الرحمن محمود بك . ومحمد على بك .

ومحمد قطب قرشي بك . ومحمد محفوظ باشا . وإبراهيم اسماعيل أبو رحاب بك .
وعمر عبد الآخر بك . ومحمد أمين أبو ستيت بك . ومحمد همام بك . ومحمد محمود بك .
والشيخ عبد الفتاح الجبل . وعبد السلام العلالي بك . وقلبي فهمي باشا .
ومرقص سميكة بك . وسينوت حنا بك . والدكتور محمد علوي باشا . ومحمد أمين
بدر افندي . والشيخ محمد شاكر . وأمين ساي باشا . وخالد لطفي باشا .
ويوسف أصلان قطاوي باشا . وحسن توفيق باشا . وإبراهيم راجي بك .
وميشيل لطف الله بك .

وفي أثناء الجلسة حضر حضرة عبد الرحمن عوض افندي . وسعادة محمد الشريعي
باشا والساعة خمسة وربع .

تلى محضر الجلسة الماضية فصنقت عليه الجمعية .

أعلنت الهيئة بأن سعادة الرئيس رخص بالاجازات الآتي بيانها :
نبهونا هذا لكل من سعادة منصور يوسف باشا . ولحضرتي حنفي مصطفى
منصور بك . وكامل صدقي بك .

وبمدة أسبوع لسعادة محمود أبو حسين باشا من هذا اليوم أيضا . وبمدة
خمسة أيام لحضرة عبد الرحمن نصير بك من ٢٥ ابريل الجاري . وبالفياض مدة
ساعة بعد ميعاد هذه الجلسة لحضرة عبد الرحمن عوض افندي . وبأن لجنة
الاجازات أحيل عليها النظر في الطلبات المذكورة بعد وهي :

١ - سعادة عبد الحميد سلطان باشا يطلب اعطائه ثلاثين يوما من ٢١ ابريل
الجاري .

٢ - حضرة محمد عثمان أبانله بك يطلب اعطائه خمسة عشر يوما من ٢٢ ابريل
المذكور .

٣ - حضرة زايد جلال بك يطلب اعطائه أربعة أسابيع من ٢٢ ابريل
المذكور .

وتلى جدول الأعمال ثم مكتبة من نظارة المالية عن العريضة المقدمة من
مدام مرقس عبيد بخصوص الأطلان التي تخلفت شراقى بمديرية قنا .

وتليت مكتبة من نظارة المالية ومعها ردود الحكومة عن الآراء والملاحظات
والرغبات التي أبدتها الجمعية التشريعية بخصوص الميزانية العمومية لسنة ١٩١٤
فقرر تأجيل تلاوة هذه الردود للجلسة الآتية .

وتلى الخطاب الوارد من رئاسة لجنة الأشغال والزراعة وقرير اللجنة عن مشروع
قانون شركات التعاون الزراعية .

فطلب سعادة ناظر الزراعة اعادته للجنة للتفاهم معها بخصوص تعديلاتها .
والقطة الجديدة التي تريد الحكومة ايضاها .

وبعد مذاكرة ومناقشة في ذلك قرر أن يعاد المشروع الى لجنة الزراعة وينضم
اليها بصفة أعضاء فيها لبحث هذا المشروع ثلاثة من كل لجنة من لجان المالية
والحقانية والداخلية ويكون انتخاب المنويين من كل لجنة بمقرتها .

وانتهت الجلسة والساعة ٦ و ٣٥ دقيقة مساء على أن تعود للانعقاد في يوم السبت
الآتى ٢٥ ابريل الجارى الساعة ٤ بعد الظهر لنظر ردود الحكومة على الميزانية ٤

السكرتير العام
مصطفى كامل الخولى

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

محضر الجلسة الرابعة والعشرين

المنعقدة علناً في يوم السبت ٢٥ ابريل سنة ١٩١٤

الموافق ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة تحت رئاسة صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية وحضور حضرات أعضائها وهم :

صاحب العطفة حسين رشدي باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية .
وأصحاب السعادة والعزة : اسماعيل سري باشا ناظر الأشغال العمومية والحربية
والبحرية . وأحمد حلمي باشا ناظر المعارف . ويوسف وهبه باشا ناظر
المالية . ومحمد محب باشا ناظر الاوقاف . وعدلي يكن باشا ناظر الخارجية .
وعبد الخالق ثروت باشا ناظر اليثمانية . واسماعيل صدقي باشا ناظر الزراعة .
وسعيد ذو الفقار باشا وسعد زفول باشا وكيل الجمعية . وقلبي فهمي باشا .
والشيخ محمد شاكرو . والشيخ عبد الرحيم الدمرداش . وعلى شعراوي باشا .
وابراهيم سعيد باشا . وأحمد أبو الفتوح باشا . وحسن علي سيف افندي .
والدكتور محمد علوي باشا . وزكريا نامق افندي . ومحمد رشوان الزمر بك .
والشيخ محمد حسن عزام . ومحمد فتح الله بركات بك . وراغب عطيه بك .
وعلي المتزلاوي بك . ومحمد جمال أبو جازيه بك . ومحمد الشريمي باشا . ويوسف
أصلان قضاوي باشا . ومحمد علي سليمان بك . ومحمد محمود الباسل بك . ومحمد
السيد أبو علي باشا . ومحمد أمين بدر افندي . وعبد الرحمن محمود بك . ومحمود
الانربي باشا . وعبد اللطيف المجاوي افندي . ومتولي نور بك . وأمين سامي
باشا . ومحمد علي بك . ومحمد قطب قرشي بك . ومحمد محفوظ باشا . وابراهيم
نصار بك . ومحمد المنيأوي بك . والشيخ عبد الجواد عبد الحميد قوار . وحسن
توفيق باشا . وميشيل لطف الله بك . ومحمد أمين أبو ستيت بك . وعمر
عبد الآخري بك . وابراهيم اسماعيل أبو رحاب بك . وعلى الشمسي افندي .

وعمر مراد بك . ومحمد مصطفى خليل بك . وإبراهيم راجى بك . وكامل صدقي بك .
ومحمود همام بك . والشيخ عمر أحمد خلف الله . وعبد الرحمن حوض افندى .
والشيخ عبد الفتاح الجمل . ومصطفى بكير افندى . وعبد السلام العلايلى بك .
ومرفس سيمكه بك . ومحمد محمود بك . وحسن مصطفى منصور بك .

أبلغت الهيئة بالأجازات التي رخص بها لبعض حضرات الأعضاء وهي :

رخص ثمانية أيام لحضرة عبد اللطيف المصوفانى بك من ٢٥ ابريل الجارى .
ورخص يوم ٢٥ الجارى لحضرة عبد العزيز فهمى بك . وخالد لطفى باشا .
وابراهيم على بك . وحسين الشربى بك . وحافظ المنشاوى بك . ومنصور
يوسف باشا . ومحمد علوى الجزار بك . وعبد الحالى مذكور باشا . وأحمد
محمود باشا .

ورخص بأسبوع لكل من حضرتى حسين هلال بك . ومحمد على سليمان بك
الأول من ٢٥ والثانى من ٢٧ الجارى . ولحضرة سينوت حنا بك بساعة الى
الساعة الخامسة من بعد ظهر ٢٥ الجارى .

وأبلغت بأن سعادة محمد يكن باشا طلب اجازة ثلاثين يوما وقد حوّل طلبه
على لجنة الاجازات .

وغاب عن الجلسة المذكورة بدون اذن حضرة السعدى بشارة الطحاوى بك .
وعثمان سليط بك . وعبد الله السيد أباطه بك . وغاب سينوت حنا بك من
بعد الساعة الخامسة .

تلّت المكتبة الواردة من رئاسة مجلس النظار المؤرخة ٢٥ ابريل سنة ١٩١٤
نمرة ١٥ كما تلى الأمر العالى الوارد معها وهما المختصان بتعيين صاحب السيادة
سيد ذوالفقار باشا ناظر المالية سابقا وكيلا للجمعية التشريعية فقابلت الهيئة
ذلك بالتصديق ثم قام سعادته خلف اليمين القانونية التي نصها :

(أخلف بالله العظيم أبى أؤدى وظيفتى بالصدق لحضرة الفخيمة الجمهورية
والطاعة لقوانين النظر) بين يدى سعادة رئيس الجمعية .

ثم تلى بعد ذلك جدول الأعمال .

ثم وجه حضرة على المتراوى بك لعطوفة رئيس مجلس النظار السؤال الآتى :
« قضت المادة السابعة من القانون النظامى أن العضو الذى يخلو محله
في الجمعية التشريعية يختار بدله سواء كان بالانتخاب أو التعيين في ظرف من
الزمن لا يزيد على الثلاثة الشهور ولقد أنقضى الانتخاب أكثر من واحد من أعضاء
الجمعية التشريعية من زمن زاد عن الثلاثة الشهور المذكورة ولم تزل محلاتهم خالية ولم
يسين الى اليوم موعد لعملية انتخاب بدلهم فهل هذا جائز ؟ وإن لم يكن فمن المسؤول
عن التبعة ؟ ومن يؤتمن الجمعية بعد ذلك على ما لها من الحقوق التى اكتسبتها بمقتضى
القانون النظامى ؟

فأجاب عطوفة رئيس مجلس النظار بجواب هذا نصه :

« تأخير انتخاب من يحل محل الذين أُلغى انتخابهم كان لأسباب قهرية .

فالأحكام التى أُلغيت بعض الانتخابات صدرت في أواسط شهر يناير حيث
كان أضيف الى جداول الانتخاب عدد كبير ممن لهم حق الانتخاب ولما كان
إدراج الأسماء الجديدة في الجداول لا يعتبر نهائيا إلا بعد عرضه لنظر الجمهور
طول شهر يناير . وبعد مضي المدة المقررة لتقديم الطعون فيها والفصل في تلك
الطعون اقتضت الضرورة بالانتظار الى ١٥ مارس وحددت النظارة في أحد
مشوراتها ٢٠ مارس أى خمسة أيام لتعديل الجداول بمقتضى قرارات اللجان
وهذا أقل ميعاد كان يمكن تحديده .

وحيث ان تعديل الجداول وحده لم يكن كافيا للمشروع في انتخاب مندوبين
عن الناخبين المستجدين بل كان يجب قبل ذلك تعديل الأقسام الخمسينية التى
تعتبر أساسا لهذا الانتخاب .

لهذا أصدرت النظارة تعليمات الى فروعها بأن تشرع بلجان القرى وغيرها
في هذا التعديل بعد ٢٠ مارس مباشرة وهذه العملية الكتابية الحساسة اقتضت

مدة شهر قريبا بعد ان استعجلت النظارة اتمامها بعدة ظفرافات ولم تكمل
لينا المعلومات الدالة على اتمامها إلا في ٢٠ ابريل فأصدرنا قرارات في ٢٢ منه
بتحديد يوم ٦ مايو لانتخاب المنوبين اللازمين للاقسام الخمسينية المستجدة
في عموم انحاء القطر وكذا لانتخاب مندوبين بدل من خلت محلاتهم في الدوائر
الحالية من أعضاء الجمعية التشريعية .

ومنى تمت هذه الانتخابات بالصفة القانونية وأصبح انتخاب المنوبين نهائيا
نشرع في اجراء الانتخاب التكملي لأعضاء الجمعية .

وقد وجهت أسئلة تكميلية من حضرة العضو المذكور وأجيب عنها .

ثم على الاقتراح المقدم من حضرة عبد الرحمن نصير بك المختص بإنشاء نفق
تحت شريط السكة الحديدية الممتدة من مصر الى الاسكندرية مقابل ترعة الجلال
حتى تتصل أحياء العاصمة وهي مهمشة وغمره والعباسية وشبرا وروض الفرج
بعضها ببعض .

قررت هيئة الجمعية تحويله على لجنة الاقتراحات .

ثم شرع في نظر ردود الحكومة على ملاحظات وآراء ورغبات الجمعية
بخصوص مشروع ميزانية سنة ١٩١٤ فاقترح حضرة عبد اللطيف المكاوي أفندي
احالتها على لجنة المالية وبعد أخذ ورد في ذلك قررت الجمعية حالة الردود المذكورة
على لجنة المالية لفحصها وتقديم تقرير عنها للجمعية .

وبعد ذلك أخذ صاحب السعادة رئيس الجمعية رأى الهيئة في تحديد الجلسة
التالمة فوافقت الهيئة على أن تكون في يوم الأربعاء ٦ مايو سنة ١٩١٤ الساعة
الرابعة بعد الظهر .

ورفعت الجلسة والساعة خمسة ونصف مساء ٤

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الحولى

محضر الجلسة الخامسة والعشرين

المنعقدة علناً في يوم الأربعاء ٦ مايو سنة ١٩١٤

الموافق ١١ جمادى الثانية سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة الساعة ٤ ونصف بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية وحضور حضرات أعضائها وهم :

صاحب العطوفة حسين رشدي باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية .
وأصحاب السعادة والعزة : اسماعيل مرى باشا ناظر الأشغال العمومية والبحرية
والبحرية . وأحمد حلمي باشا ناظر المعارف العمومية . ويوسف وهبه باشا
ناظر المالية . ومحمد عب باشا ناظر الأوقاف . وعبدل يكن باشا ناظر الخارجية .
وعبد الخالق ثروت باشا ناظر الحفانية . واسماعيل صدق باشا ناظر الزراعة .
وسعيد ذو الفقار باشا وسعد زغلول باشا وكيلا الجمعية . وأحمد أبو الفتوح باشا .
وابراهيم سعيد باشا . وعلى شعراوي باشا . والشيخ عبد الرحيم الدمرداش .
والشيخ محمد شاكر . وقليني فهمي باشا . ومحمد كمال أبو جازيه بك . وعلى
المنزلاوي بك . وراغب عطيه بك . وحافظ المنشاوي بك . ومحمد فتح الله بركات
بك . والشيخ محمد حسن عزام . ومحمد رشوان الزمر بك . وزكريا نامق افندي .
وعبد العزيز فهمي بك . ومحمد السيد أبو علي باشا . ومحمد صولي الجزار بك .
ومحمد محمود الباسل بك . ومحمد علي سليمان بك . ويوسف أصلان قطاوي
باشا . ومحمد الشريبي باشا . ومتولي نور بك . وعثمان سليط بك . وعبد اللطيف
المجكقي افندي . وحسين الشريبي بك . وعبد الرحمن محمود بك . والدكتور محمد
أمين بدر افندي . وابراهيم نصار بك . ومحمد محفوظ باشا . ومحمد قطب قرشي
بك . ومحمد علي بك . والسعدى بشارة الطحاوي بك . ومحمد مصطفى خليل
بك . وعمر مراد بك . وعلى الشمعي افندي . وعبد الله السيد أباطه بك .

وابراهيم اسماعيل أبو رحاب بك . وعمر عبد الآخريك . ومحمد أمين أبو ستيت بك . وميشيل لطف الله بك . وحسن توفيق باشا . وعبد السلام العلالي بك . وعبد الرحمن نصير بك . والشيخ عبد الفتاح الجمل . وعبد الرحمن عوض أفندي . والشيخ عمر أحمد خلف الله . وابراهيم علي بك . وكامل صدق بك . وابراهيم راجي بك . وحفي مصطفى منصور بك . ومحمد محمود بك . ومرفس سميكة بك .

أبلغت الجمعية أن لجنة الاجازات قد رخصت بالاجازات الآتية :

لسعادة عبد الحميد سلطان باشا ثلاثين يوما من ٢١ ابريل . ولحضرة فايد جلال بك بثمانية وعشرين يوما من ٢٢ ابريل . ولحضرة محمد عثمان أباطه بك بخمسة عشر يوما من ٢٢ ابريل . ولسعادة محمد يكن باشا ثلاثين يوما من ٢٥ ابريل . وأن سعادة الرئيس قد رخص بالاجازات الآتية لحضرات أصحاب السعادة والعهدة : أمين سامي باشا بسبعة أيام يومى ٢٧ و ٢٨ ابريل ومن ٣ الى ٧ مايو . على الشمسى أفندي بيومى ٢٧ و ٢٨ ابريل . حسن توفيق باشا بيوم ٢٨ ابريل . محمود أبو حسين باشا بيومى ٢٩ و ٣٠ ابريل . عبد الرحمن محمود بك بيومى ٣ و ٢ مايو . محمود الاتري باشا بسبعة أيام من ٤ مايو . منصور يوسف باشا بيومى ٢ و ٣ مايو و بيوم ٦ منه . خالد لطفى باشا بثمانية أيام من ٦ مايو . حسن علي سيف أفندي بيومى ٦ و ٧ مايو . الدكتور محمد علوى باشا بيوم ٦ منه . محمد المنياوى بك بخمسة أيام من ٦ مايو . سينوت حنا بك بسبعة أيام من ٦ مايو . عبد اللطيف الصوفانى بك بيوم ٦ مايو . محمود همام بك بيومى ٦ و ٧ مايو . مصطفى بكير أفندي بيومى ٦ و ٧ مايو . حسين هلال بك بيوم ٦ مايو . أحمد محمود باشا بسبعة أيام من ٦ مايو .

وأن لجنة الاجازات قد أحيل عليها الطالبان الآتيان :

سعادة محمود أبو حسين باشا يطلب ثلاثين يوما من ٢١ مايو .
سعادة عبد الخالق مدكور باشا يطلب شهرين من ٥ مايو .

تلى محضر الجلسة السابقة فصّلت عليه الجمعية .

تلى جدول الأعمال .

تليت مكتبة رياصة مجلس النظار ببيان أسباب عدم قبول بعض التعديلات التي رأت الجمعية ادخالها على مشروع قانون تقرير الطعن باعادة النظر في مواد الختايات ومعها المشروع المذكور .

وفي أثناء الجلسة انصرف حضراتا عثمان سليط بك وكمال أبو جازيه بك باذن من سعادة الرئيس .

عملت استراحة مؤقتة .

وفي الساعة ٦ و ١٠ دقائق انصرف حضرات : على المتزلاوى بك ومحمد طوى الجزار بك ومحمد مصطفى خليل بك بدون اذن .
أعيدت الجلسة .

فوافقت الجمعية على المشروع بالكيفية الوارد بها من الحكومة ما عدا الفقرة الأولى من المادة الرابعة منه فصارت كما يأتى :

« يكون الطعن بتقرير يحصل فى قلم كتاب المحكمة فى ظرف ثمانية عشر يوما كاملة بعد صدور الحكم ويبين فيه على أى موضوع من المواضيع الأربعة الواردة فى المادة الأولى بنى الطعن وإلا كان العمل باطلا » .

وعند نظر هذه المادة صرح سعادة ناظر الحاقانية بناء على طلب حضرة عبد العزيز بك فهمى أنه اذا طلب تسليم الحكم وتأخر تسليمه عن الثمانية الأيام المقررة فى باب التقض والابرام تحتد مدة الثمانية عشر يوما بمقدار هذا التأخير وذلك طبقا للقواعد المتبعة الآن فى الطعن بطريق التقض والابرام .

ثم تليت المكتبة الواردة من لجنة العرائض ومعها التقرير المرفوع برأيها فيها فوافقت الجمعية عليه .

ثم قررت الجمعية حالة الخمسة الاقتراحات الآتية على لجنة الاقتراحات وهي :
أولاً - الاقتراح المقدم من حضرة عمر مراد بك بطلب وضع قوائم من
حديد أمام قنطرة رياح الزوامل بالترمة الاسماعيلية .

ثانياً - الاقتراح المقدم من حضرته بطلب مد مسكة حديد الحكومة من
أبي زعبل لبليس على أحد جسرى التربة الاسماعيلية .

ثالثاً - الاقتراح المقدم من حضرته بطلب إلغاء ذكرى المحكمة المخصصة
الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥ .

رابعاً - الاقتراح المقدم من حضرة حنفى مصطفى منصور بك بطلب أن
تقيم الحكومة آلات رافعة للآل على النيل في المناطق المرفوعة من مديرية أسوان .

خامساً - الاقتراح المقدم من حضرة محمد قطب قرشى بك بطلب تعديل
المادة ٢٠١ من قانون العقوبات .

ثم نظرت الجمعية بطريق الاستعجال الاقتراح المقدم بتعديل الفقرة الأولى
من المادة ٥٩ من اللائحة الداخلية ونصه :

«تقترح أن تعدل المادة التاسعة والخمسون من اللائحة الداخلية للجمعية
التشريعية كما يأتي :

فقرة أولى

جلسات اللجان تكون سرية ويصبح انعقادها متى حضر أكثر من نصف أعضائها
يقطع النظر عن كون غائباً بإجازة مقرر .»

فقرة ثانية

باقية كما هي .

والسبب في ذلك أنه قد يتغيب بالإجازة بعض الأعضاء ويتعذر انعقاد
اللجنة لعدم وجود أكثر من نصفهم . فلها بحراً على القائمة التي قررها القانون

النظامي في المادة الثانية والثلاثين بالنسبة لانتقاد الجمعية التشريعية نرى أن التعديل المطلوب موافق لتجاوز العمل ولروح القانون .»

أسماء مقدمي الاقتراح :

| | |
|------------------------------|--------------------------------|
| ١٤ حسين هلال بك | ١ فليبي فهمي باشا |
| ١٥ عبد العزيز فهمي بك | ٢ إبراهيم سعيد باشا |
| ١٦ علي الشمسي افندي | ٣ علي شراروي باشا |
| ١٧ حمد محمود الباسل بك | ٤ محمد فخر الله بركات بك |
| ١٨ أحمد أبو الفتوح باشا | ٥ الشيخ محمد شاكر |
| ١٩ عبد الرحمن محمود بك | ٦ زكريا نامق افندي |
| ٢٠ محمد محمود بك | ٧ محمد قطب قرقشي بك |
| ٢١ عبد الحليف المكباقي افندي | ٨ علي المزلاوي بك |
| ٢٢ محمد علي بك | ٩ الله كنور محمد أمين بدوافندي |
| ٢٣ محمد محفوظ باشا | ١٠ متولي نور بك |
| ٢٤ عبد الله السيد أبانظ بك | ١١ ميشيل لطف الله بك |
| ٢٥ يوسف أميلان قطاوي باشا | ١٢ عبد الخالق مذكور باشا |
| | ١٣ مرقص سميكه بك |

فوافقت الجمعية على الاقتراح كما هو وأصبح نص الفقرة المذكورة كما يأتي :

«جلسات اللجان تكون سرية ويصح انعقادها متى حضر أكثر من نصف أعضائها بقطع النظر عن يكون غائباً بأجازة مقرر»

ثم وافقت الجمعية بالإجماع على تعيين مساعدة مسعيد ذوالفقار باشا عضواً في لجنة الداخلية بدل مساعدة عدلي يكن باشا الذي عين ناظراً للخارجية .

ثم تليت السبعة التقارير الواردة من لجنة الاقتراحات فوافقت الجمعية على رأي اللجنة فيها .

وتقرر تأجيل توجيه سؤال سعادة محمد يكن باشا انخلاص بالاحتياجات التي اتخذت لمقاومة دودة لوز القطن الى أجل غير مسمى نظرا لتأنيبه كما تأجل توجيه سؤال حضرة زكريا نامق افندي (انخلاص بتركاك المسلمين المتوفين عن غير وارث) وذلك بناء على طلب سعادة ناظر المالية لجمع البيانات اللازمة للاجابة عليه . ثم وجه سؤال سعادة قليني فهمي باشا وأسئلة حضرة عبد اللطيف المكباتي افندي لصاحب العطوفة رئيس النظار وسعادة ناظر المالية وحصلت الاجابة عليها وهذا هو نص كل سؤال وجوابه :

سؤال موجه من سعادة قليني فهمي باشا
الى عطوفة ناظر الداخلية

«قرأت في جريدة البروجريه من عهد قريب خبرا قلته عنها بعض الجرائد المحلية مؤاده أن أحد المحكوم عليهم أدره طما شديد ليلا فطلب شربة ماء وكرر الطالب بصوت خفيف مستمر فأغضب هذا حضرة السجان واعتبر عمله جريمة فغراه عليها في الحال بالحبس الانفرادي فيما يدعوته بالزئزانه وجلده خمس وعشرين جلدة بدون رحمة ولا شفقة .

فهل عند نظارة الداخلية ما يفيد صحة هذا الخبر أو كذبه ؟ وهل عمل تحقيق في الأمر لمعرفة تفصيلاته ؟ « م
٢٥ ابريل سنة ١٩١٤

جواب عطوفة رئيس مجلس النظار

«إن الخبر الذي نشرته الجرائد بخصوص هذا المسألة عاير عن الصحة بالمرّة وقد أجرين في ذلك تحقيقا دقيقا أسفر عن عدم وجود أثر لهذه الحادثة . وهذه المناسبة أرجو حضرات أعضاء الجمعية قبل أن وجهوا سؤالاً كهذا أن يستفهموا عما يريدون من النظارة المختصة ونحن مستعدون لاجابتهم الى ما يطلبونه . «

سؤال موجه من حضرة عبد اللطيف المكياني افندى
لسعادة ناظر المالية

« لا يخفى أن البنوك والشركات المالية والتجارية تتزاحم وتزداد كثيراً في بلادنا وتكسب من الأهالي أموالاً طائلة ومع ذلك لا يوجد بين عمالها إلا التاجر من المصريين واليوم تنشأ عندنا المدارس التجارية ويكثر عدد حاملي الشهادات الثانوية ولا يجدون أعمالاً يشتغلون فيها، فهل ترى الحكومة حبا في تمرير هذا العدد العظيم على العمل أن تسترط على كل شركة تتألف في مصر أو تطلب من امتيازها بأن يخصص ثلث ما هيأت مستخدميه لعمال من المصريين ؟ وهل لها حق المراقبة الفعلية على تلك الشركات والبنوك ؟ وهل عندها قانون يجرى الأهالي من تلاعب أفراد المالبين ببيع السندات بالتقسيت وغير ذلك ؟ فإن البلاد الأجنبية عندها بوليس مالى لذلك » ٤

٢٨ أبريل سنة ١٩١٤

جواب سعادة ناظر المالية

« ان الحكومة ترى أن هناك شكاً فيما اذا كانت هذه المسألة مما يمكن التكلم فيه بطريقة السؤال ومع هذا الاحتياط تصرح بأنها ليس لديها أدنى وسيلة قانونية تسمح لها باكراه المصارف والشركات المالية أو التجارية على انتقاء كل مستخدميها أو بعضهم من المصريين . على أنه من المبادئ الجوهرية أن مديري هذه المصالح لم أن يختاروا بحريتهم وتحت مسؤوليتهم جميع الذين يشتغلون تحت أوامرهم من مستخدمين وعمال . وليس في الامكان أن يكون الأمر على خلاف هذا المتوال .

ومن البسيى بلا جدال أنه ليس في وسع الحكومة أن تطلب شيئاً من شركات المساهمة التي لا تبني منها إلا فرمان يرخص بتشكيلها على حسب ما هو مقرر

في القوانين واللوائح المتبعة كما أنه ليس في استطاعة الحكومة أن تفرض على تلك الشركات إلا أن تسير على مقتضى تلك القوانين واللوائح .

أما إذا طلبت إحدى الشركات أو إحدى المصارف امتيازاً أو منفعة أخرى من الحكومة فتبحث الحكومة حينئذ فيما إذا كان من الممكن أن تسترط حفظ بعض الوظائف في الشركة أو المصرف لأبناء البلاد على حسب ما تسمح به الظروف وتقتضيه مصلحة الحكومة .

وأما فيما يتعلق بالتلاعب في بيع السندات بالتقسيط فنرى أن هذا التلاعب يعدّ نصيباً بمقتضى القوانين الأجنبية والقوانين المصرية فإذا وقع أمر من هذا القبيل من أجنبي فما على من وقع عليه إلا أن يرفع شكواه إلى القنصلات التابعة إليها ذلك الأجنبي وإن وقع من وطني فترفع الشكوى للنيابة العمومية وهي تباشر المحاكمة على حسب القانون وعلى ذلك ترى الحكومة أن حماية حقوق الأهالي في مصر ليست أقل من حماية الحقوق التي من نوعها في البلاد الأجنبية ولهذا السبب لم توجد قوانين خاصة بهذا الشأن . »

سؤال موجه من حضرة عبد اللطيف المكياني افندي .

لسعادة ناظر المالية

« هل صحيح أن بعض شركات التأمين تتألف في مصر وتتعامل مع الأهالي ومع ذلك لا يوجد لها احتياطي في القطر المصري من أملاك أو مستندات مالية أو نحو ذلك حتى إذا حصل نزاع معها لا يمكن تنفيذ الأحكام التي تصدر ضدها إلا إذا سافر من صدرت لصالحهم تلك الأحكام إلى البلاد الأجنبية وبأشروا تنفيذها إن كان لتلك الشركات أموال فيها ؟ وهل لا تنوى الحكومة وضع قانون لحفظ حقوق الأهالي في مثل تلك الأحوال ولمراقبة أعمال تلك الشركات ؟ »

جواب سعادة ناظر المالية

تلاحظ الحكومة أولاً أن هناك شكاً فيما إذا كانت هذه المسألة مما يمكن التكلم فيه بطريقة السؤال ومع هذا الاحتياط تصرّح أنها تنظر الآن في مشروع قانون عام عن شركات التأمين على الاطلاق سواء كانت أجنبية أو أهلية .

سؤال موجه من حضرة عبد اللطيف المكباتي افندى
لصاحب العطفوة رئيس مجلس النظار

« هل لا ترى الحكومة أن التعاقد مع الشركات صاحبة الامتيازات على تحديد الأجور وعلى منع آخرين من الاشتغال بأعمال تلك الشركات ومزاومتها مخالفان للبادئ النظامية العامة ؟ لما ينبنى عليها :

(١) من اكراه الأهالي على دفع أجور محدّدة محنة تشبه الضريبة في كافة خصائصها .

(٢) من تهديد حرية المعاملات والمساواة في التجارة .

وهل لا ترى الحكومة أنه يجب الخروج من تلك المسؤولية الكبرى أن تحال مشروطات اعطاء امتيازات للشركات أو ملها على الجمعية التشريعية لفحصها بالاشتراك مع الحكومة ؟ لان ذلك مما يتعلق بمصالح الأهالي العامة خصوصاً أن ذلك هو المتبع في كافة البلاد الأوروبية . »

جواب عطفوة رئيس مجلس النظار

« ليس في منح الامتيازات أدنى مخالفة للبادئ النظامية العامة فاعطاء بعض الشركات امتيازاً لعمل ما لغرض المصالح العامة ليس بالتشجيع المهد بل أمر

جار العمل عليه في كل البلاد الأخرى حينما لا تتوفر لدى الحكومة الوسائل التي تمكنها من إنشاء تلك المرافق أو استغلالها بنفسها أو عند ما ترى أن لا فائدة لها من ذلك .

ومن جهة أخرى يتعذر على الحكومة أن تجهد متعهدين جديين إذا سمحت بامتيازات مماثلة لها في ذات المنطقة الواحدة هذا فضلا عن أن هناك صعوبات مادية تحول دون تنفيذ مثل هذا التوسع .

أما من جهة الأجور فالحكومة تجتهد للاتفاق مع الشركة لتحديد النهاية العظمى لها غير أنه لا يمكن بوجه من الوجوه أن تعتبر الأجرة التي يدفعها الجمهور للارتفاع بالخلم التي تقدمها إليه الشركة ضريبة من الضرائب لأن كل انسان له الخيار المطلق في عدم استخدام تلك الشركات .

أما الجزء الأخير من السؤال وهو بيت القصيد على ما أظن الذي يرمى الى عرض الامتيازات على الجمعية بغوايى عليه ان تداخل الجمعية في منح الامتيازات يخرج عن الاختصاصات التي خولها لها القانون .»

سؤال موجه من حضرة عبداللطيف المكباتى افندى

لصاحب العطوفة رئيس مجلس النظار

«شاع من بضعة أيام أن شخصاً يقال بأنه مجنون سبق أخذه الى المستشفى ومكث فيه ثم طلب الخروج فلم يتمكن إلا باستعمال حيلة خفيت على أعين الحواس وشكا أمره لدوى الشأن ثم أخذ الى المستشفى ليخرج بعد يومين ولم نسمع إلا أن أنه خرج . فهل حجز حقيقة من غير أن يكون مصاباً بالجنون كما شاع؟ وما هى القوانين التي تجرى الحكومة عليها لوضع المجانين بمستشفياتها ولخروجهم منها؟ وماهى الضمانات التي تتبع للتأكد بأن الشخص مصاب بالجنون حقيقة

أو بأنه شفى ويجب اخراجه؟ وهل لا ترى الحكومة وضع قانون واف بذلك شامل للضمانات الاكيدة محافظة على حرية الافراد الشخصية ؟ »

٢٨ أبريل سنة ١٩١٤

جواب عطوفة رئيس مجلس النظار

« أقيمت الدعوى العمومية على شخص يدعى حسن مرعى لنشره مطبوعات تشمل تمجيد جرائم القتل وفي أثناء محاكمته تراءى للنيابة العمومية أن ترسله لمستشفى المجانين للكشف عليه طبيا وفحص قواه العقلية فانتزع بعد الفحص أنه مجنون يجب اقامته بالمستشفى زمنا حتى لا يقترب على الافراج عنه الاخلال بالامن العام عملا بمنطوق المادة ٢٤٨ من قانون تحقيق الجنايات التي نصها :

« اذا ظهر في احدى الحالتين المنصوص عنهما في المادة السابقة أو في حالة تبرئة المتهم بسبب عاهة في عقله طبقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة ٥٧ من قانون العقوبات أن حالة المتهم العقلية تدعو الى وضعه في أحد مستشفيات المجانين تخابر النيابة العمومية جهة الادارة وهي تتخذ ما يلزم لذلك من الاجراءات .
وتتبع هذه القواعد أيضا في حال ما اذا رأت النيابة أن لاوجه لاقامة الدعوى على متهم بسبب عاهة في عقله . »

فر هذا الشخص من المستشفى أخيرا ثم ضبط وأعيد اليه والآن تنظر نظارة الداخلية فيما اذا كانت حالته الحاضرة تسمح بالافراج عنه بدون خطر على الامن العام .

والمنظور فعلا اخلاء سبيله بعد أخذ بعض الاحتياطات . أما فيما يخص بالقانون الشامل للضمانات الأكيدة لكل هذه الأحوال فهذا معلوم عندنا الآن ونحن مشتغلون بوضع قانون لهذا الغرض . »

سؤال موجه من حضرة عبد اللطيف المكياني افندى
لصاحب السعادة ناظر المالية

«متى ينتهى امتياز شركة المياه بالعاصمة؟ وهل لا تنوى الحكومة بعد انتهائه أن تتولى بنفسها وحسابها توزيع المياه منعاً لاستبداد تلك الشركة؟ خصوصاً أن مصاريف إدارتها قليلة لا تذكر وإن فوائد التأمينات التي تأخذها الشركة من الأهالي ربما تقوم بتسلك المصاريف. أما أرباحها فأضعاف الاضعاف وما ذلك إلا لارتفاع الأثمان التي تلزم الشركة الأهالي بدفعها والرضوخ إليها.»
٢٨ أبريل سنة ١٩١٤

جواب سعادة ناظر المالية

«إن الأوامر الصادر في ١٧ مايو سنة ١٨٦٥ قد منح شركة المياه امتيازاً لمدة ٩٩ سنة فيكون انتهاء هذا الامتياز في ١٦ مايو سنة ١٩٦٤ أى بعد ٥٠ سنة وقد حفظ للحكومة الحق في شراء هذا الامتياز من ابتداء سنة ١٩٣٨. وعلى ذلك فليس في الوقت الحاضر من فائدة عملية أو سبب يدعو الحكومة إلى التعجيل في وضع هذه المسألة على بساط البحث لأجل النظر في أمر توليتها بنفسها.»

سؤال موجه من حضرة عبد اللطيف المكياني افندى
لسعادة ناظر المالية

«شاع أن الحكومة تنوى مد امتياز شركة التنوير بالغاز والكهرباء ومنحها دون سواها حتى مد الأسلاك ووضع المواسير تحت الأرض في مدينة القاهرة، فإذا كان ذلك صحيحاً فهل لا ترى الحكومة مراعاة للصحة العامة العلول عنه حتى

لا تمنع شركات أخرى وطنية أو أجنبية من مزاحمة تلك الشركة مما يدعو إلى تخفيض الأثمان الباهظة فتستريح الأهالي من استبداد مثل هذه الشركات ؟ » ٥

٢٨ أبريل سنة ١٩١٤

جواب سعادة ناظر المالية

« لاصحة لما قيل من أن الحكومة تبحث الآن في تمديد الميعاد المحدد للامتنياز المعطى لشركة الغاز وهو الذى ينتهى أجله فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وظاية ما هناك أن الحكومة تتخبر مع القومانية لتحسين الشروط المالية ليس إلا »
واتتهت الجلسة حيث كانت الساعة ٨ و ٤٠ دقيقة مساء على أن تعود للانعقاد يوم الاثنين ١١ مايو سنة ١٩١٤ فى الساعة الرابعة بعد الظهر لنظر الأعمال المؤجلة من تلك الجلسة وتقرى اللجنة المالية عن مشروع قانون الموازين والمقاييس ومشروع القانون الخاص بتعديل المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ٧ مايو سنة ١٩٠٣ ولنظر ماقد يرد من الأعمال ٥

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الخولى

محضر الجلسة السادسة والعشرين

المنعقدة علناً في يوم الاثنين ١١ مايو سنة ١٩١٤

الموافق ١٦ جمادى الثانية سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة في الساعة ٤ و ٣٥ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية وحضور حضرات أعضائها وهم :

صاحب العطفة حسين رشدي باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية .
وأصحاب السعادة والعزة : اسماعيل سري باشا ناظر الأشغال العمومية والبحرية
والبحرية . وأحمد حلمي باشا ناظر المعارف العمومية . ويوسف وهبه باشا
ناظر المالية . ومحمد محب باشا ناظر الأوقاف . وعدلي يكن باشا ناظر
الخارجية . وعبد الخالق ثروت باشا ناظر الحفانية . واسماعيل صدق باشا
ناظر الزراعة . وسعيد ذوالفقار باشا وسعد زغلول باشا وكلا الجمعية . وحنتي
مصطفى منصور بك . ومحمد محمود بك . ومرقس سميكه بك . وعبد السلام
العلالي بك . وعبد الرحمن نصير بك . ومصطفى بكرافتندي . والشيخ
عبد الفتاح الجمل . والشيخ عمر أحمد خلف الله . وإبراهيم علي بك . ومحمود همام
بك . وكامل صدق بك . وإبراهيم راجي بك . ومحمود مصطفى خليل بك .
وعلي الشمسي أفندي . ومحمد عثمان أباطه بك . وعبد الله السيد أباطه بك .
وإبراهيم اسماعيل أبو رحاب بك . وعمر عبد الآخر بك . ومحمد أمين أبو ستيت
بك . وموشيل لطف الله بك . والشيخ عبد الجواد عبيد الحميد توار . ومحمد
المنياوي بك . وإبراهيم نصار بك . وعبد اللطيف الصوفاني بك . ومحمد محفوظ
باشا . ومحمد علي بك . وأمين سامي باشا . والمسعودي بشارة الطحاوي بك .
ومتولي نور بك . وعثمان سليط بك . وعبد اللطيف المنكباتي أفندي . وحسين

هلال بك . ومجود الاتربي باشا . وعبد الرحمن محمود بك . والدكتور محمد أمين
 بدر افندي . وعبد العزيز فهمي بك . ومحمد السيد أبو علي باشا . ومحمد علوي
 الجزار بك . والمصري السعدى بك . ومحمد محمود الباسل بك . ومحمد علي
 سليمان بك . ويوسف أصلان قطاوى باشا . ومحمد الشريبي باشا . ومحمد كمال
 أبو جازيه بك . وعلى المتزلاوى بك . ومحمد فتح الله بركات بك . والشيخ محمد
 حسن عزام . ومحمد رشوان الزمر بك . وزكريا نامق افندي . والدكتور محمد
 علوي باشا . وحسن علي سيف افندي . ومنصور يوسف باشا . وأحمد
 أبو الفتوح باشا . وإبراهيم سعيد باشا . والشيخ عبد الرحيم الدمرداش .
 والشيخ محمد شاكر . وقلبي فهمي باشا .

وفي أثناء الجلسة حضر سعادتا إبراهيم سعيد باشا ومحمد علوي باشا والساعة ٤
 و ٤ دقيقة .

أبلغت الجمعية بأن سعادة الرئيس رخص بالاجازات الآتي بيانها لكل من
 أصحاب السعادة والعزة :

• حضرة الشيخ عبد الجواد عبد الحميد تَوَازى يوم ٦ مايو سنة ١٩١٤ .
 ويوم ١١ منه : لكل من : حافظ المنشاوى بك . وعلى شعراوى باشا .
 ومحمد قطب قرشى بك . وحسن توفيق باشا . وعمر مراد بك . وراغب
 عطيه بك .

• لحضرة عبد الرحمن عوض افندي بأربعة أيام من ١١ منه .

• ولحضرة قطب قرشى بك بسبعة أيام من ١٢ منه .

وبأن لجنة الاجازات رخصت لسعادة محمود أبو حسين باشا بثلاثين يوما
 من ٢ مايو سنة ١٩١٤ ولسعادة عبد الخالق مذكور باشا بشهرين من ٥ مايو
 سنة ١٩١٤ ولحضرة حسين الشريبي بك بخمسة عشر يوما من ١١ مايو
 سنة ١٩١٤ .

تلى جدول الأعمال وقررت الجمعية تحويل الاقتراحات الواردة به من بند ١٣ الى بند ١٧ على لجنة الاقتراحات وهى :

اقترح الشيخ محمد حسن عزام المتضمن انشاء مدرسة زراعية ابتدائية لتعليم أبناء الفلاحين وأخرى لتعليم بنات الفلاحين ما يحتاج اليه صلاح حال المنازل وتكليف موظفين من نظارة الزراعة بالقاء محاضرات على الفلاحين فى القرى فى المواد الزراعية .

واقترح من حضرة سينوت حنا بك بشأن السكك الزراعية فى الصعيد عموما وفى أسبوط خصوصا .

واقترح من حضرته بشأن متشردى الأجانب فى مصر .

واقترح من حضرة ابراهيم نصار بك بخصوص رى الشرقى .

واقترح من حضرة عمر مراد بك خاص بالتعليم فى مجالس المديرىات .

ثم تليت المكتبة الواردة من سعادة رئيس لجنة الاقتراحات برأى اللجنة فى الاقتراح المقدم من حضرة السعدى بشاره الطحاوى بك بخصوص طلب تعميم مشروع اصلاح الأراضى البور فى مديرتى الشرقية والدقهلية أسوة بمديرتى الغربية والبحيرة وطلب منح قراء العرب أراضى فى الجهات غير الآهلة بالسكان ومد سكة حديدية على السكة الزراعية اتى أنشائها الحكومة بين بلدنى العرين وصا الحجر لسهولة المواصلات وطلب تعيين خبراء من العرب لاقتفاء الأثر لمعرفة السارق والقاتل الخ .

قررت الجمعية الموافقة على رأى اللجنة فيه وهذا نصه .

« سعادتلو أفنلم رئيس الجمعية التشريعية حضر تلى

أنشرف بأن أرفع لسعادتكم التقرير الآتى عن اقتراح حضرة السعدى بشاره الطحاوى بك المتضمن :

- (أولاً) طلب تعميم مشروع اصلاح الأراضي البور في مديرتي الشرقية والدقهلية أسوة بمديرتي الغربية والبحيرة .
- (ثانياً) طلب منح قراء العرب أراضى في الجهات غير الآهلة بالسكان .
- (ثالثاً) مد سكة حديدية على السكة الزراعية التي أنشأتها الحكومة بين بلدتي العرين وصالحجر لمهولة المواصلات .
- (رابعاً) طلب تعيين خبراء من العرب لاقتفاء الأثر لمعرفة السارق والقاتل وجعل شهادتهم ضمن الأدلة المقبولة لاثبات التهمة .
- قررت اللجنة الاكتفاء في الطلب الأول بما صرح به سعادة ناظر الأشغال من أن الحكومة آخذة في اصلاح الأراضى البور شيئاً فشيئاً .
- وقررت رفض الطلب الثانى لأن الحكومة لم تمنح قراء الأهالى أراضى وإن كانت منحهم فالعرب لم يخرجوا عن كونهم من الأهالى .
- وقررت رفض الطلب الثالث لأنه لا يمكن للحكومة أن تجبر الشركة على عمل سكة حديد ولكن الشركة هى التى تطلب الامتياز بعمل السكة الحديدية والحكومة تعطيه ان شئت .
- وقررت رفض الطلب الرابع لأنه يوجد قلم مخصوص تتبع نظارة الداخلية يسمى قلم تحقيق الشخصية والأثر وله أن يستخدم من يرى فيه الكفاءة سواء كان من العرب أو من ذيرهم . وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام
- رئيس لجنة الاقتراحات
سعد زغلول
- ثم تليت المكتبة الواردة من سعادة رئيس لجنة الاقتراحات برأى اللجنة فى الاقتراح المقدم من حضرة محمد جمال أبو جازيه بك المتضمن طلب انشاء قنطرة موازنة بكفر سليمان .
- قررت الجمعية الموافقة على رأى اللجنة وهذا نصه :

« سعادتلو أفندم رئيس الجمعية التشريعية حضر تولى

أتشرف بأن أرفع لسعادتكم التقرير الآتى عن اقتراح حضرة محمد كمال أبو جازيه بك المتضمن طلب انشاء قنطرة موازنة بكفر سليمان مركز كفر الزيات (غربية) على بحر مسيف بين قنطرة أبو حمر وقنطرة ايسار وصورة الاقتراح مراقبة لهذا .

قررت اللجنة بعد أخذ رأى سعادة ناظر الأشغال فى ذلك قبول الاقتراح وذلك نظرا لأهمية وجود تلك القنطرة فى المنطقة المطلوبة لها . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام أفندم ما

رئيس لجنة الاقتراحات

سعد زغلول

ثم تليت المكتبة الواردة من سعادة رئيس لجنة الاقتراحات برأى اللجنة فى الاقتراح المقدم من حضرة محمد المنياوى بك الذى يطلب به أن تجعل الحكومة لمناطق الأرز دورا خاصا به الخ .

فقررت الجمعية بالإجماع الموافقة على رأى اللجنة وهذا نصه :
« سعادتلو أفندم رئيس الجمعية التشريعية حضر تولى

أتشرف بأن أرفع لسعادتكم التقرير الآتى عن اقتراح حضرة محمد المنياوى بك المختص بطلب :

(أولا) أن تجعل الحكومة لمناطق الأرز دورا خاصا به فبدلا من ١٢ يوما بطالة و ٦ عمالة تجعل ٥ بطالة و ٣ عمالة ويكون ذلك بالجهة التى لا يمكن مديد المساعدة اليها .

(ثانيا) فى الجهات الآتية وهى (مراكر رشيد وكفر النوار وأبو حمص ودمنهو) تجعل المناوبات كالعام الماضى .

(ثالثاً) زيادة زمن الإدارة المقرر لطلبات العطف .

لعرضه على الجمعية التشريعية وصورة الاقتراح مرافقة لهذا .

قررت لجنة الاقتراحات بعد أخذ رأى سعادة ناظر الأشغال انه يتعذر تنفيذ الاقتراح بأكمله نظراً لحالة النيل الاستثنائية في هذا العام واكتفت بما صرح به من أنه أذن لبعض الجهات التي أمكن منها بالمياه بأن تزرع أرزاً . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

رئيس لجنة الاقتراحات

سعد زغلول»

ثم تليت المكتبة الواردة من سعادة رئيس لجنة الاقتراحات عن الاقتراح المقدم من حضرة محمد المنياوى بك بخصوص اعطاء تعويض للذين لحقهم ضرر من عدم زراعة الأرز هذا العام .

وبعد مناقشة طويلة طلب في خلالها حضرة محمد فتح الله بركات بك إعادة الاقتراح للجنة أخذت الآراء فتقرر بالأغلبية الموافقة على رأى اللجنة وهذا نصه :

«سعدتوا أفندم رئيس الجمعية التشريعية حضرتلى

أشرف بأن أرفع لسعادتكم التقرير الآتى عن اقتراح حضرة محمد المنياوى بك المختص باعطاء تعويض للذين لحقهم ضرر من عدم زراعة الأرز في هذا العام لعرضه على الجمعية التشريعية وصورة الاقتراح مرافقة لهذا .

قررت لجنة الاقتراحات أن الاقتراح سابق لأوانه اذ لا يمكن في الوقت الحاضر التحقق من وقوع الضرر . وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس لجنة الاقتراحات

سعد زغلول»

ثم تليت المكتبة الواردة من سعادة رئيس لجنة الاقتراحات عن الاقتراح المقدم من حضرة ابراهيم اسماعيل أبو رحاب بك المتضمن طلب امتداد الميعاد المحدد لأهالى مديريات جرجا وقنا وأسوان لوضع وابورات على الآبار الارتوازية . فوافقت الجمعية بالإجماع على رأى اللجنة وهذا نصه :

« سعادتلو أفندم رئيس الجمعية التشريعية حضر تلى

أشرف بأن أرفع لسعادتكم التقرير الآتى عن اقتراح حضرة ابراهيم اسماعيل أبو رحاب بك المتضمن طلب امتداد الميعاد المحدد لأهالى مديريات جرجا وقنا وأسوان لوضع وابورات على الآبار الارتوازية والتيل والاكتفاء فى ذلك باخطار مفقش الرى بدل الحصول على رخصة لها وجعل نهاية الميعاد شهر يوليه بدلا من شهر ابريل ليتسنى لهم اتمام زراعتهم .

قررت اللجنة قبول الاقتراح نظرا لأهميته فى هذا العام الاستثنائى . وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ما
رئيس لجنة الاقتراحات
سعد زغلول »

ثم تليت المكتبة الواردة من سعادة رئيس لجنة الاقتراحات عن الاقتراح المقدم من حضرة ابراهيم على بك المتضمن تقوية قناطر اسنا لتتحمل خلفها ما يحجز من المياه الخ .

فوافقت الجمعية بالإجماع على رأى اللجنة وهذا نصه :

« سعادتلو أفندم رئيس الجمعية التشريعية حضر تلى

أشرف بأن أرفع لسعادتكم التقرير الآتى عن اقتراح حضرة ابراهيم على بك المتضمن :

(أولا) تقوية قناطر اسنا لتتحمل خلفها ما يحجز من المياه لدرجة تكفى لرى مديرية قنا .

(ثانياً) توسيع وتعميق وتمديد الترعتين الآخنتين من القناطر المذكورة لدى جميع البلاد .

(ثالثاً) تقسيم الحياض الكبيرة الى حياض صغيرة لضمان الري كحوض قفط الشرق من مركز قوص مثلاً .

قررت لجنة الاقتراحات بعد أخذ رأى سعادة ناظر الأشغال ورضى الطلب الأول والثالث من الاقتراح وذلك لأن تقوية قناطر اسنا يستلزم نفقات عظيمة جداً والمنفعة التي تعود من ذلك قليلة وتقسيم الحياض لا قائمة منه في تلك الجهة لأن الأرض هناك قليلة الانحدار .

أما الطلب الثاني فقد اكتفت اللجنة فيه بتصريح سعادة ناظر الأشغال من أن العمل جارٍ الآن في توسيع هاتين الترعتين . وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام من رئيس لجنة الاقتراحات
سعد زغلول »

ثم تلقت المكتبة الواردة من سعادة رئيس لجنة الاقتراحات المتضمنة صرف نظر حضرة راغب بك عطيه عن اقتراحه الخاص بطلب امداد فرعي النيل الشرق والغربي خلف قناطر زققي وكفر الزيات بالماء الخ . اكتفاء بما صرح به سعادة ناظر الأشغال العمومية .

فاكتفت الجمعية بذلك وهذا نصه :

« رئيس الجمعية التشريعية سعادتلو أفندم حضرتلري

أشرف بأن أحيط سعادتكم علماً بأن حضرة راغب عطيه بك قد صرف النظر عن اقتراحه الخاص بطلب (إما امداد فرعي النيل الشرق والغربي خلف قناطر زققي وكفر الزيات بالماء وتعمل المناوبات حسب الترتيب انتهى قروته نظارة الأشغال في هذه السنة وإما إلغاء هذه المناوبة) اكتفاء بما صرح به

سعادة ناظر الأشغال العمومية من أن نظام المناوبات في هذه السنة استثنائي بالنسبة لحالة النيل . ففضلوا بإبلاغ ذلك لهيئة الجمعية وأقبلوا فائق الاحترام مـ

رئيس لجنة الاقتراحات

١٠ مايو سنة ١٩١٤

سعد زغلول مـ

ثم تلئت المكتبة الواردة من سعادة رئيس لجنة الاقتراحات المتضمنة صرف نظر كل من حضرات عبد الرحمن محمود بك والشيخ عمر أحمد خلف الله وسعادة محمد محفوظ باشا عن اقتراحاتهم الخاصة بتركيب طلمبات على النيل لرفع المياه الخ . وكذلك صرف نظرة حضرة ابراهيم اسماعيل أبو رحاب بك عن اقتراحه المختص بطلب إيجاد قنطرة حمز على النيل إما بجهة البليته أو بنجى حمادى وامتداد التربة لغاية القنطرة المذكورة .

فاكتفت الجمعية بما ورد بها وهذا نصه :

« سعادتلو أفندم رئيس الجمعية التشريعية حضر تلى

أتشرف بأن أحيط سعادتكم علما أن حضرات عبد الرحمن محمود بك والشيخ عمر أحمد خلف الله وسعادة محمد محفوظ باشا قد صرفوا النظر عن اقتراحاتهم الخاصة بتركيب طلمبات على النيل لرفع المياه للأراضى العالية أسوة بجهات شرق اطفنج .

كذلك قد صرف النظر حضرة ابراهيم اسماعيل أبو رحاب بك عن اقتراحه المختص بطلب إيجاد قنطرة حمز على النيل إما بجهة البليته أو بنجى حمادى وامتداد الترع لغاية القنطرة المذكورة . ففضلوا بإبلاغ ذلك للجمعية التشريعية وأقبلوا عظيم الاحترام مـ

رئيس لجنة الاقتراحات

سعد زغلول مـ

تلى مشروع القانون انخلاص بتعديل المادة الأولى من الأمر العالى الصادر
فى ٧ مايو سنة ١٩٠٣ والمذكرة المقدمة من نظارة المالية عنه .

رفعت الجلسة للاستراحة والساعة ٦ مساء .

وأعيدت الجلسة والساعة ٦ ونصف مساء .

تليت مكتبة سعادة رئيس اللجنة المالية لسعادة رئيس الجمعية وتلى تقرير لجنة
المالية عن هذا المشروع .

فوافقت الجمعية على رفض المشروع كراى اللجنة فيه بالاجماع هذا أصحاب
السعادة النظر .

ثم انتهت الجلسة والساعة ٧ و ٤ دقيقة مساء وتحدت الجلسة المقبلة غدا
(الثلاثاء ١٢ الجارى) الساعة ٤ بعد الظهر لنظر الأعمال الباقية من جدول اليوم
وما قد يرد من الأعمال ما

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الخولى

محضر الجلسة السابعة والعشرين

المنعقدة علنا في يوم الثلاثاء ١١ مايو سنة ١٩١٤

الموافق ١٧ جمادى الثانية سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة الساعة ٤ و ٢٥ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية . وحضور حضرات أعضائها وهم :

حضرة صاحب العطفة حسين رشدي باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية . وأصحاب السعادة والعزة : اسماعيل سري باشا ناظر الأشغال العمومية والبحرية والبحرية . وأحمد حلمي باشا ناظر المعارف . ويوسف وهبه باشا ناظر المالية . وعدلى يكن باشا ناظر الخارجية . واسماعيل صدق باشا ناظر الزراعة . وسعيد ذو الفقار باشا وسعد زغلول باشا وكيل الجمعية . ومرقس سميكه بك . ومحمد محمود بك . وحفي مصطفى منصور بك . وإبراهيم راجي بك . وكامل صدق بك . ومحمود همام بك . وإبراهيم علي بك . والشيخ عمر أحمد خلف الله . والشيخ عبد الفتاح الجمل . ومصطفى بكير أفندي . وعبد الرحمن نصير بك . وعبد السلام العلايلي بك . وميشيل لطف الله بك . ومحمد أمين أبو ستيت بك . وعمر عبد الآحر بك . وعبد الله السيد أباطه بك . ومحمد عثمان أباطه بك . وعلي الشمسي أفندي . وعمر مراد بك . ومحمد مصطفى خليل بك . والسعدى بإشاره الطحاوى بك . ومحمد علي بك . وعبد اللطيف الصوفاني بك . وإبراهيم نصار بك . ومحمد المنياوى بك . والشيخ عبد الجواد عبد الحميد توار . والدكتور محمد أمين بدر أفندي . وعبد الرحمن محمود بك . ومحمود الأترى باشا . وحسين هلال بك . وعبد اللطيف المكباتي أفندي . وعثمان سليط بك . ومتولى نور بك . ومحمد الشريبي باشا . ويوسف أصلان قطاوى باشا . ومحمد علي سليمان بك . ومحمد محمود الباسل بك . والمصري السعدى بك . ومحمد علوى الجزار بك . ومحمد السيد أبو علي باشا .

وعبد العزيز فهمى بك . وزكريا نامق افندى . ومحمد رشوان الزمر بك .
والشيخ محمد حسن عزام . ومحمد فتح الله بركات بك . وحافظ المنشاوى بك .
وراضى عطيه بك . وعلى المتزلاوى بك . ومحمد كمال أبو جازيه بك . وقلبنى
فهمى باشا . والشيخ محمد شاكر . والشيخ عبد الرحيم الدمرداش . وإبراهيم
سميد باشا . وأحمد أبو الفتوح باشا . ومنصور يوسف باشا . وحسن على
سيف افندى .

وفى أثناء الجلسة حضر سعادة أمين سامى باشا والساعة ٤ ونصف .
ثم سعادة محمد علوى باشا والساعة ٤ و ٠ ٤ دقيقة .

وانصرف حضرة صاحب العطفة رئيس مجلس النظر .
تلى محضر الجلسة الماضية فصدقت عليه الجمعية .

ثم أبلغت الجمعية بأن سعادة الرئيس رخص بالاجازات الآتى بيانها :
بىومى ١٢ و ١٣ مايو الجارى، لسعادة على شعراوى باشا .
وبثلاثة أيام من ١٢ منه لسعادة حسن توفيق باشا .
وباربعة أيام من ١٢ منه لحضرة محمد على بك .

وبسبعة أيام من ١٢ منه لكل من سعادة محمد محفوظ باشا . وحضرة إبراهيم
اسماعيل أبو رحاب بك .

وأنت سعادة الرئيس قرر اعتبار غياب حضرة محمد علوى الجزار بك .
ومحمد مصطفى خليل بك فى جلسة ٦ مايو الجارى باذن منه .

ثم عرض مشروع القانون المختص بالموازن والمقاييس والمكايل فقررت
الجمعية أن يكون عنوانه هكذا :

« مشروع قانون بشأن الموازن والمقاييس والمكايل بالقطر المصرى »

ووافقت على أن تكون المواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة
والسادسة من المشروع كوضع اللجنة لهذه المواد ونصها :

المادة الأولى

الموازين والمقاييس والمكاييل القانونية في القطر المصرى تحدد كما يأتى بالنسبة للتر والكيلوجرام والتر المقترة بمعرفة اللجنة الدولية للتر .

الموازين والمقاييس والمكاييل الأساسية

الذراع البلدى = ٠,٥٨ من المتر (أى ثمانية وخمسين سنتيمترا)

» المعارى = ٠,٧٥ » (» خمسة وسبعين »)

القصبه = ٣,٥٥ أمتار (» ثلاثة أمتار وخمسة وخمسين سنتيمترا)

الدرهم = ٣,١٢ جرام (» ثلاثة جرامات واثني عشر سنتيغراما)

الاردب = ١٩٨ لترا (» مائة وثمانية وتسعين لترا)

وتعتبر قانونية أيضا الوحدات الفرعية المبينة بحسب قيمتها المكافئة لها بالجدول نمرة ١ الملحق بهذا القانون .

المادة الثانية

ينشأ قلم للوازين والمقاييس والمكاييل ويلحق بمصلحة المساحة ويتخذ عنده موازين ومقاييس ومكاييل رسمية لصحير جميع الموازين والمقاييس والمكاييل وآلات الوزن والقياس والكيل في القطر المصرى .

المادة الثالثة

النهايات العظمى لفروقات الموازين والمقاييس والمكاييل والآلات التى تستعمل لذلك بالنسبة لمعاييرها الرسمية مبينة بالجدول نمرة ٢ الملحق بهذا القانون .

وكل وزن أو مقياس أو مكال أو آلة تستعمل لذلك تعتبر مخطئة اذا تجاوزت فروقاتها النهايات العظمى المشار اليها .

المادة الرابعة

لكل شخص أن يطلب من قلم الموازين والمقاييس والمكاييل تحرير أى ميزان أو مقياس أو ميكال أو أية آلة تستعمل لذلك وعلى هذا القلم أن يضع دمغة الحكومة على كل آلة باشر تحريرها ويرأى أنها مضبوطة مقابل الرسم المبين بالتعريف الملحقة بهذا القانون بالجدول نمرة ٣ .

ولناظر المالية أن يصدر قرارا بتخفيض هذه الرسوم بحسب الاقتضاء .

المادة الخامسة

لا يمكن مباشرة تحرير أى ميزان أو مقياس أو ميكال ما لم يوضع عليه بحروف ثابتة وجلية بيان قيمته بالأرقام والحروف العربية أو الرومانية .

على أن لقلم الموازين والمقاييس والمكاييل التجاوز عن هذا الشرط بالنسبة للموازين والمقاييس والمكاييل التي لا يسمح مجملها بوضع تلك الايضاحات متى تحقق من ذلك بنفسه وهو صاحب السلطة دون غيره في تحرير هذا التجاوز من عدمه .

المادة السادسة

ليس لقلم الموازين والمقاييس والمكاييل الحق في رفض أى ميزان أو مقياس أو ميكال أو أية آلة تستعمل لذلك إلا اذا كانت مصنوعة من مادة أو مركبة على شكل يسهل حصول النقص .

وله أن يرفض دمغة أى ميزان أو مقياس أو ميكال لا يطابق نوعا من أنواع الموازين والمقاييس والمكاييل المبينة بالجدول نمرة ١ الملحق بهذا القانون .

وقررت تعديل المادة السابعة على الوجه الآتى :

المادة السابعة

التجار والباعة المتجولون والقبانية العموميون وغيرهم من أرباب الحرف الذين يحوزون في مخازنهم أو حوانيتهم أو مصانعهم أو ورشهم أو محلات تجارتهم موازين أو مقاييس أو مكاييل مغشوشة أو يحملونها يعاقبون بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً أو بغرامة لا تزيد عن مائة قرش أو بهاتين العقوبتين معاً مع مصادرة تلك الموازين أو المقاييس أو المكاييل المغشوشة .

ونظرت الجمعية بقية مواد المشروع مادة مادة ووافقت على رأى اللجنة فيها .
وهذا نص المواد المذكورة معقولة :

المادة الثامنة

لا يجوز لأحد مزاوله القبانة أو الكيلة العمومية كسرة له ما لم يكن تحصل على رخصة بذلك من نظارة الداخلية . وعلى هذه النظارة أن تصدر قراراً توضح فيه كيفية الحصول على هذه الرخصة والاشتراطات المتعلقة بمزاولة هذه الحرفة .

المادة التاسعة

تصدر نظارة المالية قراراً بوضع لائحة تتضمن تفصيل الاجراءات اللازمة لتطبيق هذا القانون وتنفيذه بالدقة .

المادة العاشرة

ألنى الأمر العالى الصادر بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٩ المختص بالقبانية والمادة الثالثة من الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨١ المختص بالدمغة والأمر العالى الصادر فى ٢٨ ابريل سنة ١٨٩١ المختص بتحرير الموازين والمقاييس المصرية على الطريقة المترية الاعشارية وكذلك جميع النصوص التشريعية واللوائح المخالفة لهذا القانون .

المادة الحادية عشرة

على نظام المالية والداخلية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويكون نافذ للفعول بعد مضي ثلاثين يوما من نشره بالجريدة الرسمية ما

ثم نظرت الجمعية أيضا الثلاثة الجداول المرافقة للمشروع المذكور فوافقت على رأى اللجنة فى الجدولين نمرة ١ ونمرة ٢ وعلى أن يكون الجدول نمرة ٣ الخاص بالتعريف مشتملا على التعديلات التى أدخلها عليه حضرة مقرر لجنة المالية .

وهذا نص الجداول الثلاثة معقولة :

التعديل

الأصل

جدول نمرة ١

| | |
|----------|----------|
| المكاييل | الأطوال |
| السنج | المسطحات |

جدول نمرة ٢

| | |
|----------|----------|
| السنج | الأطوال |
| الموازين | المكاييل |

(حذف هذا العنوان لعدم لزومه)

التعديل

مقاييس الأطوال المصرية

(على أصله ما هذا) :
الذراع الممارى والذراع البدئى والقصبية .
والخلف هو لإدخال هذه الثلاثة فى المادة
الأولى من المشروع .

الأصل

جداول فقرة ١

الأطوال

مقاييس الأطوال المصرية

| | | | | | |
|-------------|-----------------|-----------------------------|-----------------|-----------------------------|----------------|
| من الستيمتر | $\frac{1}{100}$ | من حبة الشعير = ٠,٨٧ | $\frac{1}{100}$ | من حبة الشعير = ٠,٨٧ | قياس برسم |
| » | $\frac{1}{100}$ | من الذراع الممارى و = ١,٥٢١ | $\frac{1}{100}$ | من الذراع الممارى و = ١,٥٢١ | حبة الشعير |
| ستيمتر | $\frac{1}{100}$ | و = ١,٢٥ | » | و = ١,٢٥ | الأصبع |
| » | $\frac{1}{100}$ | و = ١,٢٥ | » | و = ١,٢٥ | القصبية |
| » | $\frac{1}{100}$ | و = ١,٢٥ | » | و = ١,٢٥ | الذراع الممارى |
| » | $\frac{1}{100}$ | و = ١,٢٥ | » | و = ١,٢٥ | البدئى |
| » | $\frac{1}{100}$ | و = ١,٢٥ | » | و = ١,٢٥ | » |
| أمتار | $\frac{1}{100}$ | و = ١,٢٥ | » | و = ١,٢٥ | الباغ |
| » | $\frac{1}{100}$ | و = ١,٢٥ | » | و = ١,٢٥ | القصبية |

مقاييس الأطوال المترية

المتر ومضاعفاته وأجزائه

التعديلات

مقاييس الأطوال الانجليزية
 الباردة = ٠,٩١٤٣٩٩ من المتر
 القلم = ٠,٣٠٤٨٠٠ »
 البوصة = ٠,٣٥٤٠٠ »

الاصول

مقاييس الأطوال الانجليزية
 الباردة ومضاعفاتها وأجزاءها
 الباردة = ٠,٩١٤٣٩٩ من المتر

المساحاتمقاييس المساحات المصغرة

| | | | |
|-----------------|------------|---------------------------|-----------------------|
| من المتر المربع | ٠,٣٠٤ = | $\frac{1}{2}$ من السهم و | المستوحش |
| متر مربع | ٧,٣٩٣ = | $\frac{1}{4}$ من القيراطو | المستهم |
| » | ٢٩,١٧٢ = | و | الدايق |
| » | ٥٨,٣٤٥ = | و | الطبة |
| » | ١٧٥,٠٣٣ = | $\frac{1}{4}$ من القدان و | القيراط |
| » | ٤٢٠,٠٨٣٣ = | | القدان |
| من المتر المربع | ٠,٥٦٢٥ = | | الدراع المعاري المربع |

مقاييس المساحات المترية

المتر المربع ومضاعفاته وأجزائه

البحر

المكافئة ————— إلى الإنجليزية
(حذفت لعدم تماثلها)

120

الكافي في الترياق

المستتر ومضاهاته وأجزائه

الكاتب إلى الإنجليزية

الجلالون ومغضاهاته وأجزائه

الجلالون = ٤,٥٤٥٩٦ لتر

١٤

المصنوعة

٥٣١٢ ١١

» $3384 = 11$

[illegible]

1931 年 3 月 1 日

المستمر = ١٠٠ رطل أو ٤٤,٩ كجم

التعديلات

الأصل

سنتج الأجار والمعادن الثمينة

| | |
|-----------|--|
| القيمة = | $\frac{1}{4}$ من القيراط و = ٤٨٧٥ ر. من الجرام |
| القيراط = | $\frac{1}{16}$ من الدرهم و = ١٩٥ ر. » |
| الدرهم = | » ٣١٣ جرام |
| الجسر = | ١٨ قيراطا و = ٣٥١ » |
| النتال = | ٢٤ » و = ٦٨ » |

السنتج المستخرجة

الكوجرام ومضاعفاته وأجزاؤه .

الطنز لالة المترية = ١٠٠٠ كيلوجرام

الأصول المكاييل

مكاييل الخويز

الفروقات المسموح بها

| في حالة البحر | في حالة الزيادة | |
|---------------|-----------------|---------------------|
| ٣٠ من ١ | ١٥ من ١ | أقل من ملو ... |
| ٢٠ من ١ | ٣٠ من ١ | ملو وأقل من كجة ... |
| ١٢٠ من ١ | ٦٠ من ١ | كجة فما فوق ... |

مكاييل السراغل المقترية

| | | |
|----------|---------|-----------------|
| ٢٠ من ١ | ٣٠ من ١ | أقل من لزو ... |
| ١٢٠ من ١ | ٦٠ من ١ | لزو فما فوق ... |

احتبار من أول يناير سنة ١٩١٥ لا تقم المكاييل التي بها عجز تام وقطع
يسمح بالفروقات المبينة بهايه عند التفتيش في المستقبل .

التعديل

الأصل

المستخرج

الفرق المسموح به

من ١٠٠ درهم إلى أقل من ٣ أرطال أو أقل
من ثلاثة أرطال أو أقل من ٣ أرطال أو أقل

| في حالة المعبر | في حالة الزيادة | |
|----------------|-----------------|--|
| ٢٠٠ من ١ | ١٠٠ من ١ | أقل من درهم أقل من درهم |
| ٤٠٠ من ١ | ٢٠٠ من ١ | من درهم إلى أقل من ٢٠ درهما من درهم إلى أقل من ٢٠ درهما |
| ١٠٠٠ من ١ | ٥٠٠ من ١ | من ٢٠ درهما إلى أقل من ١٠٠ درهم من ١٠٠ درهم إلى أقل من ٣ أرطال أو أقلين |
| ٢٠٠٠ من ١ | ١٠٠٠ من ١ | من ثلاثة أرطال أو أقلين فما فوق من ثلاثة أرطال أو أقلين فما فوق |
| ٤٠٠٠ من ١ | ٢٠٠٠ من ١ | المستخرج المبررة |
| ٢٠٠ من ١ | ١٠٠ من ١ | أقل من ٥ جرام أقل من ٥ جرام |
| ٤٠٠ من ١ | ٢٠٠ من ١ | من ٥ جرام إلى أقل من ١٠٠ جرام من ٥ جرام إلى أقل من ١٠٠ جرام |
| ١٠٠٠ من ١ | ٥٠٠ من ١ | من ١٠٠ جرام إلى أقل من ٥٠٠ جرام من ١٠٠ جرام إلى أقل من ٥٠٠ جرام |
| ٢٠٠٠ من ١ | ١٠٠٠ من ١ | من ٥٠٠ جرام إلى أقل من ٢ كيلو جرام من ٥٠٠ جرام إلى أقل من ٢ كيلو جرام |
| ٤٠٠٠ من ١ | ٢٠٠٠ من ١ | من ٢ كيلو جرام فما فوق من ٢ كيلو جرام فما فوق |

اعتباراً من أول يناير سنة ١٩١٥ لا تخضع السلع التي بها عجز تام وقطع بسمح بالفروقات المبنية بعاليه عند التفتيش في المستقبل.

الاصول
الموازين

| نوعية الفرق المسموح به عدد ما تكون الموازن محمية | نوع الموازن |
|---|---|
| ١ من ٢٠٠٠ | الموازين التي تستعمل لوزن الجواهرات والمعادن الثمينة والمعايير والروائح العطرية..... |
| ١ من ٥٠٠ | الموازين التي تستعمل في الموازين المختصة للبيع بالتفصيل في فروع التجارة الاخرى..... |
| ١ من ٥٠٠ | الموازين ذوات العلية والتقياني العادة..... |

الموازين التي لا تهر بسهولة والتي لا تظهر زينة ما يعادل الفرق المسموح به
بوضوح لا تخفى.

الجدول نمرة ٣

تعريف الدمغة المصححة بقانون الموازين والمقاييس والمكاييل

الموازين :

| مليم | عدد | |
|------|-----|--------------------|
| ٥ | ٢ | أقل من رطل |
| ١٠ | ١٠ | من رطلين الى أرطال |
| ٢٠ | ١٠ | أزيد من » |
| ٥ | ١ | أقل من أقة |
| ١٠ | ٣ | من أقة الى أقات |
| ٢٠ | ٣ | أزيد من » |
| ٥ | ١ | أقل من كيلوجرام |
| ١٠ | ٣ | من كىوالى كيلو |
| ٢٠ | ٣ | أزيد من » |

مكاييل الجيوب (غير السوائل) :

| مليم | عدد | |
|------|-----|----------------------|
| ٥ | ١ | التي لا تزيد عن قندح |
| ١٠ | ١ | » » » ملوة |
| ١٥ | ١ | » » » ربع |
| ٢٠ | ١ | » » » كيلة |

مكاييل السوائل :

| مليم | عدد | |
|------|-----|-----------------------|
| ١٠ | ١ | التي لا تزيد عن لتر |
| ٢٠ | ٥ | أزيد من لتر الى ألتار |
| ٥٠ | ٥ | أزيد من ألتار |

مقاييس الأطوال :

| عدد | طيم |
|-------|-----|
| ١ متر | ١٠ |
| ١ » | ٢٠ |

آلات الوزن :

| طيم | |
|-----|--------------------------|
| ٢٠ | عشرة أرطال فما دون ذلك |
| ٥٠ | أزيد من ١٠ أرطال الى ٢٠٠ |
| ١٠٠ | أكثر » ٢٠٠ رطل » ٧٠٠ |
| ٢٠٠ | » » ٧٠٠ » ٢٠٠٠ |
| ٣٠٠ | » » ٢٠٠٠ » ٣٠٠٠ |

وفي حالة استعمال الثلاثة الأنواع الأخيرة فلنقل الموازين أن يأخذ مصاريف نقل عبارات الموازين من بندر المديرية الى المحل الذي ستحصل فيه المعاينة .
وتقرر تأجيل سؤال حضرة حمد الباسل بك (التخصص بشحن القطن من القيوم للقبارى الى الجلسة المقبلة نظرا لتغيب صاحب العطوفة رئيس مجلس النظر .
ثم وجه حضرات زكريا نامق افندى ومحمد مصطفى خليل بك . وحمد محمود الباسل بك أسئلتهم لكل من صاحبي السعادة ناظرى المالية والأشغال العمومية وحصلت الاجابة عليها . وهذا نص كل سؤال وجوابه :

سؤال موجه من حضرة زكريا نامق افندى

لصاحب السعادة ناظرى المالية

« لم نجد في ميزانية الحكومة بيان الأموال التي آلت الى بيت المال من تركات المسلمين الذين يتوفون عن غير وارث فإذا لم يكن المتبع ورودها بالميزانية فأين هو حسابها وكيف تصرف ؟
وهل الأعيان التي يرثها بيت المال من أولئك المتوفين تدخل في أملاك الحكومة الحرة أم لا ؟ » .

جواب سعادة ناظر المالية

« ان قيمة تركات المسلمين الذين يتوفون عن غير وارث تضاف الى الارادات المتنوعة باب ١٥ من الميزانية والأعيان التي تؤول الى الحكومة من المسلمين المتوفين عن غير وارث تدخل في الأملاك الأميرية الحرة . »

سؤال موجه من حضرة محمد مصطفى خليل بك
الى سعادة ناظر الأشغال العمومية

« تبشرنا الجرائد اليومية كل يوم بتحسين حالة النيل خصوصاً وأنه الآن في الروصيرص أخذ في الزيادة وحالته أحسن من العام الماضي . فهل فكرت الحكومة في اباحة زراعة الأرز في المناطق المعتاد زراعتها أرزاً منوياً ؟ وإذا كانت الحكومة لا تريد ذلك بالنسبة لحالة النيل عندنا الآن فهل لم يكن في النية مع توفر المياه لعدم زراعة الأرز تعديل المناو بات الصيفية وجعلها خمسة أيام إدارة وعشرة بطالة في كل قسم من حروف (أ) و(ب) و(ج) بدلاً مما هي عليه الآن ؟ خصوصاً في الأوقات التي يحتاج فيها القطن الى كثرة المياه وهي مدة شهرى بثوثة وأيب (يونيه ويوليه) وهل لا يمكن للسبب نفسه وهو توفر المياه لعدم زراعة الأرز وزيادة النيل في الروصيرص التصريح باطفاء الشراق مبكراً أعني في أول يوليه من هذه السنة ؟ اذ لا يخفى ما في ذلك من المنافع الجمة فان ذلك يعود على المزارعين بفوائد عظيمة أهمها جودة محصول الأذرة والتبكيك في زراعة البرسيم الذي يترتب عليه أن تكون زراعة القطن بدرية فتنتج شجيراته من الآفات ويأتى بحصول عظيم ينخفض ويلات المزارعين ويؤوض عليهم بعض ما خسروه بسبب حرمان بعضهم من زراعة الأرز هذا العام . »

جواب سعادة ناظر الأشغال العمومية

« كنت أود كثيراً أن يتحقق قول حضرة السائل من أن زيادة المياه في الروصيرص حسنت الأحوال ولكن مع الأسف بعد أن زادت المياه قليلاً في الروصيرص انحطت لدرجة أوطأ الآن مما كانت عليه قبل الزيادة وهي أوطأ الآن مما كانت عليه في هذا الأوان من العام الماضي مما يقرب من المتر ونصف والكل يعلم بأن المياه في العام الماضي لم تكن بكثيرة والعبرة عندنا بمناسبة المياه أمام خزان أسوان فهي مع الأسف الشديد الآن أوطأ مما كانت عليه في مثل هذا الأوان من العام الماضي بمقدار مترين وربع . أما قول حضرة السائل من أن عدم إباحة زراعة الأرز سبب توفر المياه بكثرة فالرد عليه بسيط وهو أنه لو كانت المياه متوفرة زيادة عن اللازم لما أحرمت بلاد الأرز منها .

وبناء على هذه الأسباب لا يتيسر تخفيف وطأة المناوبات الآن ولا الورد بإباحة رى الشراقى مبكراً إذ أن كليهما سابق لأوانه . »

سؤال موجه من حضرة محمد مصطفى خليل بك الى سعادة ناظر الأشغال العمومية

« هل في نية نظارة الأشغال اتخاذ إجراءات وقية لتخفيف الضرر الناجم من ارتفاع منسوب المياه في مصرف بحر البقر الذى أضرب جميع أطيان مديرية الشرقية ضرراً بليغاً ؟ واتخاذ طريقة لقطع الحشائش خلاف المتبع الآن ؟ لأن المكثة الموجودة به صغيرة وبأى ما يحصل لها العطب في كل أسبوع مرتين ولا تفى بشيء من الغرض المطلوب . »

جواب سعادة ناظر الأشغال العمومية

«المتفح من مصرف بحر البقر جزء من مديرية الشرقية وعلى ذلك لا يمكن أن يقال بأنه أضرب جميع أطيان مديرية الشرقية .

المكنة الممتدة لقطع الحشائش الموجودة بصفة مستديمة بمصرف بحر البقر هي أحسن المعلوم من نوعها وإذا كانت حضرة العضو السائل يعرف نوعا آخر أجود من النوع الذى تستعمله نظارة الأشغال فإليه لإرشادنا إليه ونحن لا نتأخر عن تجربته . وزيادة على ذلك فقد أصدرنا التعليمات اللازمة بمساعدة المكنة ببعض العمال لقطع الحشائش بالمصرف المذكور وقد أعطينا التعليمات أيضا لأجراء اللازم لحفظ وصيانة المصرف بقطاعة التصميمى الحالى بقدر الامكان .»

سؤال موجه لصاحب السعادة ناظر الأشغال العمومية

من حضرة حمد محمود الباسل بك

«تعاليم سعادتك بوجود مقدار عظيم جدًا من الأراضي الصالحة للزراعة بمديرية الفيوم لا يقل مقدارها عن مائة ألف فدان تقريباً وهي واقعة في نهاية بحر الزلّة وبحر الفرق وبحر وهي ولا محتاج لأقل عناية في الإصلاح سوى وصول مياه الري لها وإن السبب في عدم تمديد تلك البحار إلى هذه الأطنان هو انتظار تنجيم عمل الخزان بأسوان .

وحيث قد تم هذا العمل وفلا تنظمت حالة الري في أقاليم بنى سويف والمنيا بتحويل ري جانب عظيم منها من حياض إلى حوش وتعلت حالة ري الحياض غرب الفيوم .

فإلى هو السبب في بقاء تلك الأراضي في مديرية الفيوم بدون توصيل مياه الري لها مع أنها كما قلت صالحة ومعدة للزراعة ؟ »

جواب معادة ناظر الأشغال العمومية

يوجد حقيقة بمديرية الفيوم أراضى يبلغ مجموع مساحتها ٥٢٠٠٠ فدان قابلة للاصلاح منها :

| | |
|-------|---------------------------|
| فدان | |
| ٩٠٠٠ | بمركزى سنورس وأبو كساه |
| ٨٠٠٠ | على بحر التزلة |
| ٥٠٠٠ | على بحروهي (بالقسم الأول) |
| ٢٢٠٠٠ | |

تقرر اصلاحها تدريجيا وفعلًا ابتدئ بالعمل بهمع منها بمركز سنورس .

أما باقى المساحة وهو ٣٠٠٠٠ فدان واقعة بالقسم الأخير من بحور وهي والفرق وقصر البنات فليس فى العزم اجراء أى عمل بها الآن لقلة الأيدى العاملة بالزراعة بمديرية الفيوم الآن بالنسبة للإدارات الأخرى بالأقاليم الوسطى كما يظهر جليا من الجدول الآتى :

| اسم المديرية | المساحة بالفدان | عدد السكان | ما يخص الفدان الواحد من السكان |
|-----------------|-----------------|------------|--------------------------------|
| أسيوط | ٤٧٣٠٠٠ | ٩٠٣٣٣٥ | ٢ |
| المنيا | ٤٦١٠٠٠ | ٦٥٩٩٦٧ | ١ ١/٢ |
| بنى سويف | ٢٥١٠٠٠ | ٣٧٢٤١٢ | ١ ١/٢ |
| الجيزة | ٢٣٧٠٠٠ | ٤٦٠٠٨٠ | ٢ |
| الفيوم | ٤١٣٠٠٠ | ٤٤١٥٨٣ | ١٠ |

سؤال موجه من حضرة حمد محمود الباسل بك
لصاحب السعادة ناظر الأشغال العمومية

« ما هو مقدار ما يتاله كل فدان في أراضي الفيوم من الأمطار المكعبة في مياه الفيضان وفي مياه التحاريق وذلك بمعدل الثلاث السنين الماضية؟ وهل النسبة محفوظة بين الفيوم والمنيا وبني سويف على نسبة واحدة فيما يخص كل فدان من قسطه بالتساوي في رى هذه الجهات؟ وذلك باعتبار جميع الزمام الصالح للزراعة. »

جواب سعادة ناظر الأشغال العمومية

« فيما يخص بمقدار المياه التي تعطى للفيوم في زمن الفيضان فلا محدد لنهايته العظمى إلا مراعاة حفظ منسوب بركة فارون على درجة لا تسمح بفرق ما على شواطئها من المزروعات. »

أما في زمن التحاريق فقد اتخذت القاعدة الآتية في تقسيم المياه على مديريات أسوط والمنيا وبني سويف والجيزة والفيوم في سنة ١٩١٠ بحسب المقدار المعتاد زراعته صيفيا :

| أسماء تهايش الري | المساحة المزروعة صيفيا | مقدار ما يخص كل تهايش من المياه بنسبة مجموع الارباد | ملحوظات |
|-----------------------|------------------------|---|------------------------------|
| | فدان | في المائة | |
| تهايش رى القمم الرابع | ٢٢٥٠٠٠ | ٥٥,٧ | جملة ما يخص الفيوم والجيزة : |
| » » » الفيوم... » | ١٠٢٠٠٠ | ٢٥,٣ | ١٣٨٤٣٠ فداناً أى بنسبة |
| » » » قناطر أسوط | ٤٠٠٠ | ١٠,٠ | ٧٣,٧ (في المائة) للفيوم |
| » » » الجيزة... | ٣٦٤٣٠ | ٩,٠ | ٢٦,٣ (في المائة) للجيزة |
| الجملة | ٤٠٣٤٣٠ | ١٠٠,٠ | |

ولكن ظهر في تلك السنة أن الأراضي التي زرعت حقيقة صيفيا وما خص كل فدان منها من المياه يوميا هي :

| أسماء تفتيش الري | ما خص كل فدان من المياه يوميا | المزروع صيفيا حقيقة |
|-----------------------------|----------------------------------|---------------------|
| | متر مكعب | فدان |
| تفتيش ري القسم الرابع | ٣٧,٥ | ٢١٠٢٨٠ |
| » » القسم | ٣٤,٥ | ٩٥٣٠٨ |
| » » قناطر أسبوط | ٣٢,٣ | ٤٧٥٠٠ |
| » » البصرة | ٣٧,٤ | ٣٦٦٩٤ |

وفي سنة ١٩١١ حفظت النسب بين تفتيش الري كما كانت في سنة ١٩١٠ فيما يخص بمقادير المياه فظهرت النتيجة هكذا :

| أسماء تفتيش الري | مقدار ما خص كل فدان يوميا من المياه | المساحة المزروعة صيفيا |
|-----------------------------|--|---------------------------|
| | متر مكعب | فدان |
| تفتيش ري القسم الرابع | ٣٢,١ | ٢٢٣٩٠٠ |
| » » القسم | ٣٩ | ٨١١٠٣ |
| » » قناطر أسبوط | ٣٥,٣ | ٤٢٥٠٠ |
| » » البصرة | ٣٥,٣ | ٣٦٠٠٠ |

وفي سنة ١٩١٢ كانت الحالة هكذا :

| المساحة المزروعة صيفيا | مقدار ما خص كل فدان يوميا من المياه | أسماء تفتيش الري |
|---------------------------|--|-----------------------------|
| فدان | متر مكعب | |
| ٢٢٧٣٠٨ | ٢٧,٩ | تفتيش ري القسم الرابع |
| ٨٨٦٨٦ | ٣٠,٥ | » » القيوم |
| ٣٨٣٠٠ | ٢٩,٧ | » » قاطر أسويط |
| ٣٩٠٤٩ | ٢٥,٧ | » » الجزيرة |

وفي سنة ١٩١٣ كانت النتيجة هكذا :

| المساحة المزروعة صيفيا | مقدار ما خص كل فدان يويا من المياه | أسماء تفتيش الري |
|---------------------------|--|-----------------------------|
| فدان | متر مكعب | |
| ٢١٥٣٨٢ | ٢٩,٢ | تفتيش ري القسم الرابع |
| ٩٠٣٧٢ | ٢٩,٩ | » » القيوم |
| ٣٩٠٠٠ | ٢٩,٥ | » » قاطر أسويط |
| ٤٤٢٢٥ | ٢٤,٣ | » » الجزيرة |

وبما تقدم يرى أن في الأربع سنوات الماضية قد خصص للقيوم مقدار من المياه يكفي لرى ١٠٢٠٠٠ فدان صيفيا ولكن لم تهتم الأهالي بزرع هذا المقدار كله والسبب على ما أرى قلة الأيادي العاملة كما بينت في الرد على السؤال الأول .»

سؤال موجه من حضرة حمد محمود الباسل بك لصاحب السعادة ناظر الأشغال العمومية

« يوجد في مديرية الفيوم منطقة نحو زمام أربع بلاد وهي دنيان والفرق وعنك والمجرو وهي بلاد متجاورة ومتحدة في رى واحد ولا يقل زمامها عن خمسة وثلاثين ألف فدان بعضها للحكومة وبعضها للاهالى وليس لهذه الأراضي مصرف لصرف المياه . الأمر الذى عاد عليها بالضرر المتوالى وبحرمان الحكومة من ضرائب كثيرة كانت تنقضاها من هذه الأطنان وجار رفضها عاما بعد عام وذلك بسبب عدم وجود مصرف لها وكنا طامنا بمحصول عمل مباحث لانشاء مصرف لهذه المنطقة فماذا تم في ذلك ؟ وهل في نية النظارة تنفيذ هذا المشروع في هذا العام أو الذى بعده ؟ »

جواب سعادة ناظر الأشغال العمومية

« يوجد حقيقة بالجهة القبيلة من مديرية الفيوم وإد يعرف بوادى الفرق تبلغ مساحته ما يقرب من الاربعين الف فدان منها نحو خمسة عشر الف فدان في الجهة الشرقية من الوادى لها وسائل للصرف والباقي وقدره خمسة وعشرون ألف فدان معلومة وسائل الصرف انما يصرف قسم منها بالتسرب في الترع خلف النصب وما تبقى وقدره خمسة عشر ألف فدان معلومة بالكلية من وسائل الصرف انما لاحاطة الجزء السفلى من الوادى بهضاب مرتفعة لم تتوفى لاييجاد طريقة ضامنة للصرف بنققات مناسبة . »

ثم أعلن انقضاء الجلسة حيث كانت الساعة ٧ و ١٥ دقيقة مساء على أن تتعقد الجلسة المقبلة يوم السبت ١٦ مايو سنة ١٩١٤ الساعة ٥ بعد الظهر لنظر ما يرد من الاعمال ما

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

المكتير العام
مصطفى كامل الخولى

محضر الجلسة الثامنة والعشرين

المنعقدة علناً في يوم السبت ١٦ مايو سنة ١٩١٤

الموافق ٢١ جمادى الثانية سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة الساعة ١٥ و ٥ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية وحضور حضرات أعضائها وهم :

أصحاب السعادة والعزة : اسماعيل سرى باشا ناظر الأشغال العمومية الحربية والبحرية . وأحمد حلمى باشا ناظر المعارف العمومية . ويوسف وهبه باشا ناظر المالية . ومحمد محب باشا ناظر الأوقاف . وعبد الخالق ثروت باشا ناظر الحفانية . واسماعيل صدقى باشا ناظر الزراعة . وسعيد ذوالفقار باشا وسعد زغلول باشا ويكلا الجمعية . وقلينى فهمى باشا . والشيخ محمد شاكر . والشيخ عبد الرحيم الدمرداش . وعلى شعمرارى باشا . وإبراهيم سعيد باشا . وأحمد أبو الفتوح باشا . وحسن على سيف أفندى . وسينوت حنا بك . وزكريا تامق أفندى . ومحمد رشوان الزمر بك . والشيخ محمد حسن عزام . ومحمد فتح الله بركات بك . وحافظ المنشاوى بك . وراغب عطيه بك . وعلى المتزلاوى بك . ومحمد كمال أبو جازيه بك . ومحمد الشريعى باشا . ويوسف أصلان قطاوى باشا . ومحمد على سليمان بك . ومحمد محمود الباسل بك . والمصرى السعدى بك ومحمد علوى الخزار بك . ومحمد السيد أبو على باشا . وعبد العزيز فهمى بك . والدكتور محمد أمين بدر أفندى . وخالد لطفى باشا . وعبد الرحمن محمود بك . ومحمود الاترى باشا . وعبد اللطيف المكباتى أفندى . ومتولى نور بك . والسعدى بشارة الطحاوى بك . وأمين سامى باشا . وعبد اللطيف الصوفانى بك . وإبراهيم نصار بك . وأحمد محمود باشا . ومحمد المنيلاوى بك . والشيخ عبد الجواد عبد الحميد توار . وحسن توفيق باشا . وموشيل لطف الله بك . ومحمد أمين أبو ستيت بك . وعمر عبد الآخرك بك . ومحمد عثمان أباطه بك .

وعمر مراد بك . ومحمد مصطفى خليل بك . وإبراهيم راجى بك . وكامل صدق بك . ومحمود همام بك . وإبراهيم على بك . والشيخ عمر أحمد خلف الله . وعبد الرحمن عوض افندى . والشيخ عبد الفتاح الجمل . ومصطفى بكير افندى . وعبد الرحمن نصير بك . وعبد السلام العلايلى بك . ومرقص سميكه بك . ومحمد محمود بك . وحنى مصطفى منصور بك .

وفي أثناء الجلسة حضر حضرة عبد الله السيد بأظه بك والساعة ٦ و ٥ دقائق .
تلى محضر الجلسة الماضية فصنعت الجمعية عليه .

أبلغت الجمعية أن سعادة الرئيس قد رخص بالاجازات الآتية لكل من أصحاب السعادة والعزة : حسن توفيق باشا بإجازة ثلاثة أيام من ١٦ مايو الجارى . والدكتور محمد صلوى باشا وعثمان سليط بك وعلى الشمسى افندى بيوم واحد وهو يوم ١٦ مايو الجارى . وأمين سامى باشا بيوم ١٧ مايو . ومحمد على بك بيوم ١٦ مايو .

تلى جدول الأعمال فقررت الجمعية احالة اقتراح حضرة عمر مراد بك الخاص بطلب طبع قوانين الحكومة المعمول بها كل سنتين على الأكثر معللة بما زاد فيها وقص منها . واقتراح حضرة محمد محمود بك الخاص بطلب رفع ضريبة الأطباء التى زرعت بالشادوف والحصى بمديرية قنا . واقتراح حضرة محمد عثمان أباطه بك الخاص بالامن العام . واقتراح حضرته أيضا الخاص بلجنة تأديب السمد والمشايج على بلجنة الاقتراحات مع تأجيل النظر فى الاقتراح المنتم من حضرته الخاص بلائحة تماطى صناعة الطب الى آخر الجلسة . ثم تمت مكتبة رئاسة لجنة درس مشروعات الأوقاف الواردة مع تقرير اللجنة عن رأيها فى ميزانية نظارة الأوقاف عن سنة ١٩١٤ - ١٩١٥ .

فقررت بناء على طلب سعادة ناظر الأوقاف تحديد جلسة يوم الخميس ٢١ مايو سنة ١٩١٤ الساعة ٤ ونصف بعد الظهر لنظر ذلك .

ثم تليت خمس مكاتبات واردة من رئاسة لجنة الاقتراحات برأى اللجنة في الاقتراحات الآتية :

(أولاً) المكتبة الخاصة باقتراح حضرة كامل صديق بك . الذى يتضمن أن تدبر الحكومة فى ميزانية سنة ١٩١٤ المال اللازم لإنشاء مدرسة صناعية أو ورشتين صناعيتين على الأقل بالجهة التى تعينها الحكومة .

فقررت الجمعية قبول الاقتراح وتبلغه للحكومة طبقاً لرأى اللجنة .

(ثانياً) المكتبة الخاصة باقتراح حضرته الذى يتضمن أن توسع الحكومة فى جعل الاعانة السنوية للدارس الثانوية الحرة عن كل تلميذ مستوف للشروط التى يجب توفرها فى تلامذة الحكومة بالمدارس التجهيزية عشرة جنيهات بدلاً من خمسة .

فقررت الجمعية قبوله وتبلغه للحكومة طبقاً لرأى اللجنة .

(ثالثاً) المكتبة الخاصة بالاقتراحات الثلاثة المقدم أحدها من حضرة السعدى بك بطلب :

- (١) تأجيل غمر الأراضى الواقعة غرب بحرى يوسف بمياه النيل شهراً .
- (٢) عمل وإبور مياه على النيل لرى أراضى بلدى زاوية الجداوى وزيلة أولاد الشيخ بمركز مفاغه (مديرية المنيا) .

وثانياً من مصطفى بكير افندى بطلب عمل تغيير فى قنطرة الحزينة حتى تسمح بمرور المراكب من تحتها وذلك لتسهيل جلب الأسبحة للجهاث الواقعة خلف القنطرة .

وثالثاً من الشيخ عمر أحمد خلف الله بطلب :

- (١) مخابرة نظارة الأشغال بالتساهل مع أهالى مديريات جرجا وقنا وأسيوط فى منحهم الرخص اللازمة لعمل آلات رافعة على النيل لأن الشروط اللازمة للحصول على الرخصة ثقيلة جداً ومعطلة للنفعة العمومية التى تعود من عمل تلك الآلات .

(٢) تأجيل قسط المال المطلوب الآن من أملاك مديرية قنا نظرا لحالة الشراق وتجزئته على باقى أقساط السنة .

وقد صرف أصحابها النظر عنها كما جاء فى تقرير اللجنة .

(رابعا) المكتبة الخاصة بالاقترحين المقدمين من حضرة كامل صدق بك وإبراهيم راجى بك المختص أولها :

تحسين مراتب رؤساء المحاكم الابتدائية وقضاة المحاكم المختلطة الوطنيين ومستشاريها عموما وجعل النسبة ينهايين مراتب حضرات مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية كالنسبة التى كانت موجودة بينهما فى سنة ١٩٠١ وتحسين مراتب أعضاء النيابة على هذه النسبة .

والمختص ثانيهما :

بطلب زيادة مراتب القضاة ووكلاء النيابة على وجه العموم فرأى حضرة عبد اللطيف المكيانى أفندى تأجيل النظر فيها حتى يرد تقرير لجنة المالية على ردود الحكومة وتحصل المناقشة فى الاثنين معا .

ورأى سعادة سعد زغلول باشا صرف النظر عنها ا كتفاء بالاقترح المقدم من لجنة المالية . وبعد مناقشة فى ذلك قررت الجمعية قبول الاقتراحين وتبليغهما للحكومة طبقا لقرار اللجنة .

حضر أثناء ذلك سعادة ناظر الخارجية والساعة ٢ و ١٥ دقيقة .

(خامسا) المكتبة الخاصة باقتراح حضرة الشيخ عبد الفتاح الجبل المختص بإضافة فقرة على المادة ٢٨٠ من لأشحة ترتيب المحاكم الشرعية .

قررت الهيئة قبول النظر فيه طبقا لقرار اللجنة وأحالته على لجنة الحفائية للنظر فى موضوعه وتقديم تقرير عنه .

ثم قررت الجمعية تأجيل توجيه سؤال حضرة حمد الباسل بك لعطوفة رئيس
النظار الخاص بشحن القطن من الفيوم بسبب مرض عطوفته الى الجلسة
المقبلة . ثم نظرت الجمعية في الاقتراح المقدم من حضرة محمد عثمان أباطه بك
الذى تأجل النظر فيه لآخر الجلسة وهو المختص بلائحة تماطى صناعة الطب
فقررت الجمعية حالته على لجنة الاقتراحات .

ورفعت الجلسة والساعة ٦ ونصف مساء على أن يكون انعقادها في يوم
الخميس ٢١ مايو سنة ١٩١٤ الساعة ٤ ونصف بعد الظهر

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الخولى

محضر الجلسة التاسعة والعشرين

المنعقدة علناً في يوم الخميس ٢١ مايو سنة ١٩١٤

الموافق ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة الساعة ٤ و ٥ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا . وحضور حضرات أعضائها وهم :

أصحاب السعادة والعزة : اسماعيل سرى باشا ناظر الأشغال العمومية والحربية والبحرية . وأحمد حلمى باشا ناظر المعارف العمومية . ويوسف وهبه باشا ناظر المالية . ومحمد محب باشا ناظر الأوقاف . وصلى يكن باشا ناظر الخارجية . وعبد الخالق ثروت باشا ناظر الحقانية . واسماعيل صدق باشا ناظر الزراعة . وسعيد ذوالفقار باشا وسعد زغلول باشا وكيل الجمعية . وأحمد أبو الفتوح باشا . وإبراهيم سعيد باشا . وعلى شعراوى باشا . والشيخ عبد الرحيم الدمرداش . والشيخ محمد شاكر . وقلينى فهمى باشا . ومحمد كمال أبو جازيه بك . وعلى المتزلاوى بك . وراغب عطيه بك . وحافظ المنشاوى بك . ومحمد فتح الله بركات بك . والشيخ محمد حسن عزام . ومحمد رشوان الزمر بك . وزكريا نامق افندى . وسينوت حنا بك . والدكتور محمد علوى باشا . وعبد العزيز بك فهمى . ومحمد السيد ابو على باشا . ومحمد طوى الجزار بك . والمصرى السعدى بك . ومحمد محمود الباسل بك . ومحمد على سليمان بك . ويوسف أصلان قطاوى باشا . ومتولى نور بك . وعثمان سليط بك . وعبد اللطيف المكباتى افندى . وحسين هلال بك . ومحمود الاتربى باشا . وزايد جلال بك . والدكتور محمد أمين بلر افندى . والشيخ عبد الجواد عبد الحميد توار . ومحمد المتياوى بك . وأحمد محمود باشا . وإبراهيم نصار بك . وعبد اللطيف الصوفانى بك . ومحمد محفوظ باشا . ومحمد على بك . وأمين سامى باشا . والسعدى بشارة الطحاوى بك .

ومحمد مصطفى خليل بك . وعلى الشمسي افندى . وإبراهيم اسماعيل أبو رحاب بك .
وعمر عبد الآخر . ومحمد أمين أبو ستيت بك . ومشيل لطف الله بك .
وعبد السلام العلالي بك . وعبد الرحمن نصير بك . ومصطفى بكير افندى .
والشيخ عبد الفتاح الجمل . وعبد الرحمن عوض افندى . والشيخ عمر أحمد
خلف الله . وإبراهيم علي بك . ومحمود همام بك . وكامل صدق بك . وإبراهيم
راجي بك . وحفي مصطفى منصور بك . ومحمد محمود بك . ومرقس سميكه بك .
تلى محضر الجلسة الماضية فصّلت عليه الجمعية .

أبلفت الجمعية أن سعادة الرئيس قد رخص بالاجازات الآتية لحضرات
أصحاب السعادة والعزة :

حسين هلال بك بيومي ١٦ و ١٧ مايو . وحافظ المنشاوي بك بثمانية أيام
من ٢٣ مايو . ومحمد كمال أبو جازيه بك بيوم ١٧ مايو . وحسن توفيق باشا
بثلاثة أيام من ٢١ مايو . وحسن علي سيف افندى بيوم ٢١ مايو . ومحمد عثمان
أباطه بك بأسبوع من ٢١ مايو . ومنصور يوسف باشا بيوم ٢١ مايو .
وعبد الرحمن محمود بك بيوم ٢١ مايو . وعمر مراد بك بأربعة أيام من ٢١ مايو .
وخالد لطفى باشا بيوم ٢١ مايو . ومحمد الشريحي باشا بساعة من وقت افتتاح
جلسة اليوم .

وأن لجنة الاجازات قد رخصت لحضرة راغب عطيه بك بشهر من ٢٥ مايو .
وقد غاب عن هذه الجلسة بدون اذن كل من سعادة عبد المجيد سلطان باشا
وحضرة عبد الله السيد أباطه بك .

تقرر تأجيل السؤال الخاص بشحن القطن من الفيوم للقباري الذي سيوجه
حضرة حمد محمود الباسل بك الى عطوفة رئيس مجلس النظار الى جلسة أخرى .
وتأجيل سؤال حضرة محمد قطب قرشي بك الخاص بإفارة شارع الخليج
الى أجل غير مسمى لتفييه .

وفي أثناء الجلسة حضر سعادة محمد الشريبي باشا في الميعاد عقب نهاية الساعة المرخص له بها .

وجه حضرة عبد اللطيف الحكاتي أفندي سؤالاً الى سعادة ناظر المعارف العمومية هذه صورته :

« كتب في الجرائد أن بعض المعلمين الموظفين في نظارة المعارف شرعوا في تقديم عريضة لسمو الجنتاب العالي أو لرياسة الجمعية التشريعية استعمالاً للحق الذي خوله القانون النظامي من حيث الحرية المطلقة في تقديم المرائض في المادة ٢٥ وأن النظارة لما علمت بذلك أرسلت مندوباً للتحقيق ولضبط العريضة فضبطها وأرسلها اليها فاعتبرت أن استعمال ذلك الحق جريمة وعاقبتهم عنها ادارياً وهددتهم بالقسوة ومضاعفة العقوبة ان عادوا لذلك من تكتة على وجود أمر وزاري قديم .

(١) فهل منع هؤلاء المعلمون حقيقة من تقديم عريضتهم ؟

(٢) وهل حصل مصادرة تلك العريضة ؟

(٣) وهل حصل معاقبتهم وإنذارهم باستعمال القسوة ومضاعفة العقوبة اذا استعملوا مرة أخرى الحق المخول لهم بصفتهم مصريين في القانون النظامي ؟

(٤) وهل يوجد أمر وزاري يخرج المعلمين من هذا الحق دون باقي المصريين ؟

(٥) وهل يصح أن يلغى القانون النظامي بالنسبة لطائفة من المصريين بأمر وزاري من نظارة المعارف ؟ »

فأجاب سعادة ناظر المعارف بما يأتي :

« أننا لا نمانع في أن كل مدرّس يتقدم عريضة لسمو الجنتاب العالي أو للجمعية التشريعية أو لنظارة المعارف نفسها حيث جاء في المادة ٦ من قانون نظام المدارس المصتق عليه من مجلس النظار بمجلسه المتعقبة في ١٣ يونيه سنة ١٩٠٣ أن كل شخص من التلاميذ أو أولياء أمورهم أو أحد المدرّسين له طلب أو شكوى

لدى نظارة المعارف عليه أن يقيم طلبه الى ناظر المدرسة وقد أحاطت نظارة المعارف هذا الترخيص بالضمانات الكافية حيث أباحت لمن يقيم طلبا ويتأخر في ارساله الى النظارة بعد ثلاثة أيام أن يرفعه مباشرة للنظارة ويبين فيه تاريخ تقديم طلبه لناظر المدرسة كما جاء ذلك بالمادة الثامنة من القانون المذكور. هذا وإن النظارة لم تمنع كل مدرّس على انفراد من تقديم عريضة للجمعية التشريعية اذ هذا الحق مغول لكل مصري في المادة ٢٥ من القانون النظامي انما منعت اشتراكهم في تقديم عريضة وهذا الاشتراك ممنوع منا باتا بمقتضى المادة ١١٩ من قانون نظام المدارس السالف ذكره التي نصها : « محظور على كل موظف من موظفي المدارس التابعة لنظارة المعارف العمومية أن يشترك في تقديم عريضة أو مظاهرة عمومية ».

وهذه المادة انما وضعت لمنع التحريض على مخالفة الأوامر والحض على الاعتصاب والمظاهرات أيّا كان نوعها .
قررت الجمعية احالة السبعة الاقتراحات المدونة في جدول الأعمال على لجنة الاقتراحات وهي خاصة بما يأتي :

أولا — اقتراح من سعادة محمد السيد أبو علي باشا برغبته جواز امتحان الساقطين في الامتحانات في المدارس العالية والخصوصية .

ثانيا — اقتراح من سعادة محمد السيد أبو علي باشا برغبته جعل ترعة الساحل « البراج » الآخذة من القناطر الغربية ترعة صيفية .

ثالثا — اقتراح من سعادة محمد السيد أبو علي باشا برغبته أن تتفق الحكومة مع إحدى الشركات بإنشاء سكك حديدية ضيقة في أنشاء مديرية المنوفية حتى يمكنها أن تصل الى ما وصلت اليه مديرتا الغربية والبحيرة من التقدم .

رابعا — اقتراح من حضرة الشيخ عمر احمد خلف الله برغبته تحسين رواتب معاوني الادارة في المراكز ومنحهم مكافأة شهرية تقوم بأجر الكاتب التي يصرفونها من جيهم الخاص أسوة برجال البوليس .

خامسا — اقترح من حضرة الشيخ عمر أحمد خلف الله برغبته جعل القراءة والكتابة شرطا أساسيا لتعيين أعضاء لجان الشياخات ولجان النيل والمجالس الحسبية مع مراعاة الكفاءة .

سادسا — اقترح من حضرة الدكتور محمد أمين بدرافندى يتضمن عدم التصريح للأطباء الأجانب بتعاطي صناعة الطب بالقطر المصرى إلا بعد أداء امتحان أمام لجنة طبية تعين لذلك .

سابعا — اقترح من حضرة الدكتور محمد أمين بدرافندى بطلب إنشاء مستشفيات كافية لحاجة السكان بمدينة القاهرة .

ثم قبل البدء في نظر تقرير لجنة الأوقاف على مشروع ميزانية نظارة الأوقاف طلب سعادة سعد زغلول باشا من الجمعية أن تقرر تأجيل النظر في ميزانية الأوقاف الى أن تقدم الحكومة للجمعية الأمر العالى الصادر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ بإنشاء نظارة الأوقاف لتبدي رأيا فيه .

وبعد مناقشة طويلة اشترك فيها كثير من أعضاء الجمعية وبعض حضرات أصحاب السعادة النظار رأى حضرة عبد العزيز فهمى بك أن يؤخذ رأى الجمعية على تأجيل المناقشة في طلب سعادة سعد زغلول باشا لتسعد الحكومة للمناقشة في سببه .

ورأت الحكومة أن يؤخذ الرأى على أن تنتظر الجمعية الميزانية في هذه الجلسة أو أن تؤجل نظرها لحين البحث فيما طلبه سعادة سعد زغلول باشا .

فأخذت الآراء على الرأىين بالنسبة بالاسم وتقرر بالأغلبية الموافقة على رأى حضرة عبد العزيز فهمى بك وتقرر أن تكون الجلسة المقبلة يوم السبت الآتى (٢٣ مايو سنة ١٩١٤) الساعة ٤ ونصف بعد الظهر .

واقضت الجلسة والساعة ٨ و ٢٥ دقيقة مساء ٤

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الخولى

محضر الجلسة الثلاثين

المنعقدة علنا في يوم السبت ٢٣ مايو سنة ١٩١٤

الموافق ٢٨ جمادى الثانية سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة الساعة ٤ و ٥٥ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية وحضور حضرات أعضائها وهم :

صاحب العارضة حسين رشدي باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية .
وأصحاب السعادة والعزة : اسماعيل سري باشا ناظر الاشغال العمومية والبحرية
والبحرية . وأحمد حلمي باشا ناظر المعارف العمومية . ويوسف وهبه باشا
ناظر المالية . ومحمد حجب باشا ناظر الاوقاف . وعلى يكن باشا
ناظر الخارجية . وعبد الخالق ثروت باشا ناظر الحفانية . واسماعيل صدقي باشا
ناظر الزراعة . وسعيد ذو الفقار باشا وسعد زغلول باشا وكيل الجمعية . ومروان
سميكة بك . ومحمد محمود بك . وحفي مصطفى منصور بك . وابراهيم راجي بك .
وكامل صدقي بك . ومحمود همام بك . وابراهيم علي بك . والشيخ عمر أحمد
خلف الله . وعبد الرحمن عوض افندي . والشيخ عبد الفتاح الجبل . ومصطفى
بكير افندي . وعبد الرحمن نصير بك . وعبد السلام العلال بك . وحسن
توفيق باشا . وميشيل لطف الله بك . وعمر عبد الآخربك . وابراهيم اسماعيل
أبورحاب بك . وعلي الشمعي افندي . ومحمد مصطفى خليل بك . وأمين
سامي باشا . ومحمد علي بك . ومحمد محفوظ باشا . وعبد اللطيف الصوفاني بك .
وابراهيم نصار بك . وأحمد محمود باشا . ومحمد المتناوي بك . والشيخ عبد الجواد
عبد الحميد نوار . والدكتور محمد أمين بدر افندي . وخالد لطفى باشا . وعبد الرحمن
محمود بك . وزايد جلال بك . وحسين هلال بك . وعبد اللطيف المكباتي افندي .
ومتولي نور بك . ويوسف أصلان قطاوي باشا . ومحمد علي سليمان بك .

و محمد محمود الباسل بك . والمصري السعدى بك . و محمد علوى الجزار بك .
 و محمد السيد أبو على باشا . و عبد المجيد سلطان باشا . و عبد العزيز فهمى بك .
 و والدكتور محمد علوى باشا . و سينوت حنا بك . و زكريا نامق افندى .
 و محمد رشوان الزمر بك . و محمد فتح الله بركات بك . و راعب عطيه بك .
 و على المتزلاوى بك . و محمد كمال أبو جازيه بك . و قلبنى فهمى باشا . و الشيخ
 محمد شاكر . و الشيخ عبد الرحيم الدمرداش . و على شعراوى باشا . و ابراهيم
 سعيد باشا . و أحمد أبو الفتوح باشا . و منصور يوسف باشا . و حسن على سيف افندى .

وفى أثناء الجلسة حضر حضرة محمد أمين أبو ستيت بك والساعة ٤ و ٥ دقيقة
 و مساعدة محمد الشريعى باشا و حضرة الشيخ محمد حسن عزام والساعة ٥ .

تلى محضر الجلسة الماضية فصنقت عليه الجمعية .

أبلغت الهيئة بأن مساعدة الرئيس قد رخص بالاجازات الآتية :

- بسبعة أيام لحضرة محمد قطب قرشى بك ابتداء من ٢١ مايو سنة ١٩١٤ .
- وبسبعة أيام لمساعدة محمود الاتربى باشا ابتداء من ٢٣ مايو سنة ١٩١٤ .
- و بيومنا هذا لحضرة عثمان سليط بك . و بيومى ٢٣ و ٢٤ مايو سنة ١٩١٤
 لحضرة السعدى بإشاره الطحاوى بك .

و غاب عن هذه الجلسة بنير اذن حضرة عبد الله السيد أباطله بك .

تلى جدول الاعمال فوافقت الهيئة على تأجيل توجيه سؤال حضرة حمد
 الباسل بك الخاص بشحن القطن من القيوم للقبارى بناء على طلبه الى الجلسة
 المقبلة .

ثم حصلت المناقشة فى السبب الذى بنى عليه طلب تأجيل النظر فى ميزانية
 الاوقاف اشترك فيها صاحب العطوفة رئيس مجلس النظار و كثير من حضرات
 الاعضاء و بعض حضرات النظار .

وقد صرح صاحب المطوفة رئيس مجلس النظار أثناء ذلك بأن الجمعية تنظر ميزانية الأوقاف كنظرها لميزانية الحكومة تماما .

ثم تقدمت آراء من بعض حضرات الاعضاء لعرضها على الجمعية لاختار رأيها فيها فتقدم أولا رأى الحضره حسين هلال بك الذى انضم فيه لراى حضره زكريا نادق افندى هذه صورته :

« حيث ان الحكومة صرحت بأن الجمعية تنظر في ميزانية الأوقاف بالطريقة التى تنظر بها ميزانية الحكومة وهذا ما كانت ترى اليه الجمعية فهى تكتفى بذلك وتشعر في نظر الميزانية . »

ثم تقدم رأى ثان من حضره محمد مصطفى خليل بك هذه صورته :
« الاكتفاء بما صرح به عطوفة رئيس مجلس النظار من قبول الحكومة لكل شئ يلاحظ على ميزانية الاوقاف مثل ميزانية الحكومة كاجاء فى نص المادة ٢٢ من القانون النظامى . »

وتقدم رأى ثالث من حضره محمد فتح الله بركات بك هذه صورته :
« قبول اعتذار الحكومة وما صرح به رئيس مجلس النظار من أن الميزانية تنظر حسب القانون النظامى . »

وتقدم رأى رابع من حضره محمد علوى الجزار بك هذه صورته :
« قبول تعريج الحكومة بأن اصدارها قانون تحويل الاوقاف لنظارة كان قبل انعقاد الجمعية التشريعية مع قبول مناقشة الميزانية بالطريقة التى صرح بها عطوفة رئيس مجلس النظار . »

وتقدم رأى خامس من حضره عبد اللطيف المكباتى افندى هذه صورته :
« أولا — هل يجب على الحكومة أن تعرض على الجمعية التشريعية الأمر العالى الصادر بإنشاء نظارة الاوقاف ام لا ؟

ثانيا — هل تبحث الميزانية قياسا على ميزانية الحكومة أم لا ؟ »

ثم تقدم رأى سادس من حضرة حمد الباسل بك هذه صورته :
 «الاكتفاء بما أبدته الحكومة من الاسباب التي حملتها على اصدار القانون
 القاضى باثناء نظارة الاوقاف فى الوقت الذى ما كانت موجودة فيه الجمعية
 التشريعية . والاكتفاء أيضا بما تصرح به من عطوفة رئيس مجلس النظار بأن
 نظر الميزانية يكون على أسلوب نظر ميزانية الحكومة .»

سعادة الرئيس — سيؤخذ الرأى على هذه الاقتراحات بحسب هديهما فاذا
 رفض الاقتراح الأول أخذ الرأى على الثانى وهكذا .

أخذ الرأى على الاقتراح الأول وهو المقدم من كل من ذكرىا نامق افندى
 وحسين هلال بك قبل بالاغلبية . ثم تقرر النظر فى تقرير اللجنة على ميزانية
 الاوقاف فى الجلسة التى ستعقد غدا الساعة ٤ ونصف بعد الظهر .

انتهت الجلسة والساعة ٩ و ٢٥ دقيقة مساء ما

رئيس الجمعية
 أحمد مظلوم

السكرتير العام
 مصطفى كامل الخولى

محضر الجلسة الحادية والثلاثين

المنعقدة علناً في يوم الأحد ٢٤ مايو سنة ١٩١٤

الموافق ٢٩ جمادى الثانية سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة الساعة ٤ و٥٥ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة صاحب السعادة
أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية . وحضور حضرات أعضائها وهم :

أصحاب السعادة والعزة : اسماعيل سرى باشا ناظر الاشغال العمومية
والحريرية والبحرية . وأحمد حلمى باشا ناظر المعارف العمومية . ويوسف وهبه باشا
ناظر المالية . ومحمد محب باشا ناظر الأوقاف . وعلى يكن باشا ناظر الخارجية .
وعبدالله لطفى ثروت باشا ناظر الحفانية . واسماعيل صدقى باشا ناظر الزراعة .
وسعيد فؤاد الفقار باشا وسعد زغلول باشا وكيل الجمعية . وحنفى مصطفى
منصور بك . ومحمد محمود بك . ومرقس سمكة بك . وعبد السلام
العلالى بك . وعبد الرحمن نصير بك . والشيخ عبد الفتاح الجمل . وعبد الرحمن
عوض أفندى . والشيخ عمر أحمد خلف الله . وإبراهيم على بك . ومحمود همام
بك . وكامل صدق بك . وإبراهيم راجى بك . ومحمد مصطفى خليل بك .
وعمر مراد بك . وعلى الشمسى أفندى . وإبراهيم اسماعيل أبو رحاب بك .
وعمر عبد الآخر بك . ومحمد أمين أبو ستيت بك . وميشيل لطف الله بك .
وحسن توفيق باشا . والشيخ عبد الجواد عبد الحميد توار . ومحمد المتياوى بك .
وأحمد محمود باشا . وإبراهيم نصار بك . وعبد اللطيف الصوفانى بك . ومحمد
محفوظ باشا . ومحمد على بك وأمين سامى باشا . ومتولى نور بك . وعثمان سليط
بك . وعبد اللطيف المكباتى أفندى . وحسين هلال بك . وزايد جلال بك .
وعبد الرحمن محمود بك . وخلال لطفى باشا . والدكتور محمد أمين بدر أفندى .
وعبد العزيز فهمى بك . وعبد الحميد سلطان باشا . ومحمد السيد أبو على باشا .

ومحمد طوى الجزائر بك . والمصري السعدى بك . ومحمد محمود الباسل بك .
ومحمد على سليمان بك . ويوسف أصلان قطاوى باشا . ومحمد الشريعى باشا .
ومحمد كمال أبو جازيه بك . وعلى المتزلاوى بك . وراغب عطيه بك . ومحمد
فتح الله بركات بك . والشيخ محمد حسن عزرام . ومحمد رشوان الزمر بك .
وزكريا تامق افندى . ومينوت حنا بك . وحسن على سيف افندى . ومنصور
يوسف باشا . وأحمد أبو الفتوح باشا . وإبراهيم سعيد باشا . والشيخ عبدالرحيم
الدمرداش . والشيخ محمد شاكر . وقلقى فهمى باشا .

وقد غاب عن الجلسة بدون إذن حضرة عبد الله السيد أباطه بك .
تلى محضر الجلسة السابقة فأقرت الجمعية عليه .

أبلغت الجمعية بأن سعادة الرئيس قد رخص بالاجازات الآتية :

لسعادة على شعراوى باشا بثمانية أيام من ٢٤ مايو وحضرة مصطفى بكير
افندى بيومى ٢٤ و ٢٥ مايو .

تلى جدول الاعمال وتقرر تأجيل سؤال حضرة حمد الباسل بك الخاص بشحن
القطن من الفيوم الى القبارى الى الجلسة المقبلة .

أخذت الجمعية فى نظر تقرير لجنة دروس مشروعات الأوقاف على ميزانية
نظارة الأوقاف .

تليت مقدمة التقرير . ثم تلى القسم الخاص بشكل الميزانية فرأى حضرة
عبد العزيز فهمى بك أن يكتفى فى الأوجه السبعة الأولى (الخاصة بالبيانات التى
ذكرت فى ميزانية سنة ١٩١٣ ولم تذكر فى مشروع ميزانية سنة ١٩١٤) بأن
ما يمكن درجه منها فى غضون الميزانية يدرج فيها وما لم يمكن درجه تعمل به
كشوفات خاصة تلحق بالميزانية .

تقرر الموافقة على هذه الأوجه السبعة المذكورة طبقا لما رآه حضرة عبدالعزيز
فهمى بك .

وتقرر بناء على رأى حضرة عبد اللطيف المكيانى افندى مقرر اللجنة تعديل الوجه الثامن هكذا :

ثامنا — «اجمال ايرادات ومصروفات الأوقاف الأهلية مأمورية مأمورية.»
ثم تقرر أن تكون الجلسة الآتية يوم الثلاثاء ٢٦ مايو سنة ١٩١٤ الساعة ٤
ونصف بعد الظهر لتنظر بقية الاعمال الواردة بالحلول وما يستجد .
اتتهت الجلسة والساعة ٨ و ٥٠ دقيقة مساء ٢

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الخولى

محضر الجلسة الثانية والثلاثين

المنعقدة علناً في يوم الثلاثاء ٢٦ مايو سنة ١٩١٤

الموافق أول رجب سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة الساعة ٤ و ٥ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية وحضور حضرات أعضائها وهم .

أصحاب السعادة والعزة : اسماعيل سرى باشا ناظر الأشغال العمومية والحربية والبحرية . وأحمد حلمى باشا ناظر المعارف العمومية . ويوسف وهبه باشا ناظر المالية . ومحمد محب باشا ناظر الأوقاف . وعلى يكن باشا ناظر الخارجية . وعبد الخالق ثروت باشا ناظر الحفانية . واسماعيل صدقي باشا ناظر الزراعة . ومرفس ميمكة بك . ومحمد محمود بك . وإبراهيم راجى بك . وكامل صدقي بك . ومحمود همام بك . وإبراهيم على بك . والشيخ عمر أحمد خلف الله . والشيخ عبد الفتاح الجمل . وعبد الرحمن نصير بك . وعبد السلام العلالى بك . وحسن توفيق باشا . وميشيل لطف الله بك . ومحمد أمين أبو ستيت بك . وعمر عبد الآخري بك . وإبراهيم اسماعيل أبو رحاب بك . وعلى الشمسى أفندى . وعمر مراد بك . ومحمد مصطفى خليل بك . والسعدى بشارة الطحاوى بك . وأمين سامى باشا . ومحمد على بك . ومحمد محفوظ باشا . وعبد اللطيف الصوفانى بك . وإبراهيم نصار بك . وأحمد محمود باشا . ومحمد المنياوى بك . والدكتور محمد أمين بدر أفندى . وخالد لطفى باشا . وعبد الرحمن محمود بك . وحسين هلال بك . وعبد اللطيف المبكاتى أفندى . وعثمان سليط بك . ومتولى نور بك . ومحمد الشريمى باشا . ويوسف أصلان قطاوى باشا . ومحمد على سليمان بك . والمصرى السعدى بك . ومحمد علوى الجزائر بك . ومحمد السيد أبو على باشا . وعبد المجيد سلطان باشا . وعبد العزيز فهمى بك . والدكتور محمد علوى باشا .

ومينوت حنا بك . وزكريا نامق افندى . ومحمد رشوان الزمر بك . والشيخ محمد حسن عزام . ومحمد فتح الله بركات بك . وعلى المتزلاوى بك . ومحمد كمال أبو جازيه بك . وقلبنى فهمى باشا . والشيخ محمد شاكر . والشيخ عبد الرحيم الدمرداش . وإبراهيم سعيد باشا . ومنصور يوسف باشا . وحسن على سيف افندى .

حضر أثناء الجلسة حضرات عبد الرحمن نصير بك والمصرى السعدى بك وعبد السلام الغلايل بك وكامل صدق بك ويوسف أصلان قطاوى باشا حيث كانت الساعة ٥ وغاب عن الجلسة بدون إذن حضرة عبد الله السيد أباطه بك .
تلى محضر الجلسة الماضية فصّلقت الجمعية عليه .

وفى أثناء الجلسة انصرف حضرات محمد على بك ومينوت حنا بك بعد استئذان سعادة الرئيس .

أبلغت الهيئة بأن سعادة الرئيس قد رخص بالاجازات الآتية :

لسعادة الدكتور محمد طوى باشا بيوم ٢٤ مايو . ولسعادة أحمد أبو الفتوح باشا بسبعة أيام من ٢٦ منه . ولحضرة عبد الرحمن عوض افندى بثلاثة أيام من ٢٦ منه . ولحضرة الشيخ عبد الجواد عبد الحميد توار بسبعة أيام من ٢٥ منه . ولحضرة زايد جلال بك بيوم ٢٦ منه ولحضرة حنفى مصطفى منصور بك بيوم ٢٦ منه .

وقد طلب حضر تاحسين الشريى بك الترخيص له باجازة أسبوع من ٢٦ مايو الجارى ومصطفى بكير افندى باجازة عشرة أيام من ٢٥ مايو فحول الطلبان على لجنة الاجازات .

تلى جدول الأعمال فوافقت الهيئة على تأجيل السؤالين الموجهين من حضرتى حمد محمود الباسل بك وزايد جلال بك الى أجل غير مسمى نظرا لتيابهما . ووافقت

أيضا على تحويل الاقتراح المقدم من حضرة راغب عطيه بك المختص بالغاء
ضريبة الخفر على لجنة الاقتراحات .

ثم تليت المكتبة الواردة من نظارة الحفانية ردا على العريضة المقدمة من
عريفه بنت محمد عطوه المحكوم على زوجها بالأشغال الشاقة .

وتليت المكتبة الواردة من نظارة الحفانية ردا على العريضة المقدمة من
مومى على مومى الكاتب بمحكمة السنبلوين الشرعية المختصة بزيادة عمال
المحاكم الشرعية وتحسين حالتهم .

وتليت المكتبة الواردة من نظارة الحفانية ردا على العريضة المقدمة من
بعض المأذونين المختصة بزيادة أجورهم .

وتليت المكتبة الواردة من نظارة الحفانية ردا على العريضة المختصة بتحسين
مرتبات كتبة المحاكم الشرعية الذين هم من متخرجى مدرسة القضاء الشرعى .

وتليت المكتبة الواردة من نظارة المالية ردا على العريضة المقدمة من
يوسف محمد افندى كاتب أول شركة المؤيد المختصة بالتضرر من شركة مياه
القاهرة .

ثم تليت المكتبة الواردة من رئاسة لجنة مشروعات نظارة الأوقاف بخصوص
العريضة المقدمة من بعض أهالى ناحية طما الممودين التابعة لمديرية المنيا بطلب
صرف الأموال الموجودة بنظارة الأوقاف فى تحسين المساجد .

فواقت هيئة الجمعية عليها .

ثم تناقشت الجمعية فى الوجه الأول من النهر الثانى من الصحيفة الثانية من
التقرير وهذا نصه :

« لاحظت اللجنة أن النظارة لم تذكر فى مشروع ميزانية سنة ١٩١٤ الأموال
الاحتياطية التى تكونت لسياها فى السنوات الماضية وكان الواجب أن يفرد لها
باب خاص للرجوع اليه عند الحاجة . »

واقترح حضرة عبد العزيز فهمي بك استبدال هذا الوجه بالنص الآتي :

«على نظارة الأوقاف أن تضع في ميزانيتها حساباً سنوياً لال الاحتياطي.»

وبعد مناقشة وافقت الجمعية على رأى اللجنة.

وقد سأل حضرة عبد اللطيف الصوفاني بك سعادة ناظر الأوقاف أن يصرح برأيه في هذا الموضوع فصرح سعادته بالآتي :

«أن لا مانع من ذلك وسيبين مبلغ ال ٢٤ ألف جنيه في ميزانية سنة ١٩١٤ وتبين الاعتمادات المفتوحة عليه.»

فاكتفت الهيئة بهذا التصريح.

ثم تلى الوجه الثانى من النهر الثانى من الصحيفة الثانية وهذا نصه :

«لم تذكر اعتمادات الأعمال الجديدة المفتوحة على الاحتياطي وترى اللجنة أنه يجب درج تلك الأعمال فى الميزانيات وتهدى نفقات كل عمل منها واقفال حساب كل سنة . وما يبقى بدون صرف، يضاف الى الاحتياطي . ويفتح لتكبير الأعمال اعتمادات جديدة فى السنة التالية طبقاً للتبع فى ميزانية الحكومة ابتداء من سنة ١٩١٤ حتى لا تفتح اعتمادات أخرى سوى ما يذكر فى الميزانية إلا بعد عرضه على الجمعية التشريعية.»

فوافقت الهيئة عليه . وحفظ سعادة ناظر الأوقاف لنفسه الحق فى عدم قبوله.

تلى الوجه الثالث وهذا نصه :

«لم يذكر فى مشروع الميزانية ما للنظارة من المتأخرات وما عليها من المطلوبات.

واللجنة ترى وجوب ذكر ذلك فى الميزانية بوجه تفصيلي.»

وبعد المناقشة فيه وافقت الهيئة على اضافة العبارة التى رآها حضرة مرقس سميكه بك فى آخره وهذا نصها :

«بصفة كشف يلحق بالميزانية.»

ثم تلى الوجه الرابع فأقرته الجمعية وهذا نصه :

«قد أدرجت في باب المصروفات مبالغ مأخوذة من فاضل خيرات أحد الأوقاف الأهلية التي ألقى المفتون يجوز صرفها في وجوه الخير ولم تذكر في باب الإيرادات . والجنة ترى وجوب ذكر جميع ذلك الفاضل في باب الإيرادات ما دامت النظارة صاحبة الحق المطلق في التصرف فيه .»

ثم تلى الوجه الخامس وحصلت المناقشة فيه وتقرر حذفه بالعبارة التي رأى اضافتها حضرة عبد العزيز فهمى بك على الوجه الرابع وهذا نصها :

«وكذلك كل ما يرد للنظارة من المرتبات الخيرية على الأوقاف الأهلية سواء كانت في يد الغير أو في يد الديوان .»

ثم قررت الهيئة حذف الفقرة الأولى التالية للوجه الخامس لأنها جزء منه والموافقة على إلغاء الفقرة الثانية التي هي نهاية الباب خلاص بشكل الميزانية .
ثم تلى البند الأول من فصل الإيرادات وحصلت المناقشة فيه .

ثم أمر سعادة الرئيس بأخذ رأى على مبلغ الـ ٢١٧٨٠ جنيها فوافقت الجمعية على رأى اللجنة ثم أخذ رأى على مبلغ الـ ١٤٤٩ جنيها فوافقت الجمعية على رأى اللجنة أيضا .

ثم أخذ رأى على مبلغ الـ ٣٥٠٠ جنيها فوافقت الجمعية على رأى اللجنة بأغلبية ٢٨ صوتا ضد ٢٥ .

ثم رفع سعادة الرئيس الجلسة حيث كانت الساعة ٩ و ٥٠ دقيقة مساء على أن تعود للاجتماع في الساعة أربعة ونصف بعد ظهر غد ما

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكتر العام
مصطفى كامل الخولى

محضر الجلسة الثالثة والثلاثين

المنعقدة علناً في يوم الأربعاء ٢٧ مايو سنة ١٩١٤

الموافق ٢ رجب سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة الساعة ٤ و ٥٥ دقيقة افرنكى مساء تحت رئاسة صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية وحضور حضرات أعضائها وهم : أصحاب السعادة والعزة : اسماعيل سرى باشا ناظر الأشغال العمومية والبحرية والبحرية . وأحمد حلمى باشا ناظر المعارف . ومحمد محب باشا ناظر الأوقاف . وعبدى يكن باشا ناظر الخارجية . وعبد الخالق ثروت باشا ناظر الحفانية . واسماعيل صدق باشا ناظر الزراعة . وسعيد ذو الفقار باشا وسعد زغلول باشا ويكلا الجمعية . وقلبنى فهمى باشا . والشيخ محمد شاكر . والشيخ عبد الرحيم الدمرداش . وإبراهيم سعيد باشا . ومنصور يوسف باشا . وحسن على سيف افندى . والدكتور محمد علوى باشا . وزكريا نامق افندى . ومحمد رشوان الزمر بك . ومحمد فتح الله بركات بك . وعلى المتزلاوى بك . ومحمد كمال أبو جازيه بك . ومحمد الشربى باشا . ويوسف أصلان قطاوى باشا . ومحمد على سليمان بك . ومحمد محمود الباسل بك . ومحمد علوى الجزائر بك . ومحمد السيد أبو على باشا . وعبد الحميد سلطان باشا . وعبد العزيز فهمى بك . والدكتور محمد أمين بدر افندى . وخالد لطفى باشا . وعبد الرحمن محمود بك . وزايد جلال بك . وحسين هلال بك . وعبد اللطيف المكناى افندى . وعثمان سليط بك . ومتولى نور بك . والسعدى بشاره الطحاوى بك . وأمين سامى باشا . ومحمد على بك . ومحمد محفوظ باشا . وعبد اللطيف الصوفانى بك . وإبراهيم نصار بك . ومحمد المتناوى بك . وحسن توفيق باشا . وميشيل لطف الله بك . ومحمد أمين أبو سميت بك . وعمر عبد الآخري بك . وإبراهيم اسماعيل أبو رحاب بك . ومحمد مصطفى خليل بك .

وابراهيم راجى بك . وكامل صدق بك . ومحمود همام بك . وابراهيم على بك .
والشيخ عمر أحمد خلف الله . والشيخ عبد الفتاح الجمل . ومرقص سميكه بك .
ومحمد محمود بك . وحنى مصطفى منصور بك .

وغاب عن هذه الجلسة بدون اجازة حضرة عبد السيد أباطه بك .

تلى محضر الجلسة السابقة فصدت عليه الجمعية .

أبلغت الجمعية بأن سعادة الرئيس رخص بالاجازات الآتى بيانها :

يوم ٢٦ مايو الجارى لحضرة حمد محمود الباسل بك .

ويوم ٢٧ منه لحضرات عمر مراد بك . وسينوت حنا بك . والشيخ محمد
حسن عزام . وأحمد محمود باشا . وعلى الشمسى افندى . وعبد السلام
العلالى بك .

ويومى ٢٧ و ٢٨ منه لحضرة المصرى السعدى بك .

وبمدة سبعة أيام لحضرة متولى نور بك من ٣٠ مايو . وأن سعادة محمد يكن باشا
طلب مدة اجازته ثمانية أيام من ٢٥ مايو فحول طلبه على لجنة الاجازات .
وقررت الجمعية احالة اقتراحين على لجنة الاقتراحات : أحدهما من حضرة
محمد المنياوى بك بطلب اعطاء تعويض لمن يلحقهم الضرر بسبب منع زراعة
الأرز . والثانى من سعادة محمد محفوظ باشا ومن بعض حضرات الأعضاء بطلب
معافاة أرباب أطيان الأحواض والبحائر والسواحل والحوش من دفع أى ضريبة
على أطيانهم التى تقطف شراقى .

ثم طلب رأى الجمعية فى مبلغ الـ ٧٥٠٠ جنيه الواردة فى تقرير لجنة الأوقاف
ضمن (أولاً) من فصل الإيرادات فطلب حضرة عبد العزيز فهمى بك العودة للنقاش
فى هذا الشأن وقد وافقت الجمعية على العودة للنقاش فى ذلك وتناقشت .

أخذ الرأي بالتداء بالاسم على طلب حضرة عبد العزيز فهمى بك وهو حذف مبلغ ٤.٠٠٠ جنيه من مبلغ ٧٥٠٠ جنيه الوارد فى هذه الفقرة أو إبقاء الفقرة على أصلها طبقاً لرأى اللجنة فوافقت الجمعية بالأغلبية على رأى حضرة عبد العزيز فهمى بك .

ثم أعلن مساعدة الرئيس رفع الجلسة للاستراحة حيث كانت الساعة ٦ و ٥٠ دقيقة .

وفى الساعة ٧ و ١٠ دقائق أعيدت الجلسة .

وتقرر أن تكون الجلسة الآتية فى يوم السبت ٣٠ مايو سنة ١٩١٤ الساعة ٤ ونصف بعد الظهر للاستمرار فى نظر تقرير اللجنة على ميزانية نظارة الأوقاف ونظر ما يستجد من الأعمال .

انتهت الجلسة والساعة ٧ ونصف ٤

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الخلولى

محضر الجلسة الرابعة والثلاثين

المنعقدة علنا في يوم السبت ٣٠ مايو سنة ١٩١٤

الموافق ٥ رجب سنة ١٣٣٢

فصلت الجلسة الساعة ٤ والدقيقة ٥٠ بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية . وحضور حضرات أعضائها وهم :
صاحب العطفوة حسين رشدي باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية .
وأصحاب السعادة والعزة : اسماعيل سري باشا ناظر الأشغال العمومية والحريرية والبحرية . ويوسف وهبه باشا ناظر المالية . وعلى يكن باشا ناظر الخارجية . وعبد الخالق ثروت باشا ناظر الحفانية . واسماعيل صدق باشا ناظر الزراعة . وسعيد ذو الفقار باشا وسعد زغلول باشا وكلاء الجمعية . وحفي مصطفى منصور بك . ومحمد محمود بك . ومرفص سميك بك . وعبد السلام العلايلي بك .
وعبد الرحمن نصير بك . والشيخ عيد الفتح الجمل . وعبد الرحمن عوض افندي والشيخ عمر أحمد خلف الله . وابراهيم علي بك . ومحمود همام بك . وكامل صدق بك . ومحمد مصطفى خليل بك . وعمر مراد بك . وعلى الشمسي افندي . ومحمد عثمان أباطه بك . وابراهيم اسماعيل أبو رحاب بك . وعمر عبد الأنهر بك .
ومحمد أمين أبو مستيت بك . وميشيل لطف الله بك . وحسن توفيق باشا . وابراهيم نصار بك . ومحمد محفوظ باشا . ومحمد قطب قرشي بك . ومحمد علي بك . وأمين سامي باشا . والسعدى بشاره الطحاوي بك . وعثمان سليط بك . وعبد اللطيف المكاني افندي . وحسين هلال بك . ومحمود الاتربي باشا . وزايد جلال بك . وعبد الرحمن محمود بك . وخالد لطفى باشا .
والدكتور محمد أمين بدر افندي . وعبد العزيز فهمي بك . وعبد الحميد سلطان باشا . ومحمد السيد أبو علي باشا . ومحمد علوي الجزائر بك . والمصري السعدى بك . ومحمد محمود الباسل بك . ومحمد علي سليمان بك . ويوسف أصلان قطاوي باشا .

ومحمد الشريبي باشا . ومحمد كمال أبو جازيه بك . وعلى المتلاوى بك .
ومحمد فتح الله بركات بك . والشيخ محمد حسن عزام . ومحمد رشوان الزمر
بك . وزكريا نامق افندى . ومينوت حنا بك . والدكتور محمد علوى باشا .
وحسن على سيف افندى . ومنصور يوسف باشا . وإبراهيم سعيد باشا .
والشيخ عبد الرحيم الدمرداش . والشيخ محمد شاكر . وقلبنى فهمى باشا .

أبلغت الجمعية أن سعادة الرئيس قد رخص بالاجازات الآتية لحضرات
أصحاب السعادة والعزة : أحمد محمود باشا بسبعة أيام من ٣٠ مايو . ومحمد المتناوى
بك بأربعة أيام من ٣٠ مايو . وعبد اللطيف الصوفانى بك بيوم ٣٠ مايو .
وإبراهيم راجى بك بيوم ٣٠ مايو . وقد حوّل الطلاب الآتيان على لجنة
الاجازات : لسعادة محمود الاتربى باشا بشهرين خارج القطر من أول يونيه .
وحضرة حسن على سيف افندى بخمسة عشر يوما من ٣ يونيه .

وقد غاب عن هذه الجلسة بدون إذن حضرة عبد الله السيد أباطه بك .

تلى محضر الجلسة الماضية فأقرته الجمعية .

تلى تقرير لجنة الاقتراحات على اقتراح حضرة حافظ المنشاوى بك فقررت
الجمعية احالة الاقتراح المذكور على رئاسة مجلس النظار .

قرر التصديق على تقرير لجنة العرائض ما عدا ما جاء فيه خاصا بالعريضتين
نمرة ٦٣٧ التى كانت رفضتها اللجنة ونمرة ٥٣٢ التى كانت قبلتها اللجنة وقررت
احالتها على نظارة الأوقاف فقد تقرر قبول الاولى واحالتها على نظارة المالية واحالة
الثانية على نظارة الحفانية .

تقرر درج تقرير لجنة الحفانية والمعارف عن مشروع تعديل بعض مواد من
قانون تحقيق الجنائيات وتكملة القانون نمرة ٤ سنة ١٩٠٥ الصادر بتشكيل محاكم
الجنائيات فى جدول الاعمال لينظر فى جلسة آتية .

تقرر تأجيل استمرار المناقشة في نظر ثلثة لجنه الأوقاف على ميزانية النظارة المذكورة لسنة ١٩١٤ - ١٩١٥ لنياب سعادة ناظر الأوقاف الى جلسة أخرى .
تقرر نظر المشروع الخاص بدم المستنقعات (البرك) أو تخفيفها . ثم وافقت الجمعية على المشروع اجمالاً وقررت مناقشة مواده تفصيلاً .
تليت مقدمة المشروع التي أبقته اللجنة على أصلها فتقرر أن يضاف عليها الفقرة الآتية :

« وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ... من الجمعية المنصوص عليها في المادة ١٢ من القانون المدني المختلط » .
رفعت الجلسة للاستراحة والساعة ٧ و ٢٥ دقيقة .

انصرف كل من أصحاب السعادة : خالد لطفي باشا ومحمد الشريفي باشا ومنصور يوسف باشا وأمين سامي باشا والدكتور محمد علوي باشا وكل من حضروا في الشيخ عبد الرحيم المرحاش ومحمد عثمان أباطه بك بأذن من سعادة الرئيس .
أعيدت الجلسة والساعة ٧ و ٤٥ دقيقة .

تليت المادة الأولى التي أبقته اللجنة على أصلها والمادتان الثانية والثالثة اللتان صلتتهما اللجنة ووافقت الجمعية على رأي اللجنة في هذه المواد الثلاث وهذه صورها أصلاً وتعديلاً .

التعديل

المادة الأولى

(على أصلها)

الأصل

المادة الأولى

كل مالك لمستنقع (أي بركة) تركه فيه المياه مدة مستطيلة بحيث ينشأ عنه خطر على الصحة العامة يجب أن يردمه أو يحففه طبقاً لأحكام هذا القانون .

الأصل

المادة الثانية

يصدر الأمر بالردم أو التجفيف بقرار من ناظر الداخلية بعد اجراء التحريات اللازمة وبعد الاتفاق مع المصالح ذات الشأن وكذلك مع مجلس المديرية عندما تدعو الحال .

ولا يجوز أن يتضمن القرار غير المستنقعات (البرك) التي تقرر مصلحة الصحة العمومية أن في وجودها خطر على الصحة العامة . ويجوز أن يكون القرار شاملا لمستنقع واحد فأكثر .

المادة الثالثة

تشكل في كل محافظة أو مديرية لجنة يناط بها تحديد المنسوب الذي يجب إبلاغ الردم اليه وبيان الأعمال التي يقتضيها التجفيف . وتؤلف هذه اللجنة كما يأتي :

(أولا) من اثنين من أعضاء مجلس المديرية . وفي المحافظات يحل محلهما اثنان من الاعيان يعينهما ناظر الداخلية .

التعديل

المادة الثانية

(يخفف من آخر الفقرة الأولى العبارة الآتية) :
« وكذلك مع مجلس المديرية عند ماتدعو الحال » .

(الفقرة الثانية على أصلها)

المادة الثالثة

تشكل في كل محافظة أو مديرية لجنة يناط بها تحديد المنسوب الذي يجب إبلاغ الردم اليه بحيث لا تعود بعده البركة الى حالة ضارة بالصحة . وبيان الأعمال التي يقتضيها التجفيف . وتؤلف هذه اللجنة كما يأتي :

(أولا) من اثنين يتخهما مجلس المديرية من بين أعضائه . وفي المحافظات من اثنين يتخهما مجلس المراجعة لموائد الأملاك البلدية من بين أعضائه .

| التعديل | الأصل |
|--|---|
| (ثانيا) (على أصلها) | (ثانيا) من موظف ينوب عن المحافظ أو المدير . |
| (ثالثا) (على أصلها) | (ثالثا) من مندوب عن نظارة الأشغال العمومية . |
| (رابعا) (على أصلها) | (رابعا) من طبيب تتدبه مصلحة الصحة العمومية . |
| فما يختص بالمستقعات (البرك) التي لا يتجاوز مساحتها فداناً واحداً تحدد اللجنة أيضاً الميعاد الذي يجب أن يتم فيه الردم أو التجفيف . بحيث لا يزيد في أية حال من الأحوال على سنة واحدة . | فما يختص بالمستقعات (البرك) التي تقل مساحتها عن أربعة أفدنة تحدد اللجنة أيضاً الميعاد الذي يجب أن يتم فيه الردم أو التجفيف بحيث لا يزيد في أية حال من الأحوال على سنة واحدة . |
| وأما فيما يتعلق بالمستقعات (البرك) التي تزيد مساحتها عن فدان واحد فيكون تحديد هذا الميعاد موكولاً إلى مجلس المديرية أو مجلس مراجعة عوائد الأملاك البلدية حسب الأحوال . | وفما يتعلق بالمستقعات (البرك) التي تزيد مساحتها عن أربعة أفدنة فيكون تحديد هذا الميعاد موكولاً إلى مجلس المديرية . |

تليت المادة الرابعة التي كانت أقرتها اللجنة على أصلها فقررت الجمعية بناء على طلب اللجنة بلسان مقررها أن يضاف إليها عبارة « أو مجلس المراجعة » عقب عبارة « أو مجلس المديرية » .

وهذه صورة المادة الرابعة أصلا ومعتلة كما قررت الجمعية :

| التعديل | الأصل |
|---|--|
| المادة الرابعة | المادة الرابعة |
| <p>تنفيذا للقرار الوزاري المنصوص عليه في المادة الثانية . وبناء على ما تقرره اللجنة أو مجلس المديرية أو مجلس المراجعة حسبا هو وارد في المادة الثالثة يبعث المحافظ أو المدير انذارا اداريا الى مالك الأرض بأنه يجب عليه في ظرف الميعاد المحد أن يردم المستنقع (البركة) لغاية المنسوب المطلوب أو أن يباشر الأعمال اللازمة للتجفيف .</p> | <p>تنفيذا للقرار الوزاري المنصوص عليه في المادة الثانية . وبناء على ما تقرره اللجنة أو مجلس المديرية حسبا هو وارد في المادة الثالثة يبعث المحافظ أو المدير انذارا اداريا الى مالك الأرض بأنه يجب عليه في ظرف الميعاد المحد أن يردم المستنقع (البركة) لغاية المنسوب المطلوب أو أن يباشر الأعمال اللازمة للتجفيف .</p> |

تليت المادة الخامسة (التي أقيمت اللجنة على أصلها) فوافقت الهيئة عليها وهذه صورتها :

المادة الخامسة

إذا لم يجد مندوب المحافظة أو المديرية المالك في محل اقامته أو أى شخص آخر ينوب عنه طبقا للمادة السابعة من قانون المرافعات في المواد المدنية أو التجارية أو إذا رفض المالك أو من ينوب عنه استلام صورة الانذار فإن هذه الصورة تسلم الى العمدة وهو يشر على الأصل وتعلق الصورة المذكورة على باب منزل العمدة وتعلق صورة أخرى على باب المحافظة أو المركز وإذا كان المستنقع (البركة) واقعا في أرض موقوفة فيعلن الانذار بالصورة المتضمنة الى ناظر الوقف .

ثم تليت المواد السادسة والسابعة والثامنة أصلا وتعديلا فواقعت الهيئة على تعديل اللجنة وهذه صورة ذلك :

الأصل

المادة السادسة

على المحافظ أو المدير أن يأمر بتسجيل هذا الانذار الأول في قلم كتاب المحكة المختطة الواقع العقار في دائرتها وكذا في قلم كتاب المحكة الأهلية الواقع العقار في دائرتها إذا كان المالك تابعاً للحكومة المحلية . وبعد اجراء هذا التسجيل يكون انتقال ملكية المستنقع (البركة) لقيمة له بالنسبة للحكومة فيما يتعلق بالاجراءات المعتمدة في هذا القانون .

المادة السابعة

إذا كان المالك عند انقضاء الميعاد المحدد في الانذار الاول قد قام بردم نصف المستنقع (البركة) على الأقل فلناظر الداخلية بناء على موافقة المحافظ أو المدير أن يحدد الميعاد لمدة أخرى بحيث لا تزيد على مدة الميعاد الأصلي وأنما يجب في هذه الحالة أن يتعهد المالك كتابة باتمام الردم أو التجفيف في الميعاد الجديد ويؤشر عن هذا الامتناد على هامش تسجيل الانذار الأول بناء على طلب المحافظ أو المدير .

التعديل

المادة السادسة

على المحافظ أو المدير أن يأمر بتسجيل هذا الانذار الأول في قلم كتاب المحكة المختطة وكذا في قلم كتاب المحكة الأهلية الواقع في دائرتيها العقار . وبعد اجراء هذا التسجيل (وبقية المادة على أصلها) .

المادة السابعة

إذا كان المالك عند انقضاء الميعاد المحدد في الانذار الأول قد قام بردم أو تجفيف نصف المستنقع (البركة) على الأقل (وبقية المادة على أصلها) .

| التعديل | الأصل |
|--|--|
| المادة الثامنة | المادة الثامنة |
| <p>يضاف في آخر الفقرة الأولى ما يأتي : « والتقدير المنتهى عنه بالفقرتين الأولى والثانية من المادة المذكورة » .</p> | <p>لمالك المستنقع (البركة) أن يتخلص من الالتزام بردمه أو تجفيفه بأن يتنازل عنه للحكومة في أى وقت شاء بعد وصول الإنذار الأول إليه وقبل انقضاء الميعاد المحدد في الفقرة الثالثة من المادة التاسعة .</p> |
| (على أصلهما) | <p>وهذا التنازل يحصل بمقتضى عقد رسمي أو عقد مشمول بامضاء مصدق عليه ويجوز أن يحصل أيضا بمقتضى محضر يعمل أمام محكمة الخط بدون مصاريف .</p> <p>وعلى المحافظ أو المدير أن يأمر بتسجيل العقد أو المحضر على هامش تسجيل الإنذار الأول .</p> |

ثم تليت الفقرة الأولى من المادة التاسعة فوافقت الهيئة على ابقائها على أصلها كراى اللجنة وهذا نصها :

المادة التاسعة

إذا لم يتم الردم أو التجفيف في الميعاد الأصلي المحدد أو في الميعاد الممتد فعلى المحافظ أو المدير تكليف اللجنة المنصوص عليها في المادة الثالثة بتقدير ثمن

المستمتع (البركة) بحسب الحالة الحاضرة وتكاليف الأعمال اللازمة لردمه أو تخفيفه أو لاتمام الردم أو التخفيف .

ثم تليت الفقرة الثانية أصلا وتعديلا فطلب حضرة على المتزلاوى بك حذفها فرفض طلبه ثم أقرتها الجمعية كراى اللجنة مع تغيير عبارة «هذا التقدير» بعبارة «تقدير الثمن» وهذا نصها بحسب الأصل وبحسب ما أقرته الجمعية :

التعديل

ولا يجوز فى أية حال من الأحوال أن يتجاوز تقدير الثمن عشرين جنيها مصريا عن الفدان الواحد .

الأصل

ولا يجوز فى أية حال من الأحوال أن يتجاوز هذا التقدير عشرة أمثال قيمة الضريبة المقررة على المستمتع (البركة) أو على الحوض الواقع فيه .

ثم تليت الفقرة الثالثة فوافقت الهيئة على إبقائها على أصلها كراى اللجنة وهذا نصها :

«ويعلن هذا التقدير الى المالك بالطريقة المنصوص عليها فى المادتين الرابعة والخامسة مع انذاره بأنه يجب عليه فى خلال الثمانية الأيام أن يقرر التنازل عن المستمتع (البركة) بالطريقة المنصوص عليها فى المادة الثامنة فى نظير صرف قيمة التقدير السابق ذكره والا فالحكومة تباشر الردم أو التخفيف على مصاريف المالك المذكور وعلى المحافظ أو المدير تسجيل هذا الانذار الثانى مع الاشارة الى التقدير المذكور على هامش التسجيل المنصوص عليه فى المادة السادسة .»

ثم تليت المادة العاشرة (التي بقيت على أصلها) والمادتان الحادية عشرة والثانية عشرة الثانى عدلتها اللجنة .

فقررت الجمعية الموافقة على رأى اللجنة فيها وهذه صورها أصلا وتعديلا :

التعديل

المادة العاشرة
(على أصلها)

المادة الحادية عشرة

إذا تنازل مالك المستنقع (البركة) للحكومة طبقا لأحكام المادة الثامنة أو مضى الميعاد المحدد فى الفقرة الثالثة من المادة التاسعة ولم تقرر الحكومة بدم أو تخفيف كل أو جزء من المستنقع (البركة) فى ميعاد لا يتجاوز ضعف الميعاد الأصلى المحدد لدمه أو تخفيفه . فللمالك أن يسترد ما لم يدم أو يخفف من المستنقع (البركة) نظير رد ما يخص الجزء الذى يسترد من التعويض المدفوع له .

الأصل

المادة العاشرة

إذا كان المستنقع (البركة) واقعا فى أرض موقوفة فلا يكون الإجراء يقتضى المادة السابقة ولكن بعد انقضاء الميعاد المحدد أو الممتد برفع ناظر الداخلية الأمر إلى المحكمة الشرعية المختصة لتتخذ الاجراءات مقتضية لازام الناظر بالقيام بالردم أو التخفيف .

المادة الحادية عشرة

لمجالس المديرية أيضا أن تتولى ردم المستنقعات (البرك) الكائنة فى دائرتها أو تخفيفها سواء كان إجراء هذه الأعمال على مصاريف المالك أو فى حالة التنازل عن المستنقع (البركة) وفى هذه الحالة الأخيرة يصبح المستنقع (البركة) بعد اتمام الأعمال ملكا لها بقوة القانون .

وذلك مع مراعاة ما جاء فى المادة الخامسة عشرة . والنفقات اللازمة لهذه الأعمال تعتبر من نفقات المنافع العمومية طبقا للمادة ٣٥ من القانون النظامى نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣ .

التعديل

المادة الثانية عشرة

(الفقرة الأولى على أصلها)

(تخذف هذه الفقرة)

الأصل

المادة الثانية عشرة

بعد الفراغ من العمل تباشر اللجنة المنصوص عليها في المادة الثالثة تقدير قيمة الأعمال التي تمت وقيمة ما زاد في ثمن المستنقع (البركة) بعد الردم أو التجفيف .

ويلاحظ عند إجراء هذا التقدير بيان قيمة أتعاب مستخدمي الحكومة أو مستخدمي مجالس المديريات وقيمة العمل الذي قد يقوم به المسجونون أو المحكوم عليهم واستخدام الآلات والأدوات وكذلك قيمة المهمات بحسب السعر الجارى في المقاولات العادية وبحسب الأجور التي يتقاضاها عادة العمال من الأهالي .

ثم تليت المادة الثالثة عشرة أصلا وتعديلا فطلب حضرة عبدالعزيز فهمي بك أن تضاف على تعديل اللجنة في آخر المادة العبارة الآتية :

«وصل كل حال فكل مازاد من الثمن عن مطلوب الحكومة يرد لئالك .»

فوافقت الهيئة بالإجماع على رأى اللجنة مضافا اليه العبارة المذكورة .

وهذا نصها بعد ذلك :

المادة الثالثة عشرة

يعلن المالك على الوجه المبين في المادتين الرابعة والخامسة بما يكون قد صار ديناً عليه بحسب ما تظهره عملية التقدير طبقاً للأداة السابقة مع انذاره بدفع هذا الدين في ميعاد محدد له بحيث لا يتجاوز ستة شهور فإذا لم يدفع المالك في الميعاد المذكور تتخذ ضده الاجراءات المنصوص عليها في الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ .

ومع ذلك فان التنفيذ لا يمكن أن يتناول سوى الأرض التى قامت الحكومة بدمها أو تجفيفها .

وعلى كل حال فكل مازاد من الثمن عن مطلوب الحكومة يرد للمالك .

تليت المادة الرابعة عشرة التى أقرتها اللجنة على أصلها .

فاقترح حضرة عبد العزيز فهمى بك أن تفسر عبارة « أمام مجلس المديرية أو أمام مجلس المراجعة الى آخر المادة » بعبارة « أمام المحكمة المختصة » .

وطالب حضرة مقرر اللجنة احواله هذا التعديل على لجنة درس مشروعات نظارة الداخلية لتعيد النظر فيه وذلك عملاً بالمادة ٢٢ من الأنظمة .

فقررت الجمعية تأجيل النظر فى هذه المادة حتى تبدى لجنة الداخلية رأياً فى هذا التعديل

طلبت المادتان الخامسة عشرة والسادسة عشرة اللتان عدلتهما اللجنة فوافقت الجمعية على رأى اللجنة وهاتان صورتها أصلا وتعديلا :

التعديل

المادة الخامسة عشرة
(الفقرة الاولى على أصلها)

يُحذف من الفقرة الثانية عبارة :
«ومجالس المديريات»

الأصل

المادة الخامسة عشرة

تخصص أرض المستنقع (البركة)
بعد ردمه أو تجفيفه بقدر ما تنصو اليه
الحاجة للاعمال البلدية أو الصحية التي
يلزم إجراؤها في الناحية الملاصقة له
ولتشيد مدارس ومستشفيات وألغير
ذلك من المرافق ذات المنفعة العامة مما
يكون منه فائدة للناحية .

وبناء على طلب المصالح ذات الشأن
تتخذ الحكومة ومجالس المديريات
الوسائل اللازمة للوصول الى هذا الغرض
بالنسبة للمستنقعات (البرك) التي جرى
ردمها أو تجفيفها مما يكون مملوكا لها
أو مما يؤول اليها . أما فيما يتعلق
بالمستنقعات (البرك) التي جرى تجفيفها
أو ردمها وبقيت ملكا لأصحابها فيكون
الاجراء بموجب أحكام القوانين المعمول
بها في نزاع الملكية للنفعة العامة اذا
دعت الحال الى ذلك .

| التعديل | الأصل |
|---|---|
| <p>المادة السادسة عشرة</p> <p>على نظار الداخلية والحقانية والأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .</p> <p>ويعمل به بعد ثلاثين يوما من نشره بالجريدة الرسمية ما</p> | <p>المادة السادسة عشرة</p> <p>على نظار الداخلية والحقانية والأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ما</p> <p>صدر في سنة ١٣٣٢)</p> <p>سنة (١٩١٤</p> |
| <p>تقرر أن تكون الجلسة الآتية في يوم الاثنين أول يونيه سنة ١٩١٤ الساعة خمسة بعد الظهر لاستمرار المناقشة في ميزانية الأوقاف وما قد يرد من الاعمال ما انتهت الجلسة والساعة ١٠ و ٣٥ دقيقة مساء .</p> | |
| <p>رئيس الجمعية</p> <p>أحمد مظلوم</p> | <p>السكرتير العام</p> <p>مصطفى كامل الخولى</p> |

محضر الجلسة الخامسة والثلاثين

المنعقدة علنا في يوم الاثنين أول يونيه سنة ١٩١٤

الموافق ٧ رجب سنة ١٣٣٣

فتحت الجلسة الساعة ٥ و ١٠ دقائق بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية . وحضور حضرات أعضائها وهم :

أصحاب السعادة والعزة : اسماعيل سرى باشا ناظر الأشغال العمومية والبحرية والبحرية . وأحمد حلمى باشا ناظر المعارف العمومية . ويوسف وهبه باشا ناظر المالية . وعلى يكن باشا ناظر الخارجية . وعبد الخالق ثروت باشا ناظر الحفائية . واسماعيل صدق باشا ناظر الزراعة . وسعيد ذوالفقار باشا وسعد زغول باشا وكيل الجمعية . وقليني فهمى باشا . والشيخ محمد شاكر . والشيخ عبد الرحيم الدمرداش . وعلى شعراوى باشا . وإبراهيم سعيد باشا . ومنصور يوسف باشا . وحسن على سيف افندى . وزكريا ذمق افندى . ومحمد رشوان الزمر بك . والشيخ محمد حسن عزام . ومحمد فتح الله بركات بك . وحافظ المشاوى بك . وعلى المتزلاوى بك . ومحمد كمال أبو جازيه بك . ومحمد على سليمان بك . ومحمد محمود الباسل بك . ومحمد السيد أبو على باشا . وعبد الحميد سلطان باشا . وعبد العزيز فهمى بك . ومحمود أبو حسين باشا . والدكتور محمد أمين بدر افندى . وخالد لطفى باشا . وعبد الرحمن محمود بك . وزايد جلال بك . وحسين هلال بك . وعبد اللطيف المكباتى افندى . والسعدى بشاره الطحاوى بك . وأمين سامى باشا . ومحمد على بك . ومحمد قطب قرشى بك . وعبد اللطيف الصوفانى بك . وإبراهيم نصار بك . والشيخ عبد الجواد عبد الحميد توار . وحسن توفيق باشا . وميشيل لطف الله بك . ومحمد أمين أبو ستيت بك . وإبراهيم اسماعيل أبو رحاب بك . وعلى الشمعى افندى .

وعمر مراد بك . وإبراهيم راجى بك . وكامل صدق بك . ومحمود همام بك .
وابراهيم على بك . والشيخ عمر أحمد خلف الله . وعبد الرحمن عوض افندى .
والشيخ عبد الفتاح الجمل . وعبد الرحمن نصير بك . وعبد السلام العلالى بك .
ومرقص سميكة بك . ومحمد محمود بك . وحنى مصطفى منصور بك .

تلى محضر الجلسة الماضية فأقرته الجمعية .

أبلغت الجمعية أن سعادة الرئيس قد رخص بالاجازات الآتية :

لحضره عثمان سليط بك بسبعة أيام من أول يونيه . ولكل من سعادة محمد
طلوى باشا وحضره عمر عبد الأخر بك بيومين من أول يونيه . ولكل من
اصحاب السعادة محمد الشريعى باشا ومحمد محفوظ باشا ويوسف أصلان
قطاوى باشا وحضره ابراهيم اسماعيل أبو رحاب بك بيوم أول يونيه . ولحضره
سينوت حنا بك بثمانية أيام من أول يونيه .

وأن لجنة الاجازات رخصت بالاجازات الآتية :

لسعادة محمد يكن باشا بثمانية أيام من ٢٥ مايو . ولسعادة محمود الاتربى باشا
بشهرين من أول يونيه . ولحضره حسن على سيف افندى بخمسة عشر يوما
من ٣ يونيه . ولحضره عبد السلام العلالى بك بخمسة عشر يوما من ٦ يونيه .
ولحضره محمد مصطفى خليل بك بخمسة عشر يوما من أول يونيه . وانه قد حوّل
الطلبان الآتيان على لجنة الاجازات :

لحضره حافظ المشاوى بك بأسبوعين من ٣ يونيه . ولحضره محمد عثمان
أباطله بك بخمسة عشر يوما من أول يونيه .

وقد غاب عن هذه الجلسة بدون اذن حضره عبد الله السيد أباطله بك .

وفى أثناء الجلسة حضر صاحب العطفة حسين رشدى باشا رئيس مجلس
النظار وناظر الداخلية .

تليت مكتبة من رئاسة لجنة الحفائية والمعارف ومعهما تحرير اللجنة على مشروع انشاء مدرستي المحاسبة والتجارة العالية والمتوسطة فتقرر دمج ذلك في جدول أعمال الجلسة الآتية .

تليت مكتبة من رئاسة لجنة مشروعات الداخلية عن التعديل المراد ادخاله على المادة ١٤ من مشروع قانون ردم المستنقعات (البركة) أو تخفيفها .
وبعد مناقشة تقرر بالأغلبية أن يكون نص المادة الرابعة عشرة المذكورة كالآتي :

« المادة الرابعة عشرة

المالك الذي تعلن اليه التقديرات المشار اليها في المادتين التاسعة والثانية عشرة يجوز له أن يعارض فيها في ظرف ثمانية أيام أمام المحكمة الواقع في دائرتها المستنقع (البركة) .

ولا يترتب على المعارضة في حالة المادة التاسعة إيقاف التنفيذ .
وقد امتنع حضرات أصحاب السعادة النظار عن ابداء رأيهم في هذا التعديل .
ثم تقرر تأجيل النظر في مشروع ميزانية نظارة الأوقاف لغياب سعادة ناظرها .
ثم تقرر النظر في تحرير لجنة الحفائية والمعارف على مشروع القانون الخاص بتعديل بعض نصوص قانون تحقيق الجنائيات . وقانون انشاء محاكم الجنائيات .
تليت المذكرة الايضاحية المقدمة مع المشروع .

تلى تحرير اللجنة .

تقرر الموافقة على المشروع اجمالاً والمناقشة فيه تفصيلاً .

تليت مقدمة المشروع والمادة الأولى منه لغاية أول عبارة المادة ١٤٨ فوافقت الجمعية على ابقائهما على أصلهما كراى اللجنة .

تليت الفقرة الأولى من المادة ١٤٨ أصلاً وتعديلاً . وتليت أسباب التعديل .
تقرر بقاء الفقرة الأولى من المادة ١٤٨ على أصلها .
وتقرر إبقاء العبارة الأولى من الفقرة الثانية على أصلها وهي :
« وإذا وجدت قرائن أحوال تدل على أن الواقعة جنائية يحكم القاضي بعدم
اختصاصه . »

وبعد مناقشة طويلة في موضوع المادتين ١٤٨ و ١٨٩ من قانون تحقيق
الجنائيات تقرر إرجاء أتمام النظر فيهما إلى الجلسة المقبلة التي تعقد يوم الأربعاء
٣ يونيو سنة ١٩١٤ الساعة ٥ بعد الظهر .
رفعت الجلسة والساعة ٩ و ٥ دقائق ٢

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الخولى

محضر الجلسة السادسة والثلاثين

المنعقدة علنا في يوم الاربعاء ٣ يونيه سنة ١٩١٤

الموافق ٩ رجب سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة الساعة ٥ و ٢٠ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية . وحضور حضرات أعضائها وهم :

أصحاب السعادة والعزة : اسماعيل سرى باشا ناظر الأشغال العمومية والحربية والبحرية . وأحمد حلمى باشا ناظر المعارف . ويوسف وهبه باشا ناظر المالية . وعبدل يكن باشا ناظر الخارجية . وعبد الخالق ثروت باشا ناظر الحفانية . وسعيد ذوالفقار باشا وسعد زفول باشا وكيل الجمعية . وأحمد أبو الفتوح باشا وإبراهيم سعيد باشا . والشيخ عبد الرحيم الدمرداش . والشيخ محمد شاكر . وقلبنى فهمى باشا . ومحمد كمال أبو جازيه بك . وعلى المتزلاوى بك . ومحمد فتح الله بركات بك . والشيخ محمد حسن عزام . ومحمد رشوان الزمر بك . وزكريا نامق أفندى . ومحمود أبو حسين باشا . وعبد العزيز فهمى بك . ومحمد طلوى الجزار بك . ومحمد على سليمان بك . ويوسف أصلان قطاوى باشا . ومحمد الشريعى باشا . وعبد اللطيف المكناتى أفندى . وحسين هلال بك . وحسين الشريعى بك . وزايد جلال بك . وعبد الرحمن محمود بك . والدكتور محمد أمين بدر أفندى . والشيخ عبد الجواد عبد الحميد توار . ومحمد المتناوى بك . وإبراهيم نصار بك . وعبد اللطيف الصوفانى بك . ومحمد محفوظ باشا . ومحمد على بك . وأمين سامى باشا . والسعدى بشاره الطحاوى بك . وعمر مراد بك . وعلى الشمسى أفندى . وإبراهيم اسماعيل أبو رحاب بك . وعمر عبد الآخربك . ومحمد أمين أبو ستيت بك . وميشيل لطف الله بك . وحسن توفيق باشا . وعبد السلام العلالي بك . وعبد الرحمن نصير بك . والشيخ عبد الفتاح الجمل .

وعبد الرحمن عوض افندي . والشيخ عمر أحمد خلف الله . وإبراهيم على بك .
وكامل صدق بك . وإبراهيم راجى بك . ومرقس سميكة بك .

تلى محضر الجلسة الماضية فأقرته الجمعية .

أبلغت الهيئة بأن مساعدة الرئيس رخص بالاجازات الآتية :

يوم أول يونيه سنة ١٩١٤ لسعادة يوسف أصلان قطاوى باشا .

ويومى أول يونيه و ٢ منه لحضرة محمد علوى الجزار بك .

وبسبعة أيام لكل من حضرتى محمد محمود بك ومحمد محمود الباسل بك ابتداء

من ٣ يونيه .

وبثمانية أيام لسعادة خالد لطفى باشا ابتداء من ٣ يونيه .

ويوم ٣ يونيه لكل من أصحاب السعادة والعزة : على شعراوى باشا والدكتور

محمد علوى باشا وعبد المجيد سلطان باشا ومنصور يوسف باشا ومحمد السيد

أبو على باشا ومحمود همام بك وحنبى مصطفى منصور بك ومحمد قطب قرشى بك .

وغاب عن هذه الجلسة بغير إذن حضرة عبد الله السيد أباطله بك .

تليت المكاتبات . ومنها مكتبة من مساعدة محمود أبو حسين باشا المتضمنة

محب اقتراحه الخاص بنشر مدارس التجارة وأنهى من حضرة عبد الرحمن

نصير بك المتضمنة حفظ اقتراحه الخاص بتعديل الذكريتو الصادر فى ١٦ مارس

سنة ١٨٩٥ .

ثم تلى رد نظارة الحقانية على العريضة المقدمة من محمد على الهوارى الخاصة

بإشتراط معرفة القراءة والكتابة فيمن يتعينون أعضاء بالمجالس الحسبية . فتقرر

أن يطلب من نظارة الحقانية بيان الأسباب التى بنت عليها عدم قبول هذا

الطلب .

وحصلت المناقشة في التقرير المقدم من لجنة الحقائق والمعارف عن مشروع القانون الخاص بتعديل بعض نصوص من قانون تحقيق الجنايات وتكملة القانون نمرة ٤ لسنة ١٩٠٥ الصادر بتشكيل محاكم الجنايات .

(في الأثناء انصرف حضرة علي الشمسي افندي بإذن من سعادة الرئيس والساعة ٦ و ٥ دقائق) .

فعرض كل من حضرتي كامل صدق بك وعبد العزيز فهمي بك تعديلا طلب ادخاله على المشروع هذا نصه :

تعديل حضرة كامل صدق بك

تمثل المادة ١٤٨ كما يأتي :

« اذا وجدت قرائن تدل على أن الواقعة جنحة يحكم القاضي بعدم اختصاصه وترسل الأوراق الى النيابة العمومية لتعمل بمقتضى أحكام الباب الثالث من الكتاب الأول من هذا القانون .

اذا رأت المحكمة في أي حالة كانت عليها الدعوى أن هناك قرائن تدل على ان الواقعة جنائية تشرع في اجراءات قاضي الاحالة طبقا للقانون نمرة ٤ لسنة ١٩٠٥ الصادر بتشكيل محاكم الجنايات . واذا طلب المتهم في هذه الحالة تأجيل القضية لتقديم دفاعه وجب تأجيلها الى جلسة مقبلة لمدة ثلاثة أيام كاملة على الأقل .

وللقاضي أن يحكم بعد ذلك في القضية باعتبار أنها مخالفة اذا رأى شبهة الجناية ارتفعت . »

المادة ١٧٤

« اذا وجدت قرائن تدل على أن الواقعة جنائية يعمل بمقتضى المادة ١٤٨ فقرة ثانية .

والقاضي أن يحكم بعد ذلك في القضية أنها جنة أو مخالفة إذا رأى أن شبهة الجناية قد ارتفعت .»

المادة ١٨٩

«إذا وجدت قرائن تدل على أن الواقعة جناية يعمل بمقتضى المادة ١٧٤ فقرة أولى وثانية .»

تعديل حضرة عبد العزيز فهمي بك

المادة ١٨٩

«إذا رأى للمحكمة الابتدائية أو المحكمة الاستئنافية أن هناك شبهة تدل على أن الواقعة جناية تحيلها على النيابة وتأمّر بالقبض على المتهم ويحججه إن رأت محلا للقبض عليه ولم يكن مسجوناً .

وإذا كان قد سبق تحقيق القضية بمعرفة النيابة فتحيل القضية على قاضي الاحالة سواء سبق له نظرها أم لا وذلك حتى يستوفى البحث في أدلة الاتهام أن لم يسبق له بحثها . وإذا لم يكن سبق تحقيق القضية بمعرفة النيابة فتتحققها وتحيلها على القاضي المذكور .

وإذا رأى قاضي الاحالة بعد نظر القضية المحالة عليه بمقتضى هذه المادة أو المادتين ١٤٨ و ١٧٤ شبهة تدل على أن الواقعة جنة أو مخالفة ولم يكن عدل التهمة تعديلاً يغير الوصف الذي سبق القضاء فيه بعدم الاختصاص بل كانت وقائع التهمة على حالها وجب عليه بعد النظر في أدلة الاتهام احالة المتهم على محكمة الجنايات بالصفة الواردة بالمادة ٣٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .»

فطلب سعادة رئيس لجنة الحفائية وحضرة المقرر احالة هذين التعديلين على اللجنة لفحصهما وابداء رأيا عنهما فجددت الجمعية أن تنتهى اللجنة من هذا العمل وتقدمه للجمعية بجلسة يوم الاربعاء ١٠ يونيه سنة ١٩١٤ وتأجل نظرباقى المشروع لنظره مع التعديلات .

ثم أعلن سعادة الرئيس انفضاض الجلسة حيث كانت الساعة ٨ و ٤٥ دقيقة مساءً على أن تعود للانعقاد في يوم السبت ٦ يونيه سنة ١٩١٤ لاستمرار المناقشة في تقرير لجنة نظارة الأوقاف عن ميزانية النظارة المذكورة سنة ١٩١٤ — ١٩١٥ . ونظر المشروعين المتعلقين بمدرستى المحاسبية والتجارة العالية والمتوسطة ٢

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الخولى

محضر الجلسة السابعة والثلاثين

المنعقدة علناً في يوم السبت ٦ يونيه سنة ١٩١٤

الموافق ١٢ رجب سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة الساعة ٥ و ٢٠ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية . وحضور حضرات أعضائها وهم :

أصحاب السعادة والعزة : اسماعيل مري باشا ناظر الأشغال العمومية والبحرية والبحرية . وأحمد حلمى باشا ناظر المعارف . وعدلى يكن باشا ناظر الخارجية . وعبد الحالى ثروت باشا ناظر الحفانية . وسعيد ذو الفقار باشا وسعد زفول باشا ويكلا الجمعية . وحضنى مصطفى منصور بك . ومرفص سميكه بك . وعبد الرحمن نصير بك . وعبد الرحمن عوض افندى . والشيخ عمر أحمد خلف الله . وإبراهيم على بك . ومحمود همام بك . وكامل صدقى بك . وإبراهيم راجى بك . وعمر مراد بك . وعلى الشمسى افندى . وإبراهيم اسماعيل أبو رحاب بك . وعمر عبد الآخر بك . ومحمد أمين أبو ستيت بك . ومهيشيل لطف الله بك . وحسن توفيق باشا . والشيخ عبد الجواد عبد الحميد قار . ومحمد المنياوى بك . وإبراهيم نصار بك . وعبد اللطيف الصوفانى بك . ومحمد قطب قرشى بك . ومحمد على بك . وأمين سامى باشا . ومتولى نور بك . وعبد اللطيف المكباتى افندى . وحسين الشريعى بك . وزايد جلال بك . والدكتور محمد أمين بر افندى . ومحمود أبو حسين باشا . وعبد العزيز فهمى بك . وعبد الحميد سلطان باشا . ومحمد علوى الجزائر بك . ومحمد على سليمان بك . ويوسف أصلان قطاوى باشا . ومحمد الشريعى باشا . ومحمد كمال أبو جازيه بك . وعلى المتزلاوى بك . ومحمد فتح الله بركات بك . والشيخ محمد حسن عزام . ومحمد رشوان الزمر بك . وزكريا نامق افندى . والدكتور محمد علوى باشا . ومنصور

يوسف باشا . وأحمد أبو الفتوح باشا . وإبراهيم سعيد باشا . والشيخ عبد الرحيم الدمرداش . والشيخ محمد شاكر . وقليني فهمي باشا .
وغاب عن هذه الجلسة بدون إذن حضرتا عبد الله السيد أباطه بك وحسين هلال بك .

تلى محضر الجلسة الماضية فصدقت عليه الجمعية .

أبلغت الجمعية بأن سعادة الرئيس رخص بالاجازات الآتية :

لكل من سعادتي محمد محفوظ باشا وأحمد محمود باشا بسبعة أيام من ٦ يونيه الجاري . ولحضرة عبد الرحمن محمود بك بستة أيام من ٦ منه . ولكل من حضرة السعدى بشارة الطحاوى بك . ومسعادة محمد السيد أبو على باشا بيوم ٦ منه . ولحضرة الشيخ عبد الفتاح الجمل بيومى ٦ و ٧ منه .

تليت المكاتبات . فقررت الجمعية الموافقة على ما جاء بمكاتبة سعادة رئيس لجنة الحفائية والمعارف خاصا باقتراح حضرة الشيخ عبد الفتاح الجمل الخاص بمسائل تمتدة الطهر وزوجة المجنون والمفقود والمعسر بالشفقة اذا كان مسجوناً الخ . وعلى تبليغ الاقتراح للحكومة معذلاً كراى اللجنة .

وتليت مكاتبة سعادة رئيس لجنة العرائض والاجازات التى تتضمن ترخيص اللجنة لحضرة حافظ المنشاوى بك بأربعة عشر يوماً من ٣ يونيه . ولحضرة محمد عثمان أباطه بك بخمسة عشر يوماً من أول يونيه . ولسعادة محمد يكن باشا بثمانية أيام من ٢ يونيه .

تلى جدول الأعمال .

قررت الجمعية تأجيل الثلاثة الأسئلة التى يريد توجيهها حضرة محمد رشوان الزمر بك لسعادة ناظر الأشغال الى أجل خير مسمى لغياب مقدمها .

تناقشت الهيئة فى الفقرة الثانية من تقرير لجنة الأوقاف على مشروع ميزانية نظارة الأوقاف سنة ١٩١٤ - ١٩١٥ وهى الخاصة بأساس تقدير الإيرادات .

فرأى حضرة عبد العزيز فهمى بك الموافقة عليها مع حذف (ثانيا) منها وواقته
الجنة على ذلك . ورأى حضرة على المتزلاوى بك حذفها بتمامها . فأخذ
الرأى على ذلك فقررت الجمعية بالأطلبية عدم الموافقة عليها كراى حضرة على
المتزلاوى بك .

(فى الانتهاء انصرف حضرات: محمد على بك وكامل صدق بك وعبد اللطيف
الصوفانى بك باذن من سعادة الرئيس .»

تلى من تقرير اللجنة الفقرة الثالثة من فصل الإيرادات (الخاصة بإيجار
الأطيان) وهذه صورتها :

٣

إيجار الأطيان

وضعت اللجنة جدولا عن خمس سنوات لمقارنة مقدار الأطيان المؤجرة سنويا
ومقدار إيجارها وما يخص الفدان الواحد من الإيجار بدون استئثار شئ من
الأموال الأميرية ولا المصاريف العقارية لتكون الجمعية على علم تام بمبلغ الرقى
المادى الذى تلزجت فيه نظارة الأوقاف :

| السنوات | متوسط إيجار الفدان الواحد | | مجموع الإيجار سنويا | الأطيان المؤجرة |
|---------|------------------------------|------|------------------------|--------------------|
| | مسم | جنيه | | |
| ١٩١٠ | ٢٥٨ | ٦ | ٢٧٠٠٠٠ | ٤٣١٤٣ |
| ١٩١١ | ١٧٨ | ٦ | ٢٧١٥٠٠ | ٤٣٩٣١ |
| ١٩١٢ | ٤٠٧ | ٦ | ٢٨٧٧٠٠ | ٤٤٩٠٠ |
| ١٩١٣ | ٤٤٦ | ٦ | ٢٩٠٥٠٠ | ٤٥٠٦٩ |
| ١٩١٤ | ٥٣٦ | ٦ | ٢٩٨٨٠٠ | ٤٥٧١٦ |

فهذا الجدول يثبت أن نظارة الأوقاف لم توفق لزيادة إيراداتها في السنوات الخمس الأخيرة زيادة تناسب التدرج الذى يشعر به أصحاب المزارع الكبرى فى طول البلاد وعرضها .»

تقررت الجمعية بالأغلبية عدم الموافقة عليها .
تلى من تقرير اللجنة الفقرة الرابعة من فصل الإيرادات (الخاصة بالأطيان المؤجرة بمعرفة مديرية الغربية) وهذا نصها :



الأطيان المؤجرة بمعرفة مديرية الغربية

ذكر فى ميزانية الإيرادات مبلغ ١٩٢٤ جنيناً قيمة إيجار ٢٨٥١ فدانا و ١٢ قراطاً و ١٢ سهماً مؤجرة بمعرفة مديرية الغربية .
ولما سئلت النظارة عن موقع هذه الأطيان وأسباب تأجيرها بمعرفة المديرية أجابت بما يأتى :

« هذه الأطيان كثرة بناحية رأس الخليج وكفر السواحل بمديرية الغربية . وأصلها وقف من قبل المرحوم الحاج محمد على باشا وإلى مصر على تكية مكة . وكانت هذه التكية مع تكية المدينة المنورة والأطيان فى يد الحكومة تدير شؤون الجميع بمعرفة . وفى سنة ١٩١٤ صدر أمر نظارة الداخلية بتسليم التكايا إلى ديوان الأوقاف . أما الأطيان فبقيت تحت يد نظارة المالية . والحكومة تدفع مبلغ ١٩٢٤ جنيناً سنوياً لديوان الأوقاف نظير إيجارها وستنظر فيما يجب لهذه المسألة من الإجراءات مع الحكومة .»

واللجنة لا تفهم معنى لسكوت نظارة الأوقاف عن مطالبة المالية بتسليم هذه الأطيان إليها مدة ثمان وثلاثين سنة وتستغرب تقدير إيجارها بالمبلغ السالف الذكر الذى لا يبلغ فيه إيجار الفدان الواحد سبعين قرشاً سنوياً . ولذلك ترى اللجنة مطالبة المالية :

(أولاً) بلغ ايجار المثل لتلك الأطنان .

(ثانياً) بوجوب التخلي عن ادارتها وتسليمها لنظارة الأوقاف لاستغلالها وصرف فاضل ريعها على تكية مكة المكرمة . وبذلك تصبح أوقاف تلك التكية كافية للقيام بمصروفاتها ولا تحتاج لأن تكمل مصاريفها من أوقاف أخرى . والمأمول أن نظارة المالية لا تتوقف في اجابة هذا الطلب العادل . »

فتقرر بالإجماع ما يأتي :

« أن تطلب الجمعية من نظارة الأوقاف اتخاذ مايلزم للحصول على حقوقها قبل أن انسان كان » وأن تحل هذه العبارة محل ما جاء في تقرير اللجنة ابتداء من قولها «واللجنة لانهم معنى لسكوت نظارة الأوقاف» الى آخر الفقرة (رابعاً) .

قدم حضرة عبد اللطيف المكياني افندي الرغبة الآتية :

« أن أطنان مختيش الوادي الموقوفة على التعليم بالمكاتب الأهلية التي تحت يد نظارة المعارف العمومية الآن يجب أن تدرج ايراداتها ضمن ميزانية نظارة الأوقاف وما يعطى منها لنظارة المعارف العمومية للصرف منه على المكاتب الأهلية يدرج أيضا في ميزانية المصروفات . »

تقرر بالأغلبية الموافقة على هذه الرغبة .

تليت الفقرة الخامسة الخاصة بالأحكام وهذه صورتها :

٥»

الأحكام

قدر لايرادات الأحكام في الميزانية مبلغ ٤٢٠٠ جنيه وهذا المبلغ لتقاضاه النظارة من ١١١٨٢ حكرا كما جاء في اجابة النظارة عند ما سئلت عن عدد الأحكام الخاصة بالأوقاف الخيرية .

والجئنا ترى أنه ربما زادت النفقات التي يقتضيها تحصيل إيرادات هذه الأحكار على المتحصل منها . ولذلك ترجو أن تضاعف نظارة الأوقاف جهدها في استبدال هذه الأحكار للتخلص من النفقات الكثيرة التي تنفقها في سبيل الحصول على إيراداتها الضئيلة .»

تقرر بالإجماع الموافقة عليها .

تلى من فصل المصروفات الفقرة الأولى وهذا نصها :

«فصل المصروفات

١

تقدير المصروفات

قُدرت المصروفات الاعتيادية والخصوصية في مشروع ميزانية سنة ١٩١٤ بمبلغ ٥٠٣٤٩٢ جنيتها والإيرادات بمبلغ ٥٣٧١٠٠ جنيهه فزيادة الإيرادات عن المصروفات هي ٣٣٢٠٨ جنيهات . وقد أسلفنا أن النظارة احتسبت في تقدير إيرادات العقارات على عقود الإيجار لاطل ما ينتظر تحصيله فعلا . كما أوضحنا أن الاعتماد على هذه التقديرات محل بالتوازن بين الإيرادات والمصروفات . وأنه ربما بلغت زيادة المصروفات عن الإيرادات نحو العشرين ألف جنيهه إن لم تطرأ حوادث استثنائية تضاعف هذا النقص . لذلك يكون من الواجب على النظارة ألا تدع بابا للاقتصاد في النفقات إلا سلكته . نرجو من المآزق الضيق الذي أوقعها فيه الاعتماد على عقود التأجير في تقدير الإيرادات والمصروفات .»

فوافقت الجمعية بالأغلبية على هذه الفقرة .

تليت الفقرة الثانية من فصل المصروفات الخاصة بزيادة المصروفات وهذه صورتها :

٢٠

زيادة المصروفات

جاء في المذكرة أن المصروفات الاعتيادية والخصومية مقلدة في سنة ١٩١٤ بزيادة ١٦٥٥٢ جنيا عن مثلها في العام الماضي . وبالإطلاع على ملخص ميزانية المصروفات يتضح أن مقدار الزيادة في بعض أبواب المصروفات هو ٣٦٧٨١ جنيا يستقل منه ١٠٢٢٩ جنيا مقدار العجز في بعض الأبواب الأخرى فيكون صافي الزيادة هو ١٦٥٥٢ جنيا كما يظهر من البيان الآتي :

| | |
|----------|---|
| جنه مصرى | |
| ١١٧٦٧ | في الادارة العمومية . |
| ٩٥٤٣ | في المصروفات العقارية والزراعية . |
| ١٩٠٩ | في المساجد والزوايا والأضرحة . |
| ٣٥٦٢ | في المكاتب والتكايا والملاجئ والمنهلات والاعتمادات الخصومية . |
| ٣٦٧٨١ | |

أما العجز فهو :

| | |
|----------|---|
| جنه مصرى | |
| ٢٣٠٠ | في المخصص لحفظ وترميم المباني . |
| ٦٧٥٥ | » للنفقات . |
| ١١٧٤ | » للتكايا والملاجئ والاعتمادات الخصومية . |
| ١٠٢٢٩ | |
| ١٦٥٥٢ | |

ومن هذا البيان يتضح أن نظارة الأوقاف قد خصصت معظم الزيادة بالإدارة العمومية كما جعلت معظم العجز في باب الخيرات وحفظ المباني وترميمها .
تقرر بالأغلبية الموافقة عليها .

وتقرر أن تكون الجلسة الآتية غدا الساعة ٥ بعد الظهر لاستمرار المناقشة في تقرير اللجنة على مشروع ميزانية نظارة الأوقاف ولنظر مشروعى مدرستى المحاسبة والتجارة العالية والمتوسطة .

انتهت الجلسة والساعة ٨ و ٤ دقيقة ٢

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الخولى

محضر الجلسة الثامنة والثلاثين

المنعقدة علناً في يوم الأحد ٧ يونيه سنة ١٩١٤
الموافق ١٣ رجب سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة والساعة ٥ و ٢٠ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية . وحضور حضرات أعضائها وهم :
أصحاب السعادة والمزة : أحمد حطبي باشا ناظر المعارف العمومية . ويوسف
وهبه باشا ناظر المالية . ومحمد محب باشا ناظر الأوقاف . وعللي يكن باشا
ناظر الخارجية . وعبد الخالق ثروت باشا ناظر الحفانية . واسماعيل صدق باشا
ناظر الزراعة . وسعيد ذوالفقار باشا وسفد زغلول باشا وكيل الجمعية . ومرفص
سميكة بك . وحفي مصطفى منصور بك . وإبراهيم راجي بك . وكامل صدق
بك . وإبراهيم علي بك . والشيخ عمر أحمد خلف الله . وعبد الرحمن عوض أفندي ؟
وحسن توفيق باشا . وميشيل لطف الله بك . ومحمد أمين أبو ستيت بك .
وعمر عبد الآثر بك . وإبراهيم اسماعيل أبو رحاب بك . وعمر مراد بك .
والسعدى بشارة الطحاوي بك . وأمين سامي باشا . ومحمد علي بك . ومحمد قطب
قرشي بك . وعبد اللطيف الصوفاني بك . وإبراهيم نصار بك . ومحمد المتناوي
بك . والشيخ عبد الجواد عبد الحميد توار . والدكتور محمد أمين بدر أفندي .
وزايد جلال بك . وحسين الشريبي بك . وحسين هلال بك . وعبد اللطيف
المكباتي أفندي . ومتولي نور بك . ومحمد الشريبي باشا . ويوسف أصلاص
قطاوي باشا . ومحمد طوى الجزائر بك . ومحمد السيد أبوعلي باشا . وعبد الحميد
سلطان باشا . وعبد العزيز فهمي بك . ومحمود أبو حسين باشا . والدكتور محمد
طوى باشا . وزكريا نامق أفندي . ومحمد رشوان الزمر بك . والشيخ محمد
حسن عزام . ومحمد فتح الله بركات بك . وعلى المتزلاوي بك . ومحمد كمال
أبو جازيه بك . والشيخ محمد شاكر . والشيخ عبد الرحيم الدمرداش . وإبراهيم
سعيد باشا . ومنصور يوسف باشا .

وحضر أثناء الجلسة سعادة قليني فهمي باشا والساعة ٦ و ١٠ دقائق .
 وغاب عن هذه الجلسة بلون أذن حضرة عبدالله السيد أباطه بك .
 تلى محضر الجلسة الماضية فصدقت الجمعية عليه .
 أبلغت الجمعية بأن سعادة الرئيس رخص بالاجازات الآتية :
 لحضرة مصطفى بكير أفندي بيومى ٦ و ٧ يونيه . وحضرة ميشيل لطف الله بك
 بثلاثة أيام من ٨ يونيه . وحضرة عبد الرحمن نصير بك بيوم ٧ منه . وحضرة
 زكريا نامق أفندي بيوم ٨ منه . وحضرات : الشيخ عبد الرحيم الدهر داش ومحمود
 همام بك ومحمد على سليمان بك بيوم ٧ منه . وسعادة عبد المجيد سلطان باشا بيومى ٩
 و ١٠ منه .
 تلى جدول الأعمال .

ثم تلى من تقرير لجنة الأوقاف على ميزانية نظارة الأوقاف الفقرة (١) التي
 عنوانها (مصرفات الادارة العمومية) من فصل الادارة العمومية وهذه صورتها :

فصل الادارة العمومية

مصرفات الادارة العمومية

| | | | | |
|--------|-----|---|-----|--------|
| جنيه | ... | قدرت إيرادات الأوقاف الخيرية في ميزانية سنة ١٩١٤ بمبلغ | ... | ٥٣٧١٠٠ |
| جنيه | ... | فلواستبعد منه : | ... | |
| جنيه | ... | (أولاً) رسم الادارة الذي يؤخذ من إيرادات الأوقاف الأهلية | ... | |
| ٤١٠٠٠ | ... | وأوقاف الحرمين وقدره | ... | |
| جنيه | ... | (ثانياً) المرتبات المقررة للأوقاف الخيرية على الأوقاف الأهلية | ... | |
| ١٣٣٥٢ | ... | وأوقاف الحرمين وقدرها | ... | |
| ٥٤٣٥٢ | ... | ... | ... | |
| ٤٨٢٧٤٨ | ... | لكان الباقي من إيرادات الأوقاف الخيرية هو | ... | |
| ٤١٠٠٠ | ... | لذا أخيف اليه إيرادات الأوقاف الأهلية والحرمين وقدرها | ... | |
| ٨٩٢٧٤٨ | ... | لكان المجموع هو | ... | |

وهذا المجموع يصرف منه على الادارة العمومية وحدها مبلغ ١٢٩٢٤٨ جنيا
(بعد استبعاد ماهيات ومصروفات القسم الطبي ولجنة الآثار العربية) أعنى أربعة
عشر ونصف في المائة من مجموع الإيرادات .

والنتيجة الطبيعية لذلك أن نظارة الأوقاف تتفق على ادارة الأوقاف الأهلية
والحرمين فوق الرسم المقرر لادارتها (وقدره عشرة ٪) أربعة ونصف في المائة
وهو ما يقرب من ٢٠٠٠ جنيه في هذا العام . فأحد الأمرين لازم البتة إما أن
العشرة في المائة أقل مما يجب تقديره لمصروفات الادارة العمومية فتكون نظارة
الأوقاف قد قصرت فيما يجب عليها للاحتفاظ بأموال الأوقاف الخيرية حيث لم
تطلب تعديل المادة ٥٠ من لأئحة اجراءات الأوقاف التي جئدت الرسم بعشر
الإيراد . وإما أن تكون العشرة في المائة هي التقدير الحقيقي لما يصح صرفه على
الادارة العمومية فتكون نظارة الأوقاف قد أفرطت في الاسراف ولم تراع
الاقتصاد في الاتفاق .

لذلك ترى اللجنة أنه من الواجب توزيع مصروفات الادارة العمومية على كل
من الأوقاف الخيرية والأهلية وأوقاف الحرمين بنسبة واحدة وأن تعتل المادة
٥٠ من اللأئحة الداخلية بهذا المعنى »

وبعد مناقشة في ذلك طلب حضرة ابراهيم نصاريك حذف العبارة الأخيرة
الخاصة بتعديل المادة ٥٠ من لأئحة الأوقاف وأن تغير بالعبارة الآتية :

(أن تقرّر الجمعية استلفات نظارة الأوقاف الى الاقتصاد في مصروفاتها) .

ثم تقرّر حذف الفقرة الأولى برمتها وتصرح لحضرة ابراهيم نصاريك أن
يعرض رأيه على الجمعية بعد الانتهاء من أبواب المصروفات .

تلى من الفقرة (٧) التي عنوانها (كثرة العمال وعلو المرتبات الى الفقرة (١٢) التي عنوانها العمال الظهورات) .

فوجد سعادة ناظر الأوقاف الجمعية بأنه سيضع تقرير اللجنة موضع البحث وطلب أن يعطى له الوقت الكافي لبحثه بحثا دقيقا والتثبت مما هو وارد فيه وبعد ذلك ينفذ ما يمكنه تنفيذه منه .

فوافقت الهيئة على الاكتفاء في ذلك بما صرح به سعادته . وهذه صورة الفقرات المذكورة :

٢٠

كثرة العمال وعلو المرتبات

أما كثرة العمال وعلو المرتبات فهما أول شيء يستلفت النظر عند فحص ميزانية لأوقاف . وحسبنا أن نراجع عدد الكتبة ورؤسائهم والمفتشين والمهندسين والعمال الظهورات والخدمة لتحكم بأن كل فرع من فروع الإدارة يحوى ضعف ما يلزم للقيام بأعماله تقريبا . كما يتضح من هذا البيان الإجمالي وما سيذكر تفصيلا في الفصول الآتية :

وبوجه عام يمكن حصر الأعمال الأساسية لنظارة الأوقاف في تأجير ٩١٩٦٩ فدانا من الأوقاف الخيرية والأهلية وتأجير العقارات التابعة لها في المدن وتحصيل ربح ذلك . وفي زراعة ٦٥١٦ فدانا على قمتها .

ولا يمكن القول بأن هذا العمل يحتاج الى هذا العدد العظيم من الموظفين . ولا الى هذه النفقات التي تتفوقها النظارة في سبيل ادارتها العمومية .

ولقد كان الأجدر بنظارة الأوقاف وحالتها المالية على ماسبق وما مياتي تفصيله أن تسلك سبيل الاقتصاد والتوفير لأن تحدث في مشروع ميزانية هذا العام من الوظائف الصغرى والكبرى وترفع من الدرجات ما يكلفها نفقات طائلة يبلغ مقدارها في الادارة العمومية فقط ٨٣٨٧ جنيها حسبا يأتي مفصلا وخصوصا اذا لاحظنا انه لا ينتظر تحصيل الإيرادات المقررة في الميزانية بتمامها كما وقع في الستين الماضية .

لذلك ترى اللجنة انه يجب على النظارة أن تفكر في الاقتصاد من مصروفاتها بقدر الامكان .»

٣

الوظائف العالية

أنشأت النظارة في مشروع ميزانية هذا العام وظيفتين عاليتين : الأولى وظيفة مستشار قضائي بمرتب ١٢٠٠ جنيه سنويا . والأخرى وظيفة مفتش عام بمرتب ألف جنيه سنويا . وزادت راتب ووظيفة الباشمهندس ١٠٠ جنيه ووظيفة مراقب عموم الحسابات ١٢٨ جنيها ووظيفة المفتي ٨٤ جنيها .

واللجنة لا توافق على زيادة المرتب لوظائف الباشمهندس ومراقب عموم الحسابات والمفتي . وترى أن أعمال وظيفة المستشار القضائي ليست بأكثر من أعمال رئيس من رؤساء المحاكم الأهلية الذين يتراوح مرتبهم بين ٦٦٠ جنيها

و ٨٠٠ جنيه سنويا وفضلا عن ذلك فان الذى يشغل هذه الوظيفة الآن ليس منقطعا لأعماله بالنظارة بل يضم اليها اشتغاله بالحمامة فى مكتبه الخاص . لذلك ترى اللجنة أن يعطى لمن يشغل وظيفة المستشار القضائى مرتب ووظيفة نائب المستشار المخصص لها فى قسم القضايا مبلغ ٨٠٠ جنيه فقط . ويستغنى بهذه الوظيفة عن الأجرى .

أما وظيفة المفتش العام فلا تجد اللجنة ضرورة لاحتادها مع وجود المفتشين الكثيرين بالنظارة . لأنه لامصلحة فى رجوع المفتشين الى مفتش عام يكون وسيطا بينهم وبين الناظر ووكيل النظارة فى تبليغ نتائج الأعمال وخلق الأوامر . لذلك ترى اللجنة إلغاء هذه الوظيفة أيضا .

ومما تخدم يتوفر لنظارة الأوقاف مبلغ ٢٥١٢ جنيها من مرتبات الوظائف المالية .

٤

قسم التفتيش

يتكوّن قسم التفتيش من أربعة مفتشين وأحد عشر مساعدا قدّرت رواتبهم بمبلغ ٣٤٢٠ جنيها . وذلك سوى وظيفة المفتش العام . التى لم توافق اللجنة على احتادها . وأربعة من المفتشين بقسم المساجد وأربعة آخرين بلجنة حفظ الآثار العربية .

ومع اعتقاد اللجنة بوجوب مراقبة العمال بواسطة التفتيش على أعمالهم ترى أن عدد المساعدين كثير جدا ويجب الاختصار على أربعة منهم مع الأربعة المفتشين وبذلك يتوفر للنظارة مبلغ ١٠٤٤ جنيها .

٥

قسم القضايا

كان قسم القضايا في سنة ١٩١٣ مشكلا من نائب مستشار و ١٢ منلوبا
 أمام المحاكم الأهلية (٦ في ديوان عموم الأوقاف و ٦ في الفروع) ومن منلوب
 شرعى وثلاثة مندوبين أمام المحاكم المختلطة ومن ١٤ كتابا داخلين هيئة العمال
 وكتاب ظهورات عنيدين .

وكانت تبلغ مرتبات هذا القسم في تلك السنة ١٠٠٨٦ جنيا وذلك سوى
 مرتبات بعض الكتاب في الفروع الذين يشتغلون مع المندوبين بها ولم تفرد
 مرتبتهم على حدة .

وقد أحدثت النظارة في مشروع ميزانية سنة ١٩١٤ (علما وظيفه المستشار
 القضائي) وظيفه نائب قضايا براتب قدره ٦٠٠ جنيه سنويا . ووظيفة مندوب
 في الفروع . وعدلت درجات المندوبين أمام المحاكم الأهلية بما يستلزم زيادة
 مبلغ ٦٨٤ جنيا وزادت اثنين في عدد الكتاب وعدلت درجات باقيهم
 بما يستلزم زيادة ٥٥٢ جنيا وذلك سوى ما يزيد في مرتبات الدرجة السابعة .
 وزادت ٦٠ جنيا في المبلغ المقدّر على ذمة الأعمال القضائية بالمحاكم المختلطة
 فجعلته ١٥٠٠ جنيه بدلا من ١٤٤٠ جنيا . وهذا المبلغ يعطى لثلاثة من المحامين
 يترافعون في قضايا الأوقاف أمام المحاكم المختلطة . اثنان يأخذ كل واحد منهم
 ٦٠٠ جنيه سنويا والثالث يأخذ ٣٠٠ جنيه سنويا .

والجنة ترى أن عدد العمال في هذا القسم كثير ومصروفاته زائدة عن الحد فلا
 توافق على الزيادة في عدد الموظفين ولا على شيء من زيادة المرتبات . وترى
 وجوب الاكتفاء بصرف ثلاثمائة جنيه سنويا لكل واحد من المحامين أمام
 المحاكم المختلطة . وبذلك يتوفر للنظارة من مرتبات قسم القضايا وحده مبلغ

٢٤٣٦ جنبا (عدا مرتب وظيفة المستشار القضائي) بدون أن يتقص عمل هذا القسم كما كانوا عليه في السنة الماضية عددا ومرتبيا . كما أن أعماله لا ينتظر أن تزيد في هذا العام عما كانت عليه في تلك السنة ولا تحتاج لأكثر من المندوبين والكتاب الذين قاموا بها . فقد جاء في اجابة النظارة أن عدد القضايا الكلية والجزئية كان في سنة ١٩١٣ ٣٤٢٣ قضية :

| عدد | |
|------|-----------------------|
| ١٨٤٧ | حكم ابتدائيا في |
| ١٤٩ | واستئنافا في |
| ٤٨٥ | وتم الصلح في |
| ٩٤٢ | وبالباقي هو |
| ٣٤٢٣ | |

ولا شك أن الموظفين الحاليين الذين قاموا بهذه الأعمال القضائية في سنة ١٩١٣ في استطاعتهم أن ينجزوا العدد الباقي من القضايا وما عساه يتجدد في سنة ١٩١٤ خصوصا اذا ضاعفت النظارة عنايتها بفحص موضوعات القضايا قبل رفعها . فربما استغنت عن كثير من الدعاوى اكتفاء بما يحصل من الاتفاق الودى بينها وبين عملائها كما حصل في الـ ٤٨٥ قضية التي تمت بالصلح في سنة ١٩١٣ .

٦

قسم الهندسة

يتكون قسم الهندسة من ٥٧ مهندسا مدنا الباشمهندس (ومهندسي لجنة الآثار العربية وعددهم خمسة) ومن هؤلاء المهندسين ٢٧ في ديوان النظارة : ٦ للرعى و ٢١ لمهندسة المباني و ٣٠ مهندسا في الفروع للرعى والمباني والمساحة و ١٨ من الكتاب في النظارة وهدتر مرتبات الجميع بـ ١٣٦٤٤ جنبا وهذا كله

بخلاف ٧٣ مستخدما من الخارجين عن هيئة العمال بين مساعدى هندسة وقصباين وقياسين فى العموم وفى الفروع .

وقد عدلت فى مشروع الميزانية درجات الكلاب وزيدت وظيفة كاتب من الدرجة السابعة فافتضى ذلك زيادة مبلغ ٥١٦ جنيا فى مراتب الكلاب سوى المقتر لزيادة مراتب الدرجة السابعة .

والجنة لا توافق على زيادة مبلغ ال ٥١٦ جنيا . وترجو أن توفى النظارة للتدقيق فى تكوين قسم الهندسة ليقصر على القدر اللازم لسير الأعمال على الوجه المرغوب .

٧

قسم ادارة الخزينة ومراجعة الحسابات

استبدلت احدى الدرجات الرابعة فى هذا القسم بدرجة ثالثة فاستوجب ذلك زيادة ٧٢ جنيا .

وكما أن الجنة لاتوافق على ترقية هذه الدرجة فانها ترى أن قسم ادارة الخزينة يوجد فيه ٤٨ موظفا تبلغ مراتبهم ٦٢٤٦ جنيا سوى ما يتبعهم من الخارجين عن هيئة العمال . وهذا ولا شك أكثر مما يلزم .

٨

قسم الاستغلال والزراعة

استبدلت درجة ثالثة بدرجة ثانية فى هذا القسم فاستلزم ذلك زيادة ٧٢ جنيا والجنة لاتوافق على هذه الزيادة .

٩

قسم الأوقاف الأهلية والخيرية والسجلات

رقيت وظيفة رئيس هذا القسم من الدرجة الأولى الى درجة ناظر ادارة
فاستلزم ذلك زيادة ١٩٢ جنيا .

ورقيت وظيفة وكيل القسم من الدرجة الثالثة الى الثانية فاستلزم ذلك زيادة
٧٢ جنيا .

فيكون مجموع المبلغين هو ٢٦٤ جنيا واللجنة لا توافق على هذه الزيادة .
ويتكون هذا القسم من ٤٠ كاتباً من بينهم رئيس ووكيل وثلاثة من رؤساء
الأقلام وتبلغ مرتبات الجميع ٥٦٨٨ جنيا واللجنة تستكثر هذا العدد من الرؤساء
والكاتب وتلاحظ أن نظارة الأوقاف أسرفت في الألقاب والمرتبات وتطلب منها
اعادة النظر في تكوين هذا القسم للاقتصار على العدد الذي تدعو اليه الحاجة .

١٠

قسم الادارة

رقيت وظيفة وكيل هذا القسم من الدرجة الثالثة الى الثانية فاستلزم ذلك
زيادة ٧٢ جنيا .

ورقيت درجة مأمور المطبعة من الدرجة السادسة الى الخامسة فاستلزم ذلك
زيادة ٤٨ جنيا .

فيكون مجموع الزيادة ١٢٠ جنيا . وكما أن اللجنة لا توافق على هذه الزيادة .
فانها تستكثر جدا عدد موظفي هذا القسم الذين يبلغون ٣٢ ومرتباتهم ٤٣٨٦ جنيا
سنويا . وترى من الضروري اتعاض عندهم .

١١

عمال لا يتبعون قسما من الأقسام

يوجد بالميزانية وظيفتان أحدهما كاتب الاستعلامات والأخرى كاتب مخزني مرتبهما ١٣٢ جنبا لا يتبعان بحسب وضع الميزانية أى قسم من أقسام الإدارة العمومية . واللجنة لا ترى ضرورة لتعيين كاتب خاص للاستعلامات ولا لكاتب مخزني مع وجود أمين التوريدات تفرى توفير هاتين الوظيفتين .

١٢

العمال الظهورات

قدر في الميزانية مبلغ ألف جنيه لعمال ظهورات .

وقد أجابت النظارة لما سئلت عن مصرف هذا المبلغ بما يأتى :

” ان النظارة في كثير من أعمالها تحتاج الى طلب شهادات من المحكمة الشرعية أو لنسخ صور وقرابات لتقديمها مستندا في المطالبة بحقوق الأوقاف العيلية وقد اتفق ديوان الأوقاف قبل الآن مع المحكمة الشرعية مراعاة لانجاز هذه المسائل بأسرع ما يمكن حتى لا يترتب على تأخيرها الاضرار بحقوق الأوقاف أن يعين عمالا من طرفه وعلى حسابه للقيام بكل ما يطلب من هذا القليل . كما ان النظارة تضطر أحيانا الى تعيين عمال بسبب كثرة الأعمال في أشغال خاصة فاذا انتهت تستغنى عنهم .

ولذلك فان المبلغ المذكور مخصص لاستعماله في الأحوال الاضطرارية التي

يتناها أما عدهم فهو ١٤ .“

واللجنة ترى توفير هذا المبلغ والاستغناء عن هذا العدد من العمال لأن الأعمال التي أشارت اليها النظارة في اجابتها هذه يندرج أكثرها ضمن أعمال قسم القضايا طبقا لما أجابت به النظارة عند ما سئلت عن أعمال ذلك القسم حيث قالت : ” ان من أعماله استخراج الشهادات من المحاكم الأهلية والشرعية والمختلطة

وقدّرت عدد الشهادات التي استخرجها في سنة ١٩١٣ بمقدار ٢٨٦٤ شهادة“
أما بقية الأعمال التي يباشرها في الأقسام الأخرى فاللجنة ترى أن عمال هذه
الأقسام أكثر في الغالب مما يلزم لأعمالهم .“

تليت الفقرة (١٣) وبعد مناقشته فيها وافقت الجمعية على الاكتفاء بما صرح
به سعادة ناظر الأوقاف من أنه سعى وراء الاقتصاد في مصاريف الانتقال
وبدل السفرية بقدر ما تسمح به الحالة وهذه صورة الفقرة المذكورة :

١٣

مصروفات الانتقال وبذل السفرية

لاحظت اللجنة أن مصاريف الانتقال وبذل السفرية في زيادة مضطربة
عاما فعاما . فقد قدر لها في مشروع ميزانية سنة ١٩١٤ مبلغ ٩٥٠٠ جنيه . وكان
المقدر لها في ميزانية سنة ١٩٠٩ مبلغ ٥٠٠٠ جنيه ولما سئلت النظارة عن ذلك
أجابت بالآتي :

”سبب الزيادة في هذا الباب أن المقرر له في الميزانية السابقة لم يكن كافيا
لما صرف فعلا . ولذلك قرر في الميزانية المحقق صرفه بالقياس على السنوات
الماضية كما يظهر من البيان الآتي :

| السنوات | المتصرف فعلا | مربوط الميزانية |
|---------|--------------|-----------------|
| | جنيه مصرى | جنيه مصرى |
| ١٩٠٩ | ٧٤٣٠ | ٥٠٠٠ |
| ١٩١٠ | ٨٦٨١ | ٦٠٠٠ |
| ١٩١١ | ٩١١٤ | ٦٨٠٠ |
| ١٩١٢ | ٩٠٤١ | ٧٥٠٠ |
| ١٩١٣ | ١٠٠٨٣ | ٨٠٠٠ |
| “ ١٩١٤ | — | ٩٥٠٠ |

وليس الغريب في هذا الباب اضطراب الزيادة في كل عام . وإنما الغريب قول النظارة أنها تقرر في ميزانيتها المبلغ المحقق صرفه بالقياس على السنوات الماضية . مع أنها ما فعلت ذلك في سنة من السنين التي أرسلت للجنة بياناتها . فهي تستمر في ميزانيتها ٥٠٠٠ جنيه وتتفق أكثر من ٧٠٠٠ جنيه . فإذا جاء العام التالي جعلت الخمسة ستة وأتفقت أكثر من ثمانية وهكذا حتى العام الماضي قدّرت ثمانية آلاف وأتفقت أكثر من عشرة . وجاءت في هذا العام بتقدير ٩٥٠٠ جنيه ولا يعلم إلا الله ماذا تنفق في خلاله وقد راجعت اللجنة ما تنفقه بعض الدواوين . فرأت أن نظارة الحفانية مثلا مع كثرة عمالها ومفتشيها لا يزيد ما تصرفه في الانتقال وبلد السفرية عن ٢٠٥٠ جنبا يقابله في ديوان العموم بنظارة الأوقاف مبلغ ٥٧٧٠ جنبا حسب البيان الذي أرسلته النظارة .

واللجنة تستكثر التقدير الذي اشتمل عليه مشروع الميزانية لمصاريف الانتقال وبلد السفرية وترى أن أكثر ما يمكن تقديره لذلك في ديوان العموم والفروع هو مبلغ خمسة آلاف جنيه فقط فيتوفر للنظارة ٤٥٠٠ جنيه .

ثم تليت الفقرة (١٤) وبعد مناقشة فيها وافقت الهيئة على حذفها من تقرير اللجنة وهذه صورتها :

١٤

مصروفات ادارة لجنة الآثار

قدّر لها في مشروع ميزانية سنة ١٩١٤ مبلغ ١١٤٦ جنبا ولا سئلت النظارة عن بيانه أجاب بما يأتي :

| | |
|--|-----|
| مطبوعات . | ٣٠٠ |
| بحر ركاب وبلد سفريه . | ٣٠٠ |
| مصاريف متنوعة مثل شراء أدوات كتابية وهندسية وعمل رسومات . | ١٠٢ |
| أمتاب لحضرة على بك بهجت فظير قيامه بترجمة محاضر وتجارير اللجنة . | ٦٠ |
| لماهية اثنين عمال ظهورات . | ٣٨٤ |

١١٤٦

واللجنة لا توافق على ما يصرف من هذا المبلغ في الوجوه الآتية :

(١) في المطبوعات لأن النظارة لها مطبعة خلية كاملة العدد والآلات .

(٢) في أجر الركاب وبديل السفرية اكتفاء بما خصص للنظارة التي لجنة الآثار فرع منها .

(٣) في ماهية اثنين من عمال الظهورات اكتفاء بموظفي لجنة الآثار التي تكون من باثميندس وأربعة من المفتشين وخمسة من المهندسين وثلاثة من الكتب وهؤلاء داخلون هيئة العمال وثلاثة من الملاحظين الخارجين عن هيئة العمال فيكون المتوفر من ذلك ٩٨٤ جنيا . »

تليت الفقرة ١٥ من فصل الادارة العمومية وهي الخاصة بالمصاريف السائرة وهذه صورتها :

١٥٠ .

مصاريف سائرة

أدرجت النظارة في مشروع الميزانية مبلغ ٣٠٢٥ جنيا للمصاريف السائرة . وقد ذكرت في البيان الذي أرسلته بناء على طلب اللجنة أن من ضمنه "أجرة عمال باليومية وأجرة نسخ أوراق وأجرة شغالة في جرد المخازن" .

واللجنة لا توافق على التخصيص لذلك من المصروفات اكتفاء بما يوجد بالنظارة من العمال الزائدين عن الحاجة . »

فتقرر بالأغلبية حذف هذه الفقرة .

تلى فصل الاحتياطي وهذه صورته :

١٠

الاحتياطي وكيفية التصرف فيه

قضت المادة الرابعة من الارادة السنية الصادرة في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ بتكوين مبلغ احتياطي مما يزيد في ايرادات الأوقاف الخيرية .

وقد طلبت اللجنة من نظارة الأوقاف بيان مقدار ما لديها من الأموال الاحتياطية فأجابت بما ملخصه :

الاحتياطي

| | جنيه مصرى | |
|--|-----------|--------|
| مقدار الباقي من الاحتياطي لغاية سنة ١٩١١ | ١١٣٨٣٢ | |
| وفرايرادات سنة ١٩١٣ | ١١٢٤٦ | ١٢٥٠٧٨ |
| المصروف من الاحتياطي | | |
| من الاعتمادات في سق ١٩١٢ و ١٩١٣ | ٨٥٠٠٣ | |
| سد عجز ميزانية سنة ١٩١٢ | ١٥١٤٦ | ١٠٠١٤٩ |
| باقي الاحتياطي لغاية سنة ١٩١٣ | | ٢٤٩٢٩ |

الاعتمادات المفتوحة على الاحتياطي

| | جنيه مصرى |
|---|-----------|
| باقى اعتمادات مفتوحة لغاية سنة ١٩١١ | ٨٠٨٨٧ |
| اعتمادات فُتحت فى سنة ١٩١٢ | ٣٢٥٩٤ |
| ١٩١٣ » » » | ٦٠٠٠ |
| مجموع الاعتمادات | ١١٩٤٨١ |
| يستأزل منه : | |
| قيمة ما ألغى من اعتمادات سنة ١٩١١ | ٤٣٩٠ |
| مجموع الاعتمادات لغاية سنة ١٩١٣ | ١١٥٠٩١ |
| المصروف فعلا من هذه الاعتمادات | |
| | جنيه مصرى |
| صرف فى سنة ١٩١٢ | ٤٥١١١ |
| ١٩١٣ » » | ٣٩٨٩٢ |
| | ٨٥٠٠٣ |
| المطلوب لحساب الاعتمادات لغاية سنة ١٩١٣ | ٣٠٠٨٨ |

المطلوب صرفه على الاحتياطي سنة ١٩١٤

| | |
|--|--------------------|
| بقية الاعتمادات لغاية سنة ١٩١٣ | جنيه مصرى ٣٠٠٨٨ |
| مبلغ من الأمانات الموجودة بالديوان على ذمة أربابها . صرف للقاولين فى سنة ١٩١٣ بقرار من المجلس الأعلى مقابل سداده فى سنة ١٩١٤ | ١٢٠٤٣ |
| تكلفة أعمال كانت فصحت لها اعتمادات وهى التى صرف من أجلها مبلغ ١٢٠٤٣ جنيها للقاولين . | ١٢٥١٠ |
| جملة المطلوب صرفه من الاحتياطي فى سنة ١٩١٤ | ٥٤٦٤١ |
| الباقى من المال الاحتياطي لغاية سنة ١٩١٣ | ٢٤٩٢٩ |
| يجب صرفه من إيرادات ميزانية سنة ١٩١٤ زيادة عن المقرر للمصروفات بتلك الميزانية . | ٢٩٧١٢ |

من هذا البيان يتضح أن نظارة الأوقاف كان لديها من الاحتياطي فى آخر
سنة ١٩١٣ مبلغ ٢٤٩٢٩ جنيها والواجب صرفه منه فى سنة ١٩١٤ مبلغ
٥٤٦٤١ جنيها بمجموع مقداره ٢٩٧١٢ جنيها يجب أن يستد من إيرادات ميزانية
سنة ١٩١٤ التى يغلب أن لا تقوم إيراداتها المتحصلة فعلا بسداد مصروفاتها
الاعتيادية .

وترى اللجنة انه يجب على نظارة الأوقاف أن تكون لها مالا احتياطيا مستديما
لا تمسه إلا عند الضرورات القصوى . والطوارئ غير الاعتيادية . لأن إيراداتها
تنتج من ريع الأقطان وأجر المساكن . ولا يخفى أن استثمار تلك الأعيان يتأثر
بكل المؤثرات المالية . كعسر مالى عام . أو نقص فى مياه الري . أو نزول
فى الأسعار يعطل الحركة التجارية لأى سبب من الأسباب . فإذا حصل شئ

من ذلك وليس لدى نظارة الأوقاف .ال احتياطي مطلقا .ولديها من الاعتمادات ما يكون واجب الصرف . سالت حالتها جدا .

ومما لاحظته اللجنة أن كلا من مبلغ ١٢٠٤٣ جنيا ومبلغ ١٢٥١٠ جنيات المبيتين في الجدول السالف ذكره لم يكونا داخليا في الاعتمادات ولا مقررين بالميزانية . ولم يكن للجلس الأعلى حق في التقرير بصرف شئ منهما لما فيه من المخالفة للأمر العالي الصادر بالتصديق على الميزانية . «

فوعده سعادة ناظر الأوقاف بأنه سيكون لنظارة الأوقاف احتياطي تدريجي في هذا العام .

تقرر الموافقة على ما جاء بالتقرير خاصا بالاحتياطي .
تليت الفقرة الخاصة بالتأخرات وهذه صورتها :

٢»

التأخرات

استفهمت اللجنة من نظارة الأوقاف عن التأخر لها من الأموال فكان جوابها :
"أن الأموال المتأخرة قد بلغت لغاية ديسمبر سنة ١٩١٣ مبلغ ٢٠٧٨١٢ جنيا مصريا أغلبها ايجارات لدى المستأجرين لم تحصل بسبب العسر المالي الذي حصل في السنوات الأخيرة وقلة المحصول في بعض الجهات حتى اضطرت النظارة الى رفع قضايا على المستأجرين " . وترى اللجنة أن هذا المبلغ كثير جدا . لأنه يقرب من نصف إيرادات ميزانية الأوقاف الخيرية . وتخشى اللجنة أن تمنع نظارة الأوقاف في خطر مالي عظيم اذا لم تبادر بوضع خطة مفيدة للحصول على أموالها المتأخرة في ذمم المستأجرين . ومن الأسف أنها في زيادة مستمرة فقد كانت لغاية سنة ١٩١٣ كما جاء في حسابها الختامي ١٥٤١٤٦ جنيا مصريا فأصبحت في ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٣ مبلغ ٢٠٧٨١٢ جنيا مصريا أعنى زيادة

٥٣٦٦٦ جنينيا مصريا عن سنة ١٩١٢ . وترى اللجنة من جهة أخرى أن إيرادات سنة ١٩١٣ قلّدت بمبلغ ٥١٨٨٠٠ جنيه مصرى ومصروفاتها بمبلغ ٤٨٦٩٤٠ جنينيا مصريا فإذا استزلنا بمبلغ الـ ٥٣٦٦٦ جنينيا مصريا (وهو قيمة ما تأخر للنظارة في سنة ١٩١٣) من تقدير إيرادات الميزانية لكان الباقي وهو المتحصل فعلا بمبلغ ٤٦٥١٣٤ جنينيا مصريا . وهو أقل من تقدير المصروفات بمبلغ ٢١٨٠٦ جنيهات مصرية . فتكون النتيجة أن نظارة الأوقاف قد صرفت في سنة ١٩١٣ زيادة عن إيراداتها المتحصلة فعلا ٢١٨٠٦ جنيهات مصرية . إذا اعتبرنا أن النظارة لم تصرف في تلك السنة أكثر مما قتر لها في ميزانية المصروفات . ولا يمكن الوقوف على الحقيقة إلا بعد ظهور الحساب الختامى لسنة ١٩١٣ .

وجملة القول ان تصرفات الأوقاف في إيراداتها ومصروفاتها مخالفة لحسن الادارة . »

تقرر بالأغلبية الموافقة على الفقرة ٢ الخاصة بالتأخرات ماعدا العبارة الأخيرة منها وهى :

« وجملة القول ان تصرفات الأوقاف في إيراداتها ومصروفاتها مخالفة لحسن الادارة . »

فقد تقرر حذفها .

تقرر أن تكون الجلسة المقبلة يوم الثلاثاء ٩ يونيه سنة ١٩١٤ الساعة ٥ مساء للاستمرار في مناقشة تقرير لجنة الأوقاف على مشروع الميزانية .

انتهت الجلسة والساعة ٩ و٥٤ دقيقة ما

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الخولى

محضر الجلسة التاسعة والثلاثين

المنعقدة علناً في يوم الثلاثاء ٩ يونيه سنة ١٩١٤ .

الموافق ١٥ رجب سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة الساعة خمسة و ٢٠ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية . وحضور حضرات أعضائها وهم :

أصحاب السعادة والعزة : أحمد حامى باشا ناظر المعارف العمومية . ويوسف وهبه باشا ناظر المالية . ومحمد محب باشا ناظر الأوقاف . وصلى يكن باشا ناظر الخارجية . وعبد الخالق ثروت باشا ناظر الحفانية . واسماعيل صدقي باشا ناظر الزراعة . وقليبي فهمى باشا . والشيخ محمد شاكر والشيخ عبد الرحيم الدمرداش . والدكتور محمد صاوى باشا . وذكريانامق افندى ومحمد رشوان الزمر بك . والشيخ محمد حسن عزام . ومحمد فتح الله بركات بك . وصلى المتزلاوى بك . ومحمد كمال أبو جازيه بك . ومحمد الشريعى باشا . ويوسف أصلان قطاوى باشا . ومحمد على سليمان بك . ومحمد صاوى الجزائر بك . ومحمد السيد أبو على باشا . وعبد العزيز فهمى بك . ومحمود أبو حسين باشا . والدكتور محمد أمين بدر افندى . وحسين الشريعى بك . وحسين هلال بك . وعبد اللطيف المكيافى افندى . ومتولى نور بك . والسعدى بشارة الطحاوى بك . وأمين سامى باشا . ومحمد على بك . ومحمد قطب قرشى بك . وعبد اللطيف الصوفانى بك . وإبراهيم نصار بك . ومحمد المنياوى بك . والشيخ عبد الجواد عبد الحميد توار . وحسن توفيق باشا . ومحمد أمين أبو ستيت بك . وعمر عبد الآخربك . وإبراهيم اسماعيل أبو رحاب بك . وصلى الشمعى افندى . وعمر مراد بك . وكامل صدق

بك . ومحمود همام بك . وعبد الرحمن عوض افندى . والشايخ عبد الفتاح الجبل . ومصطفى بكير افندى . وعبد الرحمن نصير بك . ومرفس سميكه بك .
تلى محضر الجلسة الماضية فأقرته الجمعية .

أبلغت الجمعية أن سعادة الرئيس قد رخص بالاجازات الآتية :

لحضرة على الشمسي افندى بيوم ٧ يونيه سنة ١٩١٤ . ولحضرة ابراهيم راجى بك بيومى ٩ و ١٠ يونيه . ولحضرة محمد محمود بك . بسبعة أيام من ١٠ يونيه . ولحضرة عثمان سليط بك بأربعة أيام من ٨ يونيه . ولسعادة أحمد أبو الفتوح باشا بيومى ٧ و ٩ يونيه . ولسعادى ابراهيم سعيد باشا ومنصور يوسف باشا وحضرة زايد جلال بك بيوم ٩ يونيه .

وقد رخصت لجنة الاجازات لسعادة على شعراوى باشا بثلاثة أشهر من ٦ يونيه . ولكل من حضر قى حنفى منصور بك و ابراهيم على بك بواحد وعشرين يوما من ٨ يونيه . ولحضرة عبد الرحمن عوض افندى بعشرين يوما من ١٣ يونيه .
وقد تغيب بدون اذن حضرة عبد الله السيد أباطه بك .

تليت المكتبة الواردة من رئاسة مجلس النظار ومعها مشروع قانون بشأن الاحتياطات التى يجب اتخاذها لآادة دودة لوز القطن .
فقرر بالأغلبية نظره بطريقة الاستعجال وتحدد لذلك جلسة يوم السبت ١٣ يونيه سنة ١٩١٤

تليت مكتبة من سعادة رئيس لجنة الحفائية والمعارف بشأن تعديل حضرقى كامل صدق بك وعبد العزيز فهمى بك فى مشروع القانون الخاص بتعديل بعض نصوص قانون تحقيق الجنائيات وقانون تشكيل محاكم الجنائيات وهو المحد لنظره جلسة غد (الأربعاء) .

تليت مكتبة من رئاسة لجنة الاقتراحات برأى للجنة فى اقتراح حضرة عمر مراد بك الخاص بطالب وضع قوائم من الحديد أمام قطرة رياح الزوامل .

فوافقت الجمعية على رأى اللجنة القاضى بصرف النظر عن هذا الاقتراح .
 تليت مكتوبة من رئاسة لجنة الاقتراحات برأى اللجنة فى اقتراح حضرة الشيخ
 عمر أحمد خلف الله بطلب تحسين رواتب معاونى الادارة ومنحهم مكافأة شهرية
 تقوم بأجر الركائب التى يصرفونها من عندهم أسوة برجال البوليس .
 وافقت الجمعية على مآرائه اللجنة من أحقية هذا الطلب وقررت تبليغ الاقتراح
 للحكومة .

تليت مكتوبة من رئاسة لجنة الاقتراحات برأى اللجنة فى الاقتراح المقدم من
 معادة محمد السيد أبو على باشا بطلب جعل ترعة الساحل (البراج) الآخذة من
 القناطر الغربية ترعة صيفية .

فوافقت الجمعية على مآرائه اللجنة من أحقية هذا الطلب وقررت تبليغ
 الاقتراح للحكومة .

تليت مكتوبة من لجنة الاقتراحات أى اللجنة فى الاقتراح المقدم من حضرة
 راغب عطيه بك بطلب إلغاء ضريبة الخضر . وقد رأت اللجنة أحقية هذا
 الطلب . فوافقت الجمعية على ذلك وقررت تبليغ الاقتراح للحكومة .

تليت مكتوبة من رئاسة لجنة الاقتراحات عن رأيها فى اقتراح مقدم من حضرة
 الدكتور محمد أمين بدرافندى بشأن أن لاتصرح الحكومة لطبيب أجنبي بتعطى
 صناعة الطب بالقطر المصرى إلا اذا امتحن أمام لجنة تعيين لذلك كالمتمتع فى بلاد
 الدولة العلية . واللجنة رأت صرف النظر عن هذا الاقتراح اكتفاء بالنظام المعمول
 به الآن وفى أثناء المناقشة فى هذا الاقتراح رفعت جلسة الجمعية للاستراحة
 والساعة ٤٥٠٦ دقيقة .

أعبدت الجلسة والساعة ١٥٧ دقيقة .

قررت الجمعية احالة اقتراح حضرة الدكتور محمد أمين بدرافندى الخاص
 بتعطى الاجانب لصناعة الطب بالقطر المصرى على لجنة الداخلية .

وقررت الموافقة على مآرائه اللجنة في الاقتراحات المذكورة بعد وهي :

١ — اقتراح سعادة محمد محفوظ باشا ومن معه الخاص بطلب معافاة أصحاب الاطيان التي على الحياض والجزائر والسواحل والحوش من دفع أى ضريبة على اطيانهم التي تخلفت شرقي في هذا العام وزرعوها بواسطة السواقي والشواذيف أو الآبار الارتوازية .

٢ — اقتراح حضرة ابراهيم نصار بك الخاص بطلب الترخيص برى الشراق لزراعة الذرة من اليوم الخامس عشر من شهر يولييه المقبل .

٣ — اقتراح حضرة محمد الميناوى بك الخاص بطلب اعطاء تعويض لاصحاب الاراضى التي لم تثمر غير الارز ولو برفع الاموال مع اعطائهم جزما مما خسروه .

٤ — اقتراح حضرة محمد محمود بك الخاص بطلب رفع الضريبة باكملها عن الاراضى التي زرعت بواسطة الشادوف والحسى بمديرية قنا .

٥ — اقتراح حضرة عبد الرحمن عوض افندى بطلب عمل مصرف للاطيان الكائنة بالجهة الشرقية بين ترعة السويس والقنال أسوة بالجهة الغربية .
وقد تناقشت الجمعية في تأجيل باقى الاقتراحات .

فقال سعادة سعد زغلول باشا كنت أميل كل الميل لتأجيل الاقتراحات للدور المقبل لولا وجود الفقرة الاخيرة من المادة ٣٠ من القانون النظامى وهي :

«وعلى كل حال لاينفص دور الانتقاد العادى أو الاستثنائى إلا اذا بعثت الجمعية التشريعية الى الحكومة رأياها فى جميع المسائل التى عرضت عليها .»

وقد أجاب سعادة ناظر الحقائقية على هذه الملاحظة بأن الحكومة ترى أن هذه الفقرة لا تنطبق إلا على مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة ولذلك يحق للجمعية اذا أرادت أن تؤجل ابداء رأياها فى أى اقتراح أو أية عريضة الى دور الانتقاد الآتى . .

فقررت الجمعية ارجاء النظر في باقى مكاتبات لجنة الاقتراحات الخاصة
بالاقتراحات التى نظرتها الى آخر جلسة تعقدها الجمعية وكذلك تقرر تأجيل نظر
الاقتراحات الخمسة التى تقدمت اليوم لآخر جلسة تعقدها الجمعية وهذا بيانها :
اقترح لسعادة محمد الشريمى باشا بطلب مدفوع من ترعة الابراهيمية الى بعض
بلاد بمديرية المنيا .

أربعة اقتراحات لحضرة محمد عثمان أباطه بك تختص بتحسين حالة الرى وتحسين
الصرف وبالصحة العمومية والاعتناء بتربية المواشى .

وقررت الموافقة على رأى لجنة الحقانية بخصوص عريضتين مقدمتين من
مذكورين عن أحوال خاصة بالغائب والمعمرونحو ذلك .

وأرجع النظر فيما ورد من لجنة الحقانية بخصوص المشروع المتعلق بتعديل
بعض مواد من قانون العقوبات لجلسة الغد .

ثم نظرت الجمعية في تقرير لجنة الأوقاف على الميزانية من ابتداء فصل
المصروفات المقارية .

وقد تنازلت اللجنة عن الملاحظة الواردة تحت عنوان (١) مال الاطيان .
لما بينه سعادة ناظر الاوقاف من أن هذه الاطيان هى رزقه بلا مال .

ثم وافقت الجمعية على رأى اللجنة فى الفقرة (٢) التى عنوانها (مصروفات الاطيان
المتزعة) مع تغيير العبارة الاخيرة منها وهى (ولو بأقل مما تساويه) ب (بما تساويه)
ثم تليت رغبة حضرة ابراهيم نصار بك المؤجلة من الجلسة الماضية وهذه صورتها :
(أن تقرر الجمعية استلفات نظارة الاوقاف الى الاقتصاد فى مصروفاتها) .

فاكتفى حضرة ابراهيم نصار بك بوعده سعادة ناظر الاوقاف من أنه سيلاحظ
الاقتصاد فى النفقات .

ثم تليت ملاحظة اللجنة الخاصة بالمرتبات فى فصل المساجد والزوايا والاضرحه
فوافقت الهيئة على رأى اللجنة فيه .

ثم تلى فصل المكاتب فوافقت الهيئة على رأى اللجنة فيه .

ثم تلى البند الأول من فصل التكايا والملاجئ الخاص بتكية مكة المكرمة فوافقت الهيئة على رأى اللجنة فيه .

ثم تلى البند الثانى منه الخاص بعدد من فى التكايا فقررت الهيئة حذفه .

ثم تلى البند الثالث الخاص بملجأ تربية البنات وبعد مناقشة وافقت الهيئة على الفقرة الاخيرة منها التى نصها كما يأتى :

« قد لاحظ أحد حضرات أعضاء اللجنة الخ. »

ثم تلى من فصل الخيرات العبارة الأولى الخاصة بالقسم الطبى .

فقررت الجمعية الموافقة على تعديل حضرة محمد على بك الذى يقضى بأن هذه العبارة تكون هكذا :

١

القسم الطبى

جاء فى البيانات التى قدمتها نظارة الأوقاف أن عدد الأطباء القائمين بالعمل بمستشفى عباس عشرون طبيباً منهم ثمانية عشر طبيباً متبرهاً واثنان فقط معينان .
واللجنة ترى أن عدد الأطباء المعيّنين قليل جداً لأن الأطباء المتبرعين مهمما اشتدلت رغبتهم فى فعل الخير قد تضطربهم شؤونهم الخاصة إلى التخلي عن العمل فى المستشفى العباسى لذلك ترى اللجنة أن يزداد عدد الأطباء المعيّنين فيه بطريقة تكفل العناية بالمرضى .

وقد لاحظ أحد حضرات أعضاء اللجنة أن المستشفى العباسى يضيق بأقسامه الطبية المتعددة لذا يجب إيجاد محل قريب منه يخصص للعيادات الخارجية .

وترى اللجنة أن عدد الأطباء المشتغلين في مستشفيات وعيادات الأوقاف قليل بالنسبة للأعمال التي يقومون بها لأنهم لا يزيدون عن ٤١ طبيباً منهم ٢١ معينون وعشرون متبرعون . وعدد المرضى بلغ في سنة ١٩١٣ ٨٧٤٩٩٧ مريضاً . فكان كل طبيب من المعيّنين أو المتبرعين عالج يومياً سبعين مريضاً في المستشفيات والعيادات . وهذا كثير جداً . لذلك تكرر اللجنة طلب زيادة عدد الأطباء المعيّنين » .

تلى من فصل الخيرات العبارة (٢) الخاصة بالمرتبات والصدقات وهذه صورتها :

٢٠

المرتبات والصدقات

قُدِّر في مشروع الميزانية مبلغ ١٩٦٠٠ جنيه للمرتبات والصدقات :

جنيه

١٠٦١٥ تصرف مرتبات شهرية الى ٥١٨ عائلة .

٣٠٨٥ تصرف في المواسم والاعياد وفي صدقات دقيقة .

٧٠٠ تصرف في الموالد .

٥٢٠٠ تصرف لأوقاف الحرمين وأوقاف أخرى .

١٩٦٠٠

وقد استعملت اللجنة من نظارة الأوقاف عن الطريقة المتبعة للتحقق من احتياج العائلات ولربط المرتبات المناسبة لكل منها . فأجابت نظارة الأوقاف : " بأنه

يوجد موظف بالنظارة مخصص بالبحث عن كل طلب يقدم اليها من طالبي المساعدة وبناء على البيانات التي تحصل عن حالة كل طلب ، وبعد التحقق من احتياجه للترتيب يقترله ما يستحق بحسب مركز العائلة الأدبي .
وستفكر النظارة في وضع قواعد لصرف هذه الاحسانات . «

وترى اللجنة أن التحقق من احتياج العائلات يجب أن يكون بواسطة لجنة تشكل تحت رئاسة وكيل النظارة وعضوية بعض ذوى الهيئات للقيام بهذا العمل الخيري .

وكذلك تشكل لجنة أخرى من بعض كبار الموظفين لمراقبة توزيع الصدقات الوقفية في المواسم والاعياد والموالد . بحيث يكون وجودهم ضمانا للتأكد من وصول الحقوق الى ذويها . «

فقررت الجمعية الموافقة عليها .

على القسم الخاص بالأوقاف الأهلية فوافقت الجمعية عليه وهذه صورته :

«الأوقاف الأهلية»

طلبت اللجنة من نظارة الأوقاف ميزانية إيرادات ومصروفات الأوقاف الأهلية عن سنة ١٩١٤ فأرسلتها .

وتحصر أبواب هذه الميزانية في إيرادات الأتبان المؤجرة المزروعة بمعرفة النظارة وإيرادات المباني والأحكار والمصروفات العقارية .

وترى اللجنة بوجه عام أن ملاحظاتها على إيرادات ومصروفات الأوقاف الأهلية لا تختلف عن ملاحظاتها على إيرادات ومصروفات الأوقاف الخيرية خصوصا أن مديري العمل في الجهتين هم موظفو النظارة بأنفسهم فلا تطيل في ذكر

تفاصيلها وأنها تخدم الى الجمعية كنموذج لتصرف النظارة ايرادات ومصروفات
الأطيان المزروعة بمقرتها وقدرها ٣١٩٢ فدانا :

| | الارباد المقصود | |
|--|-----------------|------------------------------|
| | المصروفات | في مشروع ميزانية سنة ١٩١٤ |
| | جنينه | جنينه |
| مصروفات زراعية مدونة في صحيفة ٦ من ميزانية الاوقاف الالهية | ١٦٧٤٠ | ١٦٩٨٧ |
| مال بحسب المتوسط باختيار الفدان جنينا واحدا | ٣٢٠٠ | |
| ما يخص ال ٣١٩٢ جنينا من مرتبات الماهيات بحسب المتوسط أيضا | ٣٠٠ | |
| مجموع المصروفات . يستزل منه : | ٢٠٢٤٠ | |
| قيمة الارباد | ١٦٩٨٧ | |
| خسارة في زراعة ال ٣١٩٢ فدانا « | ٣٢٥٣ | |

فقررت الجمعية الموافقة عليها .

تليت الخاتمة وهذه صورتها :

» الخاتمة

من الملاحظات التي أوضحها اللجنة في تقريرها هذا يتبين أن الإيرادات أقل مما يلزم أن تكون والمصروفات أكثر مما تقتضيه الأعمال وأن من الواجب على النظارة أن تبادر الى تنظيم ادارتها وأن تقتصد في مصروفاتها ما يمكن ضمها الى المبالغ التي أشارت اللجنة الى اقتصاها في غضون هذا التقرير حتى تستطيع بما تقتصده أن تؤدي للأمة الاسلامية من الخدم الجليلة ما يحلها عليه كل محب لترقية الأمة المصرية . فلا يعجزها اذ ذاك .

- (١) أن تشفق على موظفي المساجد من أئمة وخطباء وملتزمين وخدمة .
- (٢) أن تعطف على العلماء والمدرسين في المعاهد الدينية يجعل رواتبهم مناسبة لما يقومون به من خدمة التعليم العام وتهذيب النفوس .
- (٣) أن تفكر في تعميم المعاهد العلمية الدينية والعيادات الطبية زيادة للنشر العلوم والمعارف في الأمة وحرصا على الصحة العمومية .
- (٤) أن تبسط يدها للفقراء والمساكين والضعفاء والمرضى بما يتقنهم من ذل المسكنة ويلبسهم ثوب الصحة والعافية .
- (٥) أن تتمكن من عمارة المساجد الخربة الكثيرة العدد في القرى والمدن .
- (٦) أن تشارك الأمة بوجه عام في كل ما يرجع الى الأعمال الخيرية والمصالح الاسلامية ما

رئيس اللجنة
درس مشروعات الأوقاف
محمد شاكر

فقال حضرة حسين بك هلال أنه مع موافقته على الأوجه الستة المذكورة في الخاتمة يطلب تعديل مقدمتها هكذا :

«ومن الملاحظات التي أوصحتها اللجنة في تقريرها هذا يتبين أنه من الواجب على النظارة أن تقتصد في مصروفاتها حتى تستطيع بما تقتضيه أن تؤدي للأمة الاسلامية من الخدم الجليلة ما يجدها عليه كل محب لترقية الأمة المصرية . فلا يعجزها اذ ذاك :» . وبقي الخاتمة على أصلها .

فقررت الجمعية بالأغلبية الموافقة على نص الخاتمة المذكورة في تقرير اللجنة ورفض تعديل حسين هلال بك .

طلب حضرة زكريا نامق افندى الرغبات الآتية :

- (١) بناء محل خاص للملجأ الأيتام ونقله من محله الحالي مؤقتا الى مكان تتوفر فيه أسباب الصحة الى أن يتم البناء المذكور .
- (٢) محتسب ديوان الأوقاف ثمتا لكل شئ يصنع في ملجأ الأيتام وبعد خصم قيمة المواد الأولية يحفظ الباقي لحساب الأيتام ويوضع لهم في أحد بنوك التوفير ويصرف لكل منهم ما يخصه عند خروجه من الملجأ .
- (٣) تقصع نظارة الأوقاف لأنحة بالشروط الواجب توفرها في العجزة والدرائش الذين يقبلون في التكايا ويفضل الضعفاء والمرضى والشيوخ .
- (٤) تجهيد نظارة الأوقاف في بناء محال على النظام الصحي الحديث لعياداتها الخارجية المنتشرة في العاصمة وضيها ويكون البناء في عقارات الأوقاف الخربة اذا كانت توافق لذلك .

قررت الجمعية الموافقة على هذه الرغبات الأربعة .

طلب سعادة محمد الشرهي باشا انشاء معهد علمي ديني اسلامي في الوجه القبلي .

فقررت الجمعية الموافقة على ذلك .

قال حضرة الدكتور أمين بدر افندى : أخبرنا سعادة ناظر الأوقاف بأن لدى الأوقاف ٢٠ ألف جنيه خصصت لانشاء مستشفى للأمراض العضالية الغير قابلة للشفاء فأرجو أن يشرنا سعادة الناظر قريبا بأتمام هذا المستشفى . فوافقت الجمعية على ذلك .

قال حضرة صوفاني بك ان علماء الأزهر وعلماء بقية المعاهد العلمية الدينية الاسلامية في حالة تستدعي العناية والشفقة لمساعدتهم على تحسين مرتباتهم ولى أمل بأن يعدنا معادة ناظر الأوقاف بأن ينظر نظرا خاصا في اصلاح حال هؤلاء العلماء .

فأجاب سعادة ناظر الأوقاف بأنه ولو أن الموضوع خارج عن الميزانية لكن الطلب في حد ذاته وجيه ويتعلق باصلاح فئة من الناس يجب علينا الاهتمام بأمرها . العلماء لهم نظام خاص . ولهم مجلس عال مشكل بأمر عال يأخذ من نظارة الأوقاف اعانة سنوية . وهو يضع ميزانية للمعاهد العلمية الدينية ويوزع الأموال على العلماء . وهذا المجلس يعنى باصلاح حال هؤلاء العلماء . ونظارة الأوقاف مستعدة لعمل كل ما في وسعها لمساعدتهم . فقررت الجمعية الاكتفاء بذلك .

طلب حضرة محمد علوى الجزار بك انشاء معهد علمى دينى بالمسجد الذى أنشأته نظارة الأوقاف بعاصمة مديرية المنوفية فقررت الجمعية الموافقة على ذلك .

طلب حضرة محمد فتح الله بركات بك أن تعرض اللوائح الداخلية لنظارة الأوقاف على الجمعية التشريعية . فقال سعادة ناظر الأوقاف : اذا كان الغرض مرض اللوائح التى ستضعها نظارة الأوقاف فأعد حضراتكم بعرضها بمجرد اتمامها . فقررت الجمعية الاكتفاء بذلك .

تقرر أن تعقد الجلسة غدا الساعة ٥ بعد الظهر لنظر تقرير لجنة مشروعات نظارة الحفانية والمعارف على التعديلات المتعلقة بمشروع القانون الخاص بتعديل بعض نصوص من قانون تحقيق الجنايات وقانون تشكيل محاكم الجنايات . ونظر بقية الأعمال المدونة فى جلسة اليوم وهى تقرير لجنة الحفانية والمعارف عن مشروعى انشاء مدرستى المحاسبة والتجارة العالية والمتوسطة .

وتقرير لجنة المالية على ردود الحكومة بشأن آراء الجمعية على ميزانية سنة ١٩١٤ وما قد يرد من الأعمال .

انتهت الجلسة والساعة ١١ و ١٠ دقائق

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الخولى

محضر الجلسة الأربعين

المنعقدة علناً في يوم الأربعاء ١٠ يونيو سنة ١٩١٤

الموافق ١٦ رجب سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة الساعة ٢٥٥ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية . وحضور حضرات أعضائها وهم :

أصحاب السعادة والعزة : أحمد حلمى باشا ناظر المعارف العمومية . ويوسف وهبه باشا ناظر المالية . وعدلى يكن باشا ناظر الخارجية . وعبد الخالق ثروت باشا ناظر الحفانية . وإسماعيل صدق باشا ناظر الزراعة . وسعيد ذو الفقار باشا وسعد زفول باشا وكلاء الجمعية . ومرقس مميكة بك . وكامل صدق بك . والشيخ عمر أحمد خلف الله . وعبد الرحمن عوض أفندى . والشيخ عيد الفتح الجبل . ومصطفى بكير أفندى . وعبد الرحمن نصير بك . وحسن توفيق باشا . ومحمد أمين أبو ستيت بك . وعمر عبد الآخر بك . وإبراهيم إسماعيل أبو رحاب بك . وعلى الشمعى أفندى . وعمر مراد بك . والسعدى بإشاره الطحاوى بك . وأمين سامى باشا . ومحمد على بك . ومحمد قطب قرشى بك . وعبد اللطيف الصوفانى بك . وإبراهيم نصار بك . ومحمد المنياوى بك . والشيخ عبد الجواد عبد الحميد توار . والدكتور محمد أمين بدر أفندى . وزايد جلال بك . وحسين هلال بك . وعبد اللطيف المكاتى أفندى . ومتولى نور بك . ويوسف أصلان قطاوى باشا . ومحمد محمود الباسل بك . ومحمد علوى الجزار بك . وعبد العزيز فهمى بك . ومحمود أبو حسين باشا . والدكتور محمد علوى باشا . وزكريا نامق أفندى . ومحمد رشوان الزمر بك . والشيخ محمد حسن عزام . ومحمد فتح الله بركات بك . وعلى المتزلاوى بك . ومحمد كمال أبو جازيه بك . وقلبنى فهمى باشا . والشيخ محمد شاكر . والشيخ عبد الرحيم الدمرداش . وإبراهيم سعيد باشا . وأحمد أبو الفتوح باشا . ومنصور يوسف باشا .

تلى محضر الجلسة الماضية فأقرته الجمعية .

أبلغت الجمعية أن سعادة الرئيس رخص بالاجازات الآتية :

بيوم ٩ يونيه الجارى لحضرة الشيخ عمر أحمد خلف الله . وبيوم ١٠ منه لسعادة محمد الشريبي باشا . وبمدة سبعة أيام لكل من حضرات : مینوب حنا بك ومحمد على سليمان بك ومحمد دلى بك . الأول من ٩ يونيه الجارى والثانى من ١٠ منه والثالث من ١١ منه . وبمدة ستة أيام لحضرة عمر مراد بك من يوم ١٣ منه . وإن لجنة الاجازات رخصت لسعادة محمد السيد أبو على باشا بمدة ثلاثين يوما من ١٠ يونيه الجارى .

وظاب عن هذه الجلسة بدون إذن سعادة محمد يكن باشا وحضرة عبد الله السيد أباطه بك .

تليت المكاتبات فقررت الجمعية :

أولا — أن يدرج فى جدول أعمال الجلسة المقبلة تقرير اللجنة المؤلفة لاعداد النظر فى مشروع قانون شركات التعاون الزراعية .

ثانيا — تحويل العريضتين المقدمتين بمكاتبه من رئاسة لجنة المالية بما رآته فيهما على نظارة المالية .

تلى جدول الأعمال .

صرح سعادة ناظر الحفانية بأن يوافق على تأجيل نظر الجمعية للمشروع الخاص بتعديل بعض مواد من قانون العقوبات الى دور انعقاد الجمعية المقبل .

تقرر أن يبدأ بنظر تقرير لجنة الحفانية والمعارف عن تعديل حضرقى كامل صدق بك وعبد العزيز فهمى بك فى المشروع الخاص بتعديل بعض نصوص من قانون تحقيق الجنايات قبل التقرير المذكور .

وبعد مناقشة في ذلك عرض مسعادة ناظر الحقانية التعديل الآتي ليكون نصا (المادة ١٤٨):

«إذا وجدت قرائن أحوال تدل على أن الواقعة جنحة يحكم القاضي بعدم اختصاصه ويرسل الأوراق الى النيابة العمومية لتعمل بمقتضى أحكام الباب الثالث من الكتاب الأول من هذا القانون .

وإذا وجدت قرائن أحوال تدل على أن الواقعة جنائية يحكم القاضي بعدم اختصاصه .

ومنى أصبح هذا الحكم نهائيا تهتم النيابة القضائية الى قاضي الاحالة بالكيفية المقررة في المادة ١٠ من القانون نمرة ٤ لسنة ١٩٠٥ الصادر بتشكيل محاكم الجنايات وذلك بعد تحقيقها إن لم يكن سبق تحقيقها بمعرفة . وفي هذه الحالة يصدر القاضي إما أمرا بالاحالة على محكمة الجنايات وإما أمرا بأن لا وجه لاقامة الدعوى . ومع ذلك اذا لم ير القاضي في الأفعال المسندة الى المتهم إلا شبهة الجنحة أو المخالفة جاز له أن يوجهها الى المتهم في قرار الاحالة بطريق الخبرة مع الجنائية .»

أما المادة ١٧٤ فباقية على حالها وكذلك المادة ١٨٩ مع وجوب الاحالة فيهما على ما قبلهما .
وهاتان صورتاهما :

«المادة ١٧٤ — وأما اذا وجدت قرائن أحوال تدل على أن الواقعة جنائية فيكون الاجراء طبقا للفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٤٨ .»

«المادة ١٨٩ — اذا وجدت قرائن أحوال تدل على أن الواقعة جنائية تحكم المحكمة بعدم اختصاصها وتأمّر بالقبض على المتهم وبجنه إن رأت محلا للقبض عليه وتحيل القضية على النيابة لتجرى فيها على ما هو مبين في الفقرة الثانية والثالثة من المادة ٤٧ .

ولا تنطبق هذه المادة على الحالة التي يكون فيها الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده .»

قررت الجمعية الموافقة على ذلك .

حضر حضرة حسين الشريبي بك والساعة ٦ و ١٥ دقيقة .
تليت المادة ٢٢٤ من مشروع تعديل بعض نصوص قانون تحقيق الجنايات فوافقت الجمعية على إبقائها على أصلها كما رأت اللجنة وهذه صورتها :

«إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة يبطل حكماً الحكم السابق صدوره . فإذا لم يسبق حضور المتهم أمام قاضي الاحالة يكون الإجراء كما لو كانت القضية لم تقدم إليه فإذا سبق حضوره أمامه تقدم القضية الى محكمة الجنايات بناء على قرار الاحالة الأول .»

تليت المادة الثانية فوافقت الجمعية على إبقائها على أصلها كما رأت اللجنة مع زيادة كلمة في مواد الجنب بعد كلمة مالمقاضي الجزئي .

وهذه صورتها بما فيها الزيادة المذكورة :

«تزداد بعد المادة ١١ من القانون نمرة ٤ لسنة ١٩٠٥ الصادر بتشكيل محاكم الجنايات مادة ١١ (أ) وهذا نصها :

«يكون لقاضي الاحالة جميع مالمقاضي الجزئي في مواد الجنب من الاختصاصات فيما يتعلق بنظام الجلسة وإعلان الشهود وسماع شهادتهم وتكون قراراته في ذلك قابلة للطعن بالطرق المقررة للطعن في قرارات المقاضي الجزئي .»

تليت مقدمة المادة الثالثة والمادة ١٢ (أ) والمادة ١٢ (ب) .

قررت الجمعية إبقاها على أصلها وحذف الاضافة التي كانت أضافتها اللجنة وهذه صورتها أصلاً وتعديلاً :

| التعديل | الأصل |
|--|--|
| المادة الثالثة | «المادة الثالثة |
| <p>تضاف العبارة الآتية على المادة ١٢ من القانون نمرة ٤ لسنة ١٩٠٥ بعد عبارة « في نفس الأمر الذي يصدر بشأنه الجنائية » وهي :</p> <p>« كذلك الحال فيما اذا حكم بعدم اختصاص محاكم الجنب والمخالفات حكما صار نهائيا »</p> | <p>تضاف الى المادة ١٢ من القانون نمرة ٤ لسنة ١٩٠٥ سالف الذكر الثلاث المواد الآت نصها :</p> <p>« المادة ١٢ (١) — لقاضى الاحالة تعديل التهمة الميينة في ورقة الاتهام أو تسليدها دون أن يسند للتهم وقائع لم يتناولها التحقيق .</p> <p>المادة ١٢ (ب) — اذا صدر أمر باحالة متهم على محكمة الجنائيات ولم يكن سبق حضوره أمام قاضى الاحالة وقبض عليه قبل الحكم في قضيته من محكمة الجنائيات فيكون الاجراء كما لو كانت القضية لم تهتم الى قاضى الاحالة . »</p> |

تليت المادة ١٢ (ج) وهذه صورتها أصلا وتعديلا :

الأصل

«المادة ١٢(ج) - للنيابة الطعن بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة في كل أمر صادر من قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة ويكون الطعن بتقرير يعمل في قلم كتاب المحكمة في غضون عشرة أيام كاملة من تاريخ صدور الأمر .»

ويكون الفصل في الطعن طبقا لما هو مقرر في المادة ١٣٤ من قانون تحقيق الجنايات مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٣ الآتية .»

التعديل

للنيابة وللدعوى بالحق المدني الطعن بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة في كل أمر صادر من قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة ويكون الطعن بتقرير يعمل في قلم كتاب المحكمة في غضون عشرة أيام كاملة من تاريخ صدور الأمر بالنسبة للنيابة العمومية . أما بالنسبة للدعوى بالحق المدني في غضون ثلاثة أيام من اشعاره بالأمر المذكور انما لا يقترب على هذا الطعن إيقاف الافراج عن المتهم بناء على الامر المطعون فيه .

وتفصل أودة المشورة في القضية المذكورة بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات التي ترى لزوم طلبها من النيابة العمومية أو المتهم أو المدعى بالحق المدني .»

(على أصلها) .»

«فإذا قبلت المعارضة في الأمر الصادر من قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى تحيل المحكمة القضية على النيابة العمومية لاجراء اللازم قانونا اذا كانت القضية جنحة أو مخالفة . أما اذا كانت القضية جنائية فتتبع فيها الاجراءات المقررة لقاضي الاحالة .»

وبعد مناقشة في هذه المادة وافقت الجمعية على رأى اللجنة فيها مع استبدال عبارة «للتبابة» الواردة في أول هذه المادة من التعديل ب «للتائب العمومي» وعبارة «التبابة العمومية» الواردة في ثلاثة مواضع منها ب «التائب العمومي» ثم تليت المادة الرابعة فوافقت الهيئة على إبقائها على أصلها ك رأى اللجنة وهذه صورتها :

تضاف الى المادة ١٧ من القانون نمرة ٤ لسنة ١٩٠٥ مالف المذكورة فقرة رابعة نصها كما يأتي :

«ولقاضي الاحالة أيضا أن يأمر بأن تعلن التبابة أى شخص غير من عيتهم التبابة أو المتهم يرى القاضي أن شهادته مفيدة في اظهار الحقيقة وله على وجه خاص أن يأمر باعلان الأطباء وأهل الخبرة الذين تهمت منهم تقارير في الدعوى لسماع أقوالهم شفها أمام محكمة الجنايات . وفى هذه الحالاتيين المسائل الواجب سماع شهادة الشهود فيها بيانا واضحاً . »

ثم تليت المادة الخامسة أصلا وتعديلا فوافقت الجمعية على رأى اللجنة فيها وهذه صورتها :

الأصل

«على ناظر الحقانية تنفيذ هذا القانون
ويعمل به من »

التعديل

على ناظر الحقانية تنفيذ هذا القانون
ويعمل به بعد ثلاثين يوما من نشره
بالجريدة الرسمية «

ثم أوقفت الجلسة للاستراحة والساعة ٨ و ١٥ دقيقة . وفى الساعة ٨ و ٢٥ دقيقة أعيدت الجلسة وبدأ بنظر مشروعى القانونين المتعلقين بمدرستى المحاسبة والتجارة العالية والمتوسطة فبدئ بتلاوة المذكرة الواردة معهما ورأت الهيئة الاكتفاء بإثبات تقرير اللجنة والمشروعين أصلا وتعديلا بالمضبطة دون تلاوتهما إجمالا اكتفاء بتوزيئهما على حضرات الاعضاء .

تلى عنوان مشروع القانون نمرة لسنة ١٩١٤ انحصار بإنشاء مدرسة
عالية للحاسبة والتجارة فواقت الهيئة على إبقائه على أصله وهذه صورته :

مشروع قانون نمرة لسنة ١٩١٤

بإنشاء مدرسة عالية للحاسبة والتجارة

وتليت مقلدة المشروع والمادة الأولى منه فواقت الجمعية على إبقائه على
أصلهما كراى اللجنة وهذا نصهما :

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٥ لسنة ١٩١٠ .

وعلى ماقرره مجلس المعارف الأعلى بمجلسه المتعلق فى ٢ ابريل سنة ١٩١٣ .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر المعارف العمومية ومواقفة رأى مجلس
النظار .

وبعد أخذ رأى الجمعية التشريعية .

أمرنا بما هوآت

المادة الاولى

«إنشاء المدرسة والفرض منها»

تنشأ مدرسة عالية للحاسبة والتجارة والفرض منها تعليم العلوم النظرية والعملية
تعلما راقيا لمن يعتون أنفسهم للاستخدام أو للاشتغال بأعمال تنفيذها المعلومات
الخاصة بالتجارة والحاسبة .

«درجة المدرسة»

تعتبر هذه المدرسة من المدارس العالية التابعة لنظارة المعارف العمومية .

ثم تليت الفقرة الأولى من المادة الثانية أصلا وتعديلا وبعد مناقشة فيها
واقتت الهيئة عليها حسب تعديل اللجنة فيها وهذه صورتها :

| الأصل | التعديل |
|---|--|
| المادة الثانية | المادة الثانية |
| « شروط القبول » | « شروط القبول » |
| لا يقبل بالمدرسة إلا الطلبة الحاصلون على شهادة الدراسة الثانوية . | لا يقبل بالمدرسة إلا الطلبة الحاصلون على شهادة الدراسة الثانوية ومع ذلك يجوز تكميل العدد المقرر للمدرسة من حملة شهادة المدرسة المتوسطة . |

تليت الفقرة الثانية منها أصلاً وتعديلاً وبعد مناقشة فيها واقتت الهيئة عليها بحسب تعديل اللجنة وهذه صورتها :

| الأصل | التعديل |
|--|---|
| وكل طالب زاد سنة عن ٢٥ سنة لا يمكن قبوله إلا بقرار خاص من ناظر المعارف العمومية . | وكل طالب زاد سنة عن ٢٦ سنة لا يقبل بالمدرسة . |
| تليت المادتان الثالثة والرابعة فوافقت الجمعية على إيهاتهما على أصلهما كما رأت اللجنة ذلك وهاتان صورتاهما : | |

المادة الثالثة

« مدة الدراسة »

مدة الدراسة بالمدرسة للحصول على الدبلوم هي ثلاث سنوات .

المادة الرابعة

« المصروفات المدرسية »

لا تقبل المدرسة إلا طلبة خارجيين فقط .

والمصروفات المدرسية هي خمسة عشر جنياً في السنة .

تليت المادة الخامسة أصلا وتمديلا فواقت الهيئة عليها بحسب تعديل اللجنة فيها وهذا نصها :

التعديل

المادة الخامسة

« خطة التعليم »

(هذه الفقرة على أصلها) .

الأصل

المادة الخامسة

« خطة التعليم »

لغة التعليم هي اللغة العربية .

مواد التعليم وعدد الساعات المخصصة في الأسبوع لكل مادة مبينة في الجدول الآتي :

| عدد الساعات في الأسبوع | | | | عدد الساعات في الأسبوع | | | |
|------------------------|--------------|---------------|---------------|------------------------|--------------|---------------|---------------|
| المواد | السنة الأولى | السنة الثانية | السنة الثالثة | المواد | السنة الأولى | السنة الثانية | السنة الثالثة |
| | | | | | | | |
| ١ — علم الاخلاق ... | ١ | ١ | ١ | ١ — رياضيات تجارية | ١ | ١ | ١ |
| ٢ — حساب تجارى | ٢ | ٢ | ٢ | ٢ — محاسبة ومك | ٢ | ٢ | ٢ |
| ٣ — وجير ... | ٣ | ٣ | ٣ | ٣ — دقائر ... | ٣ | ٣ | ٣ |
| ٤ — محاسبة ومك | ٤ | ٤ | ٤ | ٤ — لغة انجليزية ... | ٤ | ٤ | ٤ |
| ٥ — دقائر ... | ٥ | ٥ | ٥ | ٥ — « فرنسية ... | ٥ | ٥ | ٥ |
| ٦ — لغة انجليزية ... | ٦ | ٦ | ٦ | ٦ — « أخرى أجنبية | ٦ | ٦ | ٦ |
| ٧ — « فرنسية ... | ٧ | ٧ | ٧ | ٧ — جغرافية تجارية | ٧ | ٧ | ٧ |
| ٨ — جغرافية تجارية | ٨ | ٨ | ٨ | ٨ — واقتصادية ... | ٨ | ٨ | ٨ |
| ٩ — النظام التجارى | ٩ | ٩ | ٩ | ٩ — تاريخ ونظام | ٩ | ٩ | ٩ |
| ١٠ — والزراعى والصناعى | ١٠ | ١٠ | ١٠ | ١٠ — التجارة والزراعة | ١٠ | ١٠ | ١٠ |
| | | | | ١١ — والصناعة ... | ١١ | ١١ | ١١ |

| الأصل | | | | التعديل | | | |
|---|----|----|----|---|----|----|----|
| عدد الداعات في الأسبوع | | | | عدد الداعات في الأسبوع | | | |
| المواد | ٣٠ | ٣٠ | ٣٠ | المواد | ٣٠ | ٣٠ | ٣٠ |
| | ٣٠ | ٣٠ | ٣٠ | | ٣٠ | ٣٠ | ٣٠ |
| ٨ — التشريع التجاري والصناعي ... | ٢ | ٣ | ٢ | ٨ — القانون المدني والقانون النظامي والقانون الدولي (مبادئ عامة) ... | ٢ | ٢ | ٢ |
| ٩ — الاقتصاد السياسي | ٢ | ٢ | ٢ | ٩ — التشريع التجاري والصناعي ... | ٢ | ٢ | ٢ |
| ١٠ — اختزال الكتابة وتحسين الخط ... | ٤ | ٤ | ٤ | ١٠ — الاقتصاد السياسي | ٢ | ٢ | ٢ |
| ١١ — الكتابة على آلة الكتابة (تأليف) ... | ٤ | ٤ | ٤ | ١١ — اختزال الكتابة | ٢ | ٢ | ٢ |
| ١٢ — المكتب التجاري: (أ) باللغة العربية (ب) باللغة الإنجليزية (ج) باللغة الفرنسية | ٢ | ٢ | ٢ | ١٢ — الكتابة ... | ٢ | ٢ | ٢ |
| | ٢ | ٢ | ٢ | ١٣ — المكتب التجاري: (أ) باللغة العربية (ب) باللغة الإنجليزية (ج) باللغة الفرنسية | ٢ | ٢ | ٢ |
| | ٢ | ٢ | ٢ | ١٤ — فحص البضائع ... | ٢ | ٢ | ٢ |
| | ٢ | ٢ | ٢ | ١٥ — فحص الكباري | ٢ | ٢ | ٢ |
| | ٢ | ٢ | ٢ | الحاصل التجارية (النام والمصنوعة) | ٢ | ٢ | ٢ |
| المجموع | ٣٤ | ٣٤ | ٣٤ | المجموع | ٣٤ | ٣٤ | ٣٤ |

(هذه الفقرة على أصلها) .

لا تدرس لغة أجنبية اختيارية إلا إذا اختار هذه اللغة خمسة تلاميذ على الأقل .

وفي أثناء السنتين الثانية والثالثة يمكن أن يخصص جزء من الزمن لزيادة المصانع والورش أو أى عمل آخر تفيد زيادته في التجارة أو الصناعة .

تليت الفقرة الأولى من المادة السادسة فوافقت الهيئة على إبقائها على أصلها كما رأأت اللجنة وهذه صورتها :

المادة السادسة

« لجان الامتحانات »

امتحانات آخر السنة (أى امتحانات الانتقال) لطلبة السنتين الأولى والثانية تؤدى أمام لجنة يتملحها ناظر المعارف العمومية مشكلة من مدرسى المدرسة تحت رياسة ناظرها .

وتليت الفقرة الثانية فوافقت الهيئة عليها كما عدلتها اللجنة وهذه صورتها :

التعديل

(هذه الفقرة على أصلها مع تغيير عنوان « إدارة التعليم الزراعى والصناعى والتجارى » « إدارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى ») .

الأصل

أما الامتحان النهائى للسنة الثالثة فيؤدى أمام لجنة تتخى من غير مدرسى المدرسة ويهد رياستها الى واحد من أعضائها . ويكون انتخاب أعضاء هذه اللجنة وتعيين رئيسها بمعرفة إدارة التعليم الزراعى والصناعى والتجارى وتصدق ناظر المعارف العمومية .

تليت الفقرة الأخيرة التى زادتها اللجنة وبعد مناقشة فيها قررت الجمعية الموافقة عليها بحسب رأى اللجنة فيها وهذا نصها :

« يجوز للساقطين فى هذه الامتحانات أن يمدوا امتحاناتهم أمام هذه اللجان فى أول السنة المكتبة . »

تليت المادة السابعة فوافقت الهيئة عليها كتعديل اللجنة فيها وهذه صورتها :

التعديل

المادة السابعة

« منهيح الامتحان »

امتحانات آخر السنة للسنتين الأولى والثانية وامتحانات الحصول على الدبلوم في آخر السنة الثالثة لا تقتناول إلا المواد المقررة للسنة المراد الامتحان فيها فقط .

ومع ذلك ففي امتحان الحصول على الدبلوم تستعمل الاختبارات في مادة المكتب التجارى على اختبار في احتراق الكتابة وآخر في الكتابة على الآلة الكتابة .

الأصل

المادة السابعة

« منهيح الامتحان »

امتحانات آخر السنة للسنتين الأولى والثانية لا تقتناول إلا المواد المقررة للسنة المراد الامتحان فيها .

أما امتحانات الحصول على الدبلوم في آخر السنة الثالثة فيمكن أن تقتناول الدروس المقررة للسنتين الثانية والثالثة .

تليت الفقرة الأولى من المادة الثامنة وتلى الجدول فوافقت الهيئة عليهما كتعديل اللجنة وهذه صورتها :

التعديل

المادة الثامنة

« اختبارات الامتحان »

• (هذه الفقرة على أصلها)

الأصل

المادة الثامنة

« اختبارات الامتحان »

نوع الاختبارات في جميع الامتحانات والتهيئة المظمية للدرجات وكذلك النهاية الصغرى المفروضة في كل مادة لنقل الطالب في آخر السنتين الأولى والثانية الى فرقة أرقى والمفروضة لنجاح الطالب في امتحان الدبلوم في نهاية السنة الثالثة كل ذلك مبين في الجدول الآتي :

| الأصل | | | | التعديل | | | |
|---------------------------|---------------------------------|-------------------|----------------|-----------------------------|---------------------------------|-------------------|----------------|
| المواد | اللائحة التي تحت الرقم | النسبة المئوية | نوع التعديل | المواد | اللائحة التي تحت الرقم | النسبة المئوية | نوع التعديل |
| ١ - علم الأخلاق ... | ٢٠ | ٤٠٪ | تحريري | ١ - رياضيات تجارية | ٣٠ | ٥٠٪ | تحريري |
| ٢ - حساب تجاري | | | | ٢ - محاسبة وسلك دقائر | ٤٠ | ٥٠٪ | » |
| ٣ - وجوه ... | ٣٠ | ٥٠٪ | » | ٣ - لغة انجليزية ... | ٤٠ | ٥٠٪ | » |
| ٤ - سلك دقائر | | | | ٤ - » فرنسية ... | ٤٠ | ٥٠٪ | » |
| ٥ - ومحاسبة ... | ٤٠ | ٥٠٪ | » | ٥ - » أخرى أجنبية | ٤٠ | ٥٠٪ | » |
| ٦ - لغة انجليزية ... | ٤٠ | ٥٠٪ | » | ٦ - جغرافية تجارية | | | |
| ٧ - » فرنسية ... | ٤٠ | ٥٠٪ | » | ٧ - واقتصادية ... | ٣٠ | ٥٠٪ | » |
| ٨ - جغرافية تجارية | | | | ٨ - تاريخ ونظام التجارة | | | |
| ٩ - نظام تجاري | ٣٠ | ٥٠٪ | » | ٩ - والقانون المدني | | | |
| ١٠ - وزراعي وصناعي | | | | ١٠ - والقانون الطائي | | | |
| ١١ - تشريع تجاري | ٣٠ | ٤٠٪ | » | ١١ - والقانون الدولي | | | |
| ١٢ - وصناعي ... | ٣٠ | ٤٠٪ | » | ١٢ - انخاص (مبادئ عامة) ... | ٣٠ | ٤٠٪ | » |
| ١٣ - اقتصاد سياسي | | | | ١٣ - التشريع التجاري | | | |
| ١٤ - اختزال وتحسين تحريري | | | | ١٤ - والصناعة ... | ٣٠ | ٤٠٪ | » |
| ١٥ - خط ... | ٣٠ | ٤٠٪ | » | ١٥ - الاقتصاد السياسي | | | |
| ١٦ - الكفاية حل التايب | | | | ١٦ - اختزال الكتابة (*) | ٣٠ | ٤٠٪ | » |
| ١٧ - راية ... | ٣٠ | ٤٠٪ | » | ١٧ - الكتابة بالآلة | | | |
| ١٨ - المكتبة التجارية: | | | | ١٨ - الكتابة ... | ٣٠ | ٤٠٪ | » |
| (أ) باللغة العربية | | | | ١٩ - المكتبة التجارية: | | | |
| (ب) » الانجليزية | | | | ٢٠ - باللغة العربية (أ) | | | |
| (ج) » الفرنسية | | | | (ب) باللغة الانجليزية | | | |
| | | | | (ج) » الفرنسية | | | |
| | | | | ٢١ - فحص البضائع ... | ٣٠ | ٤٠٪ | » |
| | | | | ٢٢ - الفحص الكمي | | | |
| | | | | ٢٣ - المعامل التجارية | | | |
| | | | | ٢٤ - انظام والمصنوعة | ٤٠ | ٥٠٪ | » |

وقررت الجمعية إبقاء المناقشة في الفقرة الثانية منها التي رأت اللجنة حذفها
للمجلسة المقبلة .

ورفعت الجلسة والساعة ١٠ و ٤٥ دقيقة على أن تكون الجلسة المقبلة يوم
السبت ١٣ يونيه الجارى الساعة ٥ بعد الظهر للاستمرار في نظرية هذا المشروع
وباقى ما في جدول الأعمال وما قد يرد من الأعمال ٤

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الخولى

محضر الجلسة الحادية والاربعين

المنعقدة علنا في يوم السبت ١٣ يونيه سنة ١٩١٤

الموافق ١٩ رجب سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة الساعة و ٣٥ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة سعيد ذو الفقار باشا وكيل الجمعية . وحضور حضرات أعضائها وهم :
أصحاب السعادة والعزة : اسماعيل سرى باشا ناظر الأشغال العمومية والحربية والبحرية . وأحمد حلمى باشا ناظر المعارف العمومية . ويوسف وهبه باشا ناظر المالية . ومحمد محب باشا ناظر الأوقاف . وعلى يكن باشا ناظر الخارجية . وعبد الخالق ثروت باشا ناظر الحفانية . واسماعيل صدق باشا ناظر الزراعة . وسعد زغلول باشا وكيل الجمعية . وقلبنى فهمى باشا . والشيخ محمد شاكر . والشيخ عبد الرحيم الدمرداش . وإبراهيم سعيد باشا . ومحمد يكن باشا . والدكتور محمد علوى باشا . وزكريا تامق أفندى . ومحمد رشوان الزمر بك . ومحمد فتح الله بركات بك . وعلى المتزلاوى بك . ومحمد كمال أبو جازيه بك . ويوسف أصلان قطاوى باشا . ومحمد محمود الباسل بك . ومحمد طوى الجزار بك . وعبد المجيد سلطان باشا . وعبد العزيز فهمى بك . ومحمود أبو حسين باشا . والدكتور محمد أمين بدر أفندى . وخالد لطفى باشا . وزايد جلال بك . وحسين هلال بك . وعبد اللطيف المنجاني أفندى . ومتولى نور بك . والسعدى بشارة الطحاوى بك . وأمين سامى باشا . ومحمد قطب قرشى بك . ومحمد عفو باشا . وعبد اللطيف الصحوفانى بك . وإبراهيم نصار بك . وأحمد محمود باشا . ومحمد النياوى بك . والشيخ عبد الجواد عبد الحميد توار . وحسن توفيق باشا . وميشيل لطف الله بك . ومحمد أمين أبو ستيت بك . وعمر عبد الأنخربك . وإبراهيم اسماعيل أبو رحاب بك . وعلى الشمسى أفندى . وإبراهيم راجى بك . وكامل صدق بك . ومحمود همام بك . والشيخ عمر أحمد

خلف الله . والشيخ عبد الفتاح الجمل . ومصطفى بكير افندى . ومرفص
ميمكه بك .

تلى محضر الجلسة الماضية فأقرته الجمعية .

أبلغت الجمعية أن سعادة الرئيس قد رخص بالاجازات الآتية :

الحضرة محمود همام بك بيوم ١٠ يونيه . والحضرة الشيخ محمد حسن عزام
بيومى ١٣ و ١٤ منه . والحضرة عبد الرحمن نصير بك بيوم ١٣ يونيه . ولسعادة
ابراهيم سعيد باشا الى الساعة السابعة من مساء يوم ١٣ يونيه . ولسعادة يوسف
أصلان قطاوى باشا بيوم ١٣ يونيه . والحضرة حسين الشريعى بك بيوم ١٣ يونيه .
والحضرة عبدالرحمن محمود بك بثلاثة أيام من ١٣ يونيه . ولسعادة منصور يوسف
باشا بيومى ١٣ و ١٤ يونيه . ولسعادة محمد الشريعى باشا بيوم ١٣ يونيه .
وقد غاب عن هذه الجلسة بلون اذن كل من سعادة أحمد أبو الفتوح باشا .
وحضرة عبد الله السيد أباطه بك .

وجه حضرة محمد رشوان الزمر بك أسئلته الثلاثة فأجاب عليها سعادة فاظفر
الأشغال وهذه صورة كل سؤال وجوابه .

السؤال الأول

عند ما شرعت نظارة الأشغال من ثمانية أعوام فى تعمير طريقة الرى
المستديم بالراحة فى إقليم الجيزة قررت مبدئيا أن يكون الحد الفاصل بين الرى من
هذا النوع ونظيره بطريقة الحياض مصرف يقال له مصرف اللينى فصارت
الأراضى الواقعة شرقه تروى رىا صيفيا والواقعة غربيه تروى بالحياض .

(١) فهل لسعادة فاظفر الأشغال أن يفهمنا ماهى الضرورة التى أوجبت
إبقاء حوشة أم دينار التى تبلغ مساحتها ٢٠٠ فدان تقريبا وهى واقعة
شرق المصرف وضمن المنطقة التى تقرر اروائها صيفيا بالراحة بدون
ارواء من هذا القليل ؟

(٢) وهل لا يعلم سعادة الناظر أن الطريقة التي تروى بها الآن هذه الحوشة وهي طريقة الآلات الرافعة أوجبت الشكوى المتكررة من الأهالي لنظارة الأشغال لارهاق أصحاب الواورات لإيهم بدفع الأجور الباهظة باعتبار قنطار قطن عن كل فدان في حين أن الفدان قلما يتنج ضعف هذا الأجر وماذا فعلت النظارة لتحقيق هذه الشكوى ؟

(٣) وهل لا يحسن بالنظارة شفقة هؤلاء المزارعين الصغار المتفعين من هذه الحوشة وهم يربون على أربعة آلاف نسمة أن ترفع حيف أصحاب الواورات عنهم وتندرك تعميم الري فيها بالراحة بطريقة سهلة ميسورة في كل وقت وذلك من مياه ترعة الزمر بواسطة السحارة المارة تحت رياح البحيرة والتي تنفذى منها تلك الحوشة أثناء الفيضان ؟

(٤) وهل لا يرى سعادة الناظر أن هذه الطريقة تؤدي إلى امكان ارواء حوشة نكلة النيلة الواقعة غرب حوشة أم دينار والتي لا يفصلها عنها إلا جسر بسيط بواسطة اتباعها إلى بعضها وتغذيتها معا من ترعة الزمر بالطريقة التي أشرنا إليها بدل ربا بالطريقة العقيمة المتبعة الآن وهي انتظار صرف المياه من الحوض الأسود في رياح البحيرة وادخالها إلى هذه الحوشة بقفل قنطرقى الفم ونكلة للرياح وعمل قطع بالجسر الأيمن له أمام قنطرة نكلة مما يحتاج إلى متاعب جمة فضلا عن حصول الري في ميعاد متأخر جدا عن موسم الزراعة ؟ »

» جواب السؤال الأول

علم تحويل حوشة أم دينار إلى أرض ربا مستديم هو بسبب عدم توفر المال اللازم . أما المساحات التي تروى من هذه الحوشة فهي ١٤٤٦ فداناً بواسطة آلات مركبة على رياح البحيرة و ١٧١١ فداناً بواسطة آلات على ترعة أم دينار

والمساحة التي تتفقع من ترعة أم دينار لو أعطيت لها المياه الصيفية صغيرة جدا لأن هذه التربة معمولة في غير محلها والأولى أن تكون مصرفا .

أما حوشة نكلة النيلة فهي مستعملة أيضا لصرف مياه الخوض الأسود وإذا صرفت المياه الى رياح البحيرة يجرى قنطرة نكلة ينشأ عن ذلك تأخير صرف الأحواض وليس في الامكان دائما صرف الأحواض من طريق فم رياح البحيرة لأن ذلك يتوقف على مناسيب المياه في النيل .»

« السؤال الثاني »

توجد منطقة حياضية مساحتها ٤٦٠٠٠ فدان تقريبا واقعة غرب مصرف المحيط لمديرية الجيزة محرومة من الري الصيفي في حين أن النظارة عند ما عمت المشروعات في هذه المديرية رغبّت في ادخال هذه المنطقة ضمن المشروعات وحضرت كل ما يلزم لذلك من المباحث الأولية والأعمال التجهيزية كعمل التسويات وتحضير الخروط ووضع التصميمات وتعيين الاتجاهات مما استوجب تفقّات جمة ولم يبق إلا الشروع في العمل ولكن النظارة أرجأت العمل حينذاك لسببين : الأول عدم وجود ماء كاف لسيها والثاني عدم صلاحية بعض أراضي هذه المنطقة الرملية المجاورة للجبل الغربي وقد زال السبب الأول بتعليق خزان أسوان حيث توفرت المياه ثم رأت النظارة لازالة السبب الثاني أن تنشئ ترعة نيلية بمحاذاة سفح الجبل المذكور لتغذي مياهها الحمراء هذه الأراضي مباشرة مدة الفيضان .

(١) فهل لا يحسن بالنظارة وقد زال السبب الأول أن تعمل على إزالة

السبب الثاني وتجيّب شكوى صغار المزارعين المستمرة فتتجزر عملها

بإنشاء هذه التربة مالم في الامكان اصلاح أراضي واسعة بواسطتها ؟

(٢) وهل صحيح ما يقال من أن شركة أجنبية تسمى بشركة رى الحيزة طلبت من الحكومة منحها امتيازاً لرى ٢٠٠٠٠ فدان من هذه المنطقة. يشمل حوض المنشية والحوض الأسود وذلك بواسطة تركيب آلات رافعة على النيل عند مصرف أبو النمرس وأنها قدمت فعلاً رسوماتها وشروطها للنظارة التي وافقت عليها مبدئياً ولم يبق على اتمام التصريح إلا أن تقدم الشركة الجديدة تراضياً من الأهالى وهى لهذا أعلنت قوائم مطبوعة يحول بها سماعتها فى طول البلاد وعرضها لحمل الأهالى على التوقيع عليها وأوهمتهم بأن النظارة صرحت للشركة بذلك ؟

(٣) وهل اذا صح أن هناك شركة ألا يكون ذلك مضراً بمصلحة الأهالى وغير متفق مع شكاويهم المدينة التى يلتمسون فيها من النظارة لإدخال الرى الصيفى فى أراضيهم. ويستبرعها للشركة جواباً قاسياً على تلك الشكاوى اذ الأفضل لهم بقاؤها على حالها خير من اعطائها للشركة ؟

(٤) وهل لا يرى سعادة الناظر انه ان تعذر اراء كل أراضى هذه المنطقة من ترعة الحيزة لعدم وفرة مياهها لسبب ضيق القطاع فان مياه التربة الحالية كافية على الأقل لرى العشرين ألف فدان المزمع اعطاء امتياز بها للشركة واذن تتوفر منفعة الأهالى من طريق غير محفوف بالمضار التى طالما وقع فيها المزارعون المرتبطون مع الشركات لسوء تصرفها معهم واعتانتها اليهم كما هو المعلوم لدى النخلص والعالم ؟ »

« الجواب على السؤال الثانى »

ان مصلحة الرى لديها الآن قليل من الميام زيادة عن الماضى من مياه أسوان التى زادت بسبب تلية الخزان. وأن تحوّل الحياض فى الأقاليم الوسطى عمل بمصرق وأنا الذى رأيت بالنسبة للتجارب التى عملتها أن أبقي منها جزءاً من الحياضان بالصحراء الغربية تحت تصرف نظام الرى الحوضى خصوصاً لأنها تكون عرضة لسفلى المياه

مالم تكن مغمورة بها والحيطان الموجودة غرب الجزيرة هي من ضمن المنطقة التي أقيمتها أنا ولذا فانا لا أوافق على إلغاء سلسلة الحيطان الموجودة غرب النيل لاقبال ولا في المستقبل وليس في عزم النظارة أن تعمل ترعة كالتي يطلبها حضرة العضو .

تقول حضرتك أن شركة طلبت عمل وإبور للرى في هذه المنطقة . هذا صحيح . لأن شخصا اسمه سليمان ناصيف بك من رعايا الحكومة المحلية طلب الترخيص له بتركيب وإبور لرى الحوض الأسود والمنشئة التي تبلغ مساحتها ٢٠ ألف فدان منها عشرة آلاف جيدة التربة وعشرة آلاف من الأراضي البور الرملية ولحضرتك ولأى فرد آخر أن يطلب مثل هذا الطلب ولكن مجرد الطلب ليس دليلا على أن الحكومة رخصت بالفعل .

أن الشركة لما قبلت طلبها طلبت النظارة منها أن تستحصل على تراخيص من جميع أهالى هذه المنطقة واشروطنا عليها إيجاد طريقة لصرف الحيطان الموجودة قبلها ولرى حوشة نكلة . وكل هذه الطلبات تستدعى تكاليف كثيرة ولغاية الآن لم نجيبنا الشركة وليس في وسعنى أن أقول لك اذا كانت تقبل شروطنا هذه أم لا . ولا أن كان في عزم الحكومة اعطاؤها الترخيص بذلك . وأنا شخصيا غير ميال لمثل هذا العمل لأنه سيلغى جزء من الحيطان التي تبلغ مساحة أطيانها عشرة آلاف فدان واقعة بسفح الجبل . أما اذا كان أصحاب الأطيان يميلون لذلك فلا مانع لأن جميع الامتيازات التي تعطىها الحكومة من هذا النوع تهزرق فيها أن أصحاب الأطيان غير مجبرين أن يأخذوا مياها صيفية وكل من يرغب منهم أن يبقى على نظام الرى القديم له الحرية في ذلك . »

السؤال الثالث

تبدل الحكومة السنية مجهودا صالحا وتصرف غناية كبيرة في إيصال الضواحي بالعاصمة فخصت مقدارا عظيما من مالها الاحتياطي لاقفاله على إنشاء الجارى رغبة منها في ادراك هذه الغاية وقد عمت فائدة هذه المشاريع أهل العاصمة

والضواحي معا ولا سيما الحيزة وما يتبعها حيث أصبحت هذه الجهات مهداة مهلا للقاصدين ثم ازددتا أملا في مضاعفة هذه الفائدة عندما قرأنا في الصحف من زمن أن مصلحة الترامواي طلبت من الحكومة مد خطوطها في أنحاء مديرية الحيزة وعينت اتجاه تلك الخطوط وأسماء البلدان التي تمر عليها . وقد مضى على هذا الطلب جملة سنين ولم ينفذ شيء منه لأن .

(أولا) فهل تحرف الحكومة سببا في عدم انجاز مد هذه الخطوط الحقيقية النفع للاهالي والشركة معا ؟

(ثانيا) وهل لا يحسن بالحكومة التي تعرف مقدار النفع المترتب على انجاز هذه المواصلات بزيادة الحركة العمرانية والاقتصادية في أنحاء مديرية الحيزة مخارة مصلحة الترامواي بمباشرة مد خطوطها ان كانت رخصت لها بذلك أو الامراع بالترخيص اذا لم تكن فعلت ؟ »

« الجواب على السؤال الثالث »

قدّمت شركة ترامواي القاهرة من زمن طلبا للحكومة بإنشاء خطوط ترامواي على ذمة نقل الركاب والبضائع بأحشاء مديرية الحيزة .

وقد درست نظارة الأشغال هذا الطلب بالاتحاد مع النظارات الأخرى ذات الشأن في مثل هذه المشروعات ومع شركة الترامواي وقد حررنا للشركة بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩١٣ بالشروط التي يتبنّى للحكومة معها منح الامتياز المطلوب لها وهذه الشروط هي :

(أولا) تتعهد الشركة بإنشاء سكة زراعية عرضها ٣,٥٠ متر بطول كل خط من الخطوط المطلوبة .

(ثانيا) أن تدفع للحكومة إتاوة قدرها خمسة في المائة من إيرادات الخطوط المطلوبة كالجاري بخطوط ترامواي القاهرة .

(ثالثا) أن تدفع للحكومة مبلغا قدره ٢٠٠٠٠ جنيه بصفة اعانة في إنشاء كوبرى البحر الأعشى الذى يتصرح لها بتمويل الخط من كوبرى قصر النيل لشارع الجزيرة عليه .

(رابعا) أن تكون مقيدة بنص المادة ٢٥ من عقد الامتياز المؤرخ فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ الخاص برجوع الأراضى والمهمات للحكومة عند انتهاء مدة الامتياز أو عند فسخ ذلك الامتياز .

ولغاية الآن لم نحددنا الشركة ان كانت تقبل أو لا تقبل بهذه الشروط « .
ثم وجهت أسئلة تكميلية فى موضوع هذه الأسئلة الثلاثة أجاب عليها سعادة ناظر الأشغال العمومية .

ثم وجه حضرة زاهد جلال بك سؤاله لسعادة ناظر المالية وهذه صورته :
« كان من ضمن الاتفاق الموقود بين الحكومة وشركة ترامواى القاهرة أن الشركة تتقاضى أربعة مليات عن الشخص الواحد واستمر الحال كذلك مدة ثم رفعت الشركة التعريفة الى خمسة مليات بدلا من أربعة .

وصارت تتقاضى الآن فى خط الجزيرة عشرة مليات فاذا قدرنا الأرباح التى تعود على الشركة يوميا من ذلك لوجدنا أنها تبلغ مائتى جنيه . وقد بلغنى أن الشركة بررت عملها هذا بأن القصد منه هو سهولة المعاملة مع أنه كان من الميسور لدى الحكومة بدلا من موافقتها على رفع التعريفة أن تضرب عملة مخصوصة قيمتها أربعة مليات تكون ضعف القطعة ذات المليمين الموجودة الآن .

وعلى ذلك فأتى أسأل سعادة ناظر المالية عن الامتيازات التى عادت على الحكومة فى نظير رفع التعريفة المذكورة وأسأل سعادته أيضا عن الأجل الذى ينتهى فيه رفع العشرة مليات التى قررتها الشركة بالنسبة لخط الجزيرة لأن هذه التعريفة يشكون منها جميع سكان هذه الجهة وغيرهم من الشكوى « .

فأجاب سعادة ناظر المالية بما يأتي :

«ان هذا السؤال لا يختص بى الجواب عليه بل هو خاص بسعادة زميلي ناظر الأشغال ومع هذا فان سعادته مستعد لأن يجاوب عليه الآن منعا لضياغ الوقت في اعادة الاجراءات لتصحيح توجيهه .»

«جواب سعادة ناظر الأشغال»

أردت على السؤال الموجه من حضرة زايد جلال بك لسعادة زميلي ناظر المالية بخصوص أجر الركوب بترامواى القاهرة لأن هذه المسألة من اختصاص نظارة الأشغال العمومية. بأن المادة العاشرة من عقد الامتياز المعطى لشركة ترامواى القاهرة بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٨٩٤ جعلت أجرة الدرجة الثانية لكل شخص على كل خط قيمة نهايتها خمسة مليات وقد جعلت هذه الأجرة من باب التجربة عند فتح الخطوط الأولى للترامواى أربعة مليات لمدة ثلاثة شهور ولكن نظرا للصعوبات التى وجدت في تحصيل الأربعة مليات قد جعلت الأجرة خمسة مليات وهى القيمة الجارى تحصيلها للآن والتى لا نخرج عن نص عقد الامتياز.

أما من خصوص خط الجزيرة فهو فى الحقيقة مركب من خطين الأول يتدنى من العتبة الخضراء وينتهى بفم الخليج وهو المتوه عنه فى الفقرة الأولى من المادة الأولى من عقد الامتياز المؤرخ فى ٥ ديسمبر سنة ١٨٩٤ والثانى يتدنى من فم الخليج ويمر بمصر القديمة ويعبر النيل وينتهى بالجزيرة وهو المتوه عنه فى الفقرة السابعة من المادة الأولى من عقد الامتياز المشار اليه . ولما كان عقد الامتياز يتيح للشركة تقاضى أجرة قدرها خمسة مليات عن كل شخص على كل خط فهى محقة فى تحصيل عشرة مليات عن كل شخص من العتبة الخضراء الى الجزيرة .»

ثم وجهت أسئلة تكبيلية في موضوع السؤال المذكور أجاب عليها سعادة ناظر الأشغل .

تلى جدول الأعمال .

تليت الفقرة الثانية التي حظتها اللجنة من المادة الثامنة من مشروع مدرسة المحاسبة والتجارة العالية فطالب سعادة ناظر المعارف تأجيل البت فيها وفي بقية المادة الى ما بعد تلاوة المادة (العاشرة) التي زادتها اللجنة .

فقررت الجمعية الموافقة على ذلك .

(في الاثناء حضر سعادة ابراهيم سعيد باشا والساعة ٦ و ١٥ دقيقة) .

تليت الفقرة الأولى من المادة التاسعة وهي التي أبقتها اللجنة على أصلها فوافقت الجمعية عليها كما رأت اللجنة وهذه صورتها :

«يقدّر ناظر المدرسة درجات السلوك والمواظبة في آخر السنة الدراسية باعتبار الدرجات التي أعطيت في خلال السنة .»

تليت الفقرة الثانية من المادة المذكورة أصلاً وتعديلاً وبعد مناقشة فيها وافق سعادة ناظر المعارف عليها بحسب رأى اللجنة .

ثم قلم حضرة محمد طوى الجزاز بك تعديلاً للفقرة المذكورة فأخذ عليه الرأى برفع اليد فتقرر رفضه وهذه صورته :

«تعتبر مادة السلوك والمواظبة ضمن جدول الامتحان ويقدّر لكل منهما درجة ٣٠ ونهاية صغرى ٥ ٪ مثل باقى العلوم بحيث لو قل التلميذ عن ذلك فيبقى بفرقة .»

ثم وافقت الجمعية على الفقرة الثانية بحسب تعديل اللجنة وهذه صورتها :

الأصل

كل طالب حصل على درجة أقل من $\frac{2}{3}$ في السلوك أو المواظبة ينقل مع ذلك الى الفرقة الأرق من فرقته مباشرة بشرط أن يكون قد نجح في امتحان الانتقال غير أنه يرفق من المدرسة بعد ذلك اذا حصل على أقل من $\frac{2}{3}$ من درجات السلوك أو المواظبة في امتحان السنة الشهور أو في امتحان آخر السنة الدراسية التالية مباشرة للسنة التي انتقل منها .

التعديل

كل طالب حصل على درجة أقل من $\frac{2}{3}$ في السلوك أو المواظبة ينقل مع ذلك الى الفرقة الأرق من فرقته مباشرة بشرط أن يكون قد نجح في امتحان الانتقال غير أنه يجوز لناظر المعارف أن يرفق من المدرسة بعد ذلك اذا حصل على أقل من $\frac{2}{3}$ من درجات السلوك أو المواظبة في امتحان السنة شهور أو في امتحان آخر السنة الدراسية التالية مباشرة للسنة التي انتقل منها .

أوقفت الجلسة ١٠ دقائق والساعة ٧ و ١٥ دقيقة .

أعيدت الجلسة الساعة ٧ و ٣٥ دقيقة .

(في الاثناء انصرف باذن من سعادة الرئيس كل من أصحاب السعادة والعزة : حسن توفيق باشا . ومرقص سميك بك . وعلى الشمسي افندي . وعبد اللطيف الصوفاني بك . ومحمد محفوظ باشا . ومحمد قطب قرشي بك . وحسين هلال بك . وزايد جلال بك . وخالد لطفي باشا . والدكتور محمد أمين بدر افندي . ومحمد علوي الحزار بك . ويوسف أصلان قطاوي باشا . وزكريا نامق افندي .)

تليت المادة التي زادت اللجنة وجعلتها في ترتيب العدد (العاشرة) .
وبعد مناقشة فيها وافقت الهيئة عليها بالإجماع صلا حضرات النظار وهذه صورتها :

« يقبل في امتحان آخر السنة وامتحان الدبلوم تلامذة غير تلامذة المدرسة متى كانوا مستوفين لجميع شرائط الدخول والامتحان فيها ماعدا الشرط المتعلق بالسنة . »

ثم أعيدت تلاوة بقية المادة الثامنة .

فوافقت الجمعية على رأى اللجنة فيها وهذه صورتها :

التعديل

(هذه الفقرة حذفت) .

يعتمد ناظر المعارف حسب جدول
الامتحانات كشوف الطلبة الذين ينقلون
الى فرق أرق من فرقهم والذين يعملون
دروس فرقهم والذين يرفضون والذين
يستحقون نيل الدبلوم متى كانت موافقة
لأحكام هذا القانون .

(هذه الفقرة على أصلها) .

الأصل

يخصص المتحنون للكتابة على آلة
الكتابة (التسايب وايتير) وللمكتب التجارى
فى امتحان الدبلوم ثلث النهاية الكبرى
لعمل الطلبة أثناء السنة الدراسية .

يقرر ناظر المعارف حسب جدول
الامتحانات كشوف الطلبة الذين ينقلون
الى فرق أرق من فرقهم والذين يعملون
دروس فرقهم والذين يرفضون والذين
يستحقون نيل الدبلوم .

ولا يرخص لأى طالب فى إعادة
دروس فرقته أكثر من مرة واحدة .

تليت المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من أصل المشروع التي صارت في ترتيب العدد ١١ و ١٢ و ١٣
فوافقت الجمعية عليها بحسب رأى اللجنة فيها وهذه صورها :

| التعديل | الأصل |
|--|--|
| (صارت) المادة الحادية عشرة «العقوبات التأديبية» (هذه الفقرة على أصلها) . | المادة العاشرة «العقوبات التأديبية» العقوبات التي يمكن توقيعها على الطلبة هي : (١) توبيخ الطالب منفردا . (٢) توبيخه أمام أقرانه . (٣) الرقت المؤقت لمدة لا تتجاوز ثمانية أيام . (٤) حرمانه من حضور امتحان آخر السنة التي هو فيها . (٥) الرقت النهائي من المدرسة . |
| (هذه الفقرة على أصلها مع التغير الذي حصل في عنوان ادارة التعليم) . | العقوبات الثلاث الأولى من اختصاص ناظر المدرسة ويمكن للدرسين توقيع العقوبات الأولى والثانية فقط . أما العقوبات الأخيرتان فن اختصاص ناظر المطارف العمومية بناء على طلب يقدمه له المدير العام لادارة التعليم الزراعى والصناعى والتجارى مع بيان الأسباب . |

| التعديل | الأصل |
|----------------------------|--|
| • (هذه الفقرة على أصلها) | إذا رقت طالب من المدرسة نهائيا لسبب خطير جدًا فلناظر المعارف العمومية فضلا عما ذكر أن يمنع الطالب من الدخول في مدارس الحكومة الأخرى . |
| • (هذه الفقرة على أصلها) | وإذا رأى ناظر المعارف العمومية أن العقاب الذي وقع غير كاف وأنه ينبغي أيضا منع الطالب من التقدم للامتحانات العمومية مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات فتعرض المسألة على مجلس النظر ليقرر ما يراه فيها . |
| (صارت) المادة الثانية عشرة | «المادة الحادية عشرة |
| • (على أصلها) | « إلغاء الأحكام السابقة » |
| (صارت) المادة الثالثة عشرة | تلغى جميع الأحكام السابقة المتعلقة بمدرسة المحاسبة والتجارة . |
| • (على أصلها) | المادة الثانية عشرة |
| | « تنفيذ القانون » |
| | على ناظر المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون . |

ثم تلى مشروع قانون انشاء المدرسة المتوسطة للحاسبة والتجارة .
فوافقت عليه الجمعية بحسب رأى اللجنة فيه وهذه صورته :

مشروع قانون نمرة لسنة ١٩١٤ بانشاء مدرسة متوسطة للحاسبة والتجارة

التعديل

(المقترحة على أصلها)

أصل المشروع

نحن خديوم مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٥
لسنة ١٩١٠ .

وعلى ماقرره مجلس المعارف الأعلى
بجلسته المنعقدة في ٢ ابريل سنة ١٩١٣ .

وبناء على ماعرضه علينا ناظر
المعارف العمومية ومواقفة رأى مجلس
النظار .

وبعد أخذ رأى الجمعية التشريعية .

أمرنا بما هوآت :

| التعديل | الأصل |
|--|--|
| المادة الاولى | المادة الاولى |
| • (على أصلها) . | « انشاء المدرسة والقرض منها » |
| | تنشأ مدرسة متوسطة للحاسبة والتجارة والقرض منها تعليم العلوم النظرية والعملية تعليما متوسطا لمن يعتدون أنفسهم للاستخدام أو للاشتغال بأعمال تهيد فيها المعلومات الخاصة بالتجارة والحاسبة . |
| | « درجة المدرسة » |
| | تعتبر هذه المدرسة من المدارس الخصوصية التابعة لنظارة المعارف العمومية . |
| المادة الثانية | المادة الثانية |
| « شروط القبول » | « شروط القبول » |
| • (هذه الفقرة على أصلها) . | لا يقبل بالمدرسة إلا من كان حاصلا على شهادة الدراسة الابتدائية على الأقل ويفضل الحاصلون على شهادة دراسية أرق منها . |
| وكل من زاد سنه عن ٢٤ سنة لا يمكن قبوله بالمدرسة . | وكل من زاد سنه عن ٢٣ سنة لا يمكن قبوله إلا بقرار من ناظر المعارف العمومية . |

| التعديل | أصل المشروع |
|---|---|
| المادة الثالثة | المادة الثالثة |
| . (على أصلها) | « مدة الدراسة » مدة الدراسة بالمدرسة للحصول على الشهادة هي ثلاث سنوات . |
| المادة الرابعة | المادة الرابعة |
| « المصروفات المدرسية » لا تقبل المدرسة إلا تلاميذ خارجيين فقط . | « المصروفات المدرسية » لا تقبل المدرسة إلا تلاميذ خارجيين فقط . |
| والمصاريف الدراسية هي اثني عشر جنيها في السنة . | والمصاريف الدراسية هي خمسة عشر جنيها في السنة . |
| المادة الخامسة | المادة الخامسة |
| « خطة التعليم » (هذه الفقرة على أصلها) . | « خطة التعليم » لغة التعليم هي اللغة العربية . |
| | مواد التعليم وعدد الساعات المخصصة في الأسبوع لكل مادة مبينة بالجدول الآتي : |

| الأصل | | | | التعديل | | | |
|---------------------------|------|------|------------------------------|---------------------------|------|------|------------------------------|
| عدد الساعات في الأسبوع | | | المواد | عدد الساعات في الأسبوع | | | المواد |
| ١٣٣٤ | ١٣٣٥ | ١٣٣٦ | | ١٣٣٤ | ١٣٣٥ | ١٣٣٦ | |
| ١ | ١ | ١ | ١ — علم الاخلاق ... | ١ | ١ | ١ | ١ — الاخلاق ... |
| ٢ | ٢ | ٤ | ٢ — حساب تجارى وجبر... | ٢ | ٢ | ٤ | ٢ — حساب تجارى وجبر... |
| ٣ | ٣ | ٣ | ٣ — محاسبة ومسك دفتر... | ٣ | ٣ | ٤ | ٣ — محاسبة ومسك دفتر... |
| ٤ | ٣ | ٣ | ٤ — لغة عربية ... | ٣ | ٣ | ٣ | ٤ — لغة عربية ... |
| ٥ | ٥ | ٥ | ٥ — « الإنجليزية ... | ٤ | ٥ | ٥ | ٥ — « الإنجليزية ... |
| ٦ | ٦ | ٦ | ٦ — « فرنسية ... | ٦ | ٦ | ٦ | ٦ — « فرنسية ... |
| ٧ | ١ | ١ | ٧ — ترجمة ... | ١ | ١ | ١ | ٧ — ترجمة ... |
| ٨ | ٣ | ٣ | ٨ — جغرافية تجارية ومبادئ | — | ٣ | ٣ | ٨ — جغرافية تجارية ومبادئ |
| ٩ | — | — | ٩ — النظام التجارى والزراعى | ٣ | — | — | ٩ — النظام التجارى والزراعى |
| ١٠ | — | — | ١٠ — اخزال الكتابة وتحسين | ٣ | — | — | ١٠ — اخزال الكتابة وتحسين |
| ١١ | ٢ | ٢ | ١١ — الخط ... | ٢ | ٢ | ٢ | ١١ — الخط ... |
| ١٢ | ٢ | ٢ | ١٢ — الكتابة على آلة الكتابة | ٢ | ٢ | ٢ | ١٢ — الكتابة على آلة الكتابة |
| ١٣ | ٢ | ٢ | ١٣ — (تأليف دأتر) ... | — | — | ٢ | ١٣ — (تأليف دأتر) ... |
| ١٤ | ٢ | ٢ | ١٤ — المكتب التجارى : | — | — | ٢ | ١٤ — المكتب التجارى : |
| ١٥ | ٢ | ٢ | ١٥ — (أ) باللغة العربية... | ٢ | ٢ | ٢ | ١٥ — (أ) باللغة العربية... |
| ١٦ | ٢ | ٢ | ١٦ — (ب) « الإنجليزية ... | ٢ | ٢ | ٢ | ١٦ — (ب) « الإنجليزية ... |
| ١٧ | ٢ | ٢ | ١٧ — (ج) « الفرنسية ... | ٢ | ٢ | ٢ | ١٧ — (ج) « الفرنسية ... |
| ١٨ | ٢ | ٢ | ١٨ — المجموع | ٢ | ٢ | ٢ | ١٨ — المجموع |

أصل المشروع

وفي أثناء السنة الثالثة يمكن أن
يخصص جزء من الزمن لزيارة المصانع
والورش أو أى محل آخر تفيد زيارته
في التجارة أو الصناعة .

المادة السادسة

«لجان الامتحان»

امتحانات آخر السنة (أى امتحانات
الانتقال) لتلاميذ السنتين الأولى والثانية
تؤدى أمام لجنة يمتدحها ناظر المعارف
العمومية تشكّل من مدرّسى المدرسة
تحت رياسة ناظرها .

أما الامتحان النهاى للسنة الثالثة
فيؤدى أمام لجنة تتخب من غير
مدرّسى المدرسة ومعهد براستها الى
واحد من أعضائها .

ويكون انتخاب اعضاء هذه اللجنة
وتعيين رئيسها بمعرفة ادارة التعليم
الزراعى والصناعى والتجارى وتصديق
ناظر المعارف العمومية .

التعديل

• (هذه الفقرة على أصلها) .

المادة السادسة

«لجان الامتحان»

• (على أصلها) .

(على أصلها مع استبدال عنوان
«ادارة التعليم الزراعى والصناعى
والتجارى» بـ «ادارة التعليم الفنى
والصناعى والتجارى» .

يجوز للساقطين في هذه الامتحانات
أن يعيدوا امتحاناتهم أمام هذه اللجان
في أول السنة المكتتية .

| التعديل | أصل المشروع |
|--|---|
| المادة السابعة | المادة السابعة |
| « منهيح الامتحانات » | « منهيح الامتحانات » |
| امتحانات آخر السنة للسنتين الأولى والثانية وامتحانات الحصول على الدبلوم في آخر السنة الثالثة لا تتناول إلا المواد المقررة للسنة المراد الامتحان فيها . | امتحانات آخر السنة للسنتين الأولى والثانية لا تتناول إلا المواد المقررة للسنة المراد الامتحان فيها . |
| المادة الثامنة | المادة الثامنة |
| « اختبارات الامتحان » | « اختبارات الامتحان » |
| (هذه الفقرة على أصلها). | نوع الاختبار في جميع الامتحانات والنهائية الكبرى للدرجات وكذلك النهاية الصغرى المفروضة في كل مادة لنقل التلميذ في آخر السنتين الأولى والثانية والمفروضة لتجابه في امتحان الشهادة في نهاية السنة الثالثة كل ذلك مبين في الجدول الآتي : |

| أصل المشروع | | | | التعديل | | | |
|---------------------------------|---------------------|--------------------|---------------------|---------------------------------|---------------------|--------------------|---------------------|
| المواد | الاختصاصات التجارية | الاختصاصات المدنية | الاختصاصات الجنائية | المواد | الاختصاصات التجارية | الاختصاصات المدنية | الاختصاصات الجنائية |
| ١ — علم الأخلاق | ٢٠ | ٤٠ | % | ١ — الاخلاق | ٢٠ | ٤٠ | % |
| ٢ — حساب تجاري وجبر | ٣٠ | ٥٠ | % | ٢ — حساب تجاري | ٣٠ | ٥٠ | % |
| ٣ — مسك دفتر ومحاسبة | ٤٠ | ٥٠ | % | ٣ — مسك دفتر ومحاسبة | ٤٠ | ٥٠ | % |
| ٤ — لغة عربية | ٣٠ | ٥٠ | % | ٤ — لغة عربية | ٣٠ | ٥٠ | % |
| ٥ — » انجليزية | ٤٠ | ٥٠ | % | ٥ — » انجليزية | ٤٠ | ٥٠ | % |
| ٦ — » فرنسية | ٤٠ | ٥٠ | % | ٦ — » فرنسية | ٤٠ | ٥٠ | % |
| ٧ — ترجمة | ٢٠ | ٤٠ | % | ٧ — ترجمة | ٢٠ | ٤٠ | % |
| ٨ — جغرافية تجارية | ٣٠ | ٥٠ | % | ٨ — جغرافية تجارية ومبادئ | | | |
| ٩ — النظام التجاري والزراعي | | | | في الاقتصاد التجاري | | | |
| والصناعي | ٣٠ | ٥٠ | % | ومبادئ عامة لنظام | | | |
| ١٠ — الاختزال وتحسين | ٣٠ | ٤٠ | % | التجارة والزراعة | | | |
| الخط | ٣٠ | ٤٠ | % | والصناعة | ٣٠ | ٥٠ | % |
| ١١ — الكتابة على الآلة الكتابية | | | | ٩ — اختزال كتابة | ٣٠ | ٤٠ | % |
| (طاب رأي) | ٣٠ | ٤٠ | % | وعلى | | | |
| ١٢ — المكتب التجاري : | | | | ١٠ — الكتابة على الآلة الكتابية | ٣٠ | ٤٠ | % |
| (أ) باللغة العربية | ٣٠ | ٥٠ | % | ١١ — المكتب التجاري : | | | |
| (ب) » الانجليزية | ٣٠ | ٥٠ | % | (أ) باللغة العربية | ٣٠ | ٥٠ | % |
| (ج) » الفرنسية | ٣٠ | ٥٠ | % | (ب) » الانجليزية | ٣٠ | ٥٠ | % |
| | | | | (ج) » الفرنسية | ٣٠ | ٥٠ | % |

| التعديل | الأصل |
|---|--|
| (هذه الفقرة رأت اللجنة حذفها). | في امتحان الانتقال في آخر السنتين الأولى والثانية يخصص من النهاية العظمى للدرجة المقررة لكل مادة ٣٠ ٪. لعمل التلميذ أثناء السنة الدراسية ويبلغ الباقي وهو ٧٠ ٪ لاختبارات الامتحان. |
| في امتحان الانتقال وامتحان الدبلوم يكون لكل من اللغات العربية والانجليزية والفرنسية هذا الاختبار التحريري اختبار شفوي تكون نهاية درجاته الصغرى المفروضة ٥٠ ٪ قياسا على النهاية الكبرى للاختبار التحريري . | وفي امتحان الشهادة في آخر السنة الثالثة يكون لكل من اللغات العربية والانجليزية والفرنسية هذا الاختبار التحريري اختبار شفوي تكون نهاية درجاته الصغرى المفروضة ٥٠ ٪ قياسا على النهاية الكبرى للاختبار التحريري . |
| (هذه الفقرة رأت اللجنة حذفها). | يخصص المتحنون للكتابة على آلة الكتابة (تايپ رايتير) وللكتب التجارية في امتحان الشهادة ثلث النهاية الكبرى لعمل التلاميذ أثناء السنة الدراسية . |
| يعتمد ناظر المعارف حسب جدول الامتحانات كشوف التلاميذ الذين يتقلون الى فرق أرقى من فرقهم والذين يعيدون دروس فرقهم والذين يرفقون والذين يستحقون نيل الشهادة متى كانت موافقة لأحكام هذا القانون . | يقدر ناظر المعارف حسب جدول الامتحانات كشوف التلاميذ الذين يتقلون الى فرقة أرقى من فرقهم والذين يعيدون دروس فرقهم والذين يرفقون والذين يستحقون نيل الشهادة . |
| (هذه الفقرة على أصلها) . | ولا يرخص لأى تلميذ في إعادة دروس فرقته أكثر من مرة واحدة . |

أصل المشروع

المادة التاسعة

« درجات السلوك والمواظبة »

يقدّر ناظر المدرسة درجات السلوك والمواظبة في آخر السنة الدراسية باعتبار الدرجات التي أعطيت في خلال السنة .

كل تلميذ حصل على درجة أقل من $\frac{3}{4}$ في السلوك أو المواظبة ينقل مع ذلك الى الفرقة الأدنى من فرقته مباشرة بشرط أن يكون قد نجح في امتحان الانتقال . غير أنه يجوز لناظر المعارف أن يرفعه من المدرسة بعد ذلك اذا حصل على أقل من $\frac{3}{4}$ من درجات السلوك أو المواظبة في امتحان السنة شهر أو في امتحان آخر السنة الدراسية التالية مباشرة للسنة التي انتقل منها .

التعديل

المادة التاسعة

« درجات السلوك والمواظبة »

(هذه الفقرة على أصلها)

كل تلميذ حصل على درجة أقل من $\frac{3}{4}$ في السلوك أو المواظبة ينقل مع ذلك الى الفرقة الأدنى من فرقته مباشرة بشرط أن يكون قد نجح في امتحان الانتقال . غير أنه يجوز لناظر المعارف أن يرفعه من المدرسة بعد ذلك اذا حصل على أقل من $\frac{3}{4}$ من درجات السلوك أو المواظبة في امتحان السنة شهر أو في امتحان آخر السنة الدراسية التالية مباشرة للسنة التي انتقل منها .

المادة العاشرة

يقبل في امتحان آخر السنة وامتحان الدبلوم تلامذة غير تلامذة المدرسة متى كانوا مستوفين لجميع شرائط الدخول والامتحان فيها ما عدا الشرط المتعلق بالسّن .

| التعديل | أصل المشروع |
|--|---|
| (صارت) المادة الحادية عشرة « العقوبات التأديبية » | المادة العاشرة « العقوبات التأديبية » العقوبات التي يمكن توقيعها على التلامذة هي : |
| (هذا الجزء على أصله) . | (١) توبيخ التلميذ منفردا . (٢) توبيخه أمام أقرانه . (٣) الرفت المؤقت لمدة لا تتجاوز ثمانية أيام . (٤) حرمانه من حضور امتحان آخر السنة التي هو فيها . (٥) الرفت النهائي من المدرسة . |
| (هذه الفقرة على أصلها مع التغيير الذي حصل في عنوان إدارة التعليم) . | العقوبات الثلاث الأولى من اختصاص ناظر المدرسة ويمكن للمدرسين توقيع العقوبات الأولى والثانية فقط . أما العقوبات الأخرى فإن اختصاص ناظر المعارف العمومية بناء على طلب المدير العام لإدارة التعليم الزراعي والصناعي والتجاري • بيان الأسباب • |

التعديل

• (هذا الجزء على أصله)

(صارت المادة الثانية عشرة)

• (على أصلها)

(صارت) المادة الثالثة عشرة

• (على أصلها)

أصل المشروع

إذا رقت تلميذ من المدرسة لسبب
خطير جدا فلناظر المعارف العمومية
فضلا عما ذكر أن يجبر على التلميذ
الدخول في مدارس الحكومة الأخرى.

وإذا رأى ناظر المعارف العمومية
أن العقاب الذي وقع غير كاف وأنه
ينبغي منع التلميذ من الدخول
في الامتحانات العمومية مدة لا تتجاوز
ثلاث سنوات فتعرض المسألة إلى
مجلس النظر ليقرر ما يراه فيها.

المادة الحادية عشرة

« إلغاء الأحكام السابقة »

تفني جميع الأحكام السابقة المتعلقة
بمدرسة المحاسبة والتجارة .

المادة الثانية عشرة

على ناظر المعارف العمومية تنفيذ
هذا القانون م

تليت أمتينا اللجنة المينة في آخر تقريرها عن مشروعى مدرستى المحاسبة والتجارة العالية والمتوسطة .

فوافقت الجمعية عليهما وهاتان صورتاهما :

«(أولا) تودّ اللجنة أن ينشأ في المدرسة العليا سنة رابعة اختيارية لتكوين معلمين يتولون التدريس باللغة العربية في المدرسة المتوسطة وفي غيرها من المدارس التي ربما يؤسسها الأهالي أو مجالس المديريات أو الحكومة في المستقبل . أما الطريقة التي أشار سعادة ناظر المعارف بأن العمل جارٍ عليها وهي تخصيص بعض التلاميذ للتدريس سنة في المدرسة بصفة مساعدين للدرسين لآتأى بنفس الفائدة التي تنتج عن انشاء السنة المذكورة لأن انشاء هذه السنة يكون عددا أكبر من الاساتذة ويوسع معلومات الطالب أكثر وهذه الطريقة لاتتافى ارسال بعض التلاميذ الى أوروبا لتكامل تربيتهم التجارية فيها واعلادهم لأن يكونوا معلمين خصوصا في المدرسة العليا .

(ثانيا) أن تنشأ في المدرسة العليا سنة تحضيرية للعلوم التجارية لأن برنامج التعليم الثانوى بجالته الراهنة ناقص لا يؤهل التلامذة الذين أتموا الدراسة على حسبه الى فهم التعاليم العالية التي تلى في المدرسة العليا ولذلك يكونون في حاجة الى السنة التحضيرية . ويا حبذا لو تعممت هذه القاعدة في سائر المدارس العالية لتكون هذه السنة التحضيرية وصلة بين التعليم الثانوى والتعليم العالى فان رأت نظارة المعارف صعوبة في تنفيذ هذه الأمنية فانه من السهل جدا أن ترقى التعليم الثانوى الى الحد الذى يؤهل الطالب تأهيلا حقيقيا لتلقى العلوم في المدارس العالية على اختلاف أنواعها . »

تليت مذكرة الحكومة عن مشروع دودة لوز القطن وتلى المشروع المذكور .
وبعد مناقشة فيه وافقت الجمعية عليه بتعديل الميعاد المحدد في المادة الأولى
وجعله خمسة عشر يوما بدل شهر . وهذه صورة المشرع المذكور معدلا :

« مشروع قانون نمرة سنة ١٩١٤ »

مشروع تعديل القانون نمرة ١٩ الصادر في سنة ١٩١٢
بيان الاحتياطات التي يجب اتخاذها لإبادة دودة لوز القطن

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٩ الصادر في سنة ١٩١٢ بيان الاحتياطات
التي يجب اتخاذها لإبادة دودة لوز القطن .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الزراعة وموافقة رأى مجلس النظار .
وبعد أخذ رأى الجمعية التشريعية .

وبعد الاطلاع على ماقدرته الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة
المنعقدة بتاريخ طبقا لأحكام الأمر العالي الصادر في ٣١ يناير
سنة ١٨٨٩

أمرنا بما هو آت :

المادة الأولى

يضاف على المادة الأولى من القانون المذكور أعلاه فقرة هذا نصها :
« جميع اللوزات التي تبقى ملتصقة بالشجيرات المذكورة يجب نزعها وإحراقها
ويجب إجراء هذه العملية قبل المواعيد المحددة لتقليم أو قطع جذور هذه
الشجيرات في كل مديرية بمدة خمسة عشر يوما على الأقل وقبل الشروع في هذا
التقليم أو القطع على كل حال . »

المادة الثانية

يضاف على المادة الثالثة من القانون المذكور فقرة ثانية هذا نصها :
« في حالة وقوع مخالفة ما لأحكام الفقرة الثالثة من المادة الأولى تضبط
الشجيرات وتحرق سواء كانت قلعت أو قطعت أم لا . »

المادة الثالثة

« على نظار الداخلية والحقانية والزراعة تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه
ويكون العمل به ابتداء من جنى محصول سنة ١٩١٤ م »

قرر أن تكون الجلسة المقبلة غدا الساعة ٥ بعد الظهر للنظر في تقرير اللجنة
المؤلفة لاعادة النظر في مشروع قانون شركات التعاون الزراعية وتعديلاتها
فيه وتقرير لجنة المالية على ردود الحكومة على آراء الجمعية وملاحظاتها ورغباتها
بخصوص ميزانية سنة ١٩١٤ المالية وما قد يرد من الأعمال .

انتهت الجلسة الساعة ١١ تماما م

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الخولي

محضر الجلسة الثانية والاربعين

المنعقدة علنا في يوم الأحد ١٤ يونيو سنة ١٩١٤

الموافق ٢٠ رجب سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة الساعة ٥ و ٣ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة سعيد ذو الفقار باشا وكيل الجمعية . وحضور حضرات أعضائها وهم :

صاحب العطوفة حسين رشدى باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية .
وأصحاب السعادة والعزة : اسماعيل سرى باشا ناظر الأشغال العمومية والبحرية
والبحرية . وأحمد حلمى باشا ناظر المعارف العمومية . ويوسف وهبه باشا
ناظر المالية . ومحمد عب باشا ناظر الأوقاف . وعدلى يكن باشا ناظر الخارجية .
وعبد الخالق ثروت باشا ناظر الحفانية . واسماعيل صدقى باشا ناظر الزراعة .
وسعد زلول باشا وكيل الجمعية . وقلبنى فهمى باشا . وفضيلة الشيخ محمد شاكر .
والشيخ عبد الرحيم الدمرداش . وإبراهيم سعيد باشا . وأحمد أبو الفتوح باشا .
ومحمد يكن باشا . والدكتور محمد علوى باشا . وزكريا تامق افندى . ومحمد رشوان
الزمر بك . ومحمد فتح الله بركات بك . وعلى المتزلاوى بك . ومحمد كمال أبو جازيه بك
ومحمد الشريعى باشا . ومحمد علوى الجزار بك . وعبد الحميد سلطان باشا .
وعبد العزيز فهمى بك . ومحمود أبو حسين باشا . والدكتور محمد أمين بدر افندى .
وخالد لطفى باشا . وحسين الشريعى بك . وحسين هلال بك . وعبد اللطيف
المكباتى افندى . ومتولى نوريك . والسعدى بشارة الطحاوى بك . وأمين
سامى باشا . ومحمد قطب قرشى بك . ومحمد محفوظ باشا . وعبد اللطيف
الصوفانى بك . وإبراهيم نصار بك . وأحمد محمود باشا . ومحمد المتناوى بك .
والشيخ عبد الحواد عبد الحميد توار . وحسن توفيق باشا . ومحمد أمين
أبو ستيت بك . وعمر عبد الآجر بك . وإبراهيم اسماعيل أبو رحاب بك . وعلى

الشمسي افندى . و ابراهيم راجي بك . ومحمود همام بك . والشيخ عمر أحمد
خلف الله . والشيخ الفتاح الجبل . ومصطفى بكر افندى . وعبد الرحمن
نصير بك . ومرفق سميكه بك . وحسين واصف باشا .

تليت مكتبة من نظارة الداخلية تتضمن انتخاب سعادة حسين واصف باشا
عضوا للجمعية التشريعية عن الدائرة الثانية (بولاق) بمصر .

فوقف سعادة حسين واصف باشا بين يدي سعادة رئيس الجلسة وحلف
اليمين القانونية التي نصها :

(أحلف بالله العظيم أني أودى وظيفتي بالصدق للخدمة الفخيمة الخديوية
والطاعة لقوانين القطر) .

تلى محضر الجلسة الماضية فصدقت الجمعية عليه .

أبلغت الجمعية بأن سعادة الرئيس رخص بالاجازات الآتي بيانها :

يوم ١٤ يونيه سنة ١٩١٤ لكل من حضرات : حمد محمود الباسل بك . وميشيل
لطف الله بك وكامل صدق بك . وبيومي ١٤ و ١٥ يونيه لحضرة زايد جلال بك .
وأن لجنة الاجازات قد رخصت لحضرة عثمان سليط بك باجازة ١٥ يوما
ابتداء من ١٢ يونيه الجاري .

تليت المكتبات الواردة في جدول الأعمال وهي الآتي بيانها من نمرة (١) الى
نمرة ١٢

« ١ — مكتبة من رئاسة لجنة الأوقاف هذا نصها :

«رئيس الجمعية التشريعية سعادتلو افندم حضر تلى

أتشرف باخبار سعادتكم . بأن لجنة مشروعات نظارة الأوقاف قررت يجلسها
المتعلقة في يوم الأربعاء ١٠ يونيه سنة ١٩١٤ في العريضة التي أحالتها الجمعية
عليها وهي مقدمة من حضرة محمد . موهي برهام افندى مدير مدرسة عباس

بجلوان . وبها يطلب اعادة صرف المكافأة التي كانت تصرف لمدرستهم نظارة الأوقاف وقدرها ٦٠ جنيها سنويا .

وقد رأت اللجنة أن هذا المبلغ كان مقررا للدرسة المذكورة لغاية سنة ١٩١٣ وحذف في مشروع ميزانية سنة ١٩١٤ .

وترى ارسال هذه العريضة لنظارة الأوقاف لتبدي رأيا فيها .»

٢ — مكتبة من نظارة المالية بالرد على العريضة المقدمة للجمعية من أهالي ناجية طملاي (متوفية) الذين يطلبون بها معافاة الأراضي المقام عليها مباني مساكنهم من دفع الضرائب .

٣ — مكتبة من نظارة المعارف بالرد على العريضة المقدمة للجمعية من وضوان عثمان المكوحي التي يطلب فيها إلغاء أو تعديل مادة القانون التي تمنع المندوبات من الزواج أثناء خدمتهن في الحكومة .

٤ — مكتبة من نظارة المعارف العمومية ومذكرة بالرد على ما جاء في العريضة المقدمة للجمعية من حضرة محرم حتى بك أبي جبل في شأن التعليم .

٥ — مكتبة من نظارة المعارف العمومية بالرد على العريضتين المقدمتين للجمعية احدهما من أحمد أفندي رأفت الجرجاوي والثانية من طلبة شهادة الدراسة الثانوية بالمدرسة التوفيقية بشأن طلب تأجيل امتحان شهادة الدراسة الثانوية الى شهر يونيه .

٦ — مكتبة من نظارة المعارف العمومية بالرد على العريضة المقدمة للجمعية من يعقوب دوس بمنقول بشأن طلب تخفيض رسم الامتحان للطلبة الخارجين عن مدرسة الحقوق الخديوية عن ثمانية جنيهات .

٧ — مكتبة من نظارة المعارف العمومية والرد الوارد معها على ما جاء بالعريضة المقدمة للجمعية من حسين وشدي أفندي سكرتير مجلس مديرية القليوبية الخاصة بالتعليم .

٨ — مكتبة من نظارة المعارف العمومية بالرد على العريضة المقدمة للجمعية من طلبة المدارس الحرة الثانوية بشأن إلغاء القسم الأول من امتحان شهادة الدراسة الثانوية أو تخفيض رسمه وجعله جنيا واحدا بدلا من جنين .

٩ — مكتبة من نظارة المعارف العمومية والمذكرة الواردة معها بالرد على العريضة المقدمة للجمعية من عثمان أحمد السكري أفندي بشأن تقدير قيمة الشهادة التي تمنح لطلبة القسم الليلي التجارى .

١٠ — مكتبة من نظارة الداخلية والمذكرة الواردة معها بالرد على العريضة المقدمة للجمعية من محرم حتى بك أبى جبل الذى يطلب بها اناطة تنفيذ الأحكام على المسجونين بالمشهورين بالنزاهة والأمانة .

١١ — مكتبة من نظارة الداخلية والمذكرة الواردة معها بالرد على العريضة المقدمة للجمعية من محرم حتى بك أبى جبل الذى يتمس بها تحصيل أجرة الخفر مع عوائد الأملاك أو الأموال الأميرية من الأجانب والوطنيين .

١٢ — مكتبة من نظارة الداخلية والمذكرة الواردة معها بالرد على العريضة المقدمة للجمعية التشريعية من أهالى ناحية القيس بمركز بنى مزار بمديرية المنيا بطلب رفع عوائد الخفر عنهم .»

وتقرر تأجيل تلاوة باقى المكتبات الواردة بالجدول الى جلسة مقبلة .

تلى جدول الاحتمال .

تليت مذكرة الحكومة عن مشروع النقابات .

وقرر اثبات تقرير اللجنة عنه والمشروع أصلا وتعديلا فى المضبطة بدون تلاوتهما اجمالا اكتفاء بسبق توزيعهما على حضرات الأعضاء .

تليت مقدمة المشروع أصلا وتعديلا فوافقت الجمعية عليها بحسب وضع اللجنة لها وهذه صورتها :

| التعديل | الأصل |
|--|---|
| (على أصلها) | نحن خديو مصر |
| وبناء على ما عرضه علينا نظار المالية والزراعة والحقانية وموافقة رأى مجلس النظار . | بعد الاطلاع (فيما يختص بالمادتين الرابعة والسادسة الآيتين) على القرار الصادر في من الجمعية المنصوص عليها في المادة الثانية عشرة من القانون المدني المختلط . |
| وبعد أخذ رأى الجمعية التشريعية أمرنا بما هوأت : | وبناء على ما عرضه علينا ناظرنا المالية والزراعة وموافقة رأى مجلس النظار . |
| وبعد أخذ رأى الجمعية التشريعية أمرنا بما هوأت : | وبعد أخذ رأى الجمعية التشريعية أمرنا بما هوأت : |
| تليت الفقرة الاولى من المادة الاولى أصلا وتعديلا فوافقت الجمعية عليها بحسب وضع اللجنة لها وهذه صورتها : | تليت الفقرة الاولى من المادة الاولى أصلا وتعديلا فوافقت الجمعية عليها بحسب وضع اللجنة لها وهذه صورتها : |
| التعديل | الأصل |
| المادة الأولى | المادة الأولى |
| فضلا عن شركات التعاون الزراعية التي يصح تأليفها بمقتضى القانون العام يجوز أيضا تأليف شركات تعاون زراعية فيما بين رعايا الحكومة المحلية فقط طبقا لأحكام هذا القانون . | يجوز تأليف شركات تعاون زراعية فيما بين رعايا الحكومة المحلية فقط وذلك طبقا للشروط المقررة في هذا القانون . |
| تليت الفقرة الثانية من المادة الأولى أصلا وتعديلا وبعد مناقشة فيها وافقت الهيئة عليها بحسب وضع اللجنة لها وهذه صورتها : | تليت الفقرة الثانية من المادة الأولى أصلا وتعديلا وبعد مناقشة فيها وافقت الهيئة عليها بحسب وضع اللجنة لها وهذه صورتها : |

الأصل

ويجب تأليف هذه الشركات من عشرة أعضاء على الأقل يكونون كلهم من المزارعين سواء كانوا من عمال الزراعة أم من أصحاب الأقطان أم من مستأجرها وتكون تلك الأقطان تابعة لناحية واحدة أو بجملة نواح متجاورة ويكون الغرض من هذه الشركات منحصرًا فيما يأتي :

التعديل

ويجب تأليف هذه الشركات من عشرة أعضاء على الأقل يكونون كلهم من المزارعين سواء كانوا من أصحاب الأقطان أم من مستأجرها أم من المشتغلين بالأعمال المرتبطة بالزراعة وتكون تلك الأقطان تابعة لناحية واحدة أو نواح متجاورة . ويكون الغرض من هذه الشركات منحصرًا فيما يأتي كله أو بعضه :

تليت بقية المادة الأولى أصلاً وتعديلاً فوافقت الجمعية عليها بحسب وضع اللجنة لها وهذه صورتها :

الأصل

١ - أن تشتري بطريق المشاركة (الروكيه) جميع الآلات والأدوات والآلات والمواشي والتقلوى وجميع المواد الأولية أو المصنوعة النافعة للزراعة وجميع المواد الغذائية والمتزيلة سواء كان ذلك بتوسط الشركة في حصر طلبات أعضائها وقضاها لهم أو يشراء تلك اللوازم بالجملة لحساب الشركة وباسمها على أن تبيعها باسمها بالتطاعى إلى أعضائها .

التعديل

١ - أن تشتري بطريق المشاركة (الروكيه) جميع الآلات والأدوات والآلات والمواشي والتقلوى وجميع المواد الأولية أو المصنوعة النافعة للزراعة وجميع المواد الغذائية والمتزيلة سواء كان ذلك بحصر طلبات أعضائها وتوسطها في قضاها لهم أو يشراء تلك اللوازم بالجملة لحساب الشركة وباسمها على أن تبيعها بالتطاعى إلى أعضائها .

| الأصل | التعديل |
|---|--|
| ٢ - أن تستحضر جميع الأدوات أو الآلات الزراعية والمعدات والملابس وجميع الأشياء النافعة للاستغلال الزراعي لأجل تأجيرها لأعضائها لكي يستخدموها لأنفسهم دون سواهم . | ٢ - أن تستحضر جميع الأدوات أو الآلات الزراعية والمعدات والملابس وجميع الأشياء النافعة للاستغلال الزراعي لأجل تأجيرها لأعضائها أو لمن ترى قائدة من تأجيرها إليهم عند زيادتها عن حاجة لأعضاء . |
| ٣ - أن تتبع لحساب أعضائها محصولات الزراعة أو ما ينتج منها . | (حل أصلها) . |
| ٤ - أن تعطى أعضاها دون سواهم سلفيات نقدية أو حيزية بشرط أن تكون هذه السلفيات مخصصة لمصروفات نافعة في أعمال يميزها قانون الشركة . | ٤ - أن تعطى أعضاها دون سواهم سلفيات نقدية أو حيزية لصرفها أو لاستعمالها في الأعمال النافعة التي يميزها قانون الشركة . |
| ٥ - أن تقبل من أعضائها ودائع نقدية طبقا للقيود والشروط المدونة في عقود الشركة وقانونها . | ٥ - أن تقبل ودائع نقدية بغلقة أو بدونها طبقا للقيود والشروط المدونة في عقود الشركة وقانونها . |
| ٦ - أن تباشر أعمالا أو مشروعات أخرى ذات صفة زراعية مما يكون الترضي الأصلي منه انتفاع الأعضاء بها في استغلال أطيانهم | ٦ - أن تباشر أعمالا أو مشروعات أخرى لها ارتباط بالزراعة مما يكون الترضي الأصلي منه انتفاع الأعضاء . |

تليت المادة الثانية أصلا وتعديلا وبعد مناقشة فيها وافقت الجمعية عليها بحسب وضع اللجنة لها وهته صورتها :

| التعديل | الأصل |
|--|---|
| المادة الثانية | المادة الثانية |
| تتكون شركات التعاون الزراعية بعقد رسمي أو عرف مصدق على توقعات المتعاقدين فيه . | شركات التعاون الزراعية بالمعنى المقصود من هذا القانون لا يكون لها وجود إلا بمقتضى قرار من ناظر المالية يوافق فيه على الشروط المشتملة عليها حقوق هذه الشركات وقوانينها ويأذن بإنشائها . |
| | ويكون تكوين هذه الشركات صحيحا بمجرد عقد عرفي . |
| | والشركات المؤلفة بمقتضى هذا القانون تباشر أعمالها تحت إشراف نظارة الزراعة وهي تملأ بالمساعدة اللازمة لضمان حسن سير ما تقوم به من الأعمال الزراعية . |

(في أثناء المناقشة انصرف سعادة أحمد أبو الفتوح باشا باذن من سعادة الرئيس
والساعة ٨ و ٥ دقائق .)

تقرر أن تكون الجلسة المقبلة غدا الساعة ٥ بعد الظهر لإتمام نظر مشروع
القبابات و باقى ما في جدول الاعمال وما قد يرد من الأعمال .
انتهت الجلسة والساعة ٩ و ٤ دقيقة مساءً

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكّير العام
مصطفى كامل الخولى

محضر الجلسة الثالثة والاربعين

المنعقدة علنا في يوم الاثنين ١٥ يونيه سنة ١٩١٤

الموافق ٢١ رجب سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة الساعة ٥ و ٢٠ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة سعيد ذو الفقار باشا وكيل الجمعية . وحضور حضرات أعضائها وهم :
صاحب العطفة حسين رشدي باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية :
وأصحاب السعادة والعزة : اسماعيل سرى باشا ناظر الأشغال العمومية والبحرية
والبحرية . وأحمد حلمي باشا ناظر المعارف العمومية . ويوسف وهبه باشا
ناظر المالية . ومحمد محب باشا ناظر الأوقاف . وعلي يكن باشا ناظر الخارجية :
وعبد الخالق ثروت باشا ناظر الخفائية . واسماعيل صديق باشا ناظر الزراعة :
وسعد زغلول باشا وكيل الجمعية . وحسين واصف باشا . ومرقس سميكة بك .
وعبد الرحمن نصير بك . ومصطفى بكير افندي . والشيخ عمر أحمد خلف الله .
وكامل صديق بك . وابراهيم راجي بك . وعلي الشمسي افندي . وابراهيم اسماعيل
أبر رحاب بك . ومحمد أمين أبو ستيت بك . وميشيل لطف الله بك . وحسن
توفيق باشا . والشيخ عبد الجواد عبد الحميد تزار . ومحمد المنياوي بك . وأحمد محمود
باشا . وابراهيم نصار بك . وعبد اللطيف الصوفاني بك . ومحمد محفوظ باشا .
ومحمد قطب قرشي بك . والسعدى بشارة الطحاوي بك . وعبد اللطيف المكباتي
افندي . وحسين هلال بك . وحسين الشريبي بك . وخالد لطفى باشا . ومحمود
أبو حسين باشا . وعبد العزيز فهمي بك . وعبد الحميد سلطان باشا . ومحمد علوي
الجزار بك . ويوسف أصلان قطوي باشا . ومحمد الشريبي باشا . ومحمد كمال
أبو جازيه بك . وعلي المنزلاوي بك . ومحمد فتح الله بركات بك . ومحمد رشوان
الزمر بك . وذكريا تامق افندي . والدكتور محمد علوي باشا . ومحمد يكن باشا .

وأحمد الفتوح باشا . وإبراهيم سعيد باشا . والشيخ عبد الرحيم الدمرداش . وقايني
فهى باشا .

تلى محضر الجلسة الماضية فصلت عليه الجمعية .

أبلغت الجمعية أن سعادة الرئيس رخص بالاجازات الآتية :

بمدة خمسة أيام من ١٤ يونيه سنة ١٩١٤ لفضيلة الشيخ محمد شاكر . وبمدة
ثلاثة أيام من ١٥ منه لحضرة متولى نور بك . و ٧ أيام من ١٥ منه لحضرة
الدكتور محمد أمين بدرافندى . ويومى ١٥ و ١٦ منه لحضرة حمد محمود الباسل بك .
و ٧ أيام من ١٦ منه لكل من حضرة محمد عثمان أباطه بك وسعادة أحمد
أبو الفتوح باشا . وبأربعة أيام من ١٥ منه لحضرة عمر عبد الآخربك . ويوم
١٥ منه لكل من سعادة أمين سالى باشا وحضرة الشيخ عبدالفتاح الجمل وسعادة
منصور يوسف باشا وحضرة محمود همام بك .

وظاب عن هذه الجلسة بدون إذن حضرة تاج عبد الله السيد أباطه بك والشيخ
محمد حسن عزام .

قررت الجمعية تأجيل تلاوة المكاتبات الواردة بالجدول الى جلسة مقبلة .

تلى جدول الأعمال .

تليت المادة الثالثة من مشروع قانون القابات الزراعية أصلا وتعديلا
وأسيابا .

فى الانتهاء حضر حضرة حسين الشريعى بك والساعة ٥ و ٥٥ دقيقة .

بعد مناقشة فى المادة الثالثة زادت اللجنة على تعديلها فيه عبارة (تابعة للحكومة
المحلية) عقب عبارة (تكون شركات مدنية) . ثم أختفت الآراء فوافقت الجمعية
على المسألة بحسب تعديل اللجنة وهذه صورتها :

«الشركات التي تتألف بمقتضى هذا القانون تكون شركات مدنية تابعة للحكومة المحلية وإنما يتبع في شأنها مهما كان نوعها قواعد الاختصاص والمزايا التجارية سواء كانت مدنية أو مدعى عليها .

وتعرف الشركة باسم الناحية أو إحدى النواحي التي يكون انشاؤها لأجلها مضافا اليه موضوع عملها ولا يدخل في هذه التسمية أسماء المشتركين ولا اسم أى شخص آخر .

ويكون رئيس الشركة ممثلا لها وتديرها لجنة إدارة تعين لمدة محدودة طبقاً لأحكام عقد الشركة أو لأحكام قانونها .

و يجوز لها أن تهمل الهبة والوصية كما يجوز أن يوقف عليها . «

تليت المادة الرابعة وبعد مناقشة فيها أخذت الآراء على المادة فقرة فقرة فوافقت الجمعية عليها بالأغلبية بحسب وضع اللجنة لها ما عدا الفقرة الأخيرة منها فقد قررت الجمعية حذفها .

وصار نص المادة بعد ذلك بالصورة الآتية :

«يجوز تكوين شركات التعاون الزراعية برأس مال أو بدون رأس مال .

ويكون أعضاء الشركة مسئولين عن تعهداتها بالتضامن المطلق أو المحدود على حسب ما يتفقون عليه في عقدها ولكن التضامن في الشركات التي تتألف بدون رأس مال لا يكون إلا مطلقا .

إنما لا يجوز مداعة أحد الشركاء ولا تنفيذ عليه دين على الشركة إلا بعد ظهور عجزها .

ومسئولية العضو القديم أو تركه العضو المتوفى فيما يتعلق بتصفية الأعمال التي حصل التعاقد عليها قبل خروج العضو من الشركة أو قبل وفاته تبقى لمدة خمس سنوات ابتداء من يوم خروج العضو من الشركة أو وفاته .

وكل دعوى للشركة أو لأحد مدائها على عضو من أعضائها تسقط بمضى خمس سنوات من تاريخ انحلالها .»

رفعت الجلسة للاستراحة الساعة ٧ و ٣٠ دقيقة .

أعيدت الجلسة الساعة ٧ و ٥٠ دقيقة .

تليت المادة الخامسة وبعد مناقشة فيها وافقت الجمعية عليها بحسب وضع اللجنة لها وهذه صورتها :

«إذا تكونت الشركة برأس مال متقدم الى حصص فيجب أن لا تقل قيمة كل حصة عن مائتي مليم وأن لا تريد عن أربعة جنيهات مصرية .

يجوز زيادة رأس المال بمبالغ جديدة يدفعها المشتركون كما يجوز زيادته بقبول أعضاء مستجدين ويصح أن ينقص بانفصال بعض الأعضاء لوفاة أو استقالة أو فصل من العضوية طبقاً لأحكام قانون الشركة .

تغير رأس المال بالزيادة فيه أو النقص منه لا يؤثر في حقيقة الشركة فيحتاج به على الغير بدون احتياج الى نشر خاص .

ولا يجوز لأي عضو أن يمتلك حصصاً تزيد قيمتها عن عشر رأس مال الشركة .

لا يصح أن يترتب على استعفاء الأعضاء نقص في رأس المال الأصلي وعلى كل حال ليس للعضو المستعفى حق في شيء من المال الاحتياطي .»

تليت المادة السادسة وبعد مناقشة فيها وافقت الجمعية عليها بحسب وضع اللجنة لها وهذه صورتها :

«تكون الحصص دائماً اسمية ولا يجوز الحجز عليها كما لا يجوز نقل ملكيتها للغير إلا برضاء لجنة إدارة الشركة وبالكيفية المنصوص عليها في قانونها .

وعلى كل حال لا تكون الحصة الواحدة قابلة للاقسام .»

تليت المادة السابعة وبعد مناقشة فيها أخذت الآراء فتقرر رفض تعديل اللجنة وإبقاء المادة على أصلها كما وردت في أصل المشروع .

تليت المادة التي زادت اللجنة وجعلتها في ترتيب العدد (الثامنة) .

فراى حضرة حسين هلال بك أن يزيد عليها فقرة خامسة هذا نصها :

«خامسا — الفرق بين القيمة الاسمية والحقيقية للمخصص الجديدة بحسب ما تقدره الجمعية العمومية سنويا .»

فقررت الجمعية الموافقة عليها بالاضافة المذكورة فصارت على الصورة الآتية :

«يجب أن يكون لشركات التعاون الزراعية مال احتياطي ويتكوّن هذا المال من الأوجه الآتية :

(أولا) رسوم السخول في الشركات التي ليس لها رأس مال .

(ثانيا) المبالغ التي ترك أربابها المطالبة بها حتى سقط الحق فيها بمضى المدة .

(ثالثا) التبرعات .

(رابعا) ما يخصص للاحتياطي من الأرباح .

(خامسا) الفرق بين القيمة الاسمية والحقيقية للمخصص الجديدة بحسب ما تقدره الجمعية العمومية سنويا .»

تليت المادة الثامنة وهي التي عدلتها اللجنة وجعلتها في ترتيب العدد (التاسعة) وبعد مناقشة فيها رأى حضرة حسين هلال بك أن يدخل تعديلا على تعديل اللجنة لها في الفقرة الخامسة منها بالصورة الآتية :

«ويجوز استعمال المال الاحتياطي في أعمال الشركة مادامت قائمة . فإذا انحلت جاز تخصيصه بقرار من الجمعية العمومية لعمل ذى منفعة عامة يعود على

التأحية أو التواحي التي تأمست فيها الشركة كما يجوز توزيعه على الاعضاء وفي هذه الحالة الأخيرة يجب أن يتصلق على قرار الجمعية من مجلس المتدوين المتوه عنه في المادة الخامسة عشرة من تعديل اللجنة . »

ورأى حضرة عبد العزيز فهمي بك زيادة عبارة (التوزيع أو) عقب كلمة (هذا) في الفقرة السادسة من تعديل اللجنة .

فقررت الجمعية الموافقة على المادة بحسب تعديل اللجنة مع دلا بتعديل حضري حسين هلال بك وعبد العزيز فهمي بك نصا نصا كالآتي :

« المادة التاسعة

في الشركات التي ليس لها رأس مال تخصص الأرباح جميعها للاحتياطي ولا يجوز توزيع شيء منها على الشركاء وإنما يجوز للجمعية العمومية أن تخصص عشرة في المائة على الأكثر من هذه الأرباح لمشروع ذي منفعة عامة يعود على الناحية . -

أما في الشركات الأخرى فيخصص للاحتياطي خمسون في المائة على الأقل من الأرباح حتى يبلغ المتجمد منها مثل رأس المال الحلال على الأقل .

وما يزيد من الأرباح عما تخصص للاحتياطي يجوز توزيعه على الشركاء بصفة أرباح أو بصفة مكافأة بنسبة قيمة المعاملات التي يكونون قد أجروها مع الشركة في خلال السنة وذلك بحسب ما تقرره الجمعية العمومية للشركة .

أما لا يجوز في أي حال من الأحوال أن يوزع بصفة أرباح ما يزيد قيمته على ستة في المائة من رأس المال المدفوع فعلا .

ويجوز استئجار المال الاحتياطي في أعمال الشركة ما دامت قائمة فاذا انحلت جلي تخصصه بقرار من الجمعية العمومية لمصلحة ذي منفعة عامة يعود على الناحية

أو النواحي التي تأسست فيها الشركة كما يجوز توزيعه على الأعضاء . وفي هذه الحالة الأخيرة يجب أن يتصلق على قرار الجمعية من مجلس المندوبين المتوه عنه في المادة الخامسة عشرة من تعديل اللجنة .

فان لم يحصل هذا التوزيع أو التخصيص بقرار من الجمعية عند انحلالها حصل بمعرفة مجلس المندوبين المتوه عنه في المادة الخامسة عشرة .»

تليت المادتان التاسعة والعاشرتان عثلتها اللجنة وجعلتهما في ترتيب العدد (العاشر والحادية عشرة) .

فوافقت عليهما الجمعية بحسب وضع اللجنة لهما وهاتان صورتاهما :

« المادة العاشرة

يجب تسجيل عقد الشركة وقانونها وكل تعديل يحصل فيهما في سجل خاص بشركات التعاون الزراعية ينشأ في المحكمة الجزئية التابعة لها الشركة ويكون التسجيل بناء على قرار يصدر من قاضي هذه المحكمة بعد سماع أقوال طالب التسجيل والنيابة العمومية وتحقق القاضي من مطابقة أحكام عقد الشركة وقانونها لأحكام هذا القانون .

يجوز استئناف القرار المذكور من النيابة أو من مندوب الشركة مهما كان مقدار رأس المال .

طلب التسجيل يقدّم من الشريك المعين لذلك في عقد الشركة .»

« المادة الحادية عشرة

تعفى شركات التعاون الزراعية من كافة الرسوم النفسية وغيرها الخاصة بتحرير عقود الشركة وقوانينها وما يطرأ عليها من التعديلات وبالتصديق على الامضاء وبالتسجيل .

وينشر مجانا في الجرائد الرسمية قرار التسجيل وعقد الشركة وقانونها والتعديلات التي تحصل فيها .

ويجوز لكل انسان أن يطلع مجانا على السجل المتوه عنه في المادة العاشرة ويأخذ صورة أو ملخصا منه على مصاريفه .»

تليت المواد الثلاث التي زادت اللجنة وجعلتها في ترتيب العدد (الثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة) فوافقت عليها الجمعية وهذه صورها :

« المادة الثانية عشرة

يجب استيفاء الاجراءات المبينة في المادتين السابقتين وإلا كان العمل باطلا .
ولكن يزول هذا البطلان اذا حصل استيفاؤها قبل تقديم الدعوى .»

« المادة الثالثة عشرة

يجب أن يكون في كل شركة العدد اللازم من الدفاتر لضبط أعمالها وحساباتها .

ويجب أن يكون من بين هذه الدفاتر :

(١) دفتر يشمل على البيانات الآتية :

أولا — عقد تكوين الشركة في أول صحيفة منه .

ثانيا — أسماء وصناعات ومحال اقامة الشركاء وحصص كل واحد منهم .

ثالثا — تاريخ قبولهم أو انسحابهم أو انراجهم .

رابعا — حساب المبالغ المدفوعة والتي يجبها كل واحد منهم .

ويمكن لكل انسان أن يطلع على هذا الدفتر في محله .

(ب) دفتر آخر يشمل على بيان انتقال الحصص من شخص لآخر .

يجب تقديم الدفاتر الحسابية للشركة الى المحكمة الجزئية التابع لها مركز الشركة

قبل العمل فيها للتأشير عليها من القاضي .»

«المادة الرابعة عشرة»

يجب على رئيس لجنة الإدارة أن يقدم في ظرف الخمسة عشر يوما التالية لآخر كل ستة أشهر الى قلم كتاب المحكة الجزئية التابع لها مركز الشركة ميزانيتها مدة الستة أشهر الماضية مع كشف بأسماء الشركاء الذين دخلوا في الشركة والذين خرجوا منها أو بقوا فيها في المدة المذكورة وبيان أسمائهم وألقابهم ومحل إقامتهم وحصة كل منهم .

وأن تبعث بصورة من هذه الأوراق الى نظارة الزراعة لنشرها مجانا في الجرائد الرسمية .

يجب أن يكون كل من الميزانية والكشف المذكورين موقعا عليه من رئيس لجنة الإدارة وأمين صندوق الشركة وأن يحفظ بقلم الكتاب .

ولكل شخص الحق في الاطلاع عليهما .

وكل مغايرة بينهما وبين المثبوت في الدفاتر تستوجب مسئولية الموقعين عليهما بالتضامن مدنيا عما قد ينشأ عن ذلك من الضرر .

وفضلا عن هذا يجوز أن يحكم عليهما بغرامة لا تتجاوز ألف قرش بناء على طلب النيابة العمومية أو أحد الشركاء أو أحد المدليين .

وكذلك يجوز أن يحكم بهذه الغرامة على رئيس لجنة الإدارة اذا تأخر عن ايداع الميزانية والكشف في المواعيد المذكورة آنفا .»

تليت المادة الحادية عشرة من أصل المشروع التي مدلتها اللجنة وجعلتها في ترتيب العدد (الخامسة عشرة) فوافقت عليها الجمعية بحسب تعديل اللجنة مع تعديل الفقرة الثانية من تعديل اللجنة لها بتغيير عبارة مندوب يعينه ناظر الزراعة بالعبارة الآتية (مندوب من موظفي نظارة الزراعة يعينه ناظرها) وهذه صورة المادة أصلا وتعديلا :

الأصل

المادة الحادية عشرة

يدعو المدير أو من يقوم مقامه مندوبى شركات التعاون الزراعية فى دائرة مديريته مرة واحدة على الأقل فى السنة الى الاجتماع بهيئة مجلس تحت رياسته . وكذلك يكون الحال فى كل محافظة حيث يكون ارسال الدعوى لمندوبى الشركات من المحافظ أو من يقوم مقامه .

وكل شركة من شركات التعاون بالمديرية يكون رئيسها هو الممثل لها فى هذا المجلس فاذا حدث له ما يمنعه قام مقامه وكيل الشركة أو أى مندوب آخر من لجنة ادارتها .

التعديل

المادة الخامسة عشرة

على نظارة الزراعة أن تمد شركات التعاون الزراعية بالارشادات التى تلزم لها .

ويتألف فى كل مديرية أو محافظة مجلس من مندوبى شركات التعاون الزراعية المؤلفة فيها ورأس هذا المجلس مندوب يعينه ناظر الزراعة ويجتمع بدلا منه فى كل سنة مرة على الأقل فى مركز المديرية أو المحافظة .

وكل شركة يكون رئيسها هو الممثل لها فى هذا المجلس فاذا حدث له ما يمنعه قام مقامه وكيل الشركة أو أى مندوب آخر من لجنة ادارتها .

يختص هذا المجلس فضلا عما ذكر فى المادة التاسعة بابداء رأى فى المسائل ذات الفائدة المتعلقة بحركة التعاون فى المديرية أو المحافظة .

تليت المادة التي زادت بها اللجنة وجعلتها في ترتيب العدد (السادسة عشرة) وبعد مناقشة فيها قررت الجمعية بالأغلبية حذفها وهذه صورتها :

«المادة السادسة عشرة

إذا أرادت إحدى الشركات الاستلاف من الحكومة أو توسيطها في الاستلاف وجب أن تقبل مراقبة نظارة المالية على حساباتها بالشروط التي يحصل الاتفاق عليها بينهما .

وفي جميع الأحوال تنتهى هذه المراقبة عند تمام الوفاء بالبلقة .

قدم سمادة سعد زغلول باشا طلبا للجمعية بالصورة الآتية :

«أرجو من الجمعية فتح باب المناقشة ثانيا في المادة السابعة لأن المواد التي تقررت بعدها فيها ما يناقض ما تقرر في هذه المادة وهذا الطلب طبقا لمادة ٢٦ من اللائحة الداخلية» .

وبعد مناقشة فيه تقرر درج هذا الطلب في جدول الأعمال وتقرر أن تكون الجلسة المقبلة غدا للساعة ٥ بعد الظهر للاستمرار في نظر تقرير اللجنة عن مشروع قانون التعاقبات الزراعية ونظر تقرير لجنة المالية عن ردود الحكومة على رأى الجمعية ورغباتها في ميزانية سنة ١٩١٤ المالية ورد الحكومة عن رأى الجمعية في مشروع قانون البرك والمستقعات وما قد يرد من الأعمال .

انتهت الجلسة الساعة ١١ تماما .

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الخولى

محضر الجلسة الرابعة والاربعين

المنعقدة علنا في يوم الثلاثاء ١٦ يونيه سنة ١٩١٤

الموافق ٢٢ رجب سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة والساعة ٥ ونصف بعد الظهر تحت رئاسة صاحب السعادة
سيد ذوالفقار باشا وكيل الجمعية . وحضور حضرات أعضائها وهم :

صاحب العطوفة حسين رشدي باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية .
وأصحاب السعادة والعزة : اسماعيل سرى باشا ناظر الاشغال العمومية والحربية
والبحرية . وأحمد حلمي باشا ناظر المعارف العمومية . ويوسف وهبه باشا ناظر
المالية . ومحمد عجب باشا ناظر الاوقاف . وعدلى يكن باشا ناظر الخارجية .
وعبد الخالق ثروت باشا ناظر الحفانية . واسماعيل صدقي باشا ناظر الزراعة .
وسعد زغلول باشا وكيل الجمعية . ومقرص سميك بك . وحسين واصف باشا .
وابراهيم راجي بك . وكامل صدقي بك . ومحمود همام بك . والشيخ عمر أحمد
خلف الله . والشيخ عبد الفتاح الجمل . ومصطفى بكير افندي . وعبد الرحمن
نصير بك . وحسن توفيق باشا . وميشيل لطف الله بك . ومحمد أمين أبو ستيت بك .
وابراهيم اسماعيل أبو رحاب بك . وعلى الشمسي افندي . ومحمد مصطفى خليل بك .
والسعدى بشارة الطحاوى بك . وأمين سامي باشا . ومحمد علي بك . ومحمد
قطب قرشي بك . ومحمد محفوظ باشا . وعبد اللطيف الصوفاني بك . وابراهيم
نصار بك . ومحمد المنياوى بك . والشيخ عبد الحواد عبد الحميد توار .
وعبد الرحمن محمود بك . وزايد جلال بك . وحسين الشريبي بك . وحسين
هلال بك . وعبد اللطيف المكباتى افندي . ومحمد الشريبي باشا . ويوسف
أصلان قطاوى باشا . ومحمد علي سليمان بك . ومحمد طوى الجزار بك .
وعبد الحميد سلطان باشا . وعبد العزيز فهمي بك . ومحمود أبو حسين باشا .

والدكتور محمد صلوى باشا . وسينوت حنا بك . وزكريا نامق افندى . ومحمد رشوان الزمر افندى . والشيخ محمد حسن عزام . وعلى المتزلاوى بك . ومحمد كمال أبو جازيه بك . وقلبنى فهمى باشا . والشيخ عبد الرحيم الدمرداش . وإبراهيم سعيد باشا . ومنصور يوسف باشا . ومحمد يكن باشا .

تلى محضر الجلسة الماضية فصّلقت عليه الجمعية .

أبلغت الجمعية بأن سعادة الرئيس قد رخص بالاجازات الآتية :

لحضرة محمد فتح الله بركات بك بسبعة أيام من ١٦ يونيه . ولسعادة خالد لطفى باشا بيومى ١٧ و ١٦ منه . ولسعادة أحمد محمود باشا بيومى ١٧ و ١٦ منه .

أبلغت للجمعية المكتبات الآتى بيانها :

١ — مكتبة من نظارة الداخلية بالرد على العريضة المقدمة للجمعية من أهالى ناحية القهيس (بنى مزار) التى يتضررون فيها من أجرة الخفر التى ضربت عليهم وزادت فى سنة ١٩١٤ عن السنة التى قبلها .

٢ — مكتبة من نظارة الداخلية بالرد على العريضة المقدمة للجمعية من على الديب وأعرين عمال تليفونات مركز قليوب التى يلتبسون فيها تحسين مرتباتهم .

٣ — مكتبة من نظارة الداخلية بالرد على العريضة المقدمة للجمعية من أهالى ناحية بنى سليمان (مركز بنى سويف) التى يتضررون فيها من رسوم الخفراء الموزعة عليهم .

٤ — مكتبة من نظارة الداخلية بالرد على العريضة المقدمة للجمعية من بسطاوى مكاوى من ناحية المشايعة (مركز أبى تيج) التى يلتبس فيها رفع ضريبة الخفر عنه وعن أقباط الناحية المذكورة لفقهم .

- ٥ - مكتبة من نظارة الداخلية بالرد على العريضة المقدمة للجمعية من محمد محمد موسى من شراياص (مركز فاروسكور) التي يتضرر فيها من قرار مجلس مديرية النقيلية القاضي بقطع مرتبات معلمي الكتائب الشهرية التابعة له .
- ٦ - مكتبة من نظارة الداخلية بالرد على العريضة المقدمة للجمعية من صليب حنا وآخرين من الأقباط التي يشكون فيها من عدم السير معهم بالعدل في توزيع أجور الخفر وعدم أخذ رأى شيخهم في ذلك .
- ٧ - مكتبة من نظارة الداخلية بالرد على العريضة المقدمة للجمعية من مصطفى عزيمى من عزبة مطاى التي يشكو فيها من فداحة أجرة الخفر .
- ٨ - مكتبة من نظارة الداخلية بالرد على العريضة المقدمة للجمعية من يوسف نعمة الله الاسكندراني بشأن التماسه إيجاد اصلاحات في المدن والثغور الكبرى تكفل تربية الأطفال .
- ٩ - مكتبة من نظارة الداخلية بالرد على العريضة المقدمة للجمعية من عبدالله حسانين التاجر من الأحراز (قليوبية) التي يتضرر فيها من أن شركة الأسواق تجبي ضريبة من بائى الخضرة والمواشى والبطارة الذين يدخلون أسواقها للبيع أكثر من القيمة المقدوة في التعريفه المتفق عليها مع الحكومة .
- ١٠ - مكتبة من نظارة الداخلية بالرد على العريضة المقدمة للجمعية من أهالى ناحية سنبو مقام (مركز ميت غمر) التي يلتمسون فيها رفع أجرة الخفر عنهم أو اضافتها على المالكين لتمام البسلة أو الفاء وظيفة خفراء وذلك لفقرهم .

- ١١ — مكتبة من نظارة الأشغال العمومية بالرد على العريضة المقدمة للجمعية من محمد السيد وآخرين من ناحية الخادمية (مركز كفر الشيخ) بالتضرر من أن تفتش الرى عمل فتحات ترعة الزاوية المارة بأطيانهم مرتفعة عن قاع التربة بمترين .
- ١٢ — مكتبة من نظارة الحفانية بالرد على الثلاث عرائض المقدمة للجمعية احداها من حسن ضاية الله وآخرين وتايتها من محمود نصر بشأن تنفيذ أحكام محاكم الأخطاط وثالثها من عبدالفتاح عطية من بليس بشأن توحيد المبادئ لتحكم المحاكم فى قضايا أخذ الامبيخة على وعية واحدة .
- ١٣ — مكتبة من نظارة الأشغال العمومية بالرد على العريضة المقدمة للجمعية من أحمد سيد احمد الشعار من بندر ميت غمر بالتضرر من وجود منزل نحل مجاور لمنزله ويخشى منه .
- ١٤ — مكتبة من نظارة الأشغال العمومية بالرد على العريضة المقدمة من أهالى مديرية الجيزة بخصوص أجرة الترام .
- ١٥ — مكتبة من نظارة الحفانية بالرد على عريضة طه كرم تاجر باسنا المتعلقة بتعيين المأذولين .
- ١٦ — مكتبة من نظارة الحفانية بالرد على عريضة أبو بكر سليمان ماذون ديروط المحطة المتعلقة ببذل السفيرة للقضاة الشرعيين .
- ١٧ — مكتبة من نظارة الحفانية بالرد على عريضة حسين محمد وآخرين الكتبة الظهورات بحكمة الزقازيق الابتدائية الشرعية .
- ١٨ — مكتبة من نظارة المسالية بالرد على عريضة عبده الله حسين من الأحرار عن نفسه وعن آخرين بالشكوى من أن شركة الأسواق تحصل من التجار فوق الروم المحدد أحيانا .

- ١٩ - مكتبة من نظارة المالية بالرد على عريضة أهالى أرمنت بمديرية قنا المتضمنة التضرر من أعمال لجنة مساحة الشراق .
- ٢٠ - مكتبة من نظارة المعارف العمومية بالرد على عريضة طلبة العلم الشريف الخاصة بسنّ القبول بمدرسة المعلمين الناصرية .
- تلى جدول الأعمال .
- تليت من مشروع قانون الثقات المادة التي زادت اللجنة وجعلتها في ترتيب العدد (السابعة عشرة) فقررت الجمعية بالاجماع الموافقة عليها وهذا نصها :
- «المادة السابعة عشرة
- يسقط العضو من العضوية في الأحوال الآتية :
- (١) الإفلاس .
- (٢) المجبر .
- (٣) الحكم عليه بسبب فعل غل بالشرف .
- ويحوز فصل العضو من الشركة بقرار من الجمعية العمومية :
- (١) اذا لم يدفع قيمة ما عليه للشركة .
- (٢) اذا حصل منه ما يشوّش على الشركة في عملها .
- لا يكون للعضو الساقط أو المفصول حق في شئ من المال الاحتياطي .»
- تليت المادة الثانية عشرة من أصل المشروع التي حذفها اللجنة .
- فوافقت الجمعية على حذفها وهذه صورتها :
- «المادة الثانية عشرة
- علاوة على الاختصاصات المخولة لمجلس المنوبين في المادة الثامنة يؤخذ رأى المجلس المذكور في المسائل ذات الفائدة المشتركة المتعلقة بحركة التماون مثل ازدياد هذه الحركة في المديرية وتعديل وتمحيو قوانين الشركات المسجلة .»

تليت المادة الثالثة عشرة التي عدلتها اللجنة وجعلتها في ترتيب العدد (الثامنة عشرة) وهذه صورتها أصلا وتعديلا :

الأصل

المادة الثالثة عشرة

إذا كانت إحدى الشركات المرخص بها تتخذ نظامها وسيلة لفرض خارج عما هو منصوص عليه في المادة الأولى فلناظر المالية أن يصدر أمره من تلقاء نفسه أو بناء على طلب مجلس المتدوين بحمل الشركة التي وقعت منها المخالفة بعد أخذ رأى ناظر الزراعة .

ويكون تبليغ هذا القرار إلى الشركة بطريقة إدارية ويموز لها في ظرف ثمانية أيام من تاريخ هذا البلاغ أن ترفع الأمر إلى مجلس النظار ويكون قراره قطعيا غير قابل للطعن أمام أية سلطة قضائية .

والقرار الصادر بحمل إحدى الشركات وتصفيتها ينشر في الجرائد الرسمية بمجرد صدوره قطعيا .

ومن ابتداء تاريخ هذا النشر لا يكون للشركة وجود إلا فيما يتعلق بأعمال التصفية .

التعديل

المادة الثامنة عشرة

إذا اتخذت إحدى الشركات نظامها وسيلة للاشتغال بالسياسة أو بالمضاربات أو لفرض آخر خارج عما هو منصوص عليه في المادة الأولى فللقاضي الجزئي أن يحكم بحلها بعد سماع أقوال النيابة بناء على طلبها أو طلب أحد الشركاء .

وينظر في هذه القضايا بطريق الاستعجال ويموز استئناف الأحكام الصادرة فيها في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانها .

والحكم الصادر بحمل إحدى الشركات وتصفيتها ينشر بمعرفة النيابة العمومية في الجرائد الرسمية بمجرد صدوره نهائيا .

ومن ابتداء تاريخ هذا النشر لا يكون للشركة وجود إلا فيما يتعلق بأعمال التصفية .

الأصل

وكل عمل من الأعمال الجديدة
تباشره الشركة بعد ذلك يكون باطلا
بطائنا مطلقا وذلك مع عدم الاخلال
بما للأشخاص الذين لحق بهم ضرر من
الحق في مطالبة أعضاء الشركة المستولين
بالتمويضات أمام المحاكم .

التعديل

وكل عمل من الأعمال الجديدة
تباشره الشركة بعد ذلك يكون باطلا
بطائنا مطلقا وذلك مع عدم الاخلال
بما للأشخاص الذين لحق بهم ضرر من
الحق في مطالبة من قام بهذه الأعمال
دون سواء بالتمويضات أمام المحاكم .

ولا يجوز لأى عضو في شركة حكم
بجملها أن يكون عضوا في شركة أخرى
من شركات التعاون الزراعية إلا بعد
إخلاء مسؤوليته من تعهدات الشركة
المنحلة .

وبعد ايضاح من سعادة ناظر الزراعة وحضرة حسين هلال بك مقرر اللجنة
تقدم تعديل من حضرات : محمد المتياوى بك وعبد الرحمن نصير بك ومصطفى
بكير أفندى بالنص الآتى :

« (أولا) حذف كلمة «الاشتغال بالسياسة» من المادة ١٨ من تعديل اللجنة
وبقاء المادة كما هي عليه .

(ثانيا) زيادة مادة بالنص الآتى : « إذا اشتغلت احدى الشركات بالامور
السياسية التى من شأنها الاخلال بالامن العام جاز لناظر الداخلية
أن يأمر بجملها بقواو يصدر من مجلس النظاؤ وله عمل تحقيق تكملى .
ولا يجوز الرجوع أمام أى سلطة قضائية بالنسبة لهذا القرار . »

وقال سعادة حسين واصف باشا أنه يوافق حضرات المقترحين على حذف كلمة (الاشتغال بالسياسة) من المادة ١٨ وقدم تعديلا بزيادة مادة اضافية تكون هي المادة ١٩ بالنص الآتي :

«إذا اشتغلت إحدى الشركات بالأمور السياسية التي من شأنها الإخلال بالامن العام فلنأخذ بالداخلية أن يأمر بجلها بناء على قرار يصدر من مجلس النظار بعد التحقيق . ويكون قراره قطعيًا غير قابل للطعن أمام أية سلطة قضائية والقرار الصادر بجل إحدى الشركات وتصفيتهما ينشر في الجرائد الرسمية مع أسبابه .»

وتقدم تعديل ثالث من سعادة محمد الشريبي باشا بالصورة الآتية :

« انه في الأحوال السياسية التي ترى فيها حالة أى تقاية تستدعى للحل تسلم تحقيقها للنائب العمومي وهو بعد تحقيقها يقدم تقريرًا لمجلس النظار الذي يكون له الحق في الحكم بالحل أو يصدق ويكون حكمه غير قابل للاستئناف . أما المسائل المالية ضد قوانين الشركة ومخالفاتها تكون من اختصاص الحاكم .»

(انصرف كل من أصحاب السعادة والعزة : ابراهيم أبو رحاب بك . وسنيوت حنا بك . وأمين سامي باشا . ومحمد محفوظ باشا . وحسين الشريبي بك بإذن من سعادة الرئيس .

وبعد مناقشة تليت التعديلات الثلاثة .

فتنازل كل من سعادتي حسين واصف باشا ومحمد الشريبي باشا عن تعديلهما . ثم أخذ الرأي عن التعديل الأول المقدم من حضرات : عبد الرحمن نصير بك ومحمد النياوي بك ومصطفى بكير أفندي . فقررت الجمعية بالأغلبية الموافقة عليه .

تليت المادة الرابعة عشرة التي عدلتها اللجنة وجعلتها في ترتيب العدد (التاسعة عشرة) فقررت الجمعية الموافقة عليها بحسب تعديل اللجنة بتغيير عبارة (من المادة

السابقة) ب (من المادة الثامنة عشرة) وأن تكون في ترتيب العدد (المادة العشرين) وصار نصها كالآتي :

والمادة التاسعة عشرة

فيما عدا ذلك من أحوال انحلال شركة من شركات التعاون الزراعية ينشر في الجرائد الرسمية أيضا العقد أو القرار الذي يتضمن انحلال الشركة أو يكون ممثبا له . وهذا النشر يكون بمعرفة لجنة إدارة الشركة وتحت مسؤوليتها وتكون أحكام الفقرات الثلاث الأخيرة من المادة الثامنة عشرة سارية . أما يعتبر عدم وجود الشركة من تاريخ نشر العقد أو القرار المذكورين .»

تليت المادة الخامسة عشرة التي عدلتها اللجنة وجعلتها في ترتيب العدد (العشرين) فوافقت عليها الجمعية بحسب تعديل اللجنة مع اضافة كلمة (والداخلية) عقب (والمالية) وأن تكون في ترتيب العدد (الحادية والعشرين) فصار نصها كالآتي :

«المادة العشرون»

على نظار الزراعة والحقانية والمالية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ما .»

وقد تنازل سعادة سعد زغلول باشا عن طلبه فتح باب المناقشة في المادة السابعة من أصل المشروع .

تقرر أن تعقد جلسة الجمعية غدا الساعة ٥ بعد الظهر لنظر تقرير لجنة المالية على ردود الحكومة على آراء الجمعية وملاحظاتها ورغباتها بخصوص ميزانية سنة ١٩١٤ المالية ورد الحكومة على تعديل الجمعية في مشروع قانون ردم البرك ولنظر الحساب الختامي وما قد يرد من الأعمال .

رفعت الجلسة والساعة ٨ ونصف مساء ما .

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل الحلوي

محضر الجلسة الخامسة والأربعين

المنعقدة علناً في يوم الأربعاء ١٧ يونيه سنة ١٩١٤

الموافق ٢٣ رجب سنة ١٣٣٢

فتحت الجلسة الساعة ٥ و ٣٠ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية . وحضور حضرات أعضائها وهم :

صاحب المطوفة حسين رشدي باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية .
وأصحاب السعادة والعزة : اسماعيل سرى باشا ناظر الأشغال العمومية والحربية والبحرية . وأحمد حلمى باشا ناظر المعارف العمومية . ويوسف وهبه باشا ناظر المالية . وعبدل يكن باشا ناظر الخارجية . وعبد الحافظ ثروت باشا ناظر الحفانية . واسماعيل صدق باشا ناظر الزراعة . وسعيد ذو الفقار باشا وكيل الجمعية . وقليني فهمى باشا . والشيخ عبد الرحيم الدمرداش وإبراهيم سعيد باشا . ومنصور يوسف باشا . ومحمد يكن باشا . والدكتور محمد على باشا . وزكريا نامق أفندي . ومحمد زهوان الزمى بك . والشيخ محمد حسن عزام . وعلى المتزلاوى بك . ومحمد كمال أبو جازيه بك . ويوسف أصلان قطاوى باشا . ومحمد على سليمان بك . ومحمد محمود الباسل بك . ومحمد علوى الجزائر بك . وعبد الحميد سلطان باشا . وعبد العزيز فهمى بك . ومحمود أبو حسين باشا . وعبد الرحمن محمود بك . وعبد اللطيف المكباتى أفندي . والسعدى بشارة الطحطاوى بك . وأمين سامى باشا . ومحمد على بك . ومحمد قطب قرشى بك . ومحمد محفوظ باشا . وعبد اللطيف الصوفانى بك . وإبراهيم نصار بك . ومحمد المنيأوى بك . والشيخ عبد الجواد عبد الحميد توار . وحسن توفيق باشا . وميشيل لطف الله بك . ومحمد أمين أبو سميت بك . وإبراهيم اسماعيل أبو رحاب بك . وعلى الشمسى أفندي . ومحمد مصطفى خليل بك .

وأبراهيم راجي بك . وكامل صدق بك . ومحمود همام بك . والشيخ عبد الفتاح الجبل . ومصطفى بكير افندى . وعبد الرحمن نصير بك . ومرقس سميكه بك . ومحمد محمود بك .

تلى محضر الجلسة الماضية فأقرته الجمعية .

أعلنت الجمعية بأن سعادة الرئيس قد رخص بالاجازات الآتى بيانها :

لحضرة زايد جلال بك بستة أيام من ١٦ يونيه . ولسعادة حسين واصف باشا بسبعة أيام من ١٧ منه . ولحضرة حسين هلال بك بيومى ١٧ و ١٨ منه . ولحضرة سبنوت حنا بك بأربعة أيام من ١٧ منه . ولحضرة عبد اللطيف الصوفانى بك بثمانية أيام من ١٨ منه . ولسعادة محمد الشريعى باشا لغاية الساعة ٦ ونصف من مساء هذا اليوم .

تليت مكتبة من نظارة الأشغال بالرد على ما جاء فى العريضة المقدمة من محمد أحمد الماضى من أصحاب الأملاك بروض الفرج . وتليت مكتبة من رئاسة مجلس النظار معها مذكرة بردود نظارة المعارف العمومية على الاقتراحين المتقدمين من حضرة كامل صدق بك .

وجه حضرة حمد محمود الباسل بك سؤاله الخاص بنقل القطن من الفيوم الى القبارى لعطوفة رئيس مجلس النظار . وهذه صورته :

« توجد زيادة كبيرة فى تعرفه شحن القطن من الفيوم للقبارى بالنسبة لباقي محطات السكة الحديد الواقعة على شاطئ النيل مع أن المسافة بين تلك المحطات والقبارى أبعد منها بين القبارى والفيوم فلماذا هذا الفرق ؟ فان قيل ان ذلك بسبب مزاحمة الملاحة للسكة الحديد فهل يكون هذا مبررا لايجاد هذا الفرق بالنسبة لالفيوم مع أن مصلحة السكة الحديد هى مصلحة أميرية يتساوى فيها العموم بالعدل ؟ »

فأجابه عطوفة رئيس مجلس النظار بما يأتى :

«زيادة تعريفه شحن القطن من القيوم الى القبارى عن تعريفه الشحن من المحطات الكائنة على شاطئ النيل وأبعد مسافة الى القبارى من القيوم ناشئة في الواقع من مزاحمة الملاحة للسكك الحديدية .

ومصلحة السكك الحديدية انما هي مصلحة ايراد تعريفاتها يكون حكمها حكم تعريفه السكك الحديدية التي تنشأ الشركات فضلا عن أن تخفيض أجرة الشحن من القيوم الى القبارى يقترب عليه تقليل أجور الشحن من المحطات الأقرب منها الى القبارى .

وقد وجهت أسئلة بكيلية وحصل الجواب عليها .
تلى جدول الأعمال .

قررت الجمعية تحويل الحساب الختامى لسنة ١٩١٣ على لجنة المالية لبحثه وتقديم رأيها فيه للجمعية في الانعقاد الآتى .

(في أثناء الجلسة حضر حضرة حسين الشربى بك والساعة ٦ و ١٥ دقيقة .
وسعادة محمد الشربى باشا الساعة ٦ ونصف عقب الاجازة المرخص له بها .

وقررت الجمعية أيضا الموافقة على ما جاء بتقرير لجنة المالية برأيها في ردود الحكومة على آراء الجمعية وملاحظاتها ورغباتها بخصوص ميزانية سنة ١٩١٤ المالية بدون تلاوته اكتفاء بسبق توزيعه على حضرات الأعضاء .

ثم تلى الخطاب الوارد من رئاسة مجلس النظار لرئاسة الجمعية بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩١٤ نمرة ٢٣ بشأن التعديلات التي أدخلتها الجمعية على مشروع القانون الخاص بدم المستنقعات (البرك) أو تجفيفها .

وبعد مناقشة وافقت الجمعية على المشروع المذكور بحسب الصورة الواردة من الحكومة على ذلك الخطاب .

ثم قررت الحكومة تأجيل نظر الأعمال الآتى بيانها الى الدور المقبل وهى :

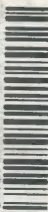
- ١ - الأربعة والعشرون اقتراحا التي قدمت اللجنة تقارير عنها وسبق تأجيل نظرها إلى آخر جلسة .
 - ٢ - الخمسة الاقتراحات التي لم تحول على اللجنة إلى الآن .
 - ٣ - التماس التي نظرتها اللجنة والتي لم تنظرها إلى الآن .
- ثم أعلن سعادة الرئيس انفضاض دور الأعمال الحالي .
- وانتهت الجلسة والساعة ٧ وه دقائق على أن تكون أول جلسة لدور الأعمال المقبل في يوم الأحد أول نوفمبر سنة ١٩١٤ الساعة ٤ بعد الظهر .

رئيس الجمعية
أحمد مظلوم

السكرتير العام
مصطفى كامل النجولي



Bibliotheca Alexandrina



0501924